مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية
مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية
والدراسات الإستشرافية.
جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة

مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات



العدد: 04 - جوان 2018.

ISSN : 2507—7511

رقم الإيداع القانوني: جوان 2018.

مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

The Laboratory of the Développements Policies and the Prospective Studies
Journal Published by the Laboratory of the Développements
Policies and the Prospective Studies
Akli Mohand Oulhadj University-Bouira

Development and prospection journal for researches and studies



N° : 04 – June 2018.

ISSN : 2507—7511

Dépôt Légal : June 2018.

جامعة آكلي محند أولحاج
البويرة ـ الجزائر
Akli Mohand Oulhadj University-Bouira - ALGERIA

مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات

Development and prospection journal for researches and studies

مجلة علمية محكمة متخصصة
scientific journal specialist

تصدر عن جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة (UAMOB) .
مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.

Journal Published by the Laboratory of the Développements Policies and the Prospective Studies

العـدد: الرابع number : 04
جوان 2018 June 2018
السـنة الثالثة 03third Year

الرئيس الشرفي:
أ. د.بن علي شريف نور الدين
Honorary president:
Pr. BENALI-CHERIF Nourredine

المشرف العام
د.فرج شعبان.
General supervisor :
Dr. Chaabane FEREDJE

مسؤول النشر :
د. عثمان علام
Publishing director :
Dr. Othmane ALLAM

رئيس التحرير :
د. محمد سفير.
Editor-in-Chief:
Dr.Mohamed SAFIR

أعضاء هيئة التحرير :
أ.د أحمد جميل
Pr. Ahmed DJEMIL
د. علي زيان محند واعمر
Dr. Ali ziane MOHAND OUAMAR
د. شعبان فرج
Dr. Chaabane FEREDJE
د. ميلود وعيل
Dr. Miloud OUAIL
د. سمير يحياوي.
Dr. Samir YAHYAOUI
Editorial team members :

أمانة التحرير:
د. محمد مداحي.
Dr. Mohamed MEDDAHI
د.محمد هاني.
Dr. Mohamed HANI
Editorial secretariate :

الإيداع القانوني جوان 2018 Dépôt Légal : June 2018
ر.د.م.د: 2507 – 7511 ISSN :

موقع الجامعة على الانترنيت : www.univ-bouira.dz
البريد الالكتروني للمجلة: revue.devpro@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط ومعايير النشر في المجلة

تهتم **مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات**، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

- تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

- يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.
- أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.
- تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس 16 ، للغة العربية،أما المقالات بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14، مع خط arial مقياس 10 للجداول.
- لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث..
- مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.
- يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه.
- في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد، ويدرج الآيات تلقائيا.

التحكيم :

- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.
- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الالكتروني : ترسل المداخلات على عنوان البريد الالكتروني التالي: revue.devpro@yahoo.com

اللجنة العلمية (لجنة القراءة):

أ.د. رميدي عبد الوهاب..... (جامعة المدية)

أ.د. مولود حشمان. ..... (جامعة الجزائر 3)

ا.د. أمقران عبد العزيز .....(جامعة تيزي وزو)

د. طرشي محمد..... .....(جامعة الشلف)

د. عبد الله الحرتسي ..... (خميد خميس مليانة)

د. بوفليح نبيل..... (جامعة الشلف)

د. شلالي عبد القادر..... (جامعة البويرة)

د. قاشي يوسف ..... (جامعة البويرة)

د. رشام كهينة ..... (جامعة البويرة)

د. عزوز احمد .... (جامعة البويرة)

د. أحمد ضيف ..... (جامعة البويرة)

د. سعيدي يحي .....(جامعة المسيلة)

د.عمر علي عبد الصمد.....(جامعة المدية).

د. مولاي بوعلام ..... (جامعة البويرة)

د. بوركايب محمد عبد الماجد .....(جامعة خميس مليانة).

د. تريش نجود.....(جامعة سطيف)

د.ضويفي حمزة .....(جامعة تيسمسيلت)

د. حميدي عبد الرزاق..... (جامعة البويرة)

د. عوينان عبد القادر..... (جامعة البويرة)

د. محمد هاني ..... (جامعة البويرة)

د. شرفاوي عائشة..... (جامعة البويرة)

د. فيصل سعدي..... (جامعة بومرداس)

الهيئة الاستشارية الوطنية:

أ.د. سعودي بلقاسم.....(جامعة المسيلة)

أ. د. بوجلال محمد.....(جامعة المسيلة)

أ. د. بن موسى كمال.....(جامعة الجزائر 3)

أ. د. زغدار احمد.....(جامعة الجزائر 3)

أ. د. مكيد علي.....(جامعة المدية)

أ. د. رزيق كمال.....(جامعة البليدة 2)

أ. د. سعيدي يحي.....(جامعة المسيلة)

د. عبد النعيم دفرور.....(جامعة الوادي)

د. شاهد الياس.....(جامعة الوادي)

د. بن ساسي الياس.....(جامعة ورقلة)

د. بن علال بلقاسم.....(جامعة البيض)

د. حمزة العرابي.....(جامعة البليدة2)

د. عثماني حسين.....(جامعة ام البواقي)

د. الياس سالم.....(جامعة المسيلة).

د. مراد صاولي ..... (جامعة قالمة).

د. الحاج زيدان ..... (جامعة مستغانم)

د. الطاهر شليحي..... (جامعة الجلفة).

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د.الضمور فيروز.....الاردن

أ.د.الحسني خالد .....بريطانيا

أ.د. الجعارات خالد.....الاردن

أ.د. ابو طبنجة عبد السلام.....الاردن

أ.د. نشأت إدوارد ناشد جرجس .....مصر

د. حنيش وهيبة.....السعودية

د. مخلوف احمد.....الاردن

د. قندوز عبد الكريم.....السعودية

فهرس المجلة

الرقم	المقالة	الكاتب	الصفحة
01	واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر خلال الفترة (2015-2016).	ط.د. زيان أمنة. جامعة بشار	01
02	العوامل المفسِرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015	عيساني العارم المدرسة العليا للتجارة	12
03	التجربة التنموية في اليابان: نظام الإنتاج في الوقت المحددJAT وقواعد إرساءه.	د. حليمي وهيبة جامعة تلمسان	27
04	دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الإقتصادية الإسلامية.	ط.د.سعيد رحيم. ط.د. زينب سعدون. جامعة البويرة	52
05	اثر النظام الإداري على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين.	د. هشام أبو عمره. جامعة تلمسان د. حازم أحمد فروانة. ج.ع.ت– غزة فلسطين.	65
06	دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر.	د. امينة مزيان د.إيمان خديجة عماروش جامعة بومرداس	91
07	تقييم الإنفاق الصحي بالجزائر من خلال مؤشرات أهداف الألفية – دراسة تحليلية قياسية –	أ. أزمور رشيد. جامعة مستغانم أ. على دحمان محمد. جامعة عين تيموشنت	119
08	أساليب التسويق الرياضي من وجهه نظر رجال الأعمال	د. يحياوي سمير. أ. دحماني جمال. أ.حداش عبد الله. جامعة البويرة	147
09	السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات	د. بربري محمد أمين. د. موزارين عبد المجيد. جامعة الشلف د. ضيف أحمد البويرة جامعة البويرة	160

10	معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة.	د. عوينان عبد القادر جامعة البويرة.	180
11	أثر سياسة تسعير المنتجات الخدمة على ولاء العميل – حالة مؤسسة فمبلكوم تليكوم الجزائر-	د. محمودي أحمد د. ضويفي حمزة. م.ج. تيسمسيلت	195
12	تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015).	أ.عثمان عبد اللطيف أ.حيمور مصطفى جامعة مستغانم	211
13	الأعمال الوقفية للمؤسسات في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات (دراسة حالة شركة جوهور الماليزية خلال الفترة 2000-2016)	د. خديجة عرقوب. جامعة سكيكدة	230
14	سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية– دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر.	د.محمد هاني. د. ميلود وعيل. جامعة البويرة .	250
15	تسويق السياحة الحلال: آفاق وتحديات -دراسة مقارنة بين ماليزيا وفرنسا	د. فوزية بوصفصاف. جامعة طيبة – السعودية	269
16	دور رأس المال المحلي والأجنبي في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	د. مريميت عديلة د. عمر عبدة سامية جامعة قالمة	291

واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر خلال الفترة (2015–2016).

إعداد:

ط.د. زيان أمنة [*] .

الملخص:

حتى العقود الاخيرة لم تكن التكنولوجيا والمعرفة والمواد غير الملموسة هي من محددات النمو الرئيسية، بل كان الاعتماد على الاصول المادية والاصول الملموسة مثل المعدات والبنية التحتية وتراكم العوامل الانتاجية، إلا ان ذلك اختلف في السنوات الاخيرة حيث بدأ الاهتمام بشكل كبير ومتسارع بالموارد غير الملموسة المتمثلة بالمعرفة، إن هذا التحول يحتاج الى مجموعة عناصر منها الاهتمام بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الابتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة، جاء مؤشر المعرفة العربي ليقيس هذه التحولات في سنة 2015. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مرتبة الجزائر في هذه المؤشرات خلال السنتين الماضيتين، حيث توصلت النتائج إلى احتلال الجزائر لمراتب متوسطة في مؤشري التعليم العالي والتعليم التقني والتدريب والمهني، بينما عرفت تراجعا في مؤشرات التعليم ما قبل الجامعي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشر الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم، مؤشر الاقتصاد، مؤشر اقتصاد المعرفة العربي.

Abstract :

In this era we find a new phase prominent features widespread use and is acclaimed for its secretions information revolution and cognitive affected all sectors, and even recent decades technology, knowledge and materials intangible are not determinants of the key growth, but was relying on physical assets such as equipment and infrastructure and the accumulation of productive factors, but that differed greatly in recent years where seemed attention dramatically and rapidly resources of knowledge. The knowledge arabic index was born to measure this recources. This study aimes to determine the rank of Algeria in this index in the last two years. The results show that Algeria was in the medium rank at higher education, technical education and vocational training indexes, while it was in the late rank at pre-university education, research and development and innovation, information and communication technology and the economy indexes.

Key Words : The knowledge Arabic Index, Education Index, Innovation Index, Economy Knowledge Index.

[*] طالبة السنة الثالثة دكتوراه، تخصص تسيير منظمات الأعمال، جامعة طاهري محمد بشار، amina.ziane88@gmail.com.

مقدمة:

ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية[1]، تطورت من المجتمع الزراعي قبل القرن التاسع عشر نحو المجتمع الصناعي في بداية القرن العشرين إلى مجتمع المعلومات والمعرفة في منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا[2]،الذي يشهد فيه العالم ازدياداً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة اليوم أصبحت محركا للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، مما ساهم في زيادة حدة المنافسة بين المنظمات في مختلف المجالات، حيث أدت هذه التطورات إلى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في كيفية تحديد القيمة الحقيقية لمنظمات الأعمال مما يبرز أهمية اقتصاد المعرفة كواحد من أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات الإنسانية حاليا، والمعرفة ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى إلى التقدم وتبوء مكانة لائقة بين المجتمعات الحديثة، والواقع الذي يبدوا جليا في الوقت الراهن أن المنافسة الحقيقية بين منظمات الأعمال تتمثل في محاولة بناء رأس المال الفكري بكل الوسائل الممكنة وجوهره الأساسي هو المعرفة حيث تعد المعرفة المحدد الرئيسي الجديد لتوازنات القوى في النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين والعامل الحاسم فيه، ما يعني أن القوة والسلطة أصبحتا مرتبطين بإنتاج المعرفة، والقدرة على استخدامها استخداما مبتكراً، وأصبح رأس المال البشري ذا قيمة ربحية ومعياراً رئيسياً للنجاح والتقدم في جميع الميادين[3].

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال السنتين الماضيتين؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على أبرز المفاهيم الادارية المعاصرة المتمثلة في اقتصاد قائم على المعرفة.
- التعرف على مؤشرات اقتصاد المعرفة بالجزائر.
- أهمية اقتصاد المعرفة كمؤشر لتقييم الدول.

أهمية الدراسة:

يعتبر اقتصاد المعرفة واحد من أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات الإنسانية حاليا، بحيث أصبحت المعرفة ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى إلى التقدم وتبوء مكانة لائقة بين المجتمعات الحديثة، وفي دراسة لمؤشراته بالجزائر، تقييم المؤشرات المتعلقة به لمعرفة مسار الجزائر في هذا المؤشر.

المحور الأول: مفهوم المعرفة

I. مفهوم المعرفة

المعنى اللغوي للمعرفة هو الإدراك الجزئي أو البسيط، حيث أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، كذلك فقد تم تعريف المعرفة بأنها معلومات، بيانات أو حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما، أما معنى الفلسفي للمعرفة كما جاءت به الفلسفة الإغريقية فهي تدل على أنها تصور مجرد واسع[4]، وقد عرفت المعرفة من عديد الكتاب، وقبل التطرق لها سنلقي نظرة على ماهية البيانات والمعلومات لارتباطها بمفهوم المعرفة[5]:

1.I. البيانات: تمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها، وجمعها استنادا إلى ما يحصل من أحداث ووقائع والتي يتم تمثيلها بأرقام، كلمات، أشكال، صور أو رموز، بحيث تتاح إمكانية الاستفادة منها.

2.I. المعلومات: تتمثل فيما يتم التوصل إليه من معطيات يتم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات ومعالجتها يدويا أو حاسوبيا أو بهما معا، وبما يخدم الغرض المعين.

وفيما يلي بعض تعريفات للمعرفة:

- أشار (Alfred Marchal,1890) في كتابه "مبادئ الاقتصاد" أن المعرفة أكثر أدوات الإنتاج قوة".
- عرف (Harris,1996) المعرفة "بأنها من فن المعلومات والبيئة والخبرة، ويقصد بالبيئة الإطار الذي يستخدمه الشخص في النظر إلى الحياة والذي يمكن أن يتضمن تأثيرات مثل: القيم الاجتماعية، الدين....إلخ، وتتمثل التجربة بالمعرفة السابقة المكتسبة[6]".
- يرى (Badaraco) المعرفة أنها "الحكمة والخبرة والهندسة، ويمكن أن تتضمن التسويق والآداب وحتى الرياضة وتعتبر عامل مهم في نجاح المنظمات، كما يمكن بيعها أو استخدامها في تطوير منتج معين، خلق منتجات جديدة، تغيير العملية الإنتاجية أو أسلوب إدارة المنظمات[7]".

من خلال التعريفات السابقة للمعرفة يمكن تعريفها على أنها " البيانات والمعلومات التي يمكن تنظيمها معالجتها لتسهيل استخدامها واستخلاص نتائج منها، والناتجة عن الفطرة، التعلم المتراكم، الخبرة، التجربة من أجل حل مشكلة معينة في وقت محدد للوصول إلى أهداف مسطرة".

II. اقتصاد المعرفة

لقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة(Knowledge Economy and Knowledge Society) كان أول استخدام لهما في الفصل الثاني عشر من كتاب:

(The Age of Discontinuity) للكاتب (Peter Drucker) وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.وهنا وجب التمييز بين مستويين أو دلالتين

مختلفتين لتعبيري " **اقتصاد المعرفة**" و" **الاقتصاد القائم أو المبني على المعرفة**"، مشيرة إلى أن الدلالة الأولى لتعبير اقتصاد المعرفة هي ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، سواءً من حيث التكاليف العملية المعرفية أو الذهنية مثل تكاليف البحوث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة من جهة أخرى، أما الدلالة الثانية لتعبير الاقتصاد القائم على فهي تذهب إلى معنى أكثر اتساعا ورحابة بحيث تشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد سواء كان نشاطا سلعيا أو خدميا عينيا كان أو نقديا[8].

- يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من اجل تلبية احتياجاته الخاصة"
- عريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه "الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية".
- يعرف اقتصاد المعرفة (M.Parken,2000) بأنه "دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون[9]".
- يحدد باركلين اقتصاد المعرفة "أنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون[10]".
- عرفته (مؤتمن منى،2004) بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة[11]".

المحور الثاني: خصائص ومؤشرات اقتصاد المعرفة

I. خصائص اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة من أهمها[12]:

- مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفاً منها.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفيه جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ثم يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك والموزع والمتعامل معه وفي وبه.
- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذوات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي وإن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد مجالات هذا الاقتصاد كافة.
- لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن

ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، ومسؤولية الالتزام التقاني

بكل ما فيه، واحترام دقيق لحقوق الأطراف المختلفة.

- أن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وقائم على علاقاته مع الاقتصادات الأخرى وهو في علاقاته

وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول

الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب

هذه العقول وتوظيفها.

II. مؤشرات اقتصاد المعرفة

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): المؤشرات الرئيسية لاقتصاد المعرفة

المؤشر الرئيسي	ركائز كل مؤشر
التعلم ما قبل الجامعي	رأس المال المعرفي البيانات التمكينية السياق التنموي العام
التعليم العالي	جودة عمليات التعليم العالي مدخلات التعليم العالي مخرجات التعليم العالي
البحث والتطوير والابتكار	البحث والتطوير الابتكار البيئة السياسية، الاجتماعية والمؤسساتية
التعليم التقني والتدريب المهني	عرض قوى العمل الطلب على القوى العاملة الريادة
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	**مؤشرات مباشرة (القدرات التكنولوجية)** البنية التحتية كلفة الاتصال الاستخدامات **مؤشرات غير مباشرة (البيئة التمكينية):** جودة التعليم البحث العلمي والابتكار اقتصاد المعرفة المعرفة من أجل التنمية
الاقتصاد	الأداء التنظيمي والموارد البشرية التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وشعوب متمكنة أمم صامدة، **مؤشر المعرفية العربي 2015**، ص ص8-11.

المحور الثالث: واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر (2015-2016)

الجدول (2): مؤشر التعليم ما قبل الجامعي في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم ما قبل الجامعي (%)	رأس المال المعرفي	61,13	56,038	48	56
	البيانات التمكينية	57,34		52	
	السياق التنموي العام	44,55		68	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التعليم ما قبل الجامعي لم يشهد تغيرا من سنة 2015 و2016 حيث كان بمعدل 50%، حيث شهد تراجع لرأس المال العرفي والبيانات التمكينية، فيما شهد السياق التنموي العام ارتفاع بمعدل 11,45% لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 11 عربيا بعد كل من الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان الأردن، فلسطين، مصر، المغرب ولبنان

الجدول (3): مؤشر التعليم العالي في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم العالي (%)	جودة عمليات التعليم العالي	/	54,9	49	40
	مدخلات التعليم العالي	54,83		45	
	مخرجات التعليم العالي	30,26		35	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016)

نلاحظ من خلل الجدول أعلاه أن مؤشر التعاليم العالي هد تراجعا بمعدل 14,9% خلال سنة 2016، حيث شهد مؤشر مدخلات التعليم العالي تراجعا بمعدل يقارب 10%، بينما ارتفع مؤشر مخرجات التعليم العالي ب 4,74% لتحتل الجزائر المركز 8 عربيا بعد كل من الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الأردن، لبنان والكويت.

الجدول (4): مؤشر البحث والتطوير والابتكار في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
البحث والتطوير والابتكار	البحث والتطوير	12,47	22,16	29	33
	الابتكار	17,65		29	
	البيئة السياسية، الاجتماعية والمؤسساتية	39,62		49	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016).

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر البحث والتطوير والابتكار شهد ارتفاعا بمعدل 10,84% خلال 2016، وذلك بارتفاع المؤشرات الثلاثة الداخلة في حسابه، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المركز 15 عربيا، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت

الجدول (5): مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	مؤشرات فرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	المؤشرات الفرعية	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم التقني والتدريب المهني	عرض قوى العمل	59,04	44,6	السياق التنموي	55	51
	الطلب على القوى العاملة	65,24		الإطار المؤسسي	51	
	الريادة	25,97		بنية التعليم والتدريب	47	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني شهد ارتفاعا بمعدل 4,4%، حيث تم تغيير مؤشرات قياسه بين سنتي 2015 و2016، احتلت الجزائر المركز 10 عربيا في هذا المؤشر في سنة 2016 بعد كل من الإمارات، قطر، لبنان، البحرين، الأردن، المغرب، تونس ومصر.

الجدول (6): مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	مؤشرات فرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2015)
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	البيئة التمكينية	28,68	25,58	35	35
	القدرات التكنولوجية	22,48		35	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع لمؤشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمعدل 9,42%، حيث ارتفعت القدرة التمكينية بمعدل 6,32%، والقدرات التكنولوجية بمعدل 12,52% خلال سنة 2016 لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 14 عربيا، حيث شهدت المراكز الأولى الإمارات، قطر، البحرين والأردن.

الجدول (7): مؤشر الاقتصاد في الجزائر (2015-2016)

السنوات / المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
الاقتصاد	الأداء التنظيمي والموارد البشرية	29,85	31,21	35	37
	التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي	26,07		38	
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد	42,33		28	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015،2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر الاقتصاد بمعدل 5,97%، حيث شهد مؤشر الأداء التنظيمي ارتفاعا بمقدار 5,15%، ومعدل التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي بمقدار 11,93%، فيما شهد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد انخفاضا بمعدل 14,33%، حيث احتلت الجزائر بذلك المركز 13 عربيا، فيما احتلت الإمارات، قطر، المغرب، السعودية والأردن المراكز الخمسة الأولى.

الخاتمة: لم تعد الثروة التكنولوجية اليوم مجرد امتداد للتطورات التقنية التكنولوجية التي تتابعت عبر التاريخ، بل صارت عملية تغيير كلية تطال التربية والتعليم والاقتصاد والصحة والسياسة والثقافة والمجتمع كله، وجميعها جوانب مرتبطة بالتنمية الإنسانية التي يكون الإنسان جوهرها باعتباره في الوقت ذاته أداتها الرئيسية وغايتها الأولى، من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- احتلال الجزائر المرتبة الحادية عشر عربيا في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي بعد كل من الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الأردن، فلسطين، مصر، المغرب ولبنان، حيث يتم احتساب ثلاثة مؤشرات هي رأس المال المعرفي الذي يحسب وفق أربعة مؤشرات رئيسية هي الالتحاق والإتمام، مهارات التعليم مدى الحياة، المهارات الأساسية والقيم والاتجاهات، والمؤشر الثاني البيانات التمكينية الذي يحسب من خلال ثلاثة مؤشرات هي البيئة الأسرية، التربية ما قبل المدرسية والبيئة المدرسية، والمؤشر الثالث وهو السياق التنموي العام يحسب من خلال أربعة مؤشرات هي الإنفاق على التعليم، السياق الثقافي، السياق السياسي والسياق الاجتماعي حيث نلاحظ تأخر الجزائر في هذا المؤشر بمقدار 30% مقارنة بأعلى معدل لهذا المؤشر الذي رغم الجهود المبذولة في مجال التعليم.
- تحتل الجزائر المركز الثامن عربيا بعد كل من الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الأردن، لبنان والكويت، بمقدار تأخر يقدر ب12% عن الإمارات الرائدة في هذا المؤشر، حيث يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي مدخلات التعليم العالي التي يتم احتسابها البيئات التمكينية، الإنفاق، الالتحاق، الموارد البشرية والتبادل الطلابي، فيما يتم احتساب المؤشر الثاني المتمثل في مخرجات التعليم العالي بالتخرج الطلاب، رأس المال المعرفي للشباب الجامعي، التوظيف والإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم، أما المؤشر الثالث جودة التعليم العالي فيحسب من خلال المؤشرين السابقين، تعتبر المرتبة الثامنة عربيا مرتبة لا بأس بها من بين 22 دولة عربية، رغم امتلاك الجزائر لمؤهلات تمكنها من احتلال المراكز الأولى.
- احتلت الجزائر المركز الخامس عشر عربيا في مؤشر البحث والتطوير والابتكار، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت، حيث يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاث مؤشرات هي مؤشر البحث والتطوير الذي يحسب عن طريق مدخلات البحث والتطوير ومخرجاتها، مؤشر الابتكار الذي يحسب وفقا لمدخلاته ومخرجاته، وثالث مؤشر هو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية التي تحسب عن طريق البيئة السياسية والتنظيمية، المناخ الاجتماعي والاقتصادي، رأس المال البشري والبنية التحتية، وتعتبر الجزائر متأخرة عن الدول العربية في هذا المؤشر رغم ما تمتلكه من قدرات بشرية ذات كفاءات عالية إلا أن السياسة الإدارية بالجزائر أدت إلى هجرة الأدمغة إلى الخارج مما ساهم في تقليص هذا المؤشر.
- احتلت الجزائر المركز العاشر عربيا بعد كل من الإمارات، قطر، لبنان، البحرين، الأردن، المغرب، تونس ومصر في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت، يتم احتساب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات هي السياق التنموي الذي يحسب من خلال التعليم، البنية الديمغرافية والوضع التنموي، المؤشر الثاني هو بنية التعليم والتدريب يحسب من خلال التأهيل والأجور، الالتحاق، هيكلة التعليم التقني، الارتباط مع سوق العمل، والمؤشر الثالث متمثل في الإطار المؤسسي يحسب من خلال البيئة القانونية، التمويل، السياسات الاقتصادية، سمات سوق العمل، الجودة، يقدر تراجع الجزائر في هذا المؤشر بمعدل 20% عن الإمارات الرائدة عربيا حيث حققت معدلا يفوق المتوسط.

- تحتل بذلك الجزائر المرتبة الرابعة عشر عربيا في مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث شهدت المراكز الأولى الإمارات، قطر، البحرين والأردن، تتأخر الجزائر في هذا المعدل بمقدار 49%، حيث يعتبر تآخرا كبيرا في هذا المجال نظرا لتدهور القدرات التكنولوجية المتمثلة في انتاج وتوفير الكهرباء، شبكات النقل والأنترنيت، والبيئة التمكينة ممثلة في جودة التعليم وجودة التعليم في الرياضيات والعلوم والنظام التعليمي، الإلمام بالقراءة والكتابة، الالتحاق بالتعليم الثانوي، العالي والتقني، يعتبر مركز الجزائر متأخرا ودون المتوسط.
- احتلت الجزائر المركز الثالث عشر عربيا في مؤشر الاقتصاد، فيما احتلت الإمارات، قطر، المغرب، السعودية والأردن المراكز الخمسة الأولى، وتراجعت الجزائر في هذا المؤشر بمعدل 45% عن الرائدة، حيث يعبر عن هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات، المؤشر الأول الأداء التنظيمي والموارد البشرية الذي يتم تقييمه من خلال الانفتاح الاقتصادي، التنظيم المؤسسي، التمكين المؤسسي والموارد البشرية، مؤشر التنافسية والتطور الإبداعي الذي يقيم من خلال تنافسية وتطور الهيكل الاقتصادي، آخر مؤشر هو مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتعلق بالاقتصاد الذي يحدد من خلال التبادل التكنولوجي المعرفي والبيئة التمكينية، تعتبر الجزائر متأخرة في هذا المؤشر نظرا لاقتصادها الريعي، بالإضافة إلى الأزمات التي سببها انهيار أسعار النفط.

الاقتراحات:

- ✓ تصريح الجزائر بمؤشراتها لأنه يوجد عديد المؤشرات مفقودة خصوصا في مجال المعرفة
- ✓ تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- ✓ توفير الظروف الملائمة للكفاءات لمنع هجرتهم.
- ✓ معالجة الخلل الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالاستثمار في القطاع الخاص.

المراجع:

[1] ربيع قرين، **منهجيات قياس إدارة المعرفة بالوطن العربي**، ص7، من الموقع: http://www.arsco.org/article-detail-376-8-0

[2] عماد عبد الوهاب صباغ، **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص40.

[3] هالة صبري، **أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية**، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص2.

[4] ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص121.

[5] فليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالم للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص8.

[6] أحمد الخطيب وخالد زيغان، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، الطبعة الأولى، عالم للنشر والتوزيع وجدار الكتاب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص7.

[7] سلوى أمين السامرائي، **رؤيا المجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004، ص2.

[8] عبد الخالق فاروق، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره**، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص5

[9] Parken, Michael, "**Economics**", Addison-Wesley, Reading, Massachusetts, 2000, p 440.

[10] عبد الرحمان الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص25.

[11] مؤتمن مني، **دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي: رسالة معلم**، المجلد 43، العدد 1، عمان، الأردن، 2004، ص23.

[12] محمد جبار طاهر الشمري، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي**: مصر نموذجا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، بدون سنة، ص120.

العوامل المفسِرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

إعداد:

أ. **عيساني العارم** [*].

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة وتقييم ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015 ومحاولة معرفة أهم العوامل المفسِرة لهذه الظاهرة. ولتحقيق ذلك، سنتناول الجانب النظري للإنفاق العام وأسباب تزايده وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001-2015، مع إبراز أهم العوامل المتسببة في زيادة النفقات العامة. بينت الدراسة أن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الخام الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 أبرز وأهم عامل متسبب في تزايد النفقات العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام، برامج الإنعاش الاقتصادي.

Résumé:

Ce papier de recherche vise l'étude et l'évaluation le phénomène de croissance des dépenses publiques en Algérie au cours de la période 2000-2015 et les facteurs explicatifs de ce phénomène. Pour cela, il sera axé, d'abord, sur l'aspect théorique des dépenses publiques et l'analyse de l'évolution des dépenses publiques en Algérie, pour la période 2001-2015, tout en montrant les facteurs les plus important à l'origine de la croissance des dépenses publiques. L'étude a montré que l'augmentation des taux de produit intérieur brut résultant de la hausse des prix du pétrole depuis 2000, est le facteur le plus important à l'origine de l'augmentation des dépenses publiques en Algérie.

Mots clés : dépenses publique, phénomène de croissance des dépenses publique, programme de relance économique.

[*] أ.عيساني العارم، استاذة بالمدرسة العليا للتجارة، aissani.laremkesbia@gmail.com.

المقدمة:

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية،حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق العام كأداة رئيسية هامة بيد الحكومات التي اعتمدتها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل ملحوظ ومستمر في العديد من الدول.

وهذا ما نلاحظه في الجزائر، وذلك منذ سنة 2000 أين قامت الجزائر بانتهاج سياسة انفاقية توسعية حرصا على تفعيل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصناعة والخدمات مما أدى إلى تزايد النفقات العامة بشكل مستمر، حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة وذلك في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع المداخيل النفطية خلال نفس الفترة، وذلك إضافة لعدة عوامل التي شجعت التوسع في الإنفاق العام واستفحال ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

من خلال ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:" **ما هي أهم العوامل المفسِرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟** " .

الفرضية التي يمكن اعتمدها للإجابة على إشكالية الدراسة وذلك بالاعتماد على عدة مراجع ذات صلة بالموضوع، كانت كالآتي: " يعد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أهم عامل مفسِر لظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015" .

تهدف الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال دراسة وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها.

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتطرق إلى موضوع نادر من حيث البحوث والدراسات التي اهتمت بظاهرة تزايد الانفاق الحكومي، كما تكمن أهميته في معرفة أسباب ظهور هذه الظاهرة للوصول إلى الحلول المناسبة لترشيد الإنفاق العام.

للإجابة على الإشكالية السابقة، سنحاول التطرق لأهم النقاط في هذا الموضوع:

- الإنفاق العام وأسباب تزايده ؛
- برامج الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة لها للفترة من 2000 – 2015؛
- ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر بين 2000-2015 .

1) الإنفاق العام وأسباب تزايده

1-1 النفقات العامة ونطاق وحجم الانفاق العام

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها: " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع". [2]

ففي الوقت الحالي تتصف النفقات العامة بالتزايد المستمر بسب تزايد الحاجات التي يجب إشباعها، مم يؤدي للتساؤل حول نطاق الإنفاق العام ومدي التوسع فيه. إن تحديد نطاق الإنفاق يمكن أن يبرر وفقا للمبادئ التالية:

- **مبدأ المنفعة الاجتماعية**[3]: بحيث يكون التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة. بالرغم من صعوبة من تطبيق هذا المبدأ لتعذر تقدير أو قياس التضحيات الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية، فإن المبدأ سليم في ذاته ولا مناص في توجه السياسة المالية للدولة نحوه.

- **مبدأ الاقتصاد والإنتاجية**: بمعنى تخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث يعد الاقتصاد في النفقة شرطا ضروريا من شرط ضبط الإنفاق العام. فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة. لهذا يتعين على السلطات القائمة تجنب تبذير الأموال العامة وألا تنفق مبلغا دون مبرر، وأن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، ولاشك أن تبذير الأموال يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب. كما يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام فضلا عن التوفير في كمه، العمل على زيادة إنتاجيته، حيث تقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها،والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الإنتاج. ومنه يمكن التفرقة بين مجمل الإنتاجية (القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات المنتجة) والإنتاجية الصافية أو الحقيقية (القيمة الاجتماعية المتبقية بعد خصم قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج). ولعل من أهم الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها مصممو السياسة المالية في الدولة في الاهتداء إلى قياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها، هو وضع معدلات أداء خاصة بكل فرع من فروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة بميزانية الدولة، وهذا حتى يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يجري على النمط السليم المتفق مع الرشد الاقتصادي من عدمه.[4]

- **ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام**: حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرهما بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنيين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال. ففيما يتعلق بتقنيين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، نجد أن هذا يستوجب أن تكون النفقات العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية. أما عن الرقابة على الإنفاق العام فإنها تأخذ في العادة ثلاثة أشكال: الرقابة البرلمانية والرقابة المستقلة. ،(à Priori) رقابة إدارية تتولاها عادة وزارة المالية، وهي رقابة سابقة للإنفاق.

من المهم جدا على الدولة معرفة الحجم الأمثل لنفقاتها التي تقتطعها أساسا من الناتج المحلي الخام هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتوجب عليها حدود هذه النفقات التي يجب عدم تجوزها. لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10%- 15%) من الناتج المحلي الخام إلا أن هذا أصبح بدون جدوى نظرا للعوامل التي تحدد حجم الإنفاق: [5]

- **الإيديولوجية والمذهبية السائدة في بلد معين**: إذا كان السائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة الناتج المحلي وتبرير ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الأيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص وغير ذلك فهو متروك لحرية الأفراد. أما في ظل الأيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية...اخ. ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

- **العوامل والظروف الاقتصادية**: حيث هناك أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والناتج المحلي والمستوى العام للأسعار ومدى تؤثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي. ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويكون العكس في أوقات الرخاء. أما في ظل اقتصاديات الدول النامية –التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب– يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك بدئ ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

- **العوامل المالية**: فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات. وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

2-1 ظاهرة تزايد الإنفاق العام

يعتبر الاقتصادي الألماني **A.WAGNER** أول من قام بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام لبعض الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، أين استخلص بأن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة أكبر منها في النفقات العامة.

من خلال النقاط التالية سنبرز أهم أسباب زيادة الإنفاق العام[6]:

1-2-1 الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العامة

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل وهذا يفسح لها المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).

- الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديمغرافي، وكذا تركز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل...الخ.

- الأسباب الإدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذا الإشراف على المشروعات العامة المختلفة، إلى زيادة حجم النفقات العامة.

- الأسباب المالية: يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسيين: أولا سهولة الاقتراض حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من اجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، وثانيا وجود فائض في الإيرادات العامة والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها.

- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج بعض العوامل الرئيسية والمتمثلة في: "انتشار مبادئ الديمقراطية" حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها. كما أن "زيادة نفقات التمثيل الخارجي" لتطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة يؤدي إلى تزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى "زيادة النفقات العسكرية" والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة.

1–2–2 الأسباب الظاهرية للإنفاق العام

- تدهور قيمة النقود (التضخم): يقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة، مما يعني أن الزيادة في النفقات لا ترجع بالضرورة لزيادة السلع والخدمات العامة التي تنتجها النفقات العامة فقط بل تعود لارتفاع الأسعار. [7]

- اختلاف طرق المحاسبة المالية: لقد كان في ما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة. ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.

- زيادة عدد السكان: يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة، بل انه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان. والزيادة في عدد السكان في الحقيقة، تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.

- اتساع حجم الإقليم: هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية فقط، وذلك لان نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.

2) برامج الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة لها للفترة من 2000 – 2015

برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كان للأزمة الاقتصادية والتي شهدتها الجزائر سنة 1986 وحتى الأزمة السياسية خلال التسعينات أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة سنة 1993 و1994 (-2.1 و-0.7)، بالإضافة لمعدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا وذلك بسبب تراجع نسب الاستثمارات بعد الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفعت معدلات البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 29.3% سنة 1999. [8] فبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية كان على الجزائر الدخول في سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، فقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية وهي:

1–2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ مالي قدره 525 مليار دج، بحيث كان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج على النحو التالي: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية 40.1%، التنمية المحلية والبشرية 38.8%، دعم

القطاع الفلاحي والصيد البحري 12.4% بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6%. بحيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الإنفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، تحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف، كما يهدف لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث نلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من 2.4% سنة 2000 إلى 6% سنة 2004، وتخفيض معدلات البطالة التي بدورها شهدت انخفاضا من 30% سنة 2000 إلى 17% سنة 2004. [9]

2-2 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) (2005-2009)

جاء هذا البرنامج تكملتا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب4202.7 مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم، ...) بنسبة 45.5%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية 40.5%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة 4.8% وبرنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2%. إن أهم ما يهدف إليه هذا البرنامج رفع المعدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، وذلك بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري سواء من الناحية الصحية والأمنية والتعليمية وأو من ناحية توسيع وتحديث الخدمات العامة والمواصلات، بالإضافة إلي تشييد وتطوير البني التحتية وترقية المستوي التعليمي والمعرفي ووالاستثمار التكنولوجي وبالتالي تطوير الموارد البشرية.

3-2 برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)

المبلغ الذي تم تخصيصه لانجاز هذا البرنامج قدر بحوالي 21214 مليار دج، بحيث يتضمن 9700 مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة و11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: 45.50% لتحسين الظروف المعيشية للسكان، 38.55% تطوير الهياكل القاعدية و16.05% لدعم التنمية الاقتصادية. [10]

من بين أهم الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- تعزيز التنمية البشرية مثل من خلال بناء منشآت للتربية وطنية، للتعليم العالي، الصحة والسكن، عصرنه الإدارة العمومية؛
- تطوير الهياكل القاعدية والتنمية الصناعية مثل الموانئ والمطارات وغيرها، توسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية بالإضافة إلى انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، لتصفية المياه صالحة لشرب، تحديث المؤسسات العمومية وإنشاء مناطق صناعية...

- دعم التنمية الفلاحية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وذلك لخلق مناصب الشغل.

3) أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

3-1 تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2015

الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015) (الوحدة مليار دج).

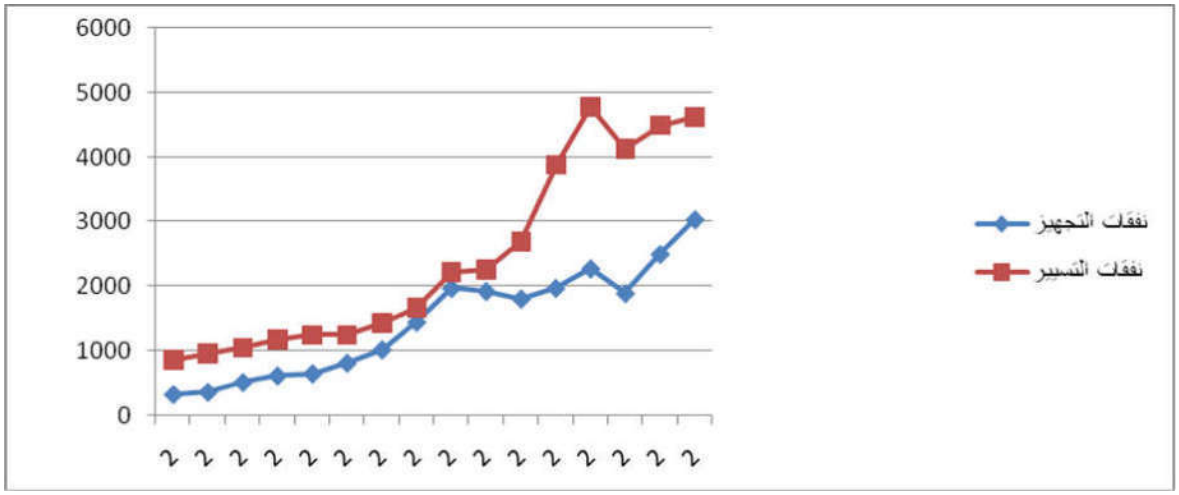
السنة	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/ مجموع النفقات	نفقات التجهيز/ مجموع النفقات	نسبة التغيير في النفقات العامة
2000	1178	856,2	321,9	72,68%	27,33%	/
2001	1519,3	963,6	357,4	63,42%	23,52%	28,97%
2002	1540,9	1050	510	68,14%	33,10%	1,42%
2003	1786,8	1173,8	612,9	65,69%	34,30%	15,96%
2004	1891,8	1245,4	646,3	65,83%	34,16%	5,88%
2005	2052	1241,4	810,6	60,50%	39,50%	8,47%
2006	2452,7	1435,2	1019,2	58,52%	41,55%	19,53%
2007	3108,5	1672	1442,3	53,79%	46,40%	26,74%
2008	4144	2218	1973,3	53,52%	47,62%	33,31%
2009	4224,8	2259,5	1925,8	53,48%	45,58%	1,95%
2010	4512,8	2694,5	1807,9	59,71%	40,06%	6,82%
2011	5853,6	3879,2	1974,4	66,27%	33,73%	29,71%
2012	7058,2	4782,6	2275,5	67,76%	32,24%	20,58%
2013	6024,1	4131,5	1892,6	68,58%	31,42%	-14,65%
2014	6 980,30	4494,3	2501,4	64,39%	35,84%	15,87%
2015	7 656,30	4617	3039,3	60,30%	39,70%	9,68%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال تحليلنا للسياسة الانفاقية المتبعة خلال فترة 2000-2015 نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات سواء نفقات التسيير أو التجهيز (من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7656.3 سنة 2015) باستثناء سنة 2013 أين كان انخفاض بنسبة 14.65%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، فرغم الاهتمام الكبير الذي أعطته الحكومة لنفقات التجهيز من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلا أنها تبقى تمثل نسب أقل من مجموع النفقات، بحيث لم تتعدى نسبة 47% من إجمالي النفقات طيلة الفترة الممتدة مابين 2000-2015.

الشكل رقم 01: تطور نفقات التسيير والتجهيز للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم .01

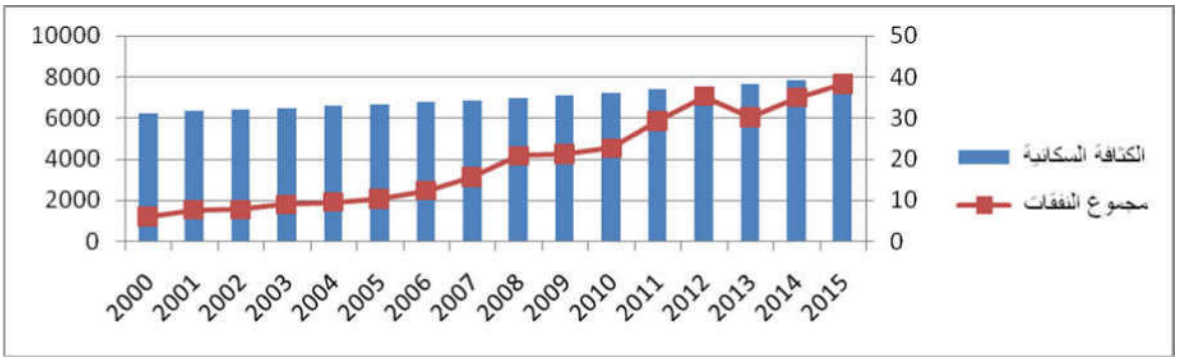
3-2 العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

يمكن إرجاع سبب ظاهرة تزايد الإنفاق للأسباب التالية:

3-2-1 النمو الديمغرافي

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الزيادة في عدد السكان تتماشى والزيادة في النفقات العامة، وهذا لأن بعض العامة مرتبطة شديد بالسكان كالصحة، التعليم، المواصلات... وغيرها، فكلما ارتفع عدد السكان كانت الحكومة ملزمة على زيادة نفقاتها لمواجهة الحاجيات المتزايدة للسكان.

الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة والكثافة السكانية للفترة 2000-2015

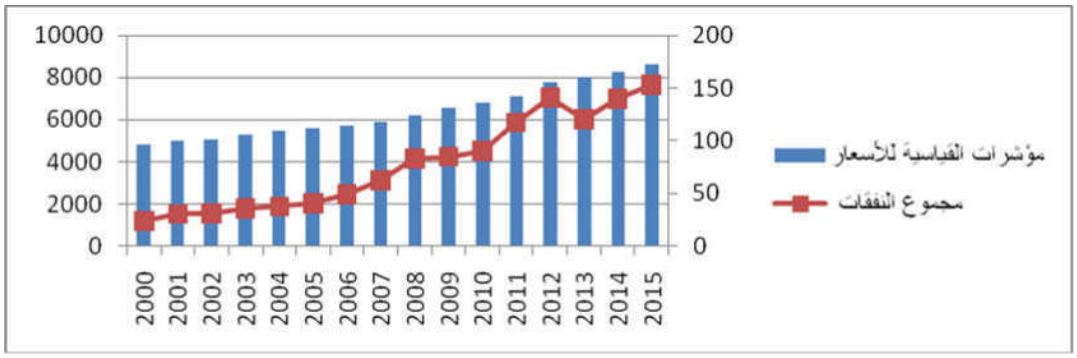


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01 والكثافة السكانية بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

3-2-2 تطور المستوى العام للأسعار

من خلال الشكل رقم 03 يتبن لنا تزايد النفقات العامة بنفس الوتيرة مع مؤشرات الأسعار، مما يمكننا القول أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ساهم في تزايد النفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 03: تطور النفقات العامة ومؤشرات الأسعار للفترة 2000-2015.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01 ومؤشرات الأسعار بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

3-2-3 إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي:

سنحاول دراسة دور معدلات الناتج المحلي من خلال الميل المتوسط والميل الحدي، بحيث يعتبران هذان الأخيران من بين المعالم التي تفسر ظاهرة تزايد النفقات.

الجدول رقم 02: الميل المتوسط والحدي خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الميل المتوسط	التغير في الناتج المحلي الخام	التغير في النفقات	الميل الحدي
2000	29%			
2001	36%	103,6	341,3	3,29
2002	34%	295,7	21,6	0,07
2003	34%	729,5	245,9	0,34
2004	28%	1 496,8	105	0,07
2005	27%	812,9	160,2	0,20
2006	29%	939,6	400,7	0,43
2007	33%	851,3	655,8	0,77
2008	38%	1 690,8	1035,5	0,61
2009	42%	-1 075,7	80,8	- 0,08
2010	38%	2 023,6	288	0,14
2011	40%	2 596,9	1340,8	0,52
2012	44%	1 620,2	1204,6	0,74
2013	36%	435,1	-1034,1	- 2,38
2014	41%	561,3	956,2	1,70
2015	43%	471,9	676	1,43

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الميل المتوسط تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلى الخام أي ما يتم تخصيصه من الناتج المحلي الخام لتغطية النفقات العامة، حيث يمكن القول أن الميل المتوسط شهد ارتفاعا على العموم.

أما الميل الحدي والذي يعبر عن نسبة التغير في النفقات العامة بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الخام، أي نسبة الزيادة في الناتج المحلي الخام التي خصصت لزيادة الإنفاق فمثلا في سنة 2007 عند زيادة الناتج المحلي ب 1دج فهذا يؤدي إلى زيادة النفقات ب 0.77 دج، بحيث نلاحظ أن معظم قيم الميل الحدي موجبة مما يبين وجود زيادة في النفقات العامة نتيجة الزيادة في الناتج المحلي الخام.

3-2-4 ارتفاع أسعار البترول:

الجدول رقم 03: تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2015)

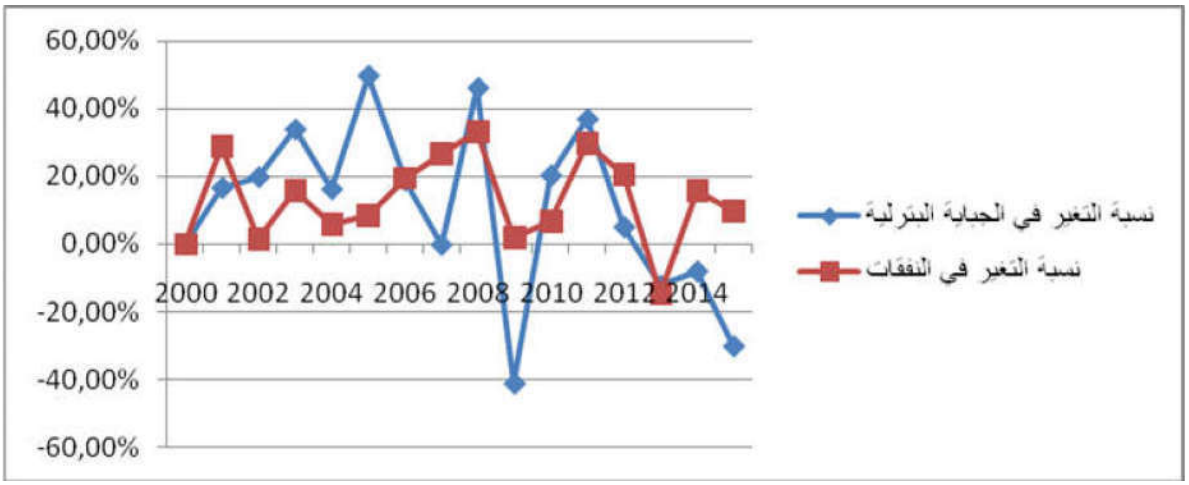
السنة	الجباية البترولية	معدل نمو الجباية البترولية	نسبة التغيير في النفقات العامة
2000	720	0,00%	0,00%
2001	840,6	17%	28,97%
2002	916,4	9%	1,42%
2003	836,06	-8,77%	15,96%
2004	862,2	3,13%	5,88%
2005	899,00	4,27%	8,47%
2006	916	1,89%	19,53%
2007	973	6,22%	26,74%
2008	1715,4	76,30%	33,31%
2009	1927	12,34%	1,95%
2010	1501,7	-22,07%	6,82%
2011	1529,4	1,84%	29,71%
2012	1519	-0,68%	20,58%
2013	1615,9	6,38%	-14,65%
2014	3388,4	109,69%	15,87%
2015	2373,5	-29,95%	9,68%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل فوائض في الجباية البترولية حيث سجلت انتقال من 1001 مليار دج سنة 2001 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008 (78.77% من مجموع الايرادات)، ثم سجلت انخفاض سنة 2009 وذلك بسب الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول من 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار للبرميل ، ثم عادت الارتفاع من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184 مليار دج سنة 2012، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة وبالتالي إغراء الحكومة في التوسع في الإنفاق الحكومي.

من الشكل الموالي نلاحظ أنه كلما حققت الإيرادات معدلات نمو مرتفعة أو منخفضة فهذا ينعكس على النفقات العامة، فمثلا في سنة 2009 عندما حدثت صدمة في الإيرادات فهذا أدى لانخفاض النفقات العامة بدورها.

الشكل رقم 04: تطور النفقات العامة والجباية البترولية للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

فالارتفاع المستمر للمداخيل النفطية شجع الحكومة لانتهاج سياسة كينزية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لتحسين الظروف المعيشية للسكان وخاصة سكان الريف (الصحية، السكنية، التعليمية..) وتطوير القواعد الهيكلية ودعم التنمية الصناعية والفلاحية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وغيرها؛

3-2-5 أسباب سياسية.

حيث قامت الحكومة الجزائرية في الكثير من المرات بتوسيع نفقاتها في عدة مجالات سواء كانت إنتاجية أو لا وذلك بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي وتفادي الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

من أجل معرفة أثر كل من المتغيرات السابقة على النفقات العامة، قمنا بتقدير العلاقة ما بين النفقات العامة (متغير تابع)، الناتج المحلي الخام، أسعار البترول ومعدلات التضخم. وذلك بعد ما تأكد أن السلاسل الزمنية [Q1 :2000-Q4 :2015] لمتغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة I(1)، وأن بواقي النموذج الناتجة عن هذه العلاقة المقدرة بين المتغيرات في المستوى، مستقرة في المستوى.

الجدول رقم 04: نتائج تقدير نموذج(ECM)

Dependent Variable: DLGT				
Method: Least Squares				
Date: 06/10/18 Time: 15:40				
Sample (adjusted): 6 64				
Included observations: 59 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.038216	0.027673	1.380980	0.1731
DLGDP	1.748333	0.252980	6.910949	0.0000
DLPP	0.120663	0.089466	1.348700	0.1832
DLDEMO	-35.04244	18.21336	-1.923997	0.0500
DLT_INF	2.508573	1.537222	1.631887	0.1086
U(-1)	0.000514	0.000137	3.742659	0.0004
R-squared	0.885066	Mean dependent var		0.024248
Adjusted R-squared	0.874223	S.D. dependent var		0.064587
S.E. of regression	0.022906	Akaike info criterion		-4.618719
Sum squared resid	0.027808	Schwarz criterion		-4.407444
Log likelihood	142.2522	Hannan-Quinn criter.		-4.536246
F-statistic	81.62689	Durbin-Watson stat		1.533747
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامجEviews08

Estimation Equation:

==========

DLGT = C(1) + C(2)*DLGDP + C(3)*DLPP + C(4)*DLDEMO + C(5)*DLT_INF + C(6)*U(-1)

Substituted Coefficients:

==========

DLGT = 0.038 + 1.7483337*DLGDP + 0.12066*DLPP - 35.04243*DLDEMO + 2.5085737*DLT_INF + 0.000514040*U(-1)

من خلال النموذج المقدر، تحصلنا على النتائج التالية:

- تفسِر المتغيرات المستقلة 88.50% من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة؛
- العلاقة بين الناتج المحلي الخام والنفقات هي علاقة موجبة، بحيث عند زيادة الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات ب1.74 وحدة. كما أن معامل الناتج مقبول إحصائيا؛
- يأثر أسعار البترول إيجابيا على النفقات هي علاقة موجبة، لكن معامل هذا المتغير غير مقبول إحصائيا؛

- العلاقة بين معدلات التضخم والنفقات هي علاقة موجبة، لكن معامل هذه المتغير غير مقبول إحصائيا؛
- العلاقة بين النمو الديمغرافي والنفقات العامة علاقة سالبة، كما أن معامل الناتج مقبول إحصائيا.

الخاتمة

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:

- النفقات العامة أداة اقتصادية واجتماعية هامة يمكن اعتمادها لإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة من طرف الحكومة؛
- توجد عدة عوامل تساهم في زيادة النفقات العامة منها اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية؛
- من خلال دراسة وتحليل تطور بين النفقات خلال فترة ما بين 2000-2015، نستنتج وجود ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ساهمت الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع الأسعار منذ سنة 2000، في زيادة النفقات العامة وفي انتهاج سياسة انفاقية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي.
- حسب تحليلنا للعلاقة بين النفقات وبعض العوامل المؤثرة فيها من خلال النموذج ECM تبن لنا وجود بعض العوامل ساهمت في زيادة النفقات العامة في الجزائر، إلا أن أبرزها تتمثل ارتفاع ما تخصيصه من الناتج المحلي الخام لتغطية النفقات العامة، وبالتالي قبول فرضية الدراسة.

المقترحات

من خلال النتائج السابقة، نقترح مجموعة من المقترحات التالية:

- العمل على إعادة ترتيب الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات أكثر إنتاجية التي من شأنها خلق مناصب عمل وزيادة النمو الاقتصادي؛
- توجيه فوائض الجباية البترولية لتمويل البني التحية واستحداث استثمارات جديدة ومنتجة؛
- إعادة النظر في سياسة الإنفاق الاجتماعية التي تثقل كاهل الميزانية.

المراجع

[1] فاطمة السويسي ، المالية العامة، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005، ص: 38 .

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ، ص: 27.

[3] الدكتورعبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 2004، ص: 41-44.

[4] عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، بيروت، دار النهضة العربية، 1992، ص: 77.

[5] سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 57- 59.

[6] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 96-97.

[7] رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966، ص:70.

[8] معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالي و معدلات البطالة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[9] العلومات بالأرقام تم اعتمادها من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

[10] بيان اجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 " ، الجزائر، 2010.

التجربة التنموية في اليابان: نظام الإنتاج في الوقت المحددJATوقواعد إرساءه.

إعداد:

د. حليمي وهيبة *.

ملخص:

تفتقر اليابان، إلى الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتجاري. وقد دفع هذا النقص اليابان إلى إنشاء نظام يلبي احتياجاتها ويضمن الإستغلال الأمثل لمواردها المحدودة، في محاولة لتحقيق أفضل استفادة من مركزها. لذلك بدأت بمحاربة كل أنواع الإسراف حيث انتهت إلى اعتماد ما نسميه بنظام الإنتاج في الوقت المحدد. يتناول هذا المقال مشكلة إدارة الإنتاج، بالضبط نظام الإنتاج في الوقت المناسب، وهو نظام ياباني يعرف أيضا باسم تويوتيسم، مع الإشارة إلى أدواته وكيفية تطبيق أو تبني هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: محاربة الإسراف، مشكل إدارة الإنتاج، الإنتاج في الوقت المناسب، الأدوات، كيفية تطبيق.

Résumé:

Le manque de ressources naturelles conduisant à une croissance économique et commerciale (ce déficit) a conduit le Japon à mettre en place un système qui répond à ses besoins et garantit une utilisation optimale de ses ressources limitées afin de tirer le meilleur parti possible de son statut. Donc la lutte contre toutes sortes de gaspillages a fini par faire adopter au Japon ce que nous appelons le système de production à temps. Cet article traite du problème de la gestion de la production, exactement le système de production à le temps, un système japonais également connu sous le nom de Toyotisme, et mets l'accent sur ses outils et comment appliquer ou adopter ce système.

Mots clés: lutte contre les gaspillages, problème de gestion de production, production à temps, outils, appliquation.

مقدمة:

فقدت كثير من المنتجات المصنعة في الدول الغربية صدارتها في الأسواق العالمية ليحل محلها المنتجات اليابانية, وقد بدأت تلك الدول تشعر بقلق نتيجة الغزو الاقتصادي الياباني لأسواقها مما هدد مركزها ومكانتها

* د.حليمي وهيبةأستاذة محاضرة – كلية العلوم الاقتصادية– جامعة تلمسان halimi_wahiba@yahoo.fr.

التجارية.ولقد كان الفكر في الماضي في دول الغرب أن المنتجات اليابانية تتميز برخص أسعارها بسبب انخفاض تكاليف العمالة هناك ، ولكن بدراسة مستويات الأجور للعمالة اليابانية مضافا إليها المزايا الأخرى تبين أنها تفوق حاليا كثير من الدول الصناعية الغربية مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تفوق المنتج الياباني تجاريا في الأسواق العالمية .

ولقد كانت الفكرة السائدة في دهن رجال الأعمال في الدول الغربية أن اليابان سوف لن تستمر في صدارتها للأسواق العالمية بسبب الميل نحو التقليد وبعدها وعدم قدرتها على الابتكار.ولكن سرعان ما بدأ هذا المفهوم في التغير خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن غزت اليابان الأسواق العالمية بمنتجات جديدة و غير مقلدة.بهذا بدأ اهتمام رجال الإدارة والاقتصاد بتلك المشكلة يزيد حيث أصبحت ظاهرة جديرة بالدراسة والتحليل خاصة وأن اليابان خرجت من الحرب العالمية الثانية في أواخر 1945 باقتصاد منهار بعد أن تم تدمير معظم مصانعها وأدوات إنتاجها, استطاعت في خلال سنوات قليلة أن تفيق من كبوتها وتنهض باقتصادها لكي تتبؤ صفوف الصدارة بين الدول الصناعية العريقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.وقد عكف الكثير من المحللين الاقتصاديين على دراسة تلك الظاهرة وتحليل أسبابها والخروج بدروس مستفاد قد يصلح تطبيقها في الدول المتقدمة خاصة وأن اليابان كدولة اقتصادية تفتقر إلى الطبيعة التي تساعد على النمو الاقتصادي والتجاري, هذا الافتقار في الموارد و هاته النذرة في الثروات الطبيعية دفعت باليابان إلى خلق نظام يوفي احتياجاتها ويتماشى وقلة مواردها، محاولة بذلك الاستفادة قدر المستطاع من وضعيتها، مادمنا لا نستطيع معالجة النذرة في الموارد فلما لا نحاول التعايش معها، وعليه بدأت في محاربة الإسراف بكل أشكاله بما أنه يزيد من ندرة المورد, متبنية بذلك نظام الإنتاج في الوقت المحدد.

ماهي متطلبات إرساء نظام الإنتاج في الوقت المحدد و دورها في تنمية صناعات بلد متخلف كالجزائر ؟

لمعاجة هده الإشكالية تم تبني الفرضيتين التاليتين:

1. إن هذا النظام وفي إطار القضاء على كل أنواع الإسراف يتطلب الاستمرار في البحث عن المشاكل، مهما بلغت درجة التحسين للنظام.
2. إن تبني هذا النظام سيقدم دفعة للمؤسسة الجزائرية في عملية اختزال الوقت للإلتحاق بركب التطور.

للمعالجة الإشكالية وتثبت أو نفي الفرضيتين اتبعنا الخطوات التالية:

I. ظهور نظام الإنتاج في الوقت المحدد و مفاهيمه

II. الJAT لأي نوع من المؤسسات (مجال تطبيق الفلسفة)

III. أدوات تطبيق فلسفة الإنتاج في الوقت المحدد

IV. إنشاء الثقافات المرتبطة بالJAT

V . الخاتمة

I/ ظهور نظام الإنتاج في الوقت المحدد و مفاهيمه:

من أهم هذه الممارسات التي كثر الحديث عنها في الوقت الحاضر تلك الفلسفة الشاملة التي يعبر عنها باصطلاح " الوقت المحدد" (JAT/JIT) Just in time/Juste-à-temps نسبة لنظام الانتاج.هذا المصطلح الذي لم يجد له ترجمة دقيقة في مختلف اللغات.

أولا:نشأة نظام الإنتاج في الوقت المحدد: لم يكن ميلاد هذا النظام في صناعة السيارات محظ الصدفة، فالسيارة هي منتوج ذو استهلاك كبير يخضع لتغيرات دورية للطلب. من جهة أخرى هي سلع ذات قيمة كبيرة نسبيا مع قيمة مضافة متوسطة بحيث من غير المنطق لمصنع أن يحتفظ بمخزونات مهمة من هذا المنتوج.إذا كنا لا نريد كما من السيارات الراكدة ، لا يجب إنتاج أكثر مما يطلبه المستهلكون، يوجد طريقتين لحل هذه المشكلة[1]:إما تحسين التنبؤات بالمبيعات أو.انتظار ورود طلبية لبدأ التصنيع،إلى هنا سيذهب الجميع إلى تطبيق الحل الأول، متغاضين عن كون المحيط الاقتصادي مشحون بالاضطرابات القوية حيث يصعب وضع تنبؤات مناسبة تتخطى بضعة أشهر ، إن لم نقل بضعة أسابيع.أما بالنسبة للحل الثاني فيبدوا للوهلة الأولى مستحيل التحقيق بحكم أن المستهلك ليس على استعداد للانتظار أسبوعا أو إثنين للحصول على سيارة، رغم هذا فقد تبين العكس أي أن الزبون بمقدوره الانتظار بالمقابل فإنه يطلع لإستلام ما يطلبه تماما و بالمواصفات المحددة رافضا بهذا فكرة النموذج النمطي، و عليه انتظار طلبيات المركبين لتصنيع السيارات الملائمة.و هنا يظهر الحل الثالث الذي انتهجته شركةTOYOTA و الذي يتمثل في سحب التصنيع عن طريق الطلبيات عوض دفعها عن طريق مخطط التصنيع.

ثانيا:تعاريف نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

1- **فلسفة أو تقنية أو فن:** يعد نظام الإنتاج في الوقت المحدد تقنية لكونه يستدعي إدخال تقنيات صارمة في عملية التسيير[2] بينما يعد فنا لأنه يتخطى حدود الطرق و التقنيات ليشمل حتى الثقافة الفكرية[3].أما عن كونه فلسفة يعود لما تستدعيه عملية تطبيقه من إدخال لرؤية جديدة في المؤسسة الصناعية[4]. لقد أثارت فلسفة الإنتاج هذه الكثير من الجدل في أوساط العاملين في قطاع الإنتاج بين مؤيد و معارض و قد اتهم الكثير من العاملين في مجال الصناعات الأوتوماتيكية و خاصة صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفلسفة على أساس أنها مرتبطة بالثقافات اليابانية و تلائمها كما يعزو البعض ممن حاولوا تطبيقها في صناعة السيارات الأمريكية و لم تحقق ما كان يرجى منها إلى أن فشل تطبيقها في أمريكا و عدم القدرة في تخفيض المخزون كما في الصناعات اليابانية يرجع إلى مشاكل جغرافية فالصناعة اليابانية تتميز بقرب مصانع التجميع من موردي الأجزاء و عليه

ففكرة الوقت المحدد للتسليم يمكن الاعتماد عليها بينما الصناعات الأمريكية تعتمد على أجزاء منتجة في بلاد أخرى و تحصل عليها من مسافات بعيدة مما يقلل من فعالية تطبيق مدخل الوقت المحدد و يؤدي إلى ارتفاع المخاطر نتيجة لعدم وصول الطلبيات في الوقت المحدد أو عدم تسليم أجزاء كافية أو تسليم بعض الأجزاء المخالفة للمواصفات مما يؤثر على جدولة الأجزاء المجمعة التي تتبع هذه الأجزاء مما ينتج عنه التسليم المتأخر.و لكن أظهرت نتائج كثيرة من الدراسات الحديث أن هذه الفلسفة هي عملية مستمرة من نظام تحسين مستمر و تعكس الالتزام طويل الأجل من قبل الإدارة للوصول إلى الكمال في جميع وجوه العملية الإنتاجية.كما أن هذه الفلسفة تعتبر أيضا طريقة للتسيير[5] حيث أنها و بطريقتها التسهيلية بواسطة تقنيات "Kanban" " البطاقات " ، يعوض الإنتاج في الوقت المحدد (JAT) في بعض المجالات الطرق التقليدية للتسيير .

2- **مختلف التعاريف**: هناك عدة تعاريف أسندت لنظام الانتاج في الوقت المحدد نجملها كالآتي:

- " كلمة في الوقت"in time" تعني في وقت أو لحظة محددة تماما لا قبلها و لا بعدها و لو بقليل و قد جرت العادة الأمريكية على استخدام هذه الكلمة للتعبير عن حدوث شيء في الموعد المحدد له تماما دون أي انحرافات، بإنتاج السلع التي يرغب فيها المستهلكون بمعدلات تفي احتياجاتهم بدون عيوب و لا إسراف[6].

- " تعتمد هذه الفلسفة على توضيح نقاط الاختناق و مشاكل الجودة و مشاكل الإمداد و غيرها من المشاكل التي يؤدي اكتشافها إلى العمل على حلها و بالتالي تنفيذ الإنتاج بفاعلية أكبر تؤدي إلى تخفيض وقت دورة الإنتاج عن طرق تقليل مدة الإعداد و التغيير للآلات مما ينعكس أثره على تحسين القرارات الإنتاجية"[7].

- " يهدف الJAT: إلى ضبط عام للتدفقات من الموردين إلى المستهلكين النهائيين" لإستيعاب هذا يجب الاشارة إلى أنه لا يوجد في اليابان مركبوا سيارات بمحلات عرض و أنه يتم بيع السيارات بمتاجرة مباشرة مع الزبون[8].

- " إن الJATهو الإثبات الحقيقي و الفعلي لأنه بات من الممكن تنسيق التدفقات بين المؤسسات المختلفة و أن هذا التنسيق في الإمدادات لا يقف عنه عتبة أبواب المؤسسة[9].

- " يسعى نظام الJAT إلى تلبية الطلب في الوقت الذي يظهر فيه، الكمية المحددة و الجودة المطلوبة ، و عليه فهو يهدف إلى تخفيض التكاليف و الآجال بالاعتماد على إجراءات الإنتاج بالتدفقات المشدودة أي بدون انتظار و لا مخزون"[10].

" الJAT هو فلسفة للإدارة هدفها هو القضاء على الإسراف بكل أنواعه و من جميع جوانب الإنتاج و كذلك الانشطة المتصلة، بينما يعكس المصطلح في حد ذاته إنتاج فقط ما هو مطلوب عندما يكون كذلك و بالكميات المطلوبة"[11].

ما يجب الإشارة إليه أن الانطباع الأول الذي يتركه مصطلح Jat يدفع إلى التخمين إلى أن نظام الإنتاج هذا يسعى إلى ضبط الوقت[12] إلا أنه في الحقيقة يهدف إلى تصنيع منتجات متعددة بكميات صغيرة من أجل

تلبيات أفضل لإحتياجات الزبائن[13].فهو يعتمد على التحسين المستمر للجودة و للإنتاجية في كل أنشطة المؤسسة مدعما بهذا بمبدأين أساسين، محاربة الإسراف في كل أنحاء المؤسسة و احترام الفرد.و يبرز مبدأ القضاء على الإسراف بفترات ظهور الJAT حيث نلاحظ انطلاقه من اليابان لينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنوات الثمانينات و في فرنسا انطلاقا من 1986، فإذا أمعنا النظر نجد أن هذه الفترات الثلاث تشير إلى فترات اقتصادية صعبة، تتطلب الاقتصاد إلى أقصى الحدود في الموارد: نهاية الحرب في اليابان، بمعنى وضعية تدمير شامل للقوى البشرية الاقتصادية و المالية بينما فترة تباطئ في النشاط الاقتصادي في كل من U.S.A و فرنسا[14].و يذهب البعض إلى تعريفه على أساس ربطه بمدى استجابة المؤسسة[15],و في تعرف مختصر له يقدمAPICS(الشركة الأمريكية للإنتاج و الرقابة على المخزون)الJAT على أنه فلسفة انتاج تعتمد على الإلغاء النظامي للتبذيرات و التحسين المستمر[16].و آخر تعريف نتعرض له ل Herve Brunet et Yves Le Denn [17]حيث يعرفان الJAT على أنه تصنيع المنتجات عندما يكون أقرب ما يمكن من الوقت الذي يظهر فيه الطلب.

ثالثا : الأهداف الصفرية لنظام الإنتاج في الوقت المحدد: تتمثل فلسفة ال JAT في التركيز على الأهداف الصفرية و التي نجملها كالآتي[18]:

1- **الحادث الصفري:** أصبح من المتكرر ايجاد عند مدخل المؤسسات أو الورشات لافتات تشير إلى عدد الأيام التي مرت دون ورود حادث, فمحاولة المديرية الإعلان و بوضوح عن رغبتها و تفضيلها لأمن المستخدمين, تؤدي إلى تحسين في نفس الوقت الجو داخل المؤسسة, صورتها الاجتماعية لدى الزوار و تذلك تؤدي إلى تخفيض تكاليف التأمين.و عليه تتطلب تدنية الحوادث, معرفة الأسباب أولا, لهذا تستعمل الأدوات العادية طريقة Pareto(هنا أيضا نجد قانون 20/80 حيث 280 من الحوادث تفسرها 20 % من الأسباب) ... بمجرد إقصاء الأسباب الرئيسية للحوادث, يتم الشروع في عملية تحسين مستمرة للأمن داخل الورشة, بالاعتماد على مصالح الصحة و أمن المؤسسة, و بإدماج مجموع المستخدمين لأجل على الأقل المحافظة على ظروف الأمن و من الأفضل تحسينها.

2- **النزاع الصفري:** يستطيع كل فرد تفهم الفائدة المحصلة بالنسبة لمؤسسة و العمال معا و المنجرة عن غياب النزاعات, بعض الشروط يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف و هي شروط العمل و التأجير الصحيحة سياسات التقرب من المستخدمين ...

3- **المعيب الصفري:**يتأتى ذلك عن طريق تحسين الجودة فالمعيب من التصميم, المهملات, ما يلزمه لمسات, الأعطال لدى الزبون كل هذه هي مصادر فضيعة للإسراف.

4- **الأجل الصفري:** إن تدنية مجموع الآجال أصبح شيئا ضروريا لدى المؤسسة الأجل الأول الذي يجب ضبطه لو أجل طرح المنتجات الجديدة في السوق (Time market) فحسب التطور السريع لتطلعات

المستهلكين, التكنولوجيات, المنتجات المنافسة فان خطر تخطي آجال خروج منتوج ما للسوق يتزايد مع الزمن على العكس سيسمح الأجل القصير للمؤسسة بالحصول لبعض الوقت على وضعية مستقرة, إن تدنية آجال الطرح في الأسواق تعتمد على مفهوم المكننة المزدوجة (Ingénierie simultanée).أما الأجل الثاني هو أجل التسليم حيث يجب العمل على تدنيته و في نفس الوقت الحرص على احترام الآجال المعتمدة, هذا يتطلب تدنية الدورات الفعلية الإنتاجية لكن أيضا الآجال الإدارية لإعداد الطلبيةو وقت النقل بين المؤسسة و الزبون (الإمداد الخارجي).

5- **الأعطال الصفرية**: هذه النقطة تدفعنا إلى طرح الصيغة العامة لطريقة إدارة التجهيزات و صيانتها حيث يلزم على المؤسسة استعمال TPM نذكر فيما يلي الشروط الخمس الواجب احترامها: استيفاء الشروط القاعدية للتعامل مع الآلة (تنظيم تشحيم...)، احترام شروط الاستعمال، إعادة التجهيزات إلى الحالة الأولى بمجرد بداية تقادمها دون انتظار حدوث العطل، تصليح الأعطال و محاولة فهم أين يكمن عجز التجهيزات و محاولة تحسينها، التحسين و بشكل مستمر للطرق التجريبية و للصيانة بالتحذير من الأخطاء البشرية أثناء الاستغلال و أو الإنتاج. يجب أن تسبق TPM بمرحلة تطبق فيها طريقة Les 5 s.

6-الورق الصفري:يرمز الورق الصفري إلى نظام المعلومات, حيث يمكن النظر إليه من زاويتين الأولى تخص تبسيط الإجراءات الإدارية, إلغاء الاستمارات الزائفة و الهدف هو تأمين تنظيم أكثر مرونة للسماح بسهولة أكبر في القراءة لمراكز القرار, أما الزاوية الثانية تخص تبني أفضل تسيير للمعلومة بالتخلي عن المعلومات التي لا فائدة منها و الاحتفاظ بالتي لها خاصية الكفاءة.فيذهب الاتجاه العام نحو جعل سيل المعلومات يتم بواسطة الإعلام الآلي. فحلقات المعلومات المادية يتم تعويضها بتدفق المعلومات الغير مادية (EDI) المخططات و المعطيات التقنية و المسيرة من طرف أنظمة تسيير للمعطيات التقنية (SGDT) إجراءات الجودة و المستندات عن طريق أنظمة تسيير المستندات.

7-المخزون الصفري: المعيب الصفري و المخزون الصفري هما الرمزان الحيان للإنتاج حسب ال JAT. إذا كان هدف المعيب الصفري لم يلقى اعتراضات, فإن هدف المخزون الصفري الذي يثير و بدون شك الجدل. يعود السبب على الأرجح إلى أن المؤسسة بدون مخزون تصبح عرضة للاضطرابات حيث تساهم المخزونات في فصل التبعية ليس مختلف الأنظمة الجزئية للسلسلة مورد مؤسسة زبون.و في هذا الصدد عمدت الإدارة اليابانية إلى الاهتمام بمدة التحضير كاهتمامها بالمدة الفعلية للإنتاج.بحكم أن مدة التحضير المتدينة ينجر عنها تكلفة بدأ منخفضة و عليه سلاسل اقتصادية قصيرة و منه تصبح التدنية الحيوية للمخزونات من الناحية الاقتصادية ملفتة للانتباه[19].

ما يجب إضافته هو أن هذا التصميم الياباني المؤدي إلى تدنية محسوسة في المخزونات يمثل من جهة أخرى الطريقة المثلى لتنمية مرونة الإنتاج و التي تعرف على أنها[20]القدرة على التجاوب و بسرعة مع التغيرات التي تحدث في المحيط و التي تشتد مع انخفاض مستوى المخزونات.

و يضيف آخرون أصفارا أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

8-الحرمان الصفرى:الهدف هنا هو إدماج العمال جميعهم و حثهم على المشاركة و إبداء الرأي دون حرمانهم من التمتع بانجازاتهم[21].

الفرع الثالث:الاسرافات:يعرف البعض الإسراف على أنه:"كل استهلاك غير مجدي نفعا للمواد و الزمن"[22].أو هو " كل عملية لا تزيد في قيمة المنتوج (الفائض من الإنتاج الذي يؤدي إلى مخزونات غير ضرورية المناولات الغير مفيدة، الإنتاج المعيب...)[23]. و يحصى الJAT سبعة أنواع من الإسراف نجملها كالأتي[24]:

1-الإنتاج الزائد:بمعنى الإنتاج بالكم الهائل و الذي يفوق الطلب

2-الانتظار: و يشمل كل الأوقات المستقطعة و التوقفات الغير مرادة، لأنها تعد ذات خطورة كبيرة و لها انعكاس سلبي بالنسبة لاحترام آجال التسليم.

3-النقل و المناولة: يمثلان مصدرا محتملا للإسراف.

4-التحويلات الغير نافعة للمنتوج: كل عملية تحويلية لا تضيف قيمة للمنتوج, فهي إسراف.

5-**المخزونات الزائدة:** التي ينجرعنها: تكاليف مالية, تكاليف التسيير و الرقابة, تكاليف فقدان القيمة, و تقادم القطع. لذا فان اختفاء المخزونات يحسن مرونة المؤسسة (تغيير سريع للمنتوج) و له تأثير مباشر على الجودة, حيث يصبح العامل أو بالأحرى يوجه العامل اهتمامه إلى نتيجة عمله فيسعى لتحقيق الجودة فيها عوض هوسه بالمردودية و ضياعه في دهاليز المخزونات[25].

6-الحركات الغير مفيدة (التنقلات): إن أي حركة لا تضيف أي قيمة يجب القضاء عليها.

7-**الإنتاج المعيب:** كل منتوج معيب سيوجه إما إلى النفايات إما إلى إعادة تصنيعه مما قد ينتج عنه تأخيرات في مواعيد التسليم أو إعادة استدعاء المنتجات التي قد بيعت فعلا. و عليه فهذا المعيب هو في الحقيقة ضياع في المواد و القيمة المضافة و كل ما تم استهلاكه لإنتاج هذا المعيب [26].

ويرى آخرون أن هناك عراقيل أخرى تحد من فعالية النظام و التي يجب القضاء عليها و هي كالتالي [27]:

8-الرقابة على الجودة في آخر العملية الإنتاجية: إن تخصص فرق الرقابة و العمد إلى مراقبة الجودة في آخر العملية الإنتاجية يؤدي عادة إلى تحديد متأخر للاجودة (يتعرف عليها بشكل متأخر), و التي تواصلت على طول عملية التصنيع, محققة بذلك تراكما في القيم المضافة غير النافعة و تصعيبا في عملية تحديد أو التعرف على

مسبباتها. لذا كان من الواجب ابتكار طريقة للرقابة على الجودة تحد من المعيب و ليس فقط تكتشفه, و عليه يجب أن تتم الرقابة بشكل فوري خلال كل عملية.

9-**الرقابة على القطع المسلمة من طرف الموردين أثناء الاستلام**: تستغرق هذه العمليات وقتا, و تستخدم مساحة, ينجر عنها تكاليف مناولة لذا يجب وضع نظام للجودة لدى المورد هذا من شأنه تسهيل, بالتحرك اتجاه المصدر, القضاء على تكاليف غير مجدية نفعا.

10-الأعطال المتكررة للآلة: هذه الأعطال لها تكلفة مباشرة تجميد الآلات و الأفراد بينما تتمثل تكاليفها الغير مباشرة في رسوم التأخير, الفوضى التي تسود الخط الإنتاجي لتعويض التأخير, تدهور صورة العلامة التجارية للمؤسسة التي لا تسلم في الوقت الكميات المرادة قد ينجر عنها فرص ربح ضائعة خسارة في رقم الأعمال, أيضا فإن الاحتياط من وقوع هذا الخطر يؤدي إلى سلوكات مكلفة, تكوين مخزونات أمان, خوفا, فقد لا تستطيع المؤسسة الإيفاء في الآجال المتفق عليها و زيادة أوقات انتظار المستخدمين الموجودين في مراكز العمل البعدية هذا ما سيخلق تكاليف إضافية.

11-المدة الطويلة لضبط الآلات: إن تراكم هذه الأوقات الغير منتجة مكلف للغاية: تجميد الآلة, تكلفة اليد العاملة, يؤدي هذا إلى نقص في المرونة في الإنتاج, بينما الأخذ بعين الاعتبار أوقات الضبط في التخطيط يسبب نقص في الاستجابة إلى تغيرات الطلب, و عليه خسارة محتملة في رقم الأعمال.

II/ الJAT لأي نوع من المؤسسات (مجال تطبيق الفلسفة) :

يعتقد الكثيرون أن تطبيق الJAT حكر على الإنتاج الصناعي إلا أنه في الحقيقة يلائم أي نوع من الأنشطة، النشطات الخدمية (بنوك، شركات التأمين، النقل، التجارة...) رغم صعوبة نقل التقنيات المطبقة في المصنع، وعرضها بنفس الطريقة، القضاء على الإسراف، ضغط التدفقات، تحديد المشاكل و القضاء على مسبباتها تلعب دورا هاما في القطاع الثالث و تترجم أهدافا عالمية مهما كان حجم المؤسسة و مهما كان نوع نشاطها.

إن تحليل العملية الإدارية يمكن أن يكون مماثلا لعملية إنتاج صناعية[28]:التدفقات الواجب تحليلها ليست تدفقات قطع و منتجات, و لكن تدفقات مستندات, هذه الأخيرة لها مسارات طويلة, المرور عبر العديد من العمليات, المتتالية المحققة في مصالح متخصصة, اذن آجال معالجة طويلة و عليه عدم رضا الزبائن, اعتراضات ثم مستندات جديدة تتطلب المعالجة ؟ غالبا ما تؤدي الآجال الطويلة للإجراءات العادية إلى توفير مسارات موازية ينجر عها تكاليف غير مبررة, كما تصادق مشاكل جودة و التي تؤدي إلى اعتراضات من طرف الزبائن, تكاليف مرتفعة لإعادة المعالجة, للبحث و التصحيح الأخطاء. ستجد مبادئ ال JAT (لتبسيط, تعدد مهارات, تجميع المهام, تدنية الآجال, الرقابة على الجودة منذ المهد...) في هذا الميدان مساحة مهمة للتطبيق.بنفس الطريقة إن إدارة الزبائن و الذين يأتون لتقدم لهم خدمة ما في إحدى المراكز, محل أو وكالة(إدارة, مستشفى, بنك, مطعم...)

ستربح الوقت بمحاولة تدنية وقت الانتظار, فالمخزونات من الزبائن الأزمنة اللازمة للتنقلات الغير مجدية نفعا... و التي تمثل مصدر لاستياء الزبون. هنا أيضا تطرح أسئلة, تعدد المهارات أو تخصص هذه المراكز, سرعة الاستجابة للطلبات, جودة الخدمات المقدمة.

مثال [29] :داخل مستشفى يمكن تطبيق نظام الJAT في ميادين مختلفة : تسيير الإجراءات الإدارية و خاصة تسيير انتظارات الزبائن و استخدام القدرات الإنتاجية يتعلق الأمر في حالة تسيير انتظارات الزبائن بتحليل الآجال الفاصلة بين وصول المريض و خروجه من المستشفى, بتدنية الأزمنة الضائعة الغير مفيدة (المكوث في انتظار التحاليل, عمليات متخصصة...)و التي يجر عنها تكاليف و عدم إرضاء للزبون.يتعلق الأمر أيضا بجعل أعناق الاختناق مثالية : بالنسبة لبعض الخدمات الطلب يمكن التنبؤ به (تصفية Dyalise...) بالنسبة للبعض الأخر فهي ارتجالية (استعجالات...). داخل المستشفى (شأنه في ذلك شأن المصنع) و خلال فترات الطلب المرتفع يصبح تسيير التدفقات حرجا, حيث تظهر أعناق الاختناق (استعجالات, إنعاش, أشعة X....), يجب هنا أداء العمل حسب الأولويات. نفس الشيء بالنسبة لتبسيط الإجراءات الإدارية, للقبول و الخروج, المتناسقة و تخطيط الموارد المادية و الاقتصادية, يسمح بتوفير عدد أكبر من المكوثات بنفس عدد الآسرة, هذه التدنية في خطوط الانتظار تؤدي إلى العزم بالقيام ب[30]: تدنية في المدة المتوسطة للتمريض، تدنية مخاطر الالتهابات المعدية، تدنية المساحة المستعملة، التقليل من التوترات و عليه الأخطاء.عامة, فإن أهمية قطاع الخدمات الاقتصادي تبرر الجزء الأكبر لامتداد نظام الJAT إلى هذا الميدان، يمثل الجدول التالي ملخصا لمقارنة بين قطاع الصناعة و الخدمات.

III/ أدوات تطبيق فلسفة الإنتاج في الوقت المحدد:

أولا: إعادة تموقع الأدوات الإنتاجية: الخطوط والخلايا:من النادر أن تأخذ المصانع حجمها وصفاتها الداخلية بشكل نهائي منذ البداية، فالاتساع المستمر في الأنشطة يؤدي إلى زيادة تجهيزات جديدة، دون القيام بنقل الآلات الموجودة سابقا لضمان وضعية مثالية للتجهيزات الجديدة والقديمة معا. يعد هذا إحدى التفسيرات المقدمة لتبرير التموقعات السيئة، بينما يعكس التفسير الثاني التنظيم التقليدي للمصانع والذي كان حسب الطريقة الوظيفية[31].إن تطبيق مبادئ ال JAT فيما يخص إعادة تموقع الآلات الإنتاجية يعود لهدفين أساسيين[32]:تقريب مراكز العمل التي تقوم بعمليات متسلسلة على نفس القطعة أو نفس المنتوج، تسلسل العمليات بطريقة تسمح بمعالجة قطعة ما من طرف الآلة الموالية بمجرد أن تنتهي من تصنيعها الآلة السابقة.هناك مقاربتان لهذا النوع من التنظيم[33]:

- **مبدأ الخطية على الطريقة اليابانية:** يختلف ويتميز بتدخل الملاحظين بشكل مباشر على الخط، يتم تقسيم مرحلة التركيب بشكل خطي على عدد الملاحظين اللازم للوصول للسرعة المرادة أو لتحقيق توازن، وتحكم في الجودة...في هذا النوع من التنظيم، ليس الخط بمجرد وسيلة للنقل، بل يصبح مركز حقيقيا للعمل بما أن كل القطع تمر في أيادي كل الملاحظين لكي يضيف كل واحد منهم عدد من العمليات الإضافية، وعليه يصبح من

السهل تقدير درجة تقدم الإنتاج إذا ظهر أي مشكل على مستوى أي مركز، يتم العمل بشكل جماعي ولا وجود لنظام العلاوات (المكافآت) الفردية.

هذا النوع من التموقعات ينظم عادة حول "خلايا آلية" هي خلايا U. تتوضع فيها مراكز العمل بطريقة يقرب فيها مركز العمل الأخير من الأول، وللسماح لنفس الملاحظ بالقيام بعمليات متعددة ومختلفة مع تنقل قليل للقطع، نفس الملاحظ يجب أن يكون قادرا على إدارة العديد من الآلات المختلفة، التي تعمل بشكل متماثل أو متتالي: وعليه يمون العامل الآلة الأولى وفي غضون ذلك يجمع القطع المصنعة من طرف آلة ثانية تأخذ الخلية عادة شكل حرف U, وذلك لتسهيل التدخل النهائي للملاحظ على العديد من مراكز العمل والاقتصاد في تحركاته بما أنه ينتقل برفقة القطعة التي يعالجها.يقول البعض[34] أن هذا التنظيم نتج عن تبني منطق TGAO(تكنولوجية الجماعة المدارة عن طريق الحاسوب) تسمح بترتيب القطع حسب عملياتها الإنتاجية والوصول إلى مفهوم العائلات المتجانسة للقطع، مهما كان مصيرها في المنتجات النهائية.

إحدى النتائج الأولى[35] لهذا التطبيق هي تدنية المسافات الفاصلة بين مراكز العمل. إذن يضمن هذا التنظيم ربح معتبر في المساحات المشغولة (تدنية المساحة المخصصة للمواصلات والتخزين)، تحقيق المرونة المرجوة وتدنية عمليات المناولة. إن تقريب التجهيزات يساعد على تظهير المشاكل بوضوح بفضل الرؤية الجديدة لمجموع العمليات، ملزمة إياه بالتحرك الفوري لكي لا يضطرب سير العمليات الموالية.فإن تقسيم المصنع إلى قطاعات مستقلة وذاتية يمنع انعكاس حادث ما في إحدى القطاعات (عطل، خطأ...) على باقي القطاعات[36].

ثانيا: أدوات القضاء على الإسراف الناتج عن وقت الانتظام:يرى البعض[37] أن اعتبار مورد ما غير مستغل لفترة من الزمن, أنه مرادف للإسراف يمثل خطأ تسييريا. إن التعرف على مصدر الخطاء يتطلب تحليلا دقيقا من طرف المسير، ولكن هناك من الحالات ما تمثل فيها أزمنة الانتظار إسرافا حقيقيا أين تترجم هذه الأزمنة بـ: أخطاء في الصيانة، تغيير طويلة للسلاسل. إذا تمت معالجة اختلالات التجهيزات عن طريق TPM فإن المشاكل المرتبطة بتغييرات السلاسل يقضى عليها تدريجيا عن طريق SMED. يسمح الرشيد للعشوائيات بالإجابة أيضا على عامل إدارة الوقت.

1- **الصيانة الإنتاجية الكلية Total productive Maintenance(TPM) :التحكم في التجهيزات:.**

أ- **TPMمن الناحية النظرية أو البحث عن مؤشر شامل لمردودية الآلات**:ظهرت ال TPMمن الحاجة إلى تحسين مردودية الآلات، لكن وحسب مؤشر المردودية المختار، يمكن الاكتفاء بالوضعية التي تبدوا صحيحة إلا أنها لا تمثل المردودية الحقيقة. إن استعمال "معدل العمل الرزنامي" « taux de marche calendaire » يجسد المثال الجيد للفكرة السابقة، معدل العمل هو النسبة بين مدة عمل الآلة ومدة فتح الورشة (temps de fonctionnement au temps d'ouverture de l'atelier)[38].

مثال[39]:إذا كانت مدة فتح الورشة 7 ساعات يوميا وتشغل الآلة لمدة 6 ساعات (بحكم أن هناك ساعة تستهلك لمختلف العمليات الغير منتجة معدل العمل هو 7/6 . 100 = 85.7% هذا ما يظهر نوعا من الصحة إلا الأمر غير ذلك تماما.

فعلا، فإن الآلة لا تعمل طول مدة فتح الورشة، على الملاحظ أن يقوم بأعمال تنجر عنها المراحل غير المنتجة كالتسخين المسبق، تغييرات في السلاسل، إعادة تعبئة الآلات، الصيانة.

كذلك ظهور العشوائيات كالأعطال التي تؤثر على اشتغال الآلة, أخيرا ضياع آخر للوقت يظهر عند دراسة معدل "الخردة" للآلة. إذن لدينا هنا عدد لا بأس به من المتغيرات والتي يجب إدماجها عند احتساب زمن الأشغال الحقيقي النافع المفيد للتجهيز، كنتيجة، إذا اكتفينا بمؤشر عام للإنتاجية كمعدل للاشغال الرزماني للآلات، فإن التمثيل لا يعكس حقيقة مستوى إنتاجية التجهيز.لمعرفة وبدقة مردودية الآلة والاعتماد عليها في الشروع في 0عمليات تحسينية فلا بد من توفر عدد من التفاصيل. للإجابة عن هذا وضع JIPM المعهد الياباني للصيانة في 1970 مقاربة جديدة والتي سميت بالTPM : الصيانة الكلية المنتجة[40] .تم تجريبها لأول مرة لدى شركة Nippon Datso وهي أحد فروع Toyota والتي تنتج المركبات الالكترونية للسيارات حيث كانت تعاني من عدم وجود عمال في مصلحة الصيانة[41]من هنا نشأة فكرة التقليص من تدخلات مصلحة الصيانة وبالمقابل دفع عمال آخرين للقيام بهذا العمل خاصة العاملين على الآلات.و لا يمثل المبدأ الأساسي ل TPMتقنية متغيرة جذريا للصيانة وإنما يمكن تقريبه إلى" نهج شامل لإدارة التجهيزات من أجل تحسين الآداءات الصناعية "حسب P.Pontier 1998 [42]تعتمد TPMعلى أعمدة نجملها كالآتي [43]:

1- تحسين إنتاجية التجهيز و التي تقاس بتحسين TRS.

2- إسناد للملاحظين جزء من عملية الصيانة، بمعنى جعلهم مستقلين عن مصلحة الصيانة هذه " الصيانة المستقلة" تبدأ من تنظيف الآلات, تكوين أساليب وطرق بسيطة للبحث العفوي لتحسين الطرق والتجهيزات.

تتلخص الرسالة التي تريد **TPM** إيصالها إلى المسامع هي أن وحدة العمل هي قبل كل شيء نظام كامل بين الفرد والآلة، وداخل كل نظام من هذا النوع، يلعب الفرد الدور الأول وعليه يتطلب هذا من الملاحظين إلغاء سلوكات الإهمال أمام التجاوزات التي قد يلاحظونها ومنه تحقيق الانسجام التام بين عمل الفرد وعمل الآلة.وهناك من يعرف مراحل ثلاثة لـ**TPM** نذكرها كالآتي[44]:

***المرحلة 01**: تحرص على استعمال الآلة كما يجب، حيث يتلقى الملاحظون تكوينا قاعديا يسمح لهم باستيعاب الخطوط العريضة للتشغيل، في نفس الوقت يشجع هؤلاء الملاحظون مراقبة والمحافظة على الآلة في أحسن حالٍ للاشتغال وتأمين النظافة لها.

* **المرحلة 02**: يتم تكوين الملاحظين في ميدان الصيانة من الدرجة الأولى (الاعتناء، التيار، تصليحات بسيطة) وخاصّة افتعال تدخل فريق الصيانة بمجرد أن يتبيّن لهم أن طريقة العمل مشكوك فيها. يتم تشجيع الاقتراحات التي تؤدي إلى تغيرات تحسينية (ويتم مكافأتها). هذه العمليات تساعد على تمديد دورات الصيانة الوقائية أو التقليل من أخطار وقوع الخلل بين تدخلين وقائيين.

***المرحلة 03**: وضع الصيانة الظرفية، يتم افتعال عمليات الاعتناء عن طريق كواشف الخلل والتي يمكن تطويرها وتجهيزها، الهدف هو تخفيض تكاليف الصيانة من جديد وتمديد بقدر المستطاع دورات العمل بدون وقوع خلل.

يسوقنا هذا إلى عرض مؤشر تحليلي والذي يأخذ بعين الاعتبار الأقسام الثلاثة لعدم الفعاليّة والتي تخفّض من إنتاجية التجهيز. والتي مردها إلى: التوقفات المعروفة، التباطؤات المختلفة، المعيب. يحمل هذا المؤشر عدّة أسماء[45]:معدل المردودية الكلي **TRG** (Taux de rendement global) بالنسبة للبعض أو معدل المردودية التحليلية **TRS** (Taux de Rendement synthétique) لدى البعض الآخر،ويمكن حسابه بعدّة طرق، إما على أساس تسلسل في النسب أو بشكل أكثر تبسيطا باعتباره مساويًا للإنتاجيّة الفعليّة مقسمة على العدد الكلي للقطع التي كان من المفروض إنتاجها أثناء مدة الفتح على أساس القدرة (cadence) النظرية (**N**) حيث يكتسي الحساب المعادلة التالية[46]:

$$1..... T_{RS} = \frac{P - Def}{N}$$

P– Def = الإنتاجيّة منقوص منها الإنتاج المعيب = الإنتاجية الفعلية.

N= القدرة (cadence) النظرية.

هذه الطريقة الأولى للحساب لا تسمح بتظهير مختلف مسببات عدم الفعالية، وعليه كان لزاما تحليل TRS إلى عوامل أكثر بساطة.

نعرّف المعدل الخام لاشتغال الآلة (TBF) والذي يترجم التوقيفات المحددة[47]:

$$= \frac{TBF}{TO} \quad ..2 \quad T_{BF} = \frac{\text{Temps d'ouverture - Temps des arrêts}}{\text{Temps d'ouverture}}$$

نعرف المعدل الصافي لاشتغال الآلة[48]:

$$TNF= \frac{\text{Production réalisée} \times \text{temps de cycle réel}}{\text{Temps d'ouverture - temps des arrêts}} = \frac{P.TCR}{TBF} \quad ..3$$

الزمن الحقيقي للدورة (Temps de cycle reel) ما هو إلاّ المدّة الحقيقية لتصنيع قطعة (خلال الوحدة المناسبة)، بينما الزمن النظري للدورة يقوم على أساس المدة الافتراضية لتصنيع قطعة واحدة.إن تدهور قدرة (cadence) للآلة بالنسبة لحميتها الاسمية (Régime de croisière) يقاس بالنسبة **R**.

يجب الإشارة إلى أن كلما تدهورت مردودية الآلة كلما زاد الزمن الحقيقي بالنسبة لقيمته النظرية، المعدل **R** ينخفض إذن، من النادر داخل المؤسسات أن تتساوى كل من القدرة (cadence) الحقيقية والقدرة (cadence) الاسمية. يكتسي المعدل R المعادلة التالية[49]:

$$R = \frac{\text{Temps de cycle théorique}}{\text{Temps de cycle Réel}} = \frac{TCT}{TCR} \quad ..4$$

إن جداء المعدل الصافي للاشتغال والمعدل **R** يعطي مؤشرًا يدعى "**معدل الأداء**" (هذا الاسم ليس معمما لدى جملة الاقتصاديين بحكم أنّ بعضهم يسمي المعدل الصافي للاشتغال بمعدل الأداء) وهو يظهر التأثير الذي تمارسه التباطؤات والتوقيفات الصغيرة، ويأخذ معدل الأداء هذا, الشكل التالي[50]:

$$T_P = \frac{P.TCR}{TBF} \cdot \frac{TCT}{TCR} = \frac{P.TCT}{TBF} \quad ..5$$

أخيرًا يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير اللاجودة، بما أن وجود منتجات معينة يخفض عدد المنتجات التي يمكن بيعها، ويُعبّر عنها بمعدل للجودة[51]:

$$Tq = \frac{\text{Production Réalisée - Produits défectueux}}{\text{Production Réalisée}} = \frac{P - Def}{P} \quad ..6$$

أخيرًا نتحصل على **TRS** عن طريق المعادلة التالية[52]:

$$T_{RS} = T_{BF} . T_P . Tq \Leftrightarrow T_{RS} = \frac{TBF}{TO} \cdot \frac{P.TCT}{TBF} \cdot \frac{P - Def}{P} = \frac{P - Def}{TO} . TCT \quad ..7$$

جـ- الTPM من الناحية التطبيقية أو البحث عن الكفاءة الكلية للتجهيزات:

تأخذ الـ TPM بعين الاعتبار بشكل شامل كل أعمال الصيانة الصناعية وهذا على طول امتداد العملية الإنتاجية. الهدف هو البحث عن أسباب عدم استعدادية الآلات ومحاربتها بشكل نشط.

تطبيقيا، يتعلق الأمر بتقليل مدة توقفها أثناء التعطل وضمان الميوعة المثالية للعملية الإنتاجية, وتغطي الـ **TPM** كما يشير إليه اسمها ثلاثة محاور[53]:

***المحافظة على الاشتغال الجيّد للتجهيزات:** يتعلق الأمر بـ **"الصيانة"** والتي تظهر عن طريق عمليات التنظيف، الاعتناء

(التحقق من المستويات، مراقبة درجة التدهور، التشحيم) والتصليح.

***صيانة الآلات يجب أن توفق والأداء الضروري للنشاط:** من هنا يأتي مصطلح **"الإنتاجية"** تحسين إنتاجية المعدّات.

* **المرجع لمفهوم الكليّة**:يفترض من جهة، أن كل الجوانب "الوظيفية" للصيانة يجب أخذها بعين الاعتبار (من الاعتناء البسيط واليومي بمكان العمل بمكنسة كهربائية وقطعة قماش، إلى العمليات الأكثر ثقلا وحساسية والمتمثلة في تغيير قطعة معيبة أو تصليحها)، من جهة أخرى، كل عمال المؤسسة يجب أن يكونوا شركاء في TPM, تندرج الـ TPM ضمن منهج ذو طبيعة إستراتيجية حيث لا يمكن مقاربتها إلى مجرد مشروع.

د- متطلبة الـ TPM: طريقة «5S LES": تعدّ هذه التي جاء بها **Nakajima** [54]السبيل المعبّد لامتطاء الـ **JAT** من طرف المؤسسة الراغبة في ذلك, تصبوا هذه الطريقة إلى القضاء على أيّ إسراف منجرعن عدم النظافة أو الفوضى, هدفها هو تخليص مركز العمل من الأشياء الموجودة فيه غير المفيدة، التأكد من بقاء المكان مرتّبًا وعلى مرمى من العين، السماح بتنظيفه بشكل منتظم وأخيرًا إدخال الإجراء الضروري للتنفيذ الحسن للعمل. هذه الطريقة تتكون من 5 مبادئ قاعديّة حيث أسماءها تبدأ بالحرف "S" باللغة اليابانية[55]، باحترام الترتيب هي كالتالي[56]:

الترتيب = **1- Seiri**

التنظيم= **2 - Seiton**

التنظيف = **3-Seiso**

النقاء = **4- Seiketsu**

التربية الخلقية = **5- Shitsuke**

ويضيف البعض[57]كلمة سادسة لتصبح القاعدة 6S عوض 5S وهي الطبيعة الثانية Shukan يمكن لأي مؤسسة أن تعمد وفي أي وقت إلى "5S" من أجل كل مصلحة أو مركز عمل، كلما طبقت هذه المبادئ الخمسة فإن المؤسسة[58]:

* ترفع المستوى الصحي ومستوى الأمن الداخليين (مثال= تدني مخاطر سقوط الأشخاص والأشياء).

* ترفع من جودة حياة عمالها.

* ترفع من درجة فعاليتها.

* تدنية عدد مرات وقوع الآلة في العطل.

ومرد هذه المبادئ يعود إلى أن مجموع المديرين والعمال ليسوا على وعي تام بأن الفوضى داخل الوحدة الإنتاجيّة هي مصدر للعديد من المشاكل، التي تتجسد من خلال ردود الأفعال وعلى سبيل المثال الملاحظات التالية[59]:

* يتكلف إيجاد القطعة وقتا أكبر من وقت تصنيعها.

* غياب إحدى الأوراق قد يدفع إلى مراجعة كل المستندات لإيجادها.

* كثرة الأدوات المبعثرة على الأرض قد تؤدي إلى تعثر العمال بها وإلحاق الضرر بهم.

وعليه فهذه القاعدة لها تأثير كبير ليس فقط على الأمن، الإنتاجيّة والجودة ولكن حتى على مناخ الوحدة الإنتاجيّة.

2- تحسين أزمنة تغيير السلسلة: SMED- Single Minute exchange of die

يتمحور لبّ الفكرة حول تدنية مدّة التدخلات بين العمليات وفي هذا الصدد تظهر طريقة **SMED** ويعني كل من مصطلحي **Single Minute** أن الوقت الضروري بالدقائق للتغيير يجب أن لا يتعدى عدده رقمًا واحدًا (لا يتعدى الآحاد)، وعليه يمكن تعريف **SMED** حسب **AFNOR NF X50 – 310**:"هو طريقة للتنظيم والتي تبحث عن تدنية بشكل نظامي وقت تغيير السلاسل انطلاقا من هدف مقاس"[60]، ولهذا كان لزاما التفريق بين مدة التصنيع الصافية ومدة التحضير[61]:**مدة الإنتاج الصافية**: هي ذلك الوقت اللازم لمرور كميات من القطع على سلسلة لتخضع لعدّة تحويلات للوصول إلى منتوج تام وتخرج من الطرف الآخر للسلسلة.لكن عندما تكون لائحة المنتجات غير متجانسة، بمعنى تتطلب تغييرًا منتظما في الأدوات، وعليه فدرجة عدم تجانس المنتجات الواجب تصنيعها تحدد درجة تغيير الأدوات. فالوقت المستهلك في أداء هذه المهام هو **مدة التحضير**.

ب- مراحل طريقة SMEDحسب **S. SHINGO** هناك أربعة مراحل لتطبيق **SMED** إلا أن البعض[62] يشير إلى مرحلة ابتدائية تسبق هذه المراحل الأربعة حيث تتم فيها التوعية والتحسيس بضرورة الجهد الذي سيبذل ونوجز المراحل الأربعة كما يلي[63]:

المرحلة 01: تتطلب هذه المرحلة جمع بعض المعلومات المتعلقة خاصة بمدة التغيير الابتدائية، الطريقة التقليدية المستعملة وكذلك التجهيزات والأدوات. تحقيق شريط فيديو يفصّل التوقيفات الدقيقة للعمليات. حساب مدّة كل مرحلة من مراحل التغيير وكذلك العمليات، يسمح بتوفير معلومات مهمّة، من المحتمل أن تدفع هذه المرحلة إلى ضرورة تطبيق لـ **LES 5S**. هذه المرحلة الأولى هي عامة ضعيفة الكلفة كما أنّها تسمح بتحقيق تحسين محسوس في النتائج.

المرحلة 02:تحديد العمليات الداخلية والخارجيّة، يتعلق الأمر هنا بالبحث عن تحقيق أرباح في الوقت والتي من الممكن أن تتأتى بفضل الزمن المستتر حسب **P. Pontier (1998)**، من غير النادر تحقيق ربح يتراوح بين **30%** و**50%** بالنسبة لوقت توقيف الإنتاج بعد تطبيق المرحلتين الأولى والثانية.

المرحلة 03تحويل العمليات الداخلية إلى عمليات خارجية، هذا ما يتطلب عادة استثمارات، على سبيل المثال مركبات سائلة كان يتم تسخينها مسبقًا ومزجها بالآلة يمكن القيام بذلك مسبقا باستعمال تجهيز آخر.هكذا

تصبح تغذية الآلة تتم بشكل مباشر، بما أن الخليط يكون موجودًا مسبقًا وبالحرارة المناسبة هذا المرحلة فيها نوع من التعقيد أثناء تطبيقها ذلك لكون التحويل ليس دائما سهلاً ويمكن أن تكون مكلفة للمؤسسة.

المرحلة 04 البحث عن تدنية وقت التنفيذ للعمليات سواءً كانت داخلية أم خارجيّة بترشيدها:

* يتعلق الأمر بتبسيط الحركات البسيطة والتي يتطلب تحقيقها مدّة زمنية (تحديد التضبيطات أو التثبيتات).عمليا يترجم هذا بالقضاء عليها سواءً بشكل جزئي أو كلي، عن طريق تدنية الحركات (خاصة في حالات الاستدارات)، عن طريق تنميط المعدّات (توحيد نوع البراغي...).

* أيضا يتعلق الأمر بالتنبؤ بشروط التضبيطات بوضع قيم دالة، بتفضيل طرق بدون ضبط (ثابتة) (استعمال التضبيطات الوظيفية).

4- متطلبة الSMED: التحسين المستمر Kaizen :

هو فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحوّل المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر وتشمل هذه العملية المعدات والطرق والخامات والأفراد[64].وهذا يستدعي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصر الصيانة والإصلاح على الحالات التي يصل البعض فيها إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف.وترتكز عمليات **Kaizen** على الثقافة التي تشجع المقترحات بواسطة الأفراد القائمين بالعمل في محاولة لتحسين عملياتهم، حيث يمكن على سبيل المثال تطبيق إحدى التحسينات البسيطة من قبل العاملين في عمليات الصهر باستخدام اللون الأبيض بدلا من اللون الأسود مما يؤدي إلى تحسين رؤية العامل مما يؤدي إلى تحسين جودة اللحام وأيضا تحسين ملحوظ في رضاء العاملين[65].

3- التحكم في العشوائيات :AMDEC: Analyse Des modes de défaillance

إن إدارة العشوائيات والتي تشارك في تصميم استراتيجي لإدارة الوقت والتكنولوجيا تمثل في هذا الصدد انشغالا رئيسيا لدى المؤسسة المعاصرة. من بين مختلف الطرق المستعملة في التحكم في العشوائيات طريقة **AMDEC** (**Analyse Des modes de défaillance**) .طريقة تحليل الاختلالات حسب مدى كونها حرجة وخلفياتها هي أداة جدّ معروفة، خاصة في قطاع صناعة السيارات، حيث يتمثل المبدأ الرئيسي فيها في إظهار بشكل أسرع الاختلالات المهمّة المرتبطة بعملية الإنتاج أو المنتوج في حدّ ذاته وهذا عن طريق إدماج المتعاملين sous traitent في عمل المجموعة[66].إن التحكم في العشوائيات ينتج عن طريقة شاملة ووقائية (وليست علاجية) لتسيير الجودة. تنظم هذه الطريقة حول أربعة مراحل. يجب "تحديد أسباب الاختلالات ثم تحليل آثارها" ومن ثم وانطلاقا من نظام "للتنقيط"، يتم وضع "ترتيب تسلسلي للاختلالات، أخيرًا "العمال التصحيحية يجب إتباعها بشكل وقائي"[67]. يتمثل مؤشر **AMDEC** في إسناد نقطة حسب مدى كون العملية حرجة باعتبارها مختلفة

(حرجة بدون أهميّة، حرجة مهمّة...) إضافة إلى النقطة المسندة إلى تكرار الاختلال[68]. تمتزج هنا الجوانب النوعية بالكمية لتؤول نحو توحيد (جمع) لوظائف التصميم والاستغلال.

ثالثا:القضاء على الإسراف الناتج عن الإنتاج الزائد والمخزونات الغير مفيدة: System Kanban

أ- ماهية النظام: كلمة **Kanban** "هي اللفظ باللغة الانجليزية للفظ ياباني يعني بطاقة أو اللاصقة أو الكارت"[69].وتعود هذه الطريقة في اشتغالها إلى اعتمادها على **دوران البطاقات** تطوّرت بعد الحرب العالمية الثانية في الياباني, والتي وضعت من طرف **T. OHNO** داخل مؤسسة**Toyota Motor Company** ومع سنة **1958**، قامت بعض الخطوط الإنتاجيّة لـ **Toyota Motor Company** بتطبيق هذه الطريقة بنجاح[70]. لاحظ **T. OHNO** أن "أفراد المصانع يميلون دائمًا إلى الإنتاج بشكل زائد"[71] وعليه بدأ البحث عن وسيلة تسمح بالإنتاج. في الوقت الذي يطلب فيه (ليس قبل ولا بعد), بالكمية المطلوبة (ليس أكثر ولا أقل). يترجم هذا في ورشة الإنتاج بعدم قيام المركز الأول (السابق) بالإنتاج إلا حسب ما طلب منه من طرف المركز الثاني (اللاحق) والذي يجب ألا ينتج سوى ما طلب منه من طرف مركز العمل الموالي له وهكذا ودواليك...إلى أن نصل إلى آخر مركز والذي يكون مطالبا بالإنتاج حسب حاجة الزبائن فقط[72]. كان يجب إذن إيجاد نظام المعلومات يقوم بسرعة برفع احتياجات مركز العمل الأخير إلى الأول، هذا النظام يحمل اسم نظام البطاقات.و الذي هو نظام للمعلومات وطريقة تنظيم وإدارة للورشة والتي لا تدمج وبأي حال من الأحوال عناصر الإدارة الصناعية الشاملة كالتخطيط على سبيل المثال[73].

أمّا بشأن ظهور النظام فيعود الفضل لواضعه السيّد والمهندس لدى شركة **Toyota** خلال سنة **1953- Taiichi Ohno** والذي يرجع وضعه إلى الإلهام الذي جاءه عند دراسته للأسواق الأمريكيّة: حيث بوصول الزبون إلى صندوق التسوية النقديّة مع ما يزيد اقتناءه فإنّه بهذا يفتعل ضرورة تموين الرواق، بحكم أن الزبون (المركز البعدي) يغذي حاجاته لدى الرواق (المركز القبلي)، والذي يفتعل بدوره (الرواق) ضرورة تموينه (ضرورة الإنتاج) وذلك لتعويض القطع المأخوذة من طرف الزبون (المستهلكة من طرف المركز البعدي).

وتلعب "البطاقة" دور محول للمعلومة حول مستوى الاستهلاك – وعليه مستوى الإنتاج الذي سيقرر البدؤ فيه- وعليه فهي تؤمن الدور المزدوج **"لورقة متابعة" "Fiche suivante"** و**"أمر تصنيع" " Ordre de fabrication"** والمصدرة من طرف مركز العمل البعدي **(Aval)** والمرسلة إلى مركز العمل القبلي **(amont)**[74]. وتحتوي البطاقة على مجموعة من المعلومات الواردة فيها والتي نوردها كما يلي[75]:مرجعية القطعة: اسم، رقم.المكانين المرسلة منه وإليه: المركز البعدي / والقبلي.قدرة الحاوية.

إن سرعة دوران البطاقة هي التي تحكم معدل التصنيع (سرعة البطاقة هي في حدّ ذاتها لمعدل استهلاك القطع)، عليه إذا توقف مركز بعدي عن استعمال بعض القطع، فإن المركز القبلي يوقف بشكل أتوماتيكي إنتاجية بما أنّه لا يستلم أي أمر بالتصنيع، وعليه من غير الممكن أن يحدث إنتاج زائد .تقوم بعض

المؤسسات بتشخيص الحاويات بحيث يتم إسناد لها مرجع حيث تصبح الحاويات تلعب دور بطاقة غالبا ما يتم استعمال الألوان في البطاقات للدلالة على المنطقة الجغرافية لتصنيع الصنف، حيث يمثل تذكير اللون على الأرض إحدى عناصر الإشارة والتي تسهل التنظيم المادي لدوران تدفقات المعلومات وللموارد داخل المصنع[76].

ب- أنظمة البطاقات: يستعمل نظام البطاقات ثلاثة أنواع رئيسيّة من البطاقات (قد يستعمل النظام نوعا أو اثنين منها فقط): بطاقة النقل: يستخدم البعض في وصفها لفظ بطاقة النقل (**conveyance – Kanban**)[77] ، بطاقة الإنتاج: وتسمى باللغة الأجنبية **Production Kanban** [78]، بطاقة الموردين: وتسمى **Kanban de fournisseurs**.[79]

ج- قواعد نظام البطاقات:ويرجع الكتّاب كفاءة هذا النظام وفعاليته إلى مدى الالتزام بالقواعد التالية[80]:

1- من غير الممكن تحريك أي حاوية كانت من دون أن ترفق بها إحدى البطاقات.

2- لا يجب إنتاج أي وحدة من أي صنف في أي مركز كان ما لم يوجد بشأن ذلك بطاقة للإنتاج، وفي حالة توقف العمل بمركز إنتاج معيّن لانعدام وجود بطاقات الإنتاج، ينصرف العمال إلى صيانة وتنظيف الآلات التي يعملون عليها أو إلى المشاركة في برامج تحسين طرق العمل بقسمهم أو حتى إلى المشاركة في تخفيف حمل العمل في مركز له طلبيات مستعجلة.

3- لكل حاوية لها بطاقة نقل أو بطاقة إنتاج واحدة، وأن تكون الحاويات بالنسبة لكل صنف نمطية ولا يسمح باستخدام حاويات غير نمطية أو وضع كميات أكبر أو أقل من الكمية النمطية المحددة لكل حاوية، كما يجب عدم استخدام أي عدد من الحاويات بأكبر أو أقل من العدد المحدد، بقرار إداري مدروس جيّد من قبل الإدارة.

IV/إنشاء الثقافات المرتبطة بالـ JAT:

أولا: الإسراف الناجم عن سوء التعاون: دور الشراكة الصناعيّة:إن كفاءة هذا النوع من العلاقات تنتج عن اندماج مزدوج[81]:تقني أو تنظيمي واجتماعي، تساهم هذه الشراكة في زيادة امتداد فلسفة JAT ليتعدى بذلك العمليات التي تتم داخل المصانع أو على خطوط الإنتاج، فالمفهوم كما أشرنا إليه سابقا من الشمول بحيث ينصرف إلى عمليات المنشأة كافة، وحين يطبق هذا المفهوم على عمليات الشراء فإنّه يعني الشراء بكميات محدودة للغاية وإجراء عمليات التسليم بصفة متكررة، قد تصل إلى عدّة مرات في اليوم الواحد، ويشبه "اليابانيون ممارستهم بهذا الأسلوب بالخنفساء التي تساعدها خفة وزنها وحركتها على أن تطفو فوق سطح الماء، وأن تقوم بعمل عدّة جولات ذهابا وإيابًا"[82]. تميل المؤسسات اليابانية إلى التعامل مع عدد محدود من الموردين عاما بعد آخر، وهو الأمر الذي يساعد الموردين على تنمية قدراتهم إلى الحد الذي يتفق تماما مع متطلبات المنشآت المشترية من حيث الجودة واعتبارات الوقت والمكان والكمية في عملية التوريد.

1- العلاقة مع الموردين:

ترى فلسفة الـJAT في هذه العلاقة حدًّا للإسراف الناجم عن الفائض في المخزون، وذلك عن طريق تخفيض كميات الطلب والتوريد إلى أدنى حد ممكن في ضوء احتياجات المنشأة المشترية.

إن الثقة المتبادلة بين المشتري والمورد تعمل في اتجاهين، **الأول** هو تخفيض حجم الاستثمار في مخزون الأمان إلى أدنى مستوى، وليس غريبًا أن نجد أن كمية مخزون الأمان في الكثير من الشركات اليابانية لا تتجاوز ما يكفي احتياجات عدد محدود من ساعات العمل. و**الثاني** أن بناء جسور الثقة بين الموردين والمشترين وتأكيدها من خلال تكرار التعامل لفترات طويلة قد مكن الموردين من تطوير أساليب العمل في مصانعهم واستخدام الأساليب المتطورة في مراقبة جودة منتجاتهم إلى الحد الذي تجد فيه الكثير من الشركات اليابانية المشترية نفسها في غنى عن عمليات التسليم وفحص المواد الواردة، فغالبا ما يتم التوريد من سيارات المورد إلى خطوط الإنتاج مباشرة دون أوراق ونماذج ,دون محاضر تسليم وفحص ودون تأخير أو مخالفة للمواصفات.ونذكر في هذا الصدد المثال التالي[83]:

في وحدة **Hewlett Packard** بفضل إقصاء فواتير الموردين (الحد من البيروقراطية) تم تبسيط دورة المشتريات عن طريق تسجيل أذونات التسليم في المحاسبة مرة كل أسبوع.

2- مصدر واحد أم أكثر للتوريد:

تميل فلسفة الـJAT إلى التوجه بعناية وحذر إلى توفير جميع احتياجاتها من صنف أو جزء معين من مورد واحد أو عدد محدد جدًّا منهم فالمورد الذي يبيع **60%** أو **70%** من منتجاته إلى مؤسسة واحدة يعد الأكثر مرونة واستجابةً لمتطلبات هذه المؤسسة[84].

3- المواصفات في اليابان وطبقا للـJAT فإن الاهتمام الأساسي للمشتري يكون بالمواصفات والخصائص المرتبطة بأداء هذه الأجزاء. على أساس أن المورد يمتلك الخبرة والقدرة على تحديد المواصفات المطلوبة لهذه الأجزاء[85].

4- العقود الطويلة الأجل: في ظل فلسفة الـJAT فإن الاتجاه يكون نحو التعاقدات الطويلة الأجل مع عدد محدود من الموردين يتم اختيارهم على أسس معتمدة[86]، بحكم أن التعاقد على المدى الطويل يؤمن المورد من مخاطر كثيرة، هذا ما سيدفعه إلى محاولة الحفاظ على زبونه هذا الشبه دائم عن طريق السعي إلى التوريد بالشروط المتفق عليها حتى وإن كان هذا على حساب التعاقدات القصيرة الأجل لهذا المورد مع زبائن آخرين[87].

ثانيا: إدارة الموارد البشريّة: القواعد الجديدة لتسيير مستخدمي الإنتاج: إن تبني فلسفة الـ JAT وتطبيق تقنياتها يتطلب تغييرًا عميقًا في الفكر. يختص هذا التغيير بالدرجة الأولى بالأفراد المستخدمين وأيضا رؤساء المصالح

الأخرى (الجودة، الصيانة، الميكنة...) وأيضا مراقبو التسيير والمحاسبون.تتميّز طريقة التنظيم الجديدة بثلاث جوانب هي[88]:

❖ **تعدد مهارات الملاحظين** بحكم ضرورة تشغيل آلات مختلفة محتواة في نفس الخلية، التدخل في العديد من الخلايا حسب مستوى العمل، وعليه فالملاحظ مطالب بأن يتخطى مجرد كونه مختصا في عملية واحدة أو قيادة نوع واحد من الآلات.

❖ **الجانب الثاني** يتمثل في طريقة التحفيز حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الأداء الجماعي للخلية وعليه تكون مراقبة الأداء على أساس معايير تقييم الفريق وليس الفرد. ويعد الاعتراف الدائم والمتواصل بمجهودات الأفراد داخل المؤسسة وجها من أوجه إنماء روح الوفاء لدى العمال وهو نوع من التحفيز.

❖ **وآخر جانب** يتعلق بتلاشي التقسيم التقليدي بين الوظائف التنفيذية، الرقابية والتسييرية بحكم أن اتخاذ القرارات بات من شأن عمال المراكز الذين أصبح مجال مسؤوليتهم ينمو شيئا فشيئا مع تدخل ضعيف ومحدود للسلطات العليا على طول العملية التصنيعية.

وعليه يجب تكييف إدارة الموارد البشرية والأهداف الجديدة[89]:

- فتح المجال أمام روح المبادرة.

- رفع مستوى التكوين وتوسيع مجال المهام.

- تكييف معايير جودة العمل والأهداف الجديدة (الإلغاء التام والشبه إجباري للأجر حسب المردودية، وتقييم تعدد المهارات والمبادرة).

V/الخاتمة:

إن الرغبة في تبني نظام الإنتاج في الوقت المحدد لدى المؤسسات ليس بالقرار الهين الذي يتخذ بين ليلة وضحاها، بحكم أن هذا النظام وفي إطار القضاء على كل أنواع الإسراف يتطلب الاستمرار في البحث عن المشاكل، مهما بلغت درجة التحسين للنظام، مثله كمثل المسافر الذي يحاول بلوغ الأفق وهو سفر بدون نهاية حيث يمثل أفق مسير الإنتاج الأهداف الصفرية للنظام.ولهذا يجب تناول النظام بالدراسة والتحليل ومنه ضرورة الإلمام بكل من التحليل المنظماتي و الاقتصاد الصناعي، وهذا للتعرف على الأسباب و الظروف التي لفت ظهور النظام (إقتصادية,تاريخية, سياسية, و إجتماعية ...)و سمحت ببروزه و تبلوره في شكله النهائي, و لكن و قبل ذلك يجب أولا التوصل إلى إقناع الغير بضرورة التغيير فقد تواجه فكرة محاولة تبني النظام بالرفض, فكون العجلة مستمرة في العمل لا يعني ذلك أنه لا يمكن إدخال عليها تحسينات فالمسالك الرومانية التي كانت تربط باريس بمدينة مارسيليا لا تزال قائمة و صالحة للإستعمال, إلا أنه يكلف قطعها ما لا يقل عن 15يوما من السفر.[90]فإذا لم يقم أحد بالأخذ بزمام الأمور لتقبل عملية التغيير فلا ربما بقينا في العصر الحجري.

قد يكون للبعض مآخذ على هذا النظام خاصة في مؤسساتنا الجزائرية و هذا طبيعي بحكم أن هناك عقبات نجملها كالأتي:

1-هناك فرق شاسع بين الاقتصاد الياباني و الاقتصاد الجزائري, فمؤسساتنا لا تزال تعاني من مشكل التبعية الاقتصادية في استيراد المواد الأولية و عليه وجب تكوين مخزون منها قصد تقليل تكاليف النقل و الشراء و الاستفادة من التخفيضات.

2-مشكل استيراد التكنولوجيا فوقوع الآلة في الأعطال يتطلب قطع غيار يتم و أحيانا يجب استيرادها بحكم صعوبة تفهم و التعامل مع تكنولوجيا تصنيعها و قد يتطلب أمر الاستيراد هذا وقتا طويلا يعكس خسائر جم تتحملها المؤسسة من ضياع فرص استثمارية و أموال و يد عاملة عاطلة لكن مدفوعة الأجر.

3-غياب الشعور بالانتماء لدى العامل و قناعته بأنه مطالب فقط بأداء عمله و غير معني بما دون ذلك.

إلا أن تطبيق هدا النظام أو على الأقل انتقاء ما يمكن تطبيقه، وما يتماشى و معطيات واقع الاقتصاد الوطني، من مبادئ بعد تنقيحه يؤدي إلى النتائج التالية:

1. دفع المؤسسة نحو الكفاءة حيث يسمح لها مثلا بالتنويع في الإنتاج بشكل كبي.
2. الرفع من جودة المنتجات، تدنية تكاليف الإنتاج، تدنية تكاليف اللا جودة و إدارة المواد.
3. تدنية مساحة المكان المستعمل، تدنية مدة الدورة الإنتاجية.
4. الرفع من جودة العلاقات مع الموردين، الرفع من المرونة و سهولة و سرعة التأقلم.
5. زيادة إرضاء الزبائن عن طريق تسليم منتوج ذو جودة في الوقت و المكان المناسبين و بسعر تنافسي.
6. انخفاض أو انعدام التعطل أو التأخر في التوريد، تدنية الإجراءات و الأوراق و المستندات و بالتالي ربح الوقت.

و لتحقيق هذه النتائج خلصناإلى بعض التوصيات نجملها فيمايلي:

1. يجب الاحاطة جيدا بالمفاهيم و توظيف أو محاولة استغلال أكبر قدر منها بتكيفها قدر المستطاع و متطلبات الصناعة الجزائرية.
2. اعتماد الشراكة الصناعية عن طريق التعامل مع عدد محدود من الموردين عاما بعد آخر، وهو الأمر الذي يساعد الموردين على تنمية قدراتهم إلى الحد الذي يتفق تماما مع متطلبات المنشآت المشترية من حيث الجودة واعتبارات الوقت والمكان والكمية في عملية التوريد.
3. بناء جسور الثقة بين الموردين والمشترين وتأكيدها من خلال تكرار التعامل لفترات طويلة قد مكن الموردين من تطوير أساليب العمل في مصانعهم واستخدام الأساليب المتطورة في مراقبة جودة منتجاتهم إلى الحد الذي تجد فيه

الكثير من الشركات اليابانية المشترية نفسها في غنى عن عمليات التسليم وفحص المواد الواردة، فغالبا ما يتم التوريد من سيارات المورد إلى خطوط الإنتاج مباشرة دون أوراق ونماذج ,دون محاضر تسليم وفحص ودون تأخير أو مخالفة للمواصفات

4. الاتجاه يكون نحو التعاقدات الطويلة الأجل مع عدد محدود من الموردين يتم اختيارهم على أسس معتمدة، بحكم أن التعاقد على المدى الطويل يؤمن المورد من مخاطر كثيرة، هذا ما سيدفعه إلى محاولة الحفاظ على زبونه هذا الشبه دائم عن طريق السعي إلى التوريد بالشروط المتفق عليها حتى وإن كان هذا على حساب التعاقدات القصيرة الأجل لهذا المورد مع زبائن آخرين.
5. الملاحظ مطالب بأن يتخطى مجرد كونه مختصا في عملية واحدة أو قيادة نوع واحد من الآلات.
6. طريقة التحفيز حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الأداء الجماعي للخلية وعليه تكون مراقبة الأداء على أساس معايير تقييم الفريق وليس الفرد. ويعد الاعتراف الدائم والمتواصل بمجهودات الأفراد داخل المؤسسة وجها من أوجه إنماء روح الوفاء لدى العمال وهو نوع من التحفيز.
7. تلاشي التقسيم التقليدي بين الوظائف التنفيذية، الرقابية والتسييرية بحكم أن اتخاذ القرارات بات من شأن عمال المراكز الذين أصبح مجال مسؤوليتهم ينمو شيئا فشيئا مع تدخل ضعيف ومحدود للسلطات العليا على طول العملية التصنيعية.
8. يجب تكييف إدارة الموارد البشرية والأهداف الجديدة(فتح المجال أمام روح المبادرة،رفع مستوى التكوين وتوسيع مجال المهام، تكييف معايير جودة العمل والأهداف الجديدة (الإلغاء التام والشبه إجباري للأجر حسب المردودية، وتقييم تعدد المهارات والمبادرة).

لا يجب الاستخفاف بأي شيء و التفكير مليا في التعقيدات التي تنجر عن هذا الإرساء قبل الشروع في هذه التجربة التي تعد في نفس الوقت مربحة و متطلبة.

الإحالات والمراجع:

[1] Yves Pimor. 2003 " logistique : production, distribution, soutien-" l'usine nouvelle, série industrielle – édition Dunod, Paris, 3eme édition. , p 57

[2] Alain Courtois, C. Martin- Bonne fous, M.Pillet. 2001"gestion de production" Edition Organisation, 3eme édition. p 280.

[3] Patrick Llerena « Evolution des processus productifs, la flexibilité n'est pas tout » Revue Français de gestion Juin/Juillet/Août 1987 ; p73.

[4] Alain Courtois et al ; 2001 op.cit p 280.

[5] Alain Courtois et al ; 2001 op.cit, p 280.

[6]عبد العزيز جميل مخيمر:"إدارة المشتريات والمخازن" دار النشر العلمي ومطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1994.ص 366.

[7]سونيا محمد البكري "إدارة الإنتاج والعمليات"–مدخل النظم –الدار الجامعة للنشر والطباعة والتوزيع الإسكندرية 1999.ص347.

8 Lionel Dupont. 1998"la gestion industrielle"- Edition Hermes, Paris.p 393.

9 Yves Pimor 2003, op.cit, p 29.

10 Jean Luc Charron ; Sabine Sépari. 2001 « Organisation et gestion de l'entreprise Manuel et applications » cours complet situations d'entreprise applications.Corrigées DECF Epreuve n° 3 éd. Campus Dunod, 2ème édition paris, p 586.

11 Armand Dayan, Alain Burland ; Maurice Lemelin ; Alain Courtois; Sandrine Macé ; philippe Rush ; Jean Jacques Droesbeke ; Claude Simon ; Frédéric Féry ; Christophe Thibierge. 1999 « Manuel de gestion » Volume 2 éditions Ellipes /AUF, p 699.

12 Muriel Bellivier, 1996 " le juste–à-temps"- Naissance d'un nouveau système de production- édition Harmattan, Paris. , p 26.

13 Jacques Plante, Sophie Desgagnés." Le juste- a- temps pour un fabricant aux grandes chaînes"- projet de recherche- par la Direction du développement des entreprises et des affaires, Québec, Kanada. 2003. p 6.

14 Muriel Bellivier 1996; op.cit, p 7.

15 Revue Française de gestion, 1998 « Pilotage du changement pratiques d'achat et juste à temps » par Richard Calvi éditions FNEGE n° 118 p 46.

16 Anne Gratacap, 2002 "la gestion de la production", édition Dunod, Paris, 3eme édition.p57

17 Herve Berunet et Yves Le Denn, ;1990 « Démarche logistique » Editions AFNOR ; p 142.

18 Lionel Dupont 1998 op.cit, p 396.

19 Vincent Giard. 2003 "Gestion de la production et des flux", édition Economica, Paris p 511.

20 Vincent Giard. 2003 op.cit, p 512.

[21]رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة الانتاج و العمليات من اعداد بن يحي حسين نماذج تسير المخزونات دراسة حالة الشركة الجزائرية للصناعات السلكية و اللاسلكية تحت اشراف أ . د. بلمقدم مصطفي جامعة تلمسان 2005/2004 ص141

[22] Jaques Laverty ; René Demeestère . 1990 « Les nouvelles règles de contrôle de gestion industrielle » éditions Dunod Bordas, Paris, p 154.

23Philippe Vallin. 2001 " la logistique- Modèles et méthodes du pilotage des flux" édition Economica, 2 eme édition, p 62.

24 Jean Nollet, Joseph Kélada, Mattio O. Diorio. 1994 « La gestion des opérations et de la production une approche systémique » 2ème édition, Montréal, gaétan Morin Editeur, Montréal, p 52/53.

25 Jacques Laverty et al. 1990 op.cit, p 157.

26 Jacques Laverty et al. 1990 op.cit, p 155

28 Jacques Laverty et al ; 1990 op.cit, p 155.

31 Anne Gratacap et al, 2001, op.cit, p168.

32 Anne Gratacap et al, 2001, op.cit, p168.
33 Anne Gratacap et al, 2001, op.cit, p169.
34 Pierre Berranger. 1995 "les nouvelles Règles de la production"- Vers l'excellence industrielle- édition Dunod ; p46
35 Jacques Laverty et al. 1990, op .cit, p172
36 Jacques Laverty et al. 1990, op .cit, p173.
37 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 257.
38 Jacques Laverty et al , 1990. op.cit, p 173
39 Jacques Laverty et al , 1990. op.cit, p 175
40 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 238.
41 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 239.

42 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 239.
43 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 248.
44 Lionel Dupont. 1998, op, cit, p 370.
45 Anne Gratacap et al , 2001 , op.cit p 239
46 Francis Lambersand, 1999 «Organisation Industrielle organisation et génie de production concepts d'optimisation des flux industriels par stock zéro, délais zéro » ed Ellipes, p 176.
47 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp240.
48 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp241.
49 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp241.
50 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp241.
51 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp241.
52 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp241.
53 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp242.
54 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp242.
55 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp242.
56 Anne Gratacap et al, 2001 , op.citp246.

57 Jacques Plante et al, 2003, op, cit, p 15.
58 Jacques Plante et al, 2003, op, cit, p 16.
59 Francis Lambersend, 1999, op, cit, p162.
60 Jacques Plante et al, 2003, op, cit, p 16.
61 Kamematsu Matsuder. 1998" le guide qualité de la gestion de production" - le pilotage industriel dans l'entreprise au plus juste – éditions Dunod, Paris, p 123.
62 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 247.
63 Kamematsu Matsuder, 1998, op, cit, p 120.

64 Armand Dayan, Alain Burland, Maurice lemelin, Alain Courtois, Sandrine Macé, Philippe Rusch, Jean- Jacques Droesbeke, Claude Simon, Frederic Fery, Christophe Thibienge. 1999 "Manuel de gestion" Volume 2- édition Fillipes/ AUF. , p 721

65 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 247.

66 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 247.

67سونيا محمد البكري- مرجع سابق– ص 367.

68سونيا محمد البكري- مرجع سابق– ص 368.

69 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 249.

70 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 251.

71 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 251.

72 Anne Gratacap et al, 2001, op, cit, p 251.

73عبد العزيز جميل مخيمر –مرجع سابق- ص 386.

74 Alain Courtois et al, 2001, op.cit, p 243.

75 Alain Courtois et al, 2001, op.cit, p 243.

76 Alain Courtois et al, 2001, op.cit, p 243.

77 Alain Courtois et al, 2001, op.cit, p 244.

78 Anne Gratacap et al, 2001, op.cit, p 263

79 Vincent Giard. 1988 "Gestion de la production" éditions Economica, 2 éme édition, p 621.

80 Vincent Giard. 1988 ,op.cit, p 514.

81عبد العزيز جميل مخيمر –مرجع سابق- ص 378.

82عبد العزيز جميل مخيمر –مرجع سابق- ص 378.

83 Jacques Plant et al , 2003, op.cit, p 10.

84عبد العزيز جميل مخيمر – مرجع سابق- ص 389.

85 Anne Gratacap et al, 2001, op.cit, p 275.

عبد العزيز جميل مخيمر – مرجع سالف الذكر- ص 376 86

87 Philip Marris: 1994"le management par les contraintes"- en gestion industrielle Edition Organisation, Paris.p 504.

88 Jacques Laverty et al, 1990, op.cit, p 197.

89عبد العزيز جميل مخيمر – مرجع سابق- ص 383.

90تفيدة هلال علي "إدارة المواد والإمداد" الدار الجامعية – طبع- نشر- توزيع- 1998 – ص 147.

دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الإقتصادية الإسلامية.

إعداد[*] :

ط.د.سعيد رحيم.

ط.د. زينب سعدون.

ملخص

وُضِعت نظرية الرفع المالي في بيئة مؤسسات أقتصادية غير إسلامية، وهي تتعلق بالبحث في كيفية زيادة ثروة الملاك (المساهمين) في مشروع معين والرفع من مردوديته المالية باللجوء الى الإستدانة التي لها تكلفة بحسب المدة والمعدل المحددين. غير أنّ المشروعات الإقتصادية الإسلامية التي تتميز بعدم التعامل بالفائدة على القروض حتى ولو لجأت إليها كمصدر تمويل خارجي، فإنّ مردوديتها الإقتصادية تكون حتما أكبر من معدل الفائدة على الديون الذي يكون معدوما والذي يُعتبر من جهة أخرى شرطا أساسيا لكي تكون لأموال الإستدانة تأثيرا إيجابيا على المردودية المالية للمشروع وبالتالي زيادة ثروة المساهمين فيه، وعليه يمكننا القول بأنّ نظرية الرافعة المالية هي برهان آخر إضافي على جدارة وأهلية وملائمة المشروع الإقتصادي الإسلامي لتحقيق تنمية المجتمع وللوفاء بحقوق جميع الأطراف ذات العلاقة به، أمّا إذا لم تلجأ إلى الإستدانة، فإنّ إستقلاليتها المالية تكون تامة، وهذا ما يجعلها في حرية كاملة وبعيدة عن ضغوط الجهات الممولة وعدم تدخلها فيها فيما يتعلق بإتخاذ قرارتها التمويلية والإستثمارية الإستراتيجية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الإقتصادية الإسلامية، الرافعة المالية، الإستدانة، المردودية.

Abstract

The theory of financial leverage was developed in the environment of non-Islamic economic institutions. It examines how to increase the wealth of the owners (shareholders) in a particular project and increase its financial return by resorting to borrowing which has a cost according to the specified period and rate. However, Islamic economic projects characterized by non-interest on loans even if resorted to them as an external financing source, the economic returns are inevitably greater than the rate of interest on debt that is non-existent, which is a necessary condition for loan funds to have a positive effect on the financial rentability of projects and thus increase the wealth of its shareholders, Therefore, we can say that leverage theory is another proof of the suitability, aptitude and appropriateness of the Islamic economic project to exploit the potential of the society and to achieve its development and to fulfill the rights of all concerned parties. But in case of Islamic economic projects do not resort to debt, its financial independence is complete, which makes it completely free from the pressure and intervention

[*] طلبة دكتوراه–تخصص مالية ومحاسبة– كلية العلوم الاقتصادية – جامعة البويرة، zineb9011@yahoo.com .

of the financing authorities in making their appropriate strategic decisions of investment and finance.

Keywords: Islamic economic projects, leverage, debt, profitability.

مقدمة

تسعى مجتمعات وشعوب العالم على إختلاف دياناتهم ومستوياتهم المادية إلى تحقيق تطور في شتى مجالات حياتهم، وذلك لحماية أنفسهم من شبح العولمة والإندثار في ثقافات الأمم الأخرى. وقد أولت البلدان الإسلامية لتحقيق هذا الغرض إهتماما بالمشروعات الإقتصادية الإسلامية لإشراكها في تنمية مجتمعاتها في جوانبها الإقتصادية والإجتماعية ولملأِ الفراغ الموجود في قطاعات الإنتاج والخدمات والتشغيل، وبصفة عامة السعي إلى إستغلال كل الإمكانات والفرص المتاحة للمجتمع لتحقيق تنويع إقتصادي ملائم يُسهم في القضاء على فقره وتخلفه وتحسين تصنيف مركزه بين مجتمعات الدول الأخرى.

فالمشروعات الإقتصادية الإسلامية تتميز بفرص نجاح كبيرة، فهي معفية من تحمل أعباء تكاليف الإقتراض من المؤسسات المالية، لأنها لا تتعامل بالفائدة على الديون التي يعتبر تحملها ثقيل وتعجز مؤسسات كثيرة عن الإلتزام به، ولا تعترف بفكرة القيمة الزمنية للنقود، وإنما تقوم على أساس العمل كمصدر للكسب، وعليه تكون في ظل الإقتصاد الإسلامي كل زيادة في الإنتاج مقابلة بزيادة في العمل أو الجهد، وهو ما يترتب عليه محاربة للتضخم. أما في حالة إعتمادها على مصادر تمويل ذاتية فتكون في إستقلالية مالية مريحة، وغير خاضعة لضغوط الأطراف الدائنة لها مما يجعلها تتخذ قراراتها الإستراتيجية بكل حرية، ولا تسعى للإحتكار أو لإستغلال الآخرين، مما يجعلها تساهم في ظهور سوق تبادل كفؤة وفعّالة، فكل هذه العوامل وآخرى مجتمعة تساعد المشروعات الإقتصادية الإسلامية على تحقيق نتائج مالية مرضية من أنشطتها وهو ما سيسمح لها بمكافأة أصولها الإقتصادية التي تترجم في مردودية أقتصادية حسنة، ومكافأة المالكين للمشروعات بزيادة ثروتهم التي تعبر عنها المردودية المالية للمشروع. وتتنوع أشكال المشروعات الإسلامية، حيث نميز فيها المشروعات الفردية وتلك القائمة على المشاركة وأخرى مؤسسة لغرض التكافل والتعاون.

-إشكالية البحث

تتمحور إشكالية الموضوع حول التساؤل الرئيسي الذي يمكن صياغته كما يلي:

-ما مدى مساهمة الإستدانة في المشروعات الإقتصادية الإسلامية في زيادة المردودية المالية للمساهمين، علما أن هذه الكيانات الإقتصادية لا تتعامل بالفائدة على الديون؟ أي بعبارة أخرى، هل يمكن أن تكون نظرية الرفع المالي ملائمة للمشروعات الإقتصادية الإسلامية؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأساسية **إشكاليات أخرى فرعية** نلخصها كما يلي:

-ما مفهوم المشروعات الإقتصادية الإسلامية، وما يميزها عن المشروعات الإقتصادية التقليدية؟

-ما المقصود بكل من المردودية الإقتصادية والمالية لمشروع إقتصادي؟

-ما مضمون فكرة الرفع المالي في المشروعات الإقتصادية؟ وما هي الحالات التي يمكن أن تكون عليها؟ وكيف تكون في حالة مشروع إقتصادي إسلامي؟

-فرضيات البحث

يقوم البحث على فرض أساسي واحد مفاده أن المشروعات الإقتصادية الإسلامية لها مردودية إقتصادية أكبر من الفائدة على الديون، وهذا ما يجعل تمويلها عن طريق الاستدانة يتوافق مع مصلحة المساهمين في هذه المشروعات.

و للإحاطة بالموضوع، نتناول بالدراسة المحاور الآتية.

I-ماهية المشروعات الإقتصادية الإسلامية.

II-نظرية الرافعة المالية والمردودية.

III-تحليل نظرية الرافعة المالية في حالة المشروعات الإقتصادية الإسلامية.

I-ماهية المشروعات الإقتصادية الإسلامية

تنفرد المشروعات الإقتصادية الإسلامية بمجموعة من المبادئ والضوابط من حيث أهدافها وطرق عملها وتميزها عن غيرها من المشروعات الأخرى التقليدية.

I-1-تعريف المشروعات الإقتصادية الإسلامية

يمكن تعريف المشروعات الإقتصادية من خلال الإستناد إلى التعاريف التي قُدمت للإقتصاد الإسلامي من قِبل المهتمين به والباحثين فيه، حيث عُرِّف من طرف رفيق يونس المصري بأنه كل ما يعني إنتاج الثروات وإستهلاكها وتبادلها وتوزيعها بالإستناد الى مقاصد الإسلام وتعاليمه[1]. كما عُرِّف بأنه البحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وانفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها[2].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا إستنباط تعريف خاص بالمشروعات الإقتصادية الإسلامية، فنقول بأنها تلك المشروعات التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية في جوانبها التمويلية والإستثمارية والتي تهدف إلى تحقيق رفاهية للمجتمع دونما إفساد في الأرض وإنما لإعمارها، والتي يمكن أن تكون في شكل مشروعات فردية أو بالمشاركة أو على سبيل التكافل.

كما نجد أعمالا أخرى فيها أشارات إلى معنى المشروعات الإقتصادية الإسلامية، وتُقدمها بأنها تلك المشروعات الصناعية أو الزراعية أو التجارية أو الخدمية التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية في إدارتها وفي تنفيذ أعمالها، وهي التي تتطلب إجراء دراسة جدوى إسلامية من النواحي القانونية والتسويقية والفنية والتمويلية وترسخ لمفهوم الربحية الإسلامية[3]. أي أنّ المشروع الإقتصادي الإسلامي هو الذي يُقيمه المستثمر المسلم في إطار توازن بين ربحيته الخاصة وربحية مجتمعه عامة ليساهم في تقوية إقتصاده وحمايته من التبعية والإعتماد على الغير ويُراعي متطلبات الأجيال اللاحقة في إطار تنمية مستدامة، وفيه توضيح للفرق الموجود بين المشروعات الإقتصادية

الإسلامية والمشروعات الإقتصادية التقليدية التي ترى أن هدفها الأول والأساسي هو تحقيق أكبر ربح ممكن حتى ولو كان ذلك بطرق غير أخلاقية وغير مشروعة أو فيها إضرار بمصالح أطراف أخرى من المجتمع أو ببيئتهم.

I-2-مصادر تمويل المشروعات الإقتصادية الإسلامية

تمول المشروعات الإقتصادية الإسلامية باحدى المصدرين، مصاد ذاتية داخلية أو مصادر خارجية.

I-2-1-المصادر الداخلية

ونميز فيها كل من رأس المال والاحتياطات والارباح المحتجزة(غير الموزعة).

-رأس المال

يتمثل رأس مال المشروع الإقتصادي الاسلامي في حصص المساهمين(المشتركين) عند بدء تكوينه، ويعتبر رأس المال بالنسبة للمشروع صمام أمان ومصدر ثقة للمشتركين فيه وللمتعاملين معه ومصدر للتغطية عن الخسائر غير المؤكدة التي قد يواجهها في المستقبل.

-الإحتياطات

هي جزء من الأموال الخاصة للمشروع يُحتفظ بها على شكل إحتياطي إجباري أو إحتياطي إختياري أو إحتياطي نظامي بهدف تدعيم المركز المالي للمشروع الإقتصادي الإسلامي.

-الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)

هي جزء من الأرباح التي تحققت من قبل وتم إحتجازها بغرض إعادة إستثمارها في دورات لاحقة لصالح المشتركين في المشروع الإقتصادي الإسلامي.و تمثل هي الأخرى تدعيما لمركزه المالي.

I-2-2-المصادر الخارجية

تتمثل أهم مصادر التمويل الخارجية للمشروعات الإقتصادية الإسلامية في كل من القروض بدون فائدة والإعانات والهبات وكل ما يأتي للمشروع من أموال من جهات أخرى خارجية.

-القروض بدون فائدة

هو مصدر التمويل الذي يحصل عليه المشروع الإقتصادي الإسلامي من المؤسسات الأخرى المالية (بنك إسلامي)، ويكون عليه فقط إلتزام بإعادة أصل القرض في المدة المتفق عليها من غير تحمل لأعباء مالية خاصة بالدين.

-الإعانات

هي كل ما يحصل عليه المشروع الإقتصادي الاسلامي من جهات أخرى (مثل اعانة من الحكومة) لقناعتها بأهمية المشروع أو بالعمليات التي يقوم بها لصالح الإقتصاد الوطني والمجتمع، ويشترط فيها أن تكون بطريقة شرعية، وفي غالب الأحيان تكون من غير طلب من جانب المشروع الإقتصادي الإسلامي.

-الهبات

تقوم بعض المؤسسات الخيرية الوطنية والدولية من حين لآخر بتقديم هبات لصالح المشروعات الإقتصادية الإسلامية سواء في شكل نقود أو عروض(أصول)، وذلك بغرض دعمها في نشاطها الذي تمارسه أو لتمكينها من تجاوز وضعية مالية غير ملائمة.

1-3-بعض أشكال المشروعات الإقتصادية الإسلامية

تقوم المشروعات الإقتصادية الإسلامية على صور متعددة بحسب مجال نشاطها، فمنها التي تكون على أساس المشاركة أو الإستصناع، ومنها من تقوم على أساس المضاربة، ومنها التي تنشط في مجال التجارة تمارس اسلوب البيع بالسلم أو المرابحة. ونكتفي في هذا البحث بالتطرق إلى نوع المشروعات القائمة على المشاركة والمضاربة باعتبارهما شائعتين بين المتعاملين.

I-3-1-المشاركة

تعني المشاركة المخالطة، ويُقصد بها إختلاط مال الممول مع مال طالب التمويل بالقدر اللازم لإنجاز مشروع أو لتنفيذ عملية ما، على أن يوزع الربح بين الطرفين حسب الإتفاق المبرم بينهما، وتُتحمل الخسارة بقدر مساهمة كل منهما في التمويل.

فالمؤسسة الإقتصادية الإسلامية قد تلجأ إلى بنك إسلامي (الجهة الممولة) بغرض غطلاق أو توسيع مشروع معين على أساس المشاركة، التي يمكن أن تكون مشاركة قصيرة الأجل أو متناقصة منتهية بالتمليك أو مشاركة ثابتة.

-المشاركة قصيرة الأجل

حيث يكون في هذا النوع إتفاق بين الطرفين (المؤسسة الإقتصادية الإسلامية والبنك الإسلامي) على تمويل جزء من رأس المال العامل لدورة واحدة من النشاط، أو قيام البنك بنمويل عملية محددة، وبعد إنتهاء المدة أو العملية المنجزة يقتسم البنك وعميله الأرباح وفق نسب متفق عليها[4].

-مشاركة ثابتة(دائمة)

في هذا النوع من المشاركة تكون للمؤسسة الممولة الإسلامية (البنك الاسلامي) صفة مالك لجزء من رأس مال المشروع الإقتصادي الإسلامي، ويشارك في إدارته ويشرف عليه، ويشارك في كل ما يُحقق من أرباح بالنسبة المتفق عليها، ويبقى لكل طرف حصة ثابتة في المشروع إلى حين إنتهاء المدة المتفق عليها[5].

-مشاركة متناقصة (منتهية بالتمليك)

في هذا النوع من المشاركة، تكون المؤسسة الممولة الإسلامية(البنك الاسلامي) مساهما في رأس شركةأو مصنع أو مزرعة أو مشروع تجاري مع شريك أو أكثر،و ينال كل طرف نصيبه من الربح بموجب الاتفاق المبرم بينهم مع تقديم البنك الاسلامي وعدا بالتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى هؤولاء الشركاء، على ان يلتزم الشركاء

شراء تلك الاسهم وحلولهم محل البنك الاسلامي في الملكية، سواء تم ذلك بدفعة واحدة أو بدفعات متعددة و حسب الشروط المتفق عليها[6].

ويكون المشتركين في صيغة المشاركة بمختلف انواعها أكثر حرصا على إنجاح مشروعهم أو عمليتهم الاستثمارية، مما يتولد عنه ارباحا مرضية لهم، التي يتم تقاسمها بعد ذلك وفق الاتفاق الذي بينهم. وهذا ما جعل من هذه الصيغة الاستثمارية اكثر نجاعة وفعالية ، ويراها البعض بمثابة البديل التمويلي المناسب عن القروض بالفائدة.

I-3-2-المضاربة

تعد المضاربة نظاما من شأنه أن يسهل عملية الإستثمار على أساس تعاقدي بين مالك المال(المؤسسة المالية الإسلامية-البنك الاسلامي) وبين المستثمر (المضارب)، ويتوجب ان يكون في هذا العقد تحديد لنصيب كل طرف من الربح عند التعاقد[7].

فالمضاربة تقوم على فكرة الجمع بين رأس المال والعمل(أو فكرة)، وهذا ما يساعد على إثمار المال المملوك لدى الأفراد والمؤسسات الذين يعجزون عن توظيفه بكيفية شرعية ولائقة سواء لعدم درايتهم وقلة خبرتهم في هذا المجال أو لعدم قدرتهم البدنية على القيام بذلك، وهذا ما يسهم في تحقيق أهداف المجتمع المسلم إقتصاديا وإجتماعيا.

وتتطلب المضاربة حتى تكون صحيحة مجموعة من الشروط هي[8]:

-أن يكون رأس المال معلوم المقدار والصفة(نقدا أو عرضا).

-أن يكون حاضرا لا دينا في ذمة المضارب.

-أن يُسلَّم للمضارب.

-أن يقوم المضارب بالعمل، فلا يشترط رب المال العمل معه ولا التضييق عليه.

-في حالة الخسارة،يتحمل المضارب خسارة جهدة وعمله ويتحمل رب المال خسارة ماله.

-يشترط تحديد نسبة كل طرف من الربح المحقق، ولا يجوز تحديد مبلغ مالي مسبقا لأي من الطرفين، ولا يجوز ضمان أي مبلغ محدد(جزء)من رأس المال.

I-4-ضوابط المشروعات الإقتصادية الإسلامية

تُؤطَر أنشطة المشروعات الإقتصادية الإسلامية على إختلاف مجالات عملها بمجموعة من الضوابط الدينية والأخلاقية والإقتصادية والإجتماعية، نوجزها فيما يلي[9]:

-الوعي والإدراك بأن المستثمر المسلم(فردا كان أو شركة) مستخلف على هذا المال، وهو مطالب بإعمار الأرض، لا الإفساد فيها.

-أن يكون مُبتغى المستثمر المسلم نيل رضى الله من وراء توظيف أمواله وأفكاره وجهده لصالح مجتمعه.

-الإلتزام بالأمانة والصدق والوفاء في ممارسة الأنشطة الإقتصادية والتجارية.

- عدم جواز الإستثمار في المشاريع المحرمة أو المضرة بالآخرين.

-تحريم التعامل بالربا.

-عدم الإحتكار.

II- نظرية الرافعة المالية والمردودية

ترتكز نظرية الرافعة المالية على مفهوم المردودية، ولغرض التسلسل المنطقي لعناصر الموضوع، فإنه يكون حرِي بنا أولاً تناول مفهوم هذه الأخيرة بنوعيها الأساسيين قبل التطرق إلى مضمون فكرة الرفع المالي.

II-1-مفهوم مردودية المؤسسة

تمثل المردودية أحد الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى تحقيقها، وذلك من خلال سعيها إلى الإستخدام الأمثل لوسائلها المتاحة مهما إختلفت طبيعتها.

II-1-1-تعريف المردودية

قُدمت عدة تعاريف للمردودية، يمكن أن ننتقي منها مايلي

-حسب PIERRE CONSO، فإنّ المردودية هي مفهوم يُطلق على كل نشاط إقتصادي عند إستخدام الإمكانات المادية والبشرية والمالية، والتي يُعبر عنها بالعلاقة[10]: المردودية = النتيجة / الوسائل.

-أمّا P. PAUCHER ، فقد إعتبر بأن المردودية هي العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم لأجل الحصول على هذه النتائج، ويعبر عنها بالعلاقة[11]: المردودية = النتيجة / الأموال الخاصة.

ويُلاحظ على هذا التعريف أنّه يتعلق بالمردودية المالية، وهو يربط بين وجوب وجود علاقة ما بين مستوى المردودية المراد تحقيقها ورأس المال المناسب لتحقيقها كهدف.

ومن خلال التعريفين السابقين، يمكن أن نستخلص تعريفا للمردودية كالآتي:

" المردودية هي النتائج المحققة من طرف المؤسسة في فترة معينة من الزمن من خلال تسخير وإستخدام وسائل مالية ومادية ملائمة لذلك، ومدى مكافأة هذه الوسائل خلال الفترة المعنية من النشاط "

II-1-2-أنواع المردودية في المشروعات الإقتصادية

يستعمل مصطلح المردودية بصورة متكررة في إطار التحليل المالي بغرض تحليل آداء المشروعات الإقتصادية، حيث نجد حسب المراحل الموصلة إلى تشكيل نتيجة المشروع ثلاثة أنواع من المردودية هي [12] مردودية الإستغلال والمردودية الإقتصادية والمردودية المالية، إضافة إلى مؤشر عتبة المردودية الذي يكون مهما في تحليل التكاليف.

أ-مردودية الإستغلال (Rex)

يُعبّر هذا النوع من المردودية عن العلاقة بين نتيجة الإستغلال ومستوى النشاط، وتحسب بالصيغة الآتية:

مردودية الإستغلال = نتيجة الإستغلال/ مستوى النشاط.

حيث أنّ مستوى النشاط يُعبَر عنه إما برقم الأعمال أو بمستوى الإنتاج.

ب–المردودية الإقتصادية[13](م م)(RE)

وتُعبِّر عن مدى أداء الأصول الإقتصادية للمشروع، وتُعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الإقتصادية ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها. كما تُعبر عن كفاءة إستعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة بغض النظر عن طريقة التمويل، وتُعطى بالعلاقة الآتية:

RE= Rec / Aec.

حيث RE هي المردودية الاقتصادية، Rec النتيجة الاقنصادية، Aec هي الأصول الاقتصادية للمشروع.

أو نكتب: المردودية الإقتصادية (RE) = النتيجة الإقتصادية / الأصول الإقتصادية.

أي أنّ المردودية تعتبر مؤشراً يُفسر نسبة النتيجة المحققة من جرّاء إستخدام وسائل ملائمة لذلك، وتعكس المردودية الإقتصادية قدرة المؤسسة (أو المشروع) على توليد الربح بإستخدام أصولها الإقتصادية[14]، أي أنه كُلَما إرتفعت نتائج المشروع إيجابا كُلَما دَلَّ ذلك على كفاءتها في إستغلال أصولها.

ج–المردودية المالية (م م)(RF)

تُعبِّر المردودية المالية على العائد الذي يُحققه الملاك من إستثمار أموالهم في مشروع معين، وهي من المعلومات المالية المهمة التي يحتاجها المستثمرون، حيث أنّه بناءًا على هذا المؤشر يُقرر هؤولاء إمّا الإحتفاظ بإستثماراتهم فيه أو تحويل أموالهم إلى إستثمارات أخرى تحقق لهم عوائد أحسن، وتُحسب المردودية المالية بالعلاقة الآتية:

RF= RN/CP.

حيث أنّ:RF هي المردودية المالية،RN هي النتيجة الصافية وCP هي الاموال الخاصة للمشروع.

أو نكتب: المردودية المالية (RF) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

فالمردودية المالية تعكس العلاقة الموجودة بين نتيجة المشروع وأمواله الخاصة، وهي تقيس مدى قوته على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، أي تعني العائد الذي يتحصل عليه المساهمون لقاء وضعهم لأموالهم تحت تصرف المشروع (او المؤسسة). وتُعتبر العلاقة أعلاه ذات إستعمال وتداول واسع في أوساط المحللين الماليين.

II–1–3–تأثير المديونية على مردودية المشروعات

إنّ المشروعات الإقتصادية التي تتحصل على قروض من مؤسسات مالية أخرى، تكون ملزمة تجاهها بخدمة هذا الدين، وذلك من خلال دفع مصاريف مالية حسب المدة والمعدل المتفق عليهما.

فدفع هذه المصاريف يُعتبر خروج للأموال من خزينة المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى التدفقات المالية الخارجة منها، وإنخفاض النتيجة النهائية للمشروع، وعليه يكون للمديونية أثر سلبي على مردودية المشروع من

جهة، وأثر سلبي على طاقتها التمويلية الذاتية (CAF) من جهة أخرى، فالمصاريف المالية المتولدة عن القروض المالية الماضية تؤدي إلى تدني التدفقات التمويلية الذاتية الحالية والمستقبلية للمشروعات[15].

كما أن تحليل العلاقة التي تربط بين النتيجة الصافية وطاقة التمويل الذاتي يؤكد هذه العلاقة العكسية بين المتغيرين وذلك كما يلي:

نعلم أنّ:

النتيجة الصافية للدورة= نتيجة الاستغلال + النتيجة المالية + النتيجة الاستثنائية – الضرائب على الأرباح...(1).

وأن: النتيجة المالية = منتوجات مالية – مصاريف مالية...(2).

ونُلاحظ من العلاقة الثانية(2) أنه كُلَما ارتفعت المصاريف المالية كُلَما إنخفضت النتيجة المالية التي بدورها تؤثر في النتيجة الصافية وتخفض منها، وبالتالي تكون مردودية المؤسسة متجهة نحو الإنخفاض، ذلك لأن مردودية المؤسسة تعتمد في حسابها على نتيجتها الصافية.

II-2-الرافعة المالية

إنّ النظرية التي تبحث في تحسين المردودية المالية لمشروع ما من خلال العمل على تغيير هيكله المالي باللجوء الى مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في الإستدانة تُعرف بإسم نظرية الرافعة المالية.

II-2-1-صيغة الرافعة المالية في المشروعات

تُعطى صيغة الرافعة المالية بالعلاقة الرياضية الآتية[16]:

$$Rf = [Re + D/CP(Re - i)](1-t)$$

حيث أنّ:

Rf: المردودية المالية

Re : المردودية الإقتصادية

D: الديون المالية

CP: الأموال الخاصة

I: معدل الفائدة على القروض

T: معدل الضريبة على الأرباح (IBS)

فتعبير الرافعة المالية يشير إلى أثر المديونية على مردودية الأموال الخاصة للمشروع، أي أنّ مبدأ الرافعة المالية يتناول العلاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس مال المشروع، وإمكانية الرفع من هذه المردودية باللجوء إلى

الإقتراض من المؤسسات المالية، مع الأخذ في عين الإعتبار لكل من مستوى المردودية الإقتصادية المحقق في المشروع ومعدل الفائدة المفروض على الديون.

ومن خلال العلاقة أعلاه للرافعة المالية، والتي تبين الإرتباط الوثيق الموجود بين عناصر المردودية المالية والمردودية الإقتصادية ومستوى الإستدانة، يمكن أن نستنتج ثلاث حالات لأثر الرافعة المالية هي[17]:حالة الأثر الإيجابي وحالة الأثر السلبي وحالة الاثر المحايد.

– حالة الأثر الإيجابي: وهي الحالة الأولى، ويتحقق هذا الأثر عندما تكون المردودية الإقتصادية (Re)أكبر من معدل الفائدة على الديون(i) ، وعندها تزداد المردودية المالية (Rf) كُلّما زاد مبلغ الديون، ومنه زيادة نسبة (D/CP).

– حالة الأثر السلبي: وهي الحالة الثانية، ويتحقق هذا الأثر عندما تكون المردودية الإقتصادية (Re) أقل من معدل الفائدة على الديون (i)، فتنخفض المردودية المالية(Rf) كُلّما زاد مبلغ الديون، أي كُلّما زادت نسبة الإستدانة (D/CP).

–حالة الأثر المحايد: وهي الحالة الثالثة، وتتحقق هذه الحالة عندما تكون المردودية الإقتصادية (Re) للمشروع مساوية لمعدل الفائدة على الديون(i)(أي: Re=i)، فإن المردودية المالية (Rf) تكون مستقلة عن المبلغ المستدان، ومستقلة بالتالي عن نسبة الإستدانة(D/CP)، وفي هذه الحالة تكون المردودية المالية (Rf) مساوية للمردودية الإقتصادية بعد الضريبة (Re (1-t مهما كانت نسبة الإستدانة(D/CP). ونلخص الحالات السابقة في الجدول الموالي:

	الحالة (1): i<Re	الحالة (2): i> Re	الحالة (3): i= Re
أثر الرافعة المالية	أثر ايجابي على المردودية المالية	أثر سلبي على المردودية المالية	أثر محايد على المردودية المالية
مصلحة المشروع من القروض	يُفضل زيادة الإعتماد على القروض	يُفضل عدم الإعتماد على القروض	المشروع حر في الإعتماد على القروض

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على ما سبق.

III– تحليل نظرية الرافعة المالية في حالة المشروعات الإقتصادية الإسلامية

تتميز المشروعات الإقتصادية الإسلامية بنسبة فائدة معدومة على الديون(أي i=0)، فهي لا تتحمل عبأ خدمة الدين وبالتالي لا يكون للمديونية أثر على مردودية المشروعات الإقتصادية الإسلامية وإنّما تلتزم بدفع أصل القرض فقط، ومهما كانت مردوديتها الإقتصادية منخفضة في حالة المشروعات الناجحة فهي أكبر من الفائدة على القروض (أي تكون فيها RE>i). وعليه، فأنّه عند إسقاط أثر الرافعة المالية على المشروعات الإقتصادية

الإسلامية التي مُولت عن طريق القروض كمصادر خارجية، فإنّنا نجد لها أثرا واحدا موجبا في كل الحالات وذلك عكس ما وجدناه مع المشروعات الإقتصادية التقليدية الممولة عن طريق ديون بفائدة، التي يمكن أن يكون أثر الرافعة المالية فيها سلبياً أو محايداً. وعليه نقول بأن اللجوء الى الاستدانة في حالة المشروعات الإقتصادية الإسلامية له أثر إيجابي فقط على المردودية المالية للمشروع، وهذا ما يؤكد ملاءمة المشروعات الإقتصادية الإسلامية في زيادة ثروة مالكيها من خلال رفع عائدهم على أموالهم الخاصة في المشروع من خلال رفع مردوديته المالية.

أما في حالة المشروعات الإقتصادية الإسلامية التي لم تلجأ إلى الإستدانة فإنّها تكون في إستقلالية مالية تامة، وبالتالي تكون غير خاضعة لقرارات أطراف خارجية أخرى، وهذا ما يجعلها تتخذ قراراتها الإستراتيجية المالية منها والإستثمارية في راحة تامة ودون ضغوط خارجية.

وبتحليل صيغة الرافعة المالية التي عرضنا عبارتها سابقا المتمثلة في:

$$Rf= [Re + D/ CP(Re - i)] (1-t) .$$

فإنّه في حالة المشروع الذي يكون ذو مردوديته إقتصادية تختلف عن الصفر، نجد أنّ:

I=0 و$RE>i$، أي $RE>0$، ومنه مهما كان مبلغ الديون في هيكل مال المشروع الإقتصادي الإسلامي فإن المردودية المالية تكون موجبة (أي $Rf>0$).

و يمكن أن نلخص هذه النتائج في الجدول الموالي

البيان	$RE>i$ ، I=0
أثر الرافعة المالية	أثر موجب على المردودية المالية للمشروع
مصلحة المشروع من القروض	الإعتماد على القروض بدون فائدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على ما سبق.

و في حالة عدم اللجوء الى الإستدانة نجد النتائج التالية.

البيان	$RE>i$ ، I=0:
مبلغ الديون	معدوم، ليس على المشروع التزام تجاه المؤسسات المالية الاخرى.
الوضعية المالية للمشروع الإقتصادي الإسلامي	إستقلالية مالية تامة للمشروع الإقتصادي الإسلامي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على ما سبق.

إنّ كلتا الوضعيتين الماليتين السابقتين للمشروعات الإقتصادية الإسلامية تجعلها مُفضلة من طرف المساهمين والمقرضين كمتعاملين إقتصاديين على حد سواء، إذ يبحث الطرف الأول على تعظيم مردوديته، ويبحث الطرف الثاني على دوران وضمان أمواله المقرَضة، وتُرشحها للعب دور أساسي في تنمية المجتمع في جميع جوانبه المختلفة. وهذا ما يؤكد صواب رأي الطرف الذي يوصي بألغاء الفوائد على الديون تجاه المؤسسات الاقتصادية حتى تكون أكثر نجاعة وفعالية بالنسبة للمجتمع.

خاتمة

تُمثل المشروعات الإقتصادية الإسلامية وسيلة مهمة لتحقيق تنمية المجتمع في المجالات الإقتصادية والإجتماعية من خلال فرص النجاح التي تمكنها من الإستغلال الرشيد لإمكانات المجتمع المتاحة، ولهذه المشروعات مجموعة من المميزات تجعلها تنفرد عن باقي المشروعات التقليدية، فهي لا تتعامل بالفائدة على الديون ولا تسعى لاحتكار المنتوجات الموجهة للإستهلاك ولا المواد الأولية الضرورية لأنشطة وعمليات مشروعات إنتاجية أخرى، بل تساهم في تعجيل دورانها وتداولها مما يجعل سوقها أكثر كفاءة وفعالية، إضافة على أنها تتحلى بالصدق والأمانة في المعاملات مع كل الأطراف ما يجعلها تحرص على تسوية إلتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى في مواقيتها المحددة.

إن هذه المميزات وعوامل أخرى تجعل المستثمرين يفضلون المشروعات الإقتصادية الإسلامية وذلك لأنها تحقق لهم عوائد مالية عن أموالهم المستثمرة أكبر مما يمكن أن تحققها المشروعات الإقتصادية التقليدية القائمة على الديون الربوية، إذ تتجلى هذه المعلومة من خلال مؤشر المردودية المالية الذي يعبر عن قدرة المشروع الإقتصادي الإسلامي على مكافئة المساهمين فيه وبالتالي زيادة وتعظيم ثروتهم.

و فيما يتعلق بصلاحية نظرية الرافعة المالية بالنسبة للمشروعات الإقتصادية الإسلامية، ومن خلال تحليل العلاقة بين مختلف عناصرها، فقد أكدت هذه النظرية بأن المشروعات الإسلامية هي أنسب وأفضل من مثيلاتها التقليدية في رفع مردودية الملاك من خلال اللجوء الى الإستدانة بدون فوائد من المؤسسات المالية، فشرط صلاحيتها مقترن بوجوب أن تكون المردودية الإقتصادية للمشروع أكبر من الفائدة على الديون، وهو ما يُعتبر محقق من طرف المشروعات الإقتصادية الإسلامية التي لا تقترض بالفائدة.

و عليه يمكننا القول أنّ هذه النظرية وعلى رغم تحضيرها في بيئة غير مسلمة، إلّا أنها أضافت برهانا وحجة علمية على جدارة وقدرة وملاءمة المشروعات الإقتصادية الإسلامية في تحقيق مردودية مالية مناسبة للمساهمين فيها، وأنها الأنسب إلى المجتمعات لإستغلال إمكانياتهم المالية والمادية لتحقيق أهدافهم الإقتصادية.

-نتائج وتوصيات

1-نتائج: تتمثل أهم نتائج دراستنا الحالية في النقاط الآتية.

-تتميز المشروعات الإقتصادية الإسلامية بمجموعة من الخصائص تُناسب المجتمع في تحقيق أهدافه التنموية على غرار تحريم الإستدانة بالفائدة وتحريم الإحتكار.

-إن المشروعات الإقتصادية الإسلامية أنسب لملاكها (للمساهمين فيها) لتحقيق مردودية مالية مناسبة على أموالهم الخاصة ومن ثمَّ زيادة ثروتهم.

-مهما كان مبلغ الدين في المشروعات الإقتصادية الإسلامية، فإنّ مردوديتها الإقنصادية تكون أكبر من الفائدة على الديون (التي تُعتبر معدومة)، وبالتالي يكون شرط صلاحية نظرية الرافعة المالية محقق.

-يمكن إعتبار نظرية الرافعة المالية بمثابة برهان علمي آخر إضافي على أفضلية المشروعات الإقتصادية الإسلامية في تحقيق تنمية إقتصادية مقارنة مع المشروعات التقليدية القائمة على القروض بفائدة.

2-توصيات: تتلخص أهم التوصيات في النقاط التالية.

- ضرورة توسيع العمل بصيغ الإستثمار الإسلامية بكل أشكالها، فهي كفيلة بتعبئة طاقات المجتمع وإستغلال كل إمكانياته حسب متتطلبات التنمية الإقتصادية المنشودة.

-إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عمليات تمويل المشروعات الإقتصادية الإسلامية عن طريق المؤسسات المالية.

-تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الإقتصادية الإسلامية حسب خصوصيات المناطق أو الفئات المبادرة بها.

-الهوامش والاحالات

[1] رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، دمشق، دار المكتبي للطباعة و النشر و التوزيع ،2001، ص21.

[2] عبدالرحمان يسري، الاقتصاد الاسلامي بين منهجية البحث و امكانية التطبيق، جدة، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، 1999، ص18.

[3] نحو دراسة جدوى اسلامية للمشروع، نشر بتاريخ 23-03-2015، متاح على الموقع: fiqh,islammessage.com

[4] حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص165.

[5] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية،ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2004، ص133.

[6] جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الاسلامية،دراسة نظرية تطبيقية(1980-2000)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006ص105.

[7] هاني الطويل، مقومات نجاح المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية، دراسة مقدمة لنيل شهادة المعهد التقني التجاري المصرفي، المعهد التقاني التجاري السوري، سوريا، 2014،ص11.

[8] سليمان ناصر،تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الاسلامية،جمعية التراث للنشر،غرداية، الجزائر،2002،ص81.

[9] زياد ابراهيم مقداد، الضوابط الشرعية لإستثمار الأموال، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الإستثمار و التمويل في فلسطين، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، 8-9 ماي 2005، ص ص 8-15 بتصرف.

[10] Pierre conso et Hemici farouk, gestion financière de l'entreprise, 8ème édition, Dunod, Paris, 1996., p 57.

[11] P. Paucher, , mesure de la performance financière de l'entreprise, OPU, Alger, 1993, p 27.

[12] يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها التنظيمي، دار المحمدية العامة، الجزائر،2008، ص 16.

[13] مرجع سابق ، ص ص 20-28.

[14] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008، ص 206.

[15] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر،2010، ص 96.

[16] يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص28

[17] مرجع سابق، ص28.

اثر النظام الإداري على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين.

إعداد:

د. هشام أبو عمره [*].

د. حازم أحمد فروانة [*].

ملخص

عملت الحكومة الفلسطينية الحالية من أجل تحقيق تخطيط إستراتيجي توافقي بين أطراف العدالة لما في ذلك من أثر مباشر على تمكينها من تحقيق ثقة الجمهور بالقضاء وتعزيز سيادة القانون في فلسطين. فالتخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة ينبغي أن يؤسس على ركيزتين أساسيتين:الأولى، مرتبطة بمبدأ سيادة القانون؛ أي خضوع جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون،والثانية، مرتبطة بمبدأ آخر، لا يقلّ أهمية عن المبدأ الأول، وهو ما أكدت عليه المادة السابعة والتسعون من القانون الأساسي، والمتعلق بضرورة تحقيق استقلال السلطة القضائية، مدعماً كذلك بالمادة الأولى من قانون السلطة القضائية والتي أضافت إليه مبدأ الفصل بين السلطات؛ خاصةً حظر تعدي السلطة التنفيذية على القضاء أو سير العدالة. وفي سبيل تحقيق تطوير مستدام لقطاع العدالة، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية، وفي إطار الالتزام بالتخطيط على نحو أكثر شمولية،فإنّها تعمل مع أركان العدالة، ممثلة في السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة، على الخطط الخاصة بها، كلَ في نطاق اختصاصه.وانسجاماً مع توجهات خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية للأعوام ،فإنّ التطور المنشود لقطاع العدالة لا بدّ وأن يرتبط بأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، وأن يأخذ بالاعتبار أولويات السياسة الوطنية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عنها، وذلك من خلال ربطها بغايات ومحاور السياسات كما وردت في أجندة السياسات الوطنية، والعمل على تجنيد الموارد اللازمة لتنفيذها.إنّ تعزيز العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة الثلاث ستعمل على جسر أية فجوات أو ازدواجية في الأدوار، وسترسخ مفهوم العمل في أجواءٍ يسودها التفاهم؛ أي تعزيز نقاط الاتفاق ما أمكن.

مصطلحات الدراسة: وزاره العدل، التخطيط الاستراتيجي، النظم المالية، الموارد البشرية، الاحتياجات التدريبية.

Abstract :

The current Palestinian government has worked towards achieving strategic and consensual planning between the parties to justice, which has a direct impact on enabling them to achieve public confidence in the judiciary and to strengthen

[*] هشام أبو عمره ، أستاذ محاضر أ جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسانatiaf_1998@hotmail.com .

[*] حازم أحمد فروانة، أستاذ مساعد الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا–غزه فلسطينhms1972@hotmail.com.

the rule of law in Palestine. The strategic planning of the justice sector should be based on two basic pillars: the first is linked to the principle of the rule of law; that is, the subordination of all authorities, organs, bodies, institutions and persons to the law; the second is linked to another principle, no less important than the first, Which is related to the need to achieve the independence of the judiciary, as well as article 1 of the Judicial Authority Act, which has been supplemented by the principle of separation of powers; in particular, the prohibition of infringement by the executive authority on the judiciary or the conduct of justice. In order to achieve sustainable development of the justice sector, the PNA, in accordance with the Reform and Development Plan and within the commitment to planning more comprehensively, works with the pillars of justice, represented by the judiciary, the Ministry of Justice and the Public Prosecution, In line with the orientations of the Palestinian Development and Reform Plan for years, the desired development of the justice sector must be linked to the agenda of the Palestinian national policies, taking into account national policy priorities and achieving the strategic objectives emanating from them. To discuss policies as reflected in the national policy agenda and to mobilize resources for their implementation. The strengthening of complementary relations between the three institutions of justice will bridge any gaps or duplication of roles and will consolidate the concept of action in an atmosphere of understanding;

Terminology of study:

Ministry of Justice, Strategic Planning, Financial Systems, Human Resources, Training Needs.

مقدمة:

يُعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني، والذي يقيّم أداء السلطة من خلال علاقته بمؤسساتها بصورة عامة، ومن خلال علاقته بمؤسسات قطاع العدالة منها بصورة خاصة.لقد واجه قطاع العدالة العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تعود في قسم كبير منها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتسببت جميعها في إعاقة تطوره مع مرور الوقت. ومن بين هذه العوامل، بل من أبرزها، غياب الفصل البيِّن بين صلاحيات كلّ من الوزارة السلطة القضائية، ووزارة العدل والنيابة العامة، وذلك بسبب غياب سيادة القانون وعدم احترام استقلال القضاء.لقد كان الإصلاح، وما يزال، في سلم أولويات الأجندة الوطنية الفلسطينية في كافة القطاعات، ويحظى قطاع العدالة من بينها باهتمام خاص، باعتباره من الأولويات الملحة في الوقت الراهن. إنّ الفرصة سانحة حالياً لبناء علاقة بين الأطراف في قطاع العدالة قوامها التواصل والتكامل. وقد نجحت

الجهود المتواصلة في بلورة مسار توافقي يعكس رؤيا مشتركة للنهوض بقطاع العدالة وتطويره وتحسين أدائه. (محمد الشيخ عيد، 2008،ص23)

كما أن العمل في ظل هذا المفهوم سيمكن الأطراف ذات العلاقة من العمل في بيئة إيجابية تساعد على تحقيق أهداف واقعية ورؤى إستراتيجية بعيداً عن مواطن التنازع على الصلاحيات، وترتكز على مفهوم تحمل المسؤوليات في خدمة قطاع العدالة.إن الخطة الوطنية لقطاع العدالة للعام 2006-2011 هي تلك التي تتضمن الأسس التنموية التي سيرتكز إليها توجه الإصلاح والتطوير المنشودين لقطاع العدالة والمدعومة من جميع أركانها،لان استقرار النظام القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة تستهدف الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد من خلال تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية وتقوية مؤسسات العدالة. (على خشان،2010،ص45)

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين؟

- فرضيات الدراسة:

1- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى دعم التخطيط الإستراتيجي.

2- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى تطوير النظم المالية.

3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى توفير الكوادر البشرية اللازمة.

4- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى تحدد الاحتياجات التدريبية.

5- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تطوير النظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف إلى اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة.

2- التعرف إلى تحسين الخدمات المقدمة للجمهور من خلال العمل على تطوير دوائر كتاب العدل في المحافظات.

3- التعرف إلى إنشاء السجل العدلي لتمكين المواطنين من الحصول على الوثائق اللازمة بيسر وسهولة.

4- إنشاء وحدات إعلام وعلاقات عامة داخل مؤسسات العدالة وتطوير برامج التثقيف والتوعية الموجهة للجمهور.

5- العمل على تأمين الاحتياجات الضرورية والعاجلة من أجل النهوض بمؤسسات العدالة وتطويرها.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة مما يأتي:-

1- أهمية دعم وتمكين مؤسسات العدالة.

2- قد تساعد الدراسة القائمين على الوزارات في التعرف على تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية وتقوية مؤسسات العدالة.

3- تساهم في رفع وتحسين إجراءات التقاضي لضمان محاكمة عادلة ورفع كفاءة المحاكم وإدارة القضايا.

4- يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة كل من له علاقة بوزارة العدل.

- منهج الدراسة:

ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة باعتباره المنهج الأنسب.

مصادر جمع البيانات:

- مصادر أوليه:الاستبانة.

- مصادر ثانوية: الكتب والمراجع والدراسات السابقة.

- مجتمع الدراسة :وزارة العدل بقطاع غزة .

- حدود الدراسة:

- الحد الزماني: تجري الدراسة في الفصل الدراسي الثاني (2015-2016م)

- الحد المكاني:وزارة العدل بقطاع غزة.

- الحد البشرى:موظفي وزارة العدل.

- الحد موضوعي:

دعم التخطيط الإستراتيجي، تطوير النظم المالية، توفير الكوادر البشرية اللازمة، الاحتياجات التدريبية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة خالد عبد الرحيم (2000) : عنوان الدراسة " دراسات رضا المتعاملين ".

ذكر أن الدائرة تقوم بعمل 27 دراسة لقياس رضا متعاملين وقد تمت تغطية كافة الخدمات الرئيسية ببلدية دبي بواقع 95 خدمة وحصر كافة فئات المتعاملين المستفيدين من هذه الخدمات حيث تمت تغطية آراء 12ألف متعامل تقريباً .

وستقوم بلدية دبي بحصر كافة فرص التحسين والتطوير التي تم طرحها من قبل المتعاملين ووضع خطط للإجراءات التصحيحية لتنفيذها والتي من شأنها زيادة نسبة رضا المتعاملين في السنوات القادمة والحصول علي ثقة أكبر من المتعاملين ببلدية دبي وخدماتها المقدمة للجمهور .

وذكر أن الدراسات التي أقيمت هي مسوح لرأي المتعاملين(دراسات رضا المتعاملين) أما عن الخدمات فهي الخدمات الرئيسية التي تقدمها بلدية دبي للمتعاملين موزعة حسب الإدارات حيث تم تحديد الخدمات الرئيسية المقدمة للمتعاملين الخارجيين بعد الاجتماع مع كافة الإدارات الخدمية .

وأشار إلي أن الهدف من الدراسات هو الوقوف عند آراء المتعاملين في الخدمات المقدمة لهم وسلوك وكفاءة موظفي البلدية في تقديمها وآرائهم بالقيمة المضافة من هذه الخدمات وشفافية تقديمها بالإضافة إلي التزام بلدية دبي بمعايير التميز المعمول بها في حكومة دبي وكذلك ؟ التعرف علي احتياجات المتعاملين من خدمات جديدة أو تحديث للخدمات الحالية .

وأكد علي أن الحصر سيساهم في تطوير الخدمات حيث ؟ تم أخذ آراء المتعاملين حسب الخدمات وبهذا يمكن قياس كيفية أداء خدمة معينة من وجهة نظر المتعامل وحصر كافة نقاط الضعف والقوة المتعلقة بهذه الخدمات وتحويل هذه النقاط إلي خطط عمل ليتم تطوير الخدمات وتحسينها حتى تلائم متطلبات المتعامل .

وأشار إلي أن التصحيح يتم بناء علي نقاط الضعف والتحسين الواردة بنتائج الدراسات ويتم وضع خطط لتحسين هذه النقاط والعمل علي تطوير كافة العوامل التي كانت تؤثر سلبا علي رضا المتعامل ويتم إدراج هذه الخطط في برامج عمل سنوية للإدارات تأخذ شكلا تشغيليا.

وقد تم اختيار فئات المتعاملين حسب التصنيف لدي الإدارات بحيث توجد فئات من المتعاملين يمكنها الاستفادة من خدمات محددة تقدمها الإدارة وقد تم التعرف علي هذه الفئات وتم تزويد إدارة علاقات المتعاملين بقواعد البيانات الخاصة بكافة فئات المتعاملين. (دراسة للدارسان سمير الأغا ونافذ قديح . جامعة القدس المفتوحة . خان يونس 2009 . دور البلديات في تنمية المجتمع المحلى في محافظات غزة.

2- دراسة عبد الله محمد الصارمي (2001) : عنوان الدراسة:" التخطيط الاستراتيجي للبلديات وذلك بكلية الشرق الأوسط بواحة المعرفة"

لقد اهتم الدكتور عبد الله محمد الصارمي عن اهتمام دور التخطيط الاستراتيجي في البلديات وتضمنت حلقة العمل عدد من أوراق العمل . وتهدف هذه الدراسة إلى تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات من أجل تطوير الخطط الإستراتيجية الفعالة لبلدياتهم. ومن أهم هده الأهداف; التأكيد على أهمية التخطيط الإستراتيجي للبلديات لارتباطها الوثيق بضمان الجودة والذي سيعود بالفائدة للبلدية وتوضيح العناصر الرئيسية للتخطيط الإستراتيجي الجيد وتعلم الوسائل والطرق الرئيسية للوصول لمسح شامل للبيئة المحيطة لمساعدة البلديات المختلفة على ربط خططها الإستراتيجية بالبيئة المحلية والخارجية وإيجاد المصادر (المالية وغير المالية) وتوضيح طرق ربط مختلف الدوائر و الأقسام في البلدية بالخطة الإستراتيجية والتأكد أن الجميع في المسار الصحيح وتفسير وتوضيح كيف أن البلدية بإمكانها قياس أدائها بالنسبة للأهداف الموضوعة وتعزيز فعاليتها من خلال نموذج ضمان الجودة، وتعلم أهمية إدماج الهيئة الإدارية والفنية والمالكين للبلدية في تطوير الخطة الإستراتيجية. (دراسة للدارسان سمير الأغا ونافذ قديح . جامعة القدس المفتوحة . خان يونس 2009 . دور البلديات في تنمية المجتمع المحلى في محافظات غزة

3- دراسة محمد بشير (2003): عنوان الدراسة: " التخطيط العملي ودوره في البلديات" .

تهدف هذه المرحلة إلى وضع خطة عملية لتطوير التخطيط في البلديات لتحقق تكامل النظم وتزامن تطويرها بما يحقق أهداف البلدية . ومن المهم في هذه المرحلة تحديد أهداف التخطيط الفعال وربطها بأهداف البلدية، فالهدف منها هو مساعدة البلدية على تحقيق أهدافها . وبدون التخطيط البعيد المدى فإن تطوير البلدية لن يكتب له النجاح بالصورة المأمولة له. إن عملية التخطيط تشبه عملية بناء منزل. فبدون التخطيط الجيد لحاجة السكان وعدد الغرف المطلوبة ومساحة كل غرفة وتوزيع الغرف وارتباطها ببعض البعض، قد يكتشف المرء بعد بناء المنزل أنه بحاجة لغرف إضافية، أو أن مساحة الغرف ليست كما هو مطلوب، أو أن توزيع الغرف لا يحقق راحة السكان . وإجراء التعديلات اللاحقة على تصميم المنزل، وبناء الملاحق والغرف الإضافية، أو هدم الجدران لتوسيع الغرف سيزيد من تكلفة بناء المنزل، وسيؤدي إلى زيادة فترة البناء، وتأخر سكنى الساكنين في المنزل أو إزعاجهم . ونفس المشكلات يمكن أن تحدث إذا شرع في تطوير البلدية وبنائها دون التخطيط . (دراسة للدارسان سمير الأغا ونافذ قديح . جامعة القدس المفتوحة . خان يونس 2009 . دور البلديات في تنمية المجتمع المحلى في محافظات غزة)

التعليق على الدراسات السابقة :

- كشفت دراسة خالد عبد الرحيم (2000) بان غالبية المبحوثين يتفقون على ضعف أداء المجلس البلدي. في الوقت نفسه، فإنهم يجهلون مهام ووظائف المجلس.

– اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة عبد الله محمد الصارمي (2001) في التعرف على التخطيط الاستراتيجي للبلديات، وتهدف أيضاً إلى تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات من أجل تطوير الخطط الإستراتيجية الفعالة لبلدياتهم.

– اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة خالد عبد الرحيم (2000) في التعرف على رضا المتعاملين وقد تمت تغطية كافة الخدمات الرئيسية ببلدية دبي بواقع 95 خدمة وحصر كافة فئات المتعاملين المستفيدين من هذه الخدمات حيث تمت تغطية آراء 12ألف متعامل تقريباً .

وزارة العدل الفلسطينية:

هي الوزارة المسؤولة عن جميع المسائل الإدارية المتعلقة بالقضاء والقانون والمحاكم في دولة فلسطين.

اختصاصات الوزارة:

– الإشراف الإداري على المحاكم وتطوير نظام إدارة والرقي بمستوى الأداء الإداري والتقني، وتعيين مقر ودوائر اختصاص محاكم الصلح ودوائر اختصاص كافة المحاكم النظامية.

– مراقبة شؤون القضاء واعتماد مشروع الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية.

– المسؤولية عن النيابة العامة حيث تضطلع النيابة باختصاصها في إقامة دعوى الحق العام تحت مسؤولية وإشراف السلطة التنفيذية من خلال وزير العدل، الذي يقوم بتعيين مكان عمل أعضاء النيابة العامة ونقلهم خارج دائرة المحكمة المعينين أمامه، وطلب التحقيق معهم وإقامة الدعوى التأديبية عليهم.

– إعداد التشريعات لإنشاء المحكمة الدستورية والمحاكم الإدارية والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.

– إعداد أنظمة اعتماد المحكمين والمترجمين، وبإنشاء سجل للمحكمين المعتمدين لدى الوزارة وفقا للقرارات والتعليمات والأنظمة الخاصة بقوائم المحكمين المعتمدين.

– تنظيم مهنة الترجمة وإصدار رخص ممارسة المهنة بناء على الأسس المحددة بموجب القانون والأنظمة التنفيذية الخاصة بذلك وإنشاء سجل للمترجمين المرخصين في وزارة العدل.

– إقامة العلاقات مع المؤسسات القانونية والحقوقية الفلسطينية والدولية وتبادل الرأي في مختلف القضايا الحقوقية الإنسانية.

– المسؤولية عن ديوان الفتوى والتشريع إعداد الأبحاث والدراسات القانونية.

– تطوير الوزارة ورفع كفاءة وقدرات الموظفين.

– إنشاء المعهد القضائي الفلسطيني.

– جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات وغير ذلك مما يساعد على حسن إدارة العدالة.

– متابعة مركز الطب الشرعي والمعمل الجنائي وتولى إدارته.

– متابعة شكاوى المواطنين من خلال وحدة شكاوى المواطن وحقوق الإنسان.

أقسام الوزارة:

الوحدات المساندة المرتبطة مباشرة بالوزير:

1– ديوان الوزير.

2– المستشارون.

3– وحدة التخطيط والتطوير.

4– وحدة الرقابة الداخلية وحدة العلاقات الدولية.

5– وحدة حقوق الإنسان وشكاوى المواطن.

6– وحدة شؤون القضاء: تختص هذه الوحدة بضمان تطبيق مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية على أساس خضوع كافة السلطات لأحكام القانون الذي ينظم الصلاحيات والمهام المنوطة بكل سلطة، وتهيئة المناخ المناسب لاستقلال القضاء والمساهمة في توفير الوسائل القانونية اللازمة للحفاظ على حيادية ونزاهة القضاة، والفصل المرن بين السلطة التنفيذية والقضائية الذي يهدف إلى ضمان الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية على أساس خضوع كافة السلطات لأحكام القانون الذي ينظم الصلاحيات والمهام المنوطة بكل سلطة، وتقوم هذه الوحدة بتقديم المساندة الإدارية والفنية للوزير في أداء مهامه تجاه القضاء وعلى وجه الخصوص ما يلي:

– متابعة المخالفات التي تقع من القضاة لواجباتهم ومقتضيات وظيفتهم.

– طلب التحقيق مع القضاة وإطلاع وزير العدل على نتائج التحقيق مع القاضي وتسليمه نسخة من العريضة تشتمل على التهمة أو التهم التي انتهت إليها التحقيقات.

– طلب إقامة الدعوى التأديبية على القضاة.

– طلب وقف القاضي عن العمل.

– ندب القضاة.

– استقالة القضاة.

– طلب اجتماع مجلس القضاء الأعلى.

– اعتماد مشروع الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية.

– طلب إعادة المحاكمة.

الإدارات العامة الموجودة في الوزارة:

1. الإدارة العامة للشؤون الإدارية: تعنى الإدارة العامة للشؤون الإدارية بتوفير الدعم الإداري لكافة إدارات ودوائر وأقسام وشعب الوزارة، لتمكينها من تنفيذ خطط عملها بالوقت المحدد وبأقل التكاليف، وهي تمثل مجالا تخصصيا محددا ضمن نطاق عمل ودور الوزارة، لكنها في نفس الوقت تمثل حلقة الوصل ضمن سلسة عمل متكاملة في الوزارة.

2. الإدارة العامة للشؤون المالية: تتولى الإشراف على جميع المعاملات المالية والمحاسبية للوزارة.

3. الإدارة العامة للشؤون والأبحاث القانونية: تختص بتنفيذ أهداف الوزارة والمساهمة الفعالة في إعداد وتوحيد وتطوير وتحديث التشريعات القانونية، وتطوير وتعزيز أنماط علاقات الوزارة بالمؤسسات القانونية والحقوقية الفلسطينية والدولية، ورفع مستوى البحث القانوني وإثراء المكتبة القانونية الفلسطينية بالدراسات والبحوث ومختلف الأعمال القانونية.

4. الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات: تتولى هذه الإدارة العمل على إرساء الأنظمة اللازمة لإجازة المترجمين القانونيين والأنظمة الخاصة بتهيئة الوسائل البديلة لحل المنازعات، إن اختصاص هذه الإدارة يستند أساسا إلى قانون التحكيم لسنة 2006 وقانون رقم 15 لسنة 2008م بشأن الترجمة والمترجمين وقرار وزير العدل رقم (1) لسنة 2007م باللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين ومتابعة عمل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ذات الاختصاص بموجب قانون رقم (1) لسنة 2009.

5. الإدارة العامة للإشراف الإداري على المحاكم: حيث أن عمل القضاء يحتاج إلى أجهزة إدارية داعمة تسهل له القيام بمهام عمله، وهذا الدور الإداري لابد أن يخضع لإشراف وزارة العدل للتأكيد على استقلالية وحيادية القضاة، وتهيئة المناخ المناسب لعمل القضاء بعيدا عن الضغوط الإدارية والمالية، إن هذه الإدارة تستند إلى نص المادة (47) فقرة (1) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2008التي تنص على أن (لوزير العدل الإشراف الإداري على جميع المحاكم، ولرئيس كل محكمة الإشراف على القضاة العاملين بها وعلى سير العمل فيها).

6. الإدارة العامة للطب الشرعي والمعمل الجنائي: تم إنشاء مركز الطب الشرعي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 24 لسنة 2006م وقد نص المرسوم على أنه ينشأ مركز للطب الشرعي يتبع وزارة العدل من الناحية الإدارية ووزارة الصحة الفلسطينية من الناحية الفنية، وتتولى وزارة العدل بالتشاور والتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية إعداد مشروع قانون بتنظيم مركز الطب الشرعي وتحديد اختصاصاته، وعليه فإن هذه الإدارة ليست إدارة إشراف إداري

ولكنها إدارة تتبع وزارة العدل وتعتبر من ضمن هيكليتها التنظيمية والوظيفية، وتعتبر مهامها من ضمن مهام وزارة العدل، إلا أن تبعيتها الفنية لوزارة الصحة الفلسطينية تعني أن يتبع الموظفون المختصون مهنيا في أدائهم لعملهم المهني لوزارة الصحة الفلسطينية.

7. الإدارة العامة للحاسوب والمعلومات : تختص هذه الإدارة بتوفير الدعم الفني والتقني في مجال الحاسوب والمعلومات لكافة والإدارات في الوزارة، والمرافق العدلية ذات الاستقلال الفني التابعة لوزير العدل الفلسطيني.

المرافق العدلية ذات الاستقلال الفني التابعة لوزير العدل الفلسطينية:

- النيابة العامة.
- المعهد القضائي.
- ديوان الفتوى والتشريع.
- النيابة الإدارية.

وزارة العدل الإطار القانوني:

تسلمت وزارة العدل مهامها وصلاحياتها بعد رفع يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي عنها عام 2008م. وحددت وزارة العدل أهدافها بإرساء دعائم العدل والمساواة، و ترسيخ سيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتوحيد وتحديث وتطوير وفلسطنة التشريعات الفلسطينية، وتطوير قاعدة بيانات قانونية محوسبة. (موقع وزارة العدل على شبكة الإنترنت http://ar.wikipedia.org)

الإطار الإستراتيجي الناظم لقطاع العدالة:

يُعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني، والذي يقيّم أداء السلطة من خلال علاقته بمؤسساتها بصورة عامة، ومن خلال علاقته بمؤسسات قطاع العدالة منها بصورة خاصة.

لقد واجه قطاع العدالة العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تعود في قسم كبير منها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتسببت جميعها في إعاقة تطوره مع مرور الوقت. ومن بين هذه العوامل، بل من أبرزها، غياب الفصل البيِّن بين صلاحيات كلّ من الوزارة السلطة القضائية، ووزارة العدل والنيابة العامة، وذلك بسبب غياب سيادة القانون وعدم احترام استقلال القضاء.

لقد كان الإصلاح، وما يزال، في سلم أولويات الأجندة الوطنية الفلسطينية في كافة القطاعات، ويحظى قطاع العدالة من بينها باهتمام خاص، باعتباره من الأولويات الملحة في الوقت الراهن.

إنّ الفرصة سانحة حالياً لبناء علاقة بين الأطراف في قطاع العدالة قوامها التواصل والتكامل. وقد نجحت الجهود المتواصلة في بلورة مسار توافقي يعكس رؤيا مشتركة للنهوض بقطاع العدالة وتطويره وتحسين أدائه.(معمر أبو عطية،2002،ص42)

رؤية تطوير القضاء والعدالة في فلسطين 2006-2011:

عملت الحكومة الفلسطينية الحالية من أجل تحقيق تخطيط إستراتيجي توافقي بين أطراف العدالة لما في ذلك من أثر مباشر على تمكينها من تحقيق ثقة الجمهور بالقضاء وتعزيز سيادة القانون في فلسطين. فالتخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة ينبغي أن يؤسس على ركيزتين أساسيتين:

الأولى، مرتبطة بمبدأ سيادة القانون؛ أي خضوع جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون، والثانية، مرتبطة بمبدأ آخر، لا يقلّ أهمية عن المبدأ الأول، وهو ما أكدت عليه المادة السابعة والتسعون من القانون الأساسي، والمتعلق بضرورة تحقيق استقلال السلطة القضائية، مدعماً كذلك بالمادة الأولى من قانون السلطة القضائية والتي أضافت إليه مبدأ الفصل بين السلطات؛ خاصةً حظر تعدي السلطة التنفيذية على القضاء أو سير العدالة.

وفي سبيل تحقيق تطوير مستدام لقطاع العدالة، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية، وفي إطار الالتزام بالتخطيط على نحو أكثر شمولية،فإنّها تعمل مع أركان العدالة، ممثلة في السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة، على الخطط الخاصة بها، كلَ في نطاق اختصاصه.وانسجاماً مع توجهات خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية للأعوام 2006-2011،فإنّ التطور المنشود لقطاع العدالة لا بدّ وأن يرتبط بأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، وأن يأخذ بالاعتبار أولويات السياسة الوطنية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عنها، وذلك من خلال ربطها بغايات ومحاور السياسات كما وردت في أجندة السياسات الوطنية، والعمل على تجنيد الموارد اللازمة لتنفيذها.

إنّ تعزيز العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة الثلاث ستعمل على جسر أية فجوات أو ازدواجية في الأدوار، وسترسخ مفهوم العمل في أجواءٍ يسودها التفاهم؛ أي تعزيز نقاط الاتفاق ما أمكن. كما أن العمل في ظل هذا المفهوم سيمكن الأطراف ذات العلاقة من العمل في بيئة إيجابية تساعد على تحقيق أهداف واقعية ورؤى إستراتيجية بعيداً عن مواطن التنازع على الصلاحيات، وترتكز على مفهوم تحمل المسؤوليات في خدمة قطاع العدالة. (عبد الحميد عبد الفتاح،2006،ص12)

إن الخطة الوطنية لقطاع العدالة للعام 2006-2011هي تلك التي تتضمن الأسس التنموية التي سيرتكز إليها توجه الإصلاح والتطوير المنشودين لقطاع العدالة والمدعومة من جميع أركانها، وفيما يلي عرض لهذه الخطة بالتفصيل:

الخطة الوطنية لقطاع العدالة 2006-2011:

إن استقرار النظام القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة تستهدف الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد.

ولتحقيق هذه الرؤيا، ستعمل خطة التطوير على بلوغ هدفين رئيسيين، وهما:

أولاً، تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية:

ينطلق هذا الهدف من الحاجة الماسّة إلى دعم استقلالية القضاء، وتطوير المحاكم ونظم إدارة الدعاوى المنظورة أمامها، وذلك في سياق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التالية:-

1) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة.

2) ضمان محاكمة عادلة وسريعة.

1) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة.

ارتكزت الخطة في ترسيخ استقلال وفاعلية القضاء على تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة، وتوفير بيئة تشريعية تعزز سبل إقرار العدالة وتعكس أفضل الممارسات الممكنة عبر إعداد الخطة التشريعية لقطاع العدالة. (عساف محمد،2007،ص30)

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف:

أ- إعداد وثيقة تفاهم بين كلّ من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، تتضمن تحديد أطر العلاقة بين كل من:السلطة القضائية، وزارة العدل، النيابة العامة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقابة العامة،ورئاسة الوزراء.

ب- بلورة تفاهمات بين كل من وزارة العدل والنيابة العامة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية بشأن بعض القضايا المشتركة.

ت- صياغة مذكرة تفاهم بين النيابة العامة ووزارة الداخلية بشأن العلاقة والإجراءات اليومية لضمان محاكمة عادلة.

ث- إعداد وتطوير وتحديث التشريعات اللازمة (الخطة التشريعية)، من خلال إجراء جرد قطاعي لتشريعات العدالة من قوانين وأنظمة ولوائح ووضع مقترحات التعديلات للتشريعات المراد تعديلها، وكذلك إعداد دراسات حول مواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية وتعديل التشريعات وفقاً للأصول، وتقوم وزارة العدل بمراجعة الإطار التشريعي لديوان الفتوى والتشريع، وتطوير الإطار التشريعي للرقابة على الجمعيات وتفقد السجون، وتعديل مشروع قانون مركز الطب الشرعي،وتنظيم عمل المعمل الجنائي وإعداد نظام داخلي له، بالإضافة إلى إعداد نظام

للسجل العدلي.

2) **ضمان محاكمة عادلة وسريع:**

يُعتبر إحراز العدالة بطريقة فاعلة وفي وقت معقول الهدف الأساسي لكلّ نظام قضائي. وعليه، وبهدف تحسين إجراءات التقاضي لضمان محاكمة عادلة ورفع كفاءة المحاكم وإدارة القضايا، فقد تم التركيز على تطوير إدارة سير الدعوى، ورفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوانهم، وتعزيز أنظمة المساءلة والمراقبة والتي تُعَدُّ من الخصائص الجوهرية للارتقاء بأسس العدالة على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك ضرورة العمل على الارتقاء بمهنة **المحاماة:**

أ. تحقيق ضمانات أفضل للمحاكمة من خلال العمل على تطوير إدارة سير الدعوى، وذلك بعد إعداد دراسة إحصائية من واقع الملفات القضائية، وتحليل أسباب تراكم القضايا الحقوقية وملفات التحقيق الجزائية، وتبني الحلول الملائمة لتسريع الفصل في الدعاوى. وكذلك، تصميم خطة عمل لتطوير الكادر والإجراءات في أقلام المحاكم لدعم خطة لإدارة سير الدعوى والتبليغات.

ب. إنشاء إدارة محاكم ومتابعة إدارة سير الدعوى.

ت. تطوير نظم التبليغات لدى المحاكم والنيابة العامة.

ث. إنشاء الشرطة القضائية.

ج. رفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوانهم من خلال العمل على إنشاء المعهد القضائي، وتصميم البرامج المتعلقة بالتدريب الأساسي والمستمر، وتحفيز المشاركة في الدورات والندوات وورشات العمل المحلية والعالمية، وتفعيل وتطوير المكتب الفني في السلطة القضائية والنيابة العامة، إضافة إلى توفير مصادر المعلومات اللازمة.

ح. تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة من خلال مراجعة أنظمة التفتيش في القضاء والنيابة العامة وزيادة عدد المفتشين المؤهلين، إضافة إلى توفير أدوات الرقابة والتفتيش ووسائلها، وإصدار تقرير سنوي خاص بأنشطة التفتيش القضائي، وإنشاء وحدة إدارة الجودة في إدارة المحاكم.

خ. تحقيق الارتقاء بمهنة المحاماة بالتوازي مع مقتضيات الخطة التطويرية لقطاع العدالة.

ثانياً: تقوية مؤسسات العدالة:

يتطلب تعزيز أسس المساءلة والشفافية وتدعيم مؤسسة أركان العدالة العمل على ما يلي:-

1) دعم وتمكين مؤسسات العدالة:

يعتبر تفعيل وتطوير النظم الإدارية والمالية والفنية والمعلوماتية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية وتطوير قدراتها وتوفير القدر الكافي منها، وتعزيز أسس التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة وللمؤسسات العاملة فيه، وكذلك توفير بيئة

العمل الملائمة من حيث المباني والتجهيزات والمعدات والبرامج والحوسبة، من الموجبات الرئيسية لتطوير مؤسسات العدالة. هناك مجموعة من النشاطات الضرورية وهي:-

أ. دعم التخطيط الإستراتيجي مع ما يتطلبه ذلك من توفير أسس المراجعات الضرورية والدورية وتوفير البيانات وإجراء المسوحات اللازمة لتحديد وتقييم الاحتياجات التطويرية لقطاع العدالة. أضف إلى ذلك، فإن عملية تمكين القطاع في مجال التخطيط الإستراتيجي يقتضي العمل على تطوير ومراجعة دورية لخطط القطاع الإستراتيجية وإجراء التقييم الدوري لأدائها وآثارها أثناء التنفيذ، والعمل أيضاً على تطوير الخطط الإستراتيجية الخاصة لكل من السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة وبما ينسجم مع الإطار الإستراتيجي الناظم للقطاع، وبما يحقق خطة إستراتيجية شاملة للقطاع.ويقتضي بلوغ هذا الهدف العمل على تمكين أطراف العدالة من إنشاء وتطوير وحدات خاصة بالتخطيط الإستراتيجي لديها، وذلك من أجل تدعيم التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة على مستوياته المختلفة.

ب. تطوير النظم المالية والإدارية والفنية من خلال تنفيذ الدراسات اللازمة لتحديد احتياجات التطوير وتحديث النظم المالية والإدارية لمؤسسات العدالة، ووضع خطط التطوير الضرورية متضمنة التوجيهات والإرشادات اللازمة للتنفيذ، بما فيها مراجعة الهيكليات والوصف الوظيفي، وتصميم نظم الأرشفة والتوثيق الضرورية، إضافةً إلى تحديد أسس ومعايير الجودة وتقييم الأداء الوظيفي.

ت. توفير الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الاحتياجات البشرية اللازمة في كلّ من مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل والنيابة العامة، ووفقاً للأسس المعتمدة في توفيرها.

ث. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية للوظائف المساندة وفقاً لدراسة تحدد الاحتياجات التدريبية اللازمة في كلّ من مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، والنيابة العامة، وتصميم وتنفيذ برامج التدريب.

ج. حوسبة الإجراءات والنظم المالية والإدارية والربط الإلكتروني بين مؤسسات العدالة وإداراتها وتوفير البرامج المحوسبة اللازمة لذلك،

ح. توفير التجهيزات والمعدات الضرورية وذلك من خلال دراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها ووضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة أو إجراء إنشاءات جديدة واستئجارها وتوفير التجهيزات والمعدات ووسائل النقل اللازمة.

2) حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسي:

إنّ تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، وتفعيل نظام الشكاوى والتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، ومراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق المواطن،وتوطيد روابط مؤسسات العدالة الرسمية

مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، سيمكن المواطن من الحصول على المعلومات ويعزز بيئة الحقوق والحريات الأساسية.

أضف ذلك من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف، وذلك على النحو التالي:-

أ. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور من خلال العمل على تطوير دوائر كتاب العدل في المحافظات، ودوائر التنفيذ الحقوقي والجزائي لدى المحاكم والنيابات العامة، وإنشاء السجل العدلي لتمكين المواطنين من الحصول على الوثائق اللازمة بيسر وسهولة. وكذلك إنشاء دوائر استعلامات خاصة بالجمهور وتصميم نظام مؤتمت لمعالجة الشكاوى والبلاغات التي يتقدم بها المواطنون.

ب. تفعيل التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك من خلال وضع نظام خاص بالتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لضمان بيئة مناسبة لتوقيف النساء والأحداث.

ت. تفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، وذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي للتحكيم وإصدار قانون الوساطة.

ث. توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال إنشاء وحدات إعلام وعلاقات عامة داخل مؤسسات العدالة وتطوير برامج التثقيف والتوعية الموجهة للجمهور.

على جميع أذرع السلطة التنفيذية، وبدعم من رئيس السلطة، العمل على تأمين الاحتياجات الضرورية والعاجلة من أجل النهوض بمؤسسات العدالة وتطويرها.(عبد الوهاب علي،2006،ص25)

تطورات المشاريع المشتركة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

التقى وزير العدل د.علي خشان في مكتبه يوم الأحد 2010/3/7 مسئول الوكالة الكندية للتنمية الدولية "سيدا" في الشرق الأوسط السيد شان بويد و الممثل الكندي لدى السلطة الوطنية السيد جرام ماكلنتاير والوفد المرافق. حيث ناقش الوزير د.علي خشان الملاحظات والتطورات الأخيرة المرتبطة بالبرامج المشتركة وهي التجمعات العدلية وبرنامج شراكه لمتعلق بدعم النيابة العامة وكذالك الطب الشرعي وأكد د.علي خشان للوفد الكندي على ايجابية التنسيق والتعاون المشترك مع وزارة العدل والأطراف الشريكة في قطاع العدالة وأن وزارة العدل تتطلع إضافة إلى الدعم المادي السخي المقدم من الحكومة الكندية'تتطلع للأستفاده القصوى من التجربة والخبرات الكندية في مجال العدالة الجنائية في تدريب الكوادر الفلسطينية حتى نستطيع من تحقيق المستوى المطلوب وطنياً في تراكم الجهود المبذولة من قبل وزارة العدل مع كافة الأطراف في قطاع العدالة بهدف تحقيق العدالة وتعزيز مبدأ سيادة القانون. من جهته أكد السيد شان بويد مسئول الوكالة الكندية للتنمية الدولية على أهمية ما تقوم به وزارة العدل ودورها الرئيسي في قطاع العدالة من تنسيق الأدوار والتواصل مع كافة الأطراف، وأن الوكالة الكندية ملتزمة بدعمها لقطاع العدالة في تنفيذ هذه البرامج الثلاث والمتعلقة بالتجمعات العدلية وبرنامج شراكه والطب الشرعي،

وقد أبدى الوفد الضيف ارتياحهم التام من العلاقات الايجابية والتعاون القائم بين أركان العدالة في فلسطين. (علي خشان، 2010)

أهم الخدمات التي توفرها وزارة العدل:

– أن من أهم الانجازات التي حققتها افتتاح مبني الوزارة الجديد، وتجهيزه بكافة المعدات والأثاث اللازم للعمل.

– أضاف أن الوزارة قامت بتجهيز المعهد العالي للقضاء الفلسطيني وتزويده باللوازم والكوادر البشرية اللازمة لتشغيله، كما تم طباعة دليل الإجراءات الجزائية بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

وأضاف أن الوزارة استمرت في تقديم خدماتها للمواطنين المراجعين وحل عدد من القضايا التي تصل إليها.

– بين أن الوزارة قامت بمتابعة السجون ومراكز التوقيف، والقيام بالزيارات الدورية لها من أجل تفقدها والاطمئنان على سلامة الإجراءات بداخلها.

– أن الوزارة أنشأت قسم دبلوم الدراسات القضائية القضاء النظامي، القضاء العسكري، القضاء الشرعي، وإنشاء قسم التدريب المستمر بمعهد القضاء العالي، إلى جانب القيام بالعديد من الدورات التدريبية لزيادة الكفاءة الموظفين.

– أضاف أنه تم إعادة تفعيل ديوان الفتوى والتشريع بإداراته كافة، بعد استنكاف كامل موظفيه.

– أشار إلى أنه تم كما تم إعداد وطباعة جريدة الوقائع الفلسطينية.

– بين أن الوزارة شاركت في إعداد ومناقشة قانون القضاء العسكري ومشروع قانون الزكاة، وإعداد مشروع قانون للهيئة العامة للبترول، وإعداد مشروع قانون العقوبات الفلسطيني الجديد، إلى جانب إعداد ومتابعة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، ومدى الملائمة القانونية.

– أضاف أنها قامت إجراء التعيينات القضائية الأخيرة وفق إجراءات مؤسساتية شفافة إذ تم تشكيل لجان خاصة للتعيين قامت بإتباع أقصى درجات الشفافية في هذا المجال.

– بين أن الوزارة قامت بهدم الزنازين التي كانت موجودة في السجون في عهد السلطة السابقة بمشاركة وزير العدل ومدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل.

– بين التقرير أنها قامت بالإفراج عن العديد من الموقوفين في السجون بطريقة غير صحيحة زمن السلطة السابقة ورفع الظلم عنهم.(السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء الأمانة العامة، 2008)

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بوزارة العدل بقطاع غزة وكان عددهم (20) عامل وعاملة، تصنيفهم كالتالي(10) عاملين و(10) عاملات.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة استبانه كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين وذلك وفقاً للخطوات الآتية:-

- مراجعة الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة بأثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل.
- الاستعانة ببعض المقاييس والاستبيانات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة.
- تطوير أداة الدراسة بصورتها الأولية، إذ اشتملت على (29) عبارة موزعة على أربع محاور.

صدق الأداة:

لاستخراج صدق الأداة قام الباحث بعرض المقياس في صورته المبدئية علي مجموعة من المحكمين في مجال الاختصاص لإبداء أرائهم حول محتوي المقياس, وأقر الجميع أن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجل قياسه بعد الأخذ ببعض التعديلات التي طلبت فيه، واستقرت الاستبانة في صورتها النهائية على (29) عبارة موزعة على أربع محاور:-

المحور الأول: متعلق بدعم التخطيط الاستراتيجي. المحور الثاني: متعلق بتطوير النظم المالية.

المحور الثالث: متعلق بتوفير الكوادر البشرية اللازمة. المحور الرابع: متعلق بالاحتياجات التدريبية.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم تطبيقها على عينة طبقية عشوائية عددها (20) عامل وعاملة، وذلك بهدف تقدير الثبات للأداة، من خلال استخراج معامل كرونباخ الفا، إذ تم تقدير معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للأداة، وجاءت النتائج كما يظهرها الجدول الأتي:-

الجدول رقم (1) معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة وللأداة ككل لاستبانة أثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين

المحور	معامل ثبات كرونباخ الفا
دعم التخطيط الاستراتيجي	**0.82**
تطوير النظم المالية	**0.79**
توفير الكوادر البشرية اللازمة	**0.83**
الاحتياجات التدريبية	**0.84**
الأداة ككل	**0.83**

يلاحظ من الجدول رقم (1) السابق إن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (0.79 – 0.84) في حين بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.83) وهذه القيمة مقبولة.

جمع البيانات وتحليلها:

1- توزيع العينة حسب الجنس:جدول رقم (2)

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	10	50
أنثى	10	50
المجموع	20	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة 50% من أفراد العينة هم من الذكور، وان نسبة 50% من أفراد العينة هم من الإناث، اى جاءت النسبة مناصفة بين الجنسين في توزيع العينة. ويفسر ذلك أن اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين يكون من الجنسين.

2- توزيع العينة حسب العمر:جدول رقم (3)

العمر	التكرار	النسبة %
26-20	7	35
32-27	6	30
39-33	3	15
44-40	2	10
45 فما فوق	2	10
المجموع	20	100.0

يتضح لنا من الجدول رقم (3) أن أعمار العاملين والعاملين التي تتراوح أعمارهم بين 20–26 عاماً بنسبة 35%، بينما تتراوح نسبة أعمار العاملين والعاملين من 27–32 عاماً بنسبة 30%، بينما تتراوح نسبة أعمار العاملين والعاملين من 33–39 عاما بنسبة 15%، بينما تتراوح نسبة أعمار العاملين والعاملين 40–44 عاما بنسبة 10 وجاءت مناصفة مع أعمار 45 فما فوق في توزيع العينة.

3– توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية:جدول رقم (4)

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
أعزب	6	30
متزوج	14	70
المجموع	20	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (4)، أن نسبة 70% من الحالة الاجتماعية متزوج وتأتى في المرتبة الأولى في توزيع العينة، يليها نسبة 30% من أفراد العينة من حالة اجتماعية أعزب وتأتى في المرتبة الثانية في توزيع العينة، من توزيع العينة.

4- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي: جدول رقم (5)

المؤهل العلمى	التكرار	النسبة%
دبلوم	6	30
بكالوريوس	11	55
ماجستير	3	15
المجموع	20	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (5)، أن نسبة 55% من توزيع العينة هم من يحملون شهادة البكالوريوس وتأتى في المرتبة الأعلى في توزيع العينة، ويليها نسبة 30% هم من يحملون شهادة الدبلوم من أفراد العينة، ثم يليها نسبة 15% هم من يحملون شهادة الماجستير وتأتى في المرتبة الأخيرة من توزيع العينة.

5- توزيع العينة حسب الخبرة:جدول رقم (6)

الخبرة	التكرار	النسبة%
5 سنوات فاقل	4	20
6-10 سنوات	13	65
11 فاكثر	3	15
المجموع	20	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (6) السابق أن نسبة 65% من توزيع العينة هم من 6-10 سنوات وتأتى في المرتبة الأولى في توزيع العينة، ويليها نسبة 20% من 5 سنوات فاقل في توزيع العينة، ثم يليها نسبة 15% هم من 11 سنة فاكثر في توزيع العينة .

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (ت) T-test ، تحليل التباين الاحادى، معامل الارتباط بيرسون.

جدول رقم (7) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الأول دعم التخطيط الاستراتيجي

م.	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	رتبة الفقرة
.1	وزارة العدل لها دور فعال في تقديم الخطط الخاصة بها وضمان محاكمة عادلة وسريعة.	3.45	1.11	1
.2	تعمل وزارة العدل على تحقيق أهداف واقعية ورؤى إستراتيجية .	3.36	1.06	5
.3	توفر وزارة العدل بيئة تشريعية تعزز سبل إقرار العدالة وتعكس أفضل الممارسات الممكنة.	3.16	1.11	7
.4	تطوير الخطط الإستراتيجية بوزارة العدل بما ينسجم مع الإطار الإستراتيجي الناظم للقطاع.	3.12	1.21	9
.5	تقوم وزارة العدل بتفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات من خلال تحديث الإطار التشريعي للتحكيم وإصدار قانون الوساطة.	3.42	1.13	3
.6	تفاهم وزارة العدل بين النيابة العامة ووزارة الداخلية بشأن العلاقة والإجراءات اليومية لضمان محاكمة عادلة.	3.14	1.06	8
.7	تهتم وزارة العدل بمراجعة الإطار التشريعي لديوان الفتوى والتشريع.	3.33	1.08	6
.8	تحقق وزارة العدل على الارتقاء بمهنة المحاماة بالتوازي مع مقتضيات الخطة التطويرية لقطاع العدالة.	3.43	1.16	2
.9	توفر وزارة العدل بيئة العمل الملائمة من حيث المباني والتجهيزات والمعدات والبرامج والحوسبة، من الموجبات الرئيسية لتطوير مؤسسات العدالة.	3.37	1.14	4

يلاحظ من الجدول رقم (7) أعلاه أن الفقرة التي تنص على " وزارة العدل لها دور فعال في تقديم الخطط الخاصة بها وضمان محاكمة عادلة وسريعة " جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (3.45) تبين أن وزارة العدل لها دور فعال في تقديم الخطط الخاصة في مسيرة العمل المتبع لديها.

وجاءت الفقرة التي تنص على " تطوير الخطط الإستراتيجية بوزارة العدل بما ينسجم مع الإطار الإستراتيجي الناظم للقطاع " في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (3.12) تبين أن وزارة العدل تعمل على تطوير الخطط الإستراتيجية المستقبلية الذي ينسجم واقع الحياة العامة في القطاع.

جدول رقم (8) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الثاني تطوير النظم المالية

م.	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	رتبة الفقرة
.1	تطور وزارة العدل النظم المالية من خلال تنفيذ الدراسات اللازمة لتحديد احتياجات التطوير وتحديثها لمؤسسات العدالة.	3.10	1.13	3
.2	تصمم وزارة العدل نظم الأرشفة والتوثيق الضرورية وتحديد أسس ومعايير الجودة وتقييم الأداء الوظيفي.	3.02	1.24	4
.3	تهتم وزارة العدل بحوسبة الإجراءات والنظم المالية والربط الإلكتروني بين مؤسسات العدالة وإداراتها وتوفير البرامج المحوسبة اللازمة لذلك.	2.78	1.02	5
.4	تهتم وزارة العدل لدورها الارشادى والتثقيفي مما يؤدى إلى مزيد من المشاريع .	3.86	1.16	1
.5	تتعاون وزارة العدل مع المواطنين من اجل تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم .	3.21	1.17	2
.6	تعمل وزارة العدل على مواكبة التطوير العالمي.	2.55	1.14	6
.7	تؤدى وزارة العدل على تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية.	2.43	1.12	7

يلاحظ من الجدول رقم (8) أعلاه أن الفقرة التي تنص على " تهتم وزارة العدل لدورها الارشادى والتثقيفي مما يؤدى إلى مزيد من المشاريع " جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (3.86) تبين أن وزارة العدل لها دور كبير في مجال الإرشاد والتثقيف مما يمنح زيادة في المشاريع الخاصة.

وجاءت الفقرة التي تنص على " تؤدى وزارة العدل على تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية " في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (2.43) تبين أن وزارة العدل لها أنظمة وقواعد قانونية تيسر عليها بشكل ثابت.

جدول رقم (9) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الثالث توفير الكوادر البشرية اللازمة

م.	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	رتبة الفقرة
.1	ترفع وزارة العدل من كفاءة الكوادر البشرية وتطوير قدراتها وتوفير القدر الكافي منها.	3.79	1.38	2
.2	تلعب وزارة العدل بدور فعال في توفير الكادر البشرى.	3.47	1.29	3
.3	توفر وزارة العدل الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الاحتياجات البشرية اللازمة ووفقاً للأسس المعتمدة.	3.88	1.23	1
.4	توطد وزارة العدل الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام لإنشاء وحدات إعلام وعلاقات عامة داخل مؤسسات العدالة وتطوير برامج التثقيف والتوعية الموجهة للجمهور.	3.22	1.06	5
.5	تؤدى وزارة العدل على تقوية مؤسسات العدالة.	3.41	1.19	4
.6	تؤدى وزارة العدل على تعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة.	3.12	1.06	7
.7	تعمل وزارة العدل على استقرار النظام القانوني في فلسطين.	3.15	1.03	6

يلاحظ من الجدول رقم (9) السابق أن الفقرة التي تنص على " توفر وزارة العدل الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الاحتياجات البشرية اللازمة ووفقاً للأسس المعتمدة." حصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (3.88) تبين أن وزارة العدل تعمل على تجهيز الكوادر البشرية للوزارة على أكمل وجه تبعا لنظامها الاساسى والمعتمد.

وجاءت الفقرة التي تنص على " تؤدى وزارة العدل على تعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة." في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (3.12) تبين أن وزارة العدل تعمل على تعزيز القانون وربط العلاقة القوية بينها وبين مؤسسات العدالة التابعة لها.

جدول رقم (10) يبين ترتيب الفقرات حسب استجابة عينة الدراسة للمحور الرابع الاحتياجات التدريبية

م.	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	رتبة الفقرة
.1	تحدد وزارة العدل الاحتياجات التدريبية اللازمة وتصميم تنفيذ برامج التدريب.	2.89	1.57	1
.2	توفر وزارة العدل التجهيزات والمعدات الضرورية من خلال دراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها.	2.06	1.05	6
.3	توفر وزارة العدل التجهيزات والمعدات ووسائل النقل اللازمة.	2.44	1.24	3
.4	تفعل وزارة العدل نظام الشكاوى والتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل وتفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات.	2.59	1.23	2
.5	تقدم وزارة العدل الخدمات للمواطنين بشكل جيد.	2.16	1.11	5
.6	تؤدى وزارة العدل الدور المطلوب من حاجات تدريبية .	2.22	1.23	4

يلاحظ من الجدول رقم (10) أعلاه أن الفقرة التي تنص على " تحدد وزارة العدل الاحتياجات التدريبية اللازمة وتصميم تنفيذ برامج التدريب " حصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (2.89) تبين أن وزارة العدل تعمل على تجهيز وتصميم البرامج التدريبية اللازمة لأجل تنفيذها.

وجاءت الفقرة التي تنص على" توفر وزارة العدل التجهيزات والمعدات الضرورية من خلال دراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها" في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (2.06) تبين أن وزارة العدل تعد وتوفر التجهيزات الضرورية اللازمة للقيام بها من حالات مباني واحتياجات تدريبية خاصة.

تحليل واختبار الفرضيات:

1- نتائج الفرضية الأولى: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى دعم التخطيط الإستراتيجي؟ تطبيق اختبار (ت)

جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لأثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في دعم التخطيط الإستراتيجي

اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل	تجانس التباين مفترض	اختبار ليفين لتجانس التباين أو الخلافات		اختبار "ت" لتجانس أو مساواة المتوسطات		
		ف	الدلالة	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
		0.17	0.74	1.36	20	0.21

من النتائج جدول رقم (11) أعلاه نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهات نظر العاملين حول النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى دعم التخطيط الإستراتيجي.

2- نتائج الفرضية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى تطوير النظم المالية. تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في تطوير النظم المالية.

جدول رقم (12)اختبار تحليل التباين الأحادي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل	بين المجموعات	24	1	24	6.426	0.423
	داخل المجموعات	67.23	18	3.735		

من النتائج جدول رقم (12) أعلاه يتضح أن اختبار تحليل التباين الاحادى لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لاثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في تطوير النظم المالية انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في تطوير النظم المالية عند مستوى دلالة 0.05

3- نتائج الفرضية الثالثة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى توفير الكوادر البشرية اللازمة. تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتوفير الكوادر البشرية اللازمة.

جدول رقم (13)اختبار تحليل التباين الأحادي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل	بين المجموعات	22	1	22	4.79	0.385
	داخل المجموعات	82.51	18	4.584		

من النتائج جدول رقم (13) أعلاه يتضح أن اختبار تحليل التباين الاحادى لدلالة الفروق بين المجموع الكلي للنظام الادارى على عوائد وزارة العدل في تطوير النظم المالية انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتوفير الكوادر البشرية اللازمة عند مستوى دلالة 0.05 .

4- نتائج الفرضية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى تحدد الاحتياجات التدريبية تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي

(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتحديد الاحتياجات التدريبية.

جدول رقم (14)اختبار تحليل التباين الأحادي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل	بين المجموعات	22	1	22	5.174	0.298
	داخل المجموعات	76.55	18	4.252		

من النتائج جدول رقم (14) أعلاه يتضح أن اختبار تحليل التباين الاحادى لدلالة الفروق بين المجموع الكلي للنظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى تحدد الاحتياجات التدريبية انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتحديد الاحتياجات التدريبية عند مستوى دلالة 0.05 .

5- نتائج الفرضية الخامسة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تطوير النظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة. تطبيق اختبار

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات النظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة.

جدول رقم (8)اختبار تحليل التباين الأحادي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل	بين المجموعات	24	2	12	2.466	0.654
	داخل المجموعات	82.73	17	4.866		

من النتائج جدول رقم (14) أعلاه يتضح أن اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق بين المجموع الكلي للنظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج:

1- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهات نظر العاملين حول النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في قطاع غزة تعزى إلى دعم التخطيط الإستراتيجي.

2- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اثر النظام الادارى على عوائد وزارة العدل في تطوير النظم المالية عند مستوى دلالة 0.05 .

3- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتوفير الكوادر البشرية اللازمة عند مستوى دلالة 0.05 .

4- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل وتحديد الاحتياجات التدريبية عند مستوى دلالة 0.05 .

5- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام الادارى على عوائد وزارة العدل تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر،الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

6- تصميم البرامج المتعلقة بالتدريب الأساسي والمستمر، وتحفيز المشاركة في الدورات والندوات وورشات العمل المحلية والعالمية.

7- دعم التخطيط الإستراتيجي مع ما يتطلبه ذلك من توفير أسس المراجعات الضرورية والدورية وتوفير البيانات وإجراء المسوحات اللازمة لتحديد وتقييم الاحتياجات التطويرية لقطاع العدالة.

8- توفير الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الاحتياجات البشرية اللازمة في وزارة العدل وفقاً للأسس المعتمدة في توفيرها.

9- رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية للوظائف المساندة وفقاً لدراسة تحدد الاحتياجات التدريبية اللازمة في ووزارة العدل، وتصميم وتنفيذ برامج التدريب.

10- توفير التجهيزات والمعدات الضرورية وذلك من خلال دراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها ووضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:-

- على الوزارات وضع خطط إستراتيجية تحكم توجهها ومشاريعها.

- العمل على تحديد احتياجات المجتمع المحلى بالاعتماد على أفراده وفئاته.

- دراسة الموارد المتاحة وحصرها للاستفادة منها بدرجة قصوى.

- تفعيل أفراد المجتمع والاستفادة من تعاونهم وانتمائهم لمصلحة المجتمع ووضعهم في صورة القرار وإعلامهم بأنهم هم أصحاب القرار والمشاريع المختلفة.

- العمل على إشراكهم بشكل أو بأخر في عمليات الإقرار والتخطيط والتنفيذ للمشاريع وخلافه، لكي يعملوا على حماية قرارات الوزارة ونشاطاتها.

- إعطاء المشاريع التنموية أهمية عالية، ومنح التسهيلات لأصحاب المشاريع الصغيرة، والعمل على تنمية المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية.

- التركيز على الجانب الاعلامى والتثقيفي تجاه المجتمع المحلى.

- تنظيم لقاءات وندوات للسكان مع الوزارات .

- ضرورة العمل على تعزيز العلاقة مع المؤسسات الأخرى.

المراجع

أولا: الكتب:

- محمد الشيخ عيد، التخطيط الاستراتيجي كمدخل لرفع كفاءة وفاعلية المستويات الإدارية، غزة، 2008م.
- معمر أبو عطية، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لدفع الكفاءة والفاعلية للمنظمات الصناعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن : جامعة الملكة أروى، قسم إدارة أعمال 2002م. ص42.

– عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية بقياس الأداء، القاهرة المكتبة المصرية، 2006م، ص12 .
– عبد الوهاب علي، إدارة الأفراد ،القاهرة جامعة، عين شمس. المغربي، 2006، ص25 .
– عساف عبد المعطي محمد، السلوك الإداري في المنظمات المعاصرة ،عمان ،م. ،2007،ص30 .
– علي خشان، وزير العدل، تطورات المشاريع المشتركة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، 2010، ص45.

ثانيا: الدراسات السابقة:

– محمد بشير (2003)، " التخطيط العملي ودوره في البلديات" .
– عبد الله محمد الصارمي (2001)، " التخطيط الاستراتيجي للبلديات وذلك بكلية الشرق الأوسط بواحة المعرفة".
– خالد عبد الرحيم (2000) ،" دراسات رضا المتعاملين ".

ثالثا: المراكز والوزارات:

– السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء الأمانة العامة،2008 .

رابعا: مواقع الانترنت:

– موقع وزارة العدل على شبكة الإنترنت (http://ar.wikipedia.org).

دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر.

إعداد:

د. امينة مزيان [*] .

د.إيمان خديجة عماروش [**] .

الملخص

أظهرت تجارب الدول المتقدمة كيف ساهمت المقاولاتية في الحد من البطالة أين شكلت رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة اقتصاديا واجتماعيا باعتبارها قطاعا منتجا للثروات وفضاء حيويا للمحافظة وخلق مناصب العمل. الجزائر من بين الدول التي تسعى لحل مشكل البطالة من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية والإجراءات التي تهدف إلى دعم وترقية المقاولاتية من خلال عدة محاور تتعلق بالإطار التشريعي، الجبائي، المالي وكذا أجهزة دعم ومرافقة المقاولين في كل البرامج الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

على ضوء ما سبق، نحاول من خلال هذا العمل إظهار أهمية المقاولة كحل امثل لمشكل البطالة في الجزائر حيث سنستعرض تطور هذه الظاهرة في الجزائر، مميزاتها وأهم إجراءات الدولة للقضاء عليها. ثم في المرحلة الثانية نستعرض ماهية المقاولاتية وأهميتها ثم تطورها في الجزائر واستعراض دورها في الاقتصاد الوطني. وفي الأخير نقدم أفاق ترقية المقاولاتية للقضاء على البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، البطالة، البرامج الإصلاحية، دعم المقاولاتية، الجزائر

ABSTACT:

The experiences of developed countries have shown how entrepreneurship has contributed to the reduction of unemployment, where it has been a real branch of sustainable economic and social development as a productive sector of wealth and a vital space for the preservation and creation of jobs. Algeria is among the countries that seek to solve the problem of unemployment through a set of reform policies and procedures aiming at supporting and promoting entrepreneurship through several axes related to the legislative, fiscal and financial frames, as well as the supporting bodies and accompaniment of contractors during all the reform programs witnessed by the national economy.

In light of what preceded above, we will try through this project to show the importance of entrepreneurship as an ideal solution to the problem of unemployment in Algeria. We will first review the development of this phenomenon in Algeria, its characteristics, and the most

[*] د. أمينة مزيان، استاذة محاضرة "ب"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس. minamez03@yahoo.fr .

[**] د.إيمان خديجة عماروش استاذة محاضرة "ب"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس – thaisraa@yahoo.com.

important measures taken by the state to eliminate it. In the second step, we will review the nature of the entrepreneurship and its importance and then its development in Algeria, and review its role in the national economy. Finally, we will offer the prospects of promoting entrepreneurship to eliminate unemployment in Algeria.

KEYWORDS: Entrepreneurship, Unemployment, Reform Programs, Entrepreneurship Support, Algeria

مقدمـة:

تتصدر البطالة اهتمامات كل المجتمعات باختلاف درجة تقدمها، لما تخلفه من عواقب وخيمة سواء اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، خاصة وأنها أصبحت تمس بنسب متزايدة فئة الشباب. وكما قال ذات مرة الوزير الفرنسي Raymond Barre "مشكلة البطالة سوف تحل إذا أنشأ كل بطال مؤسسته الخاصة"[1] فهذه المقولة تلخص الارتباط الوثيق بين القضاء على البطالة وإنشاء المؤسسات والمقاولاتية بصفة عامة. هذا ما يجعل موضوع تطوير المقاولاتية محل اهتمام متزايد في سياسات كل الدول المتطورة منها أو الناشئة.

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر خاصة منذ بداية الثمانينات مع الأزمة البترولية التي أدت إلى توقف الاستثمارات العمومية وبالتالي انخفاض نسب النمو الاقتصادية مما اثر بشكل سلبي على سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل متزايد حتى نهاية التسعينات من 16,4% سنة 1984 إلى 30% سنة 2000[2] رغم المجهودات والتدابير المتخذة للحد من هذا الارتفاع من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة.

الجزائر كسائر البلدان تسعى إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين أداءها وبالتالي تسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية قوامها المشروعات المقاولاتية باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد. فالمقاولاتية كظاهرة اجتماعية واقتصادية يتوقع منها الكثير للقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي والمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل جديدة، تنشيط الحركة الاقتصادية وتجديد النسيج الصناعي والاقتصادي، العمل على التكامل الاقتصادي عن طريق خلق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث نشاطات "نائمة" وكذا الإبداع والتطور التكنولوجي من خلال مختلف برامج دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات وتشجيع المبادرات الخاصة.

I. خصائص وتطور البطالة في الجزائر

تعزى أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وأخرى مهنية وتقنية:

- الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني ونزوح السكان بسبب التفاوت بين مناطق البلد الواحد. في الجزائر، تميزت الفترة 1970-1985 بمعدل سكاني مرتفع قدر بـ 2.9 % ثم انخفض إلى 1.42 % عام 1988 ليعود إلى الارتفاع مجددا خاصة منذ سنة 2010[3]؛
- قلة مناصب الشغل الجديدة بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق الاستثماري أو بسبب قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات. أي هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات ومعدلات البطالة فمثلا في الجزائر، خلال الفترة 1997-2009 ارتفع حجم الاستثمارات من 0.26 إلى 2.54 مليون دولار مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 25.43 إلى 10 %[4]؛
- سوء توجيه التنمية والاستثمارات إلى الميادين المناسبة؛
- عجز السوق عن استيعاب الطلب المزايد بسبب إحلال الآلة محل العامل البشري أو بسبب عدم توافق مؤهلات الطالبين مع متطلبات السوق.

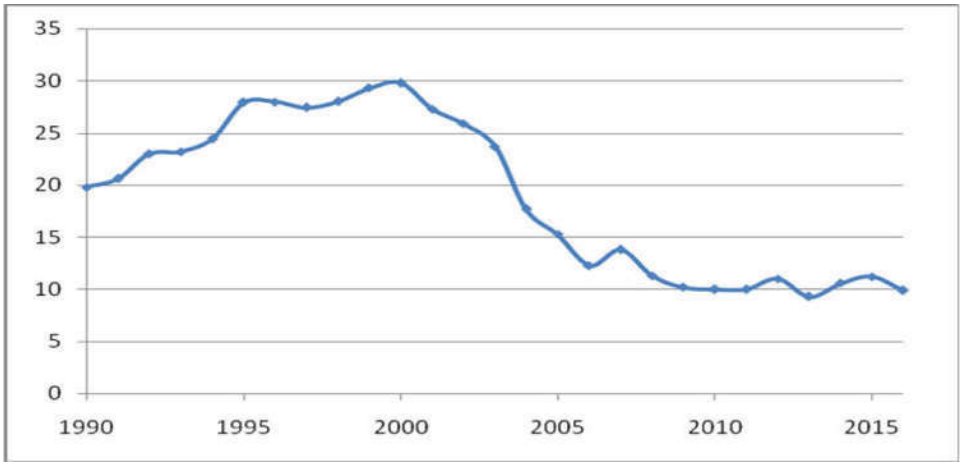
1. تطور البطالة في الجزائر: عرفت معدلات البطالة في الجزائر تطورا متباينا حيث تواترت بين الانخفاض المستمر والارتفاع المتزايد كما يوضحه الجدول والشكل المواليين :

الجدول رقم 1 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	27.99	27.43	28	29.3	29.77	27.30	25.9	23.7	17.70	15.27	12.27	13.8	11.3	10.2	10	10	11	09.80	10.60	11.2	10.5

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 1 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2016



المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول والتمثيل البياني لتطور معدلات البطالة في الجزائر، يمكن ان نميز ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى: 1970-1985: مرحلة المخططات التنموية:** عرفت الجزائر في هذه المرحلة وتيرة تشغيل مرتفعة فمثلا في سنة 1974 كانت نسبة اليد العاملة من إجمالي السكان 82,05% مما سمح بتسجيل نسب بطالة منخفضة[5] وهذا بفضل تطبيق المخططين الرباعيين الأول والثاني مع تحسن الجباية البترولية أين وجهت الاستثمارات أساسا في مجال الصناعات الكبرى حيث سجل الاستثمار الصناعي نسبة 51.95 % من إجمالي الاستثمارات[6]. باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، عرفت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا من 33% سنة 1967 إلى 22 % سنة 1977 و9.7 سنة 1985 [7].
- **المرحلة الثانية: 1986-2000: مرحلة الأزمة النفطية:** عرفت وتيرة التشغيل في هذه المرحلة تراجعا ملحوظا فقد انخفضت مناصب الشغل الجديدة من 125000 منصب شغل سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986ومن 80000 منصب سنة 1987 إلى 64000 منصب سنة 1988 وفي الأخير76000 منصب سنة 1989 وهذا ما يتوافق مع الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة فمثلا في سنة 1984 سجلت نسبة 16,4 ثم 16,9 سنة 1985 ثم 17,4 سنة 1986 وفي 1987 نسبة 18,3. يعود هذا الوضع أساسا إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى انخفاض صادم في حجم الاستثمارات العمومية وبالتالي نسب النمو الاقتصادي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الريع البترولي وهو ما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى نسب قياسية قاربت 30 % سنة 2000.

هذه الوضعية حتمت على الجزائر المصادقة على اتفاقيات الاستعداد الائتماني (stand by) خلال السنوات 1991، افريل 1994 ومارس 1995 من اجل إعادة جدولة المديونية الخارجية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي تحت يد صندوق النقد الدولي من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق. رغم أن هذه

الاتفاقيات قد أعادت التوازن الكلي والمالي للاقتصاد الجزائري إلا أنها أدت إلى انكماش اقتصادي سبب صدمة اجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لسياسات تسريح العمال، تقليل العمالة وغلق العديد من المؤسسات العمومية أو خوصصتها (حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994- 1998)[8] وما صاحبها من تدهور المداخيل والقدرة الشرائية مع تفاقم الأوضاع الأمنية للبلد.

- **المرحلة الثالثة: منذ 2001 إلى يومنا هذا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية**: خلال هذه المرحلة، عرفت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا بفضل مختلف البرامج الإصلاحية التي أعادت بعث الاستثمارات العمومية والأجنبية وتشجيع المبادرات الخاصة وهذا بفضل الوضعية المالية المريحة نتيجة لارتفاع عوائد البترول الذي سمح بتراجع معدل البطالة من 29.5 % سنة 2001 إلى 10% سنة 2010. فالوضعية المالية الجديدة خلال هذه الفترة سمح للحكومة بتبني برنامجين اقتصاديين مهمين في إطار إصلاحاتها الاقتصادية:برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): والذي خصص له مبلغ 524.7 مليار دج أين تم إنشاء 728000 منصب وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009): والذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج: حيث كانت أولويته مكافحة البطالة أين كان الهدف المسطر هو خلق 626380 منصب عمل دائم، 186850 منصب شغل غير دائم.

في الأخير، لقد عرفت معدلات البطالة في الجزائر تراجعا مستمرا: أين كان المتوسط 23.66 % خلال الفترة 1986-2000 إلى 16.54 % في المتوسط في الفترة 2001-2010 واستقراره في حدود 10 % خلال السنوات الأخيرة. إلا انه ورغم هذا التحسن خاصة في السنوات الأخيرة، يبقى معدل البطالة مرتفعا إذا ما قورن مع المتوسط العالمي البالغ 5.7 % وكذا مع إمكانيات وموارد الدولة.

2. **خصائص البطالة في الجزائر**: تتميز ظاهرة البطالة في الجزائر بعدة سمات نوجزها في النقاط التالية:

- **تمس بشكل أساسي فئة الشباب**: فمثلا في سنة 2000، 78 % من البطالين يقل سنهم عن 30 سنة. نفس الفئة بنسبة 80 % سنة 2006 ، نسبة 73.4 % عام 2009 و70 % عام 2010 علما انه في نفس السنة فئة الشباب البالغين بين16 و 25سنة مثلت نسبة 21.5 % في نفس السنة.
- **تصيب البطالة أكثر فأكثر الفئة المتعلمة والحاملة للشهادات العليا**: والتي تجد صعوبات في الإدماج المهني حيث 67 %من البطالين يطلبون العمل لأول مرة حيث أظهرت إحصاءات سنة 2010 أن نسبة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في التخصصات الأدبية بلغت حوالي 27,3% ونسبة 28,7 % في تخصصات العلوم الإنسانية والتجارية والحقوق " بينما كانت لا تتعدى نسبة" البطالين الجامعيين إلى إجمالي البطالين 0,6 % سنة 1985 ، ونسبة 5,8 % سنة1997 حيث بدأت بطالة الجامعيين بالظهور بنسبة كبير ة سنة

1996[9] وهذا ما يشير إلى وجود خلل هيكلي في العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل في الجزائر كما تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ورسم سياسات التنمية الاقتصادية[10].

- في نفس السياق، **العديد من البطالين لا يتمتعون بالخبرة والمؤهلات**: ف 70 % من طلبات التشغيل المسجلة في السداسي الأول من سنة 2011 لا تستجيب" لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وأن 320000شاب تم تنصيبهم خلال نفس الفترة في إطار برامج التشغيل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل % 40 منهم جامعيون و % 30لهم مستوى ثانوي أو التكوين المهني و % 30بدون أي تكوين ولا تأهيل" [11].

- **عدم توازن التوزيع الجغرافي للبطالين**: حيث يمكن تقسيمهم على تجمعين رئيسيين: حضري وريفي: فعادة ما تعرف المناطق الحضرية حجم بطالة اكبر من المناطق الريفية نظرا لاختلال الكثافة السكانية من جهة وتفاوت فرص العمل من جهة أخرى فمثلا توفر المناطق الريفية فرص كبيرة للعمل في النشاطات الزراعية والحرفية.

- **تفاوت نسب البطالة حسب الجنس**: أين ترتفع البطالة لدى الإناث بشكل معتبر مقارنة بالذكور وهذا بشكل متزايد فمثلا نسبة الارتفاع كانت 11.38 % سنة 2000 و25.75 % سنة 2008. يمكن تفسير هذا الاختلال أولا بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة وكذا محدودية الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة مقارنة بالرجل.

- **طول عمر البطالة لدى الفرد الواحد**: حيث انتقلت من 24 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996 و30 شهرا سنة 1998[12]. في نفس السياق، تشير إحصائيات سنة 2010 أن 35.6 % من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تقل عن السنة، بينما الأغلبية العظمى من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تفوق السنتين: هذه الحالة تؤثر سلبا على معارف ومؤهلات الفرد وحتى فرص إيجاد منصب شغل.

- **انتشار ظاهرة البطالة الجزئية**: خاصة مع تطبيق سياسة عقود ما قبل التشغيل ومناصب العمل المؤقتة.

II. سياسات القضاء على البطالة في الجزائر

شهدت معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفضل تبني عدة سياسات واتخاذ عدة إجراءات خاصة منذ عام 1999 حيث اتجهت الدولة لصياغة برامج استثمارية لتحسين أداءها الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط تمثلت أساسا في برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

1. الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور: نذكر أهمها كما يلي:

- **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)**: تعتبر من أولى الهيئات العمومية لدعم التشغيل حيث انشات سنة 1990 لكن سنة 2004 هي التي عرفت تعزيزا في نشاطها بفضل القانون 90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ثم في 2006، تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالاستقلالية[13] أين استفادت من مخطط إعادة التأهيل

لتطوير شبكتها المتكونة من وكالات التشغيل الجهوية، الولائية والمحلية وهذا بهدف تطوير وسائل تسييرها والخدمات التي تقدمها. دورها الرئيسي هو تنظيم سوق العمل عن طريق تسيير العرض (أصحاب العمل والمؤسسات الاقتصادية) والطلب (أي فئة البطالين). عرفت هذه الوكالة تطورا ملحوظا في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين .حيث انتقل العدد من 64.092سنة 2005 إلى 125.645 سنة2007 وإلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009[14]و هذا بفضل مختلف الوكالات المحلية التي تقوم باستقبال وتوجيه طلبات العمل من جهة، وتلقي عروض العمل من جهة أخرى.

- بالنسبة لطلبات العمل: الإحصائيات التي تنشرها الوكالة[15]، وصل عدد طلبات العمل إلى 449930 طلب (إلى غاية جويلية 2017) منهم 90.63 % يطلبون العمل لأول مرة، يشكل الرجال منهم نسبة 68 % والنساء نسبة 32 % ، إضافة إلى كون 30.36 % هم من الفئة العمرية 16-24 سنة.
- بالنسبة للمستوى العلمي لطالبي العمل: يشكل 39 % منهم ذوي مستوى التعليم المتوسط، 30 % مستوى جامعي، 22 % مستوى ثانوي، 6 % مستوى ابتدائي و3 % فقط بدون مستوى.
- بالنسبة لعروض العمل: فقد سجلت نفس الفترة عرض 262262 منصب عمل منها 36.58 % في قطاع الخدمات، 32.71 % في قطاع الصناعة، 27 % في قطاع البناء والأشغال العمومية و3.5 % في قطاع الفلاحة.
- الفرق بين الطلب والعرض: رغم أن الطلب اكبر من العرض ، إلا أن الوكالة تؤكد عدم تلبية كل عروض العمل بسبب العوامل التالية: رفض العمل في القطاع الخاص، رفض الأجور المقترحة، شروط العمل غير المحفزة (كالبعد وعدم وجود النقل والإقامة...الخ)، رفض صاحب العمل للأفراد المقترحين، عدم وجود المؤهلات المطلوبة، عدم رجوع طالب العمل واستكمال إجراءات التشغيل.
- **بالنسبة لمساهمات المؤسسات المصغرة**:حسب المعلومات المدونة لسنة 2017 (إلى غاية شهر جويلية) فعروض العمل المقترحة لخلق مناصب العمل بلغت 660 منصب عمل من طرف المؤسسات المصغرة المستحدثة في اطار وكالة دعم تشغيل الشباب والتامين على البطالة. بينما الوظائف التي تم تلبيتها فعلا فهي بمجموع 592 سنة 2017 (إلى غاية جويلية) منها 40 % في قطاع الخدمات، 35.47 % في قطاع البناء والأشغال العمومية، 19.60 % في قطاع الصناعة و5 % في قطاع الفلاحة.

منذ سنة 1998، أسندت لهذه الوكالة وظيفة تسيير برامج عقود ما قبل التشغيل.

- **برامج عقود ما قبل التشغيل**: انطلق هذا البرنامج في 1998 ويهتم بإدماج الشباب في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية. تبعا لهذه البرامج، تم سنة 2008 استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة وبدون خبرة مهنية أين تساهم الدولة في تكلفة اجر المنصب لمدة ثلاث سنوات. تحتوي هذه البرامج على ثلاث انواع من العقود :

- عقود إدماج حاملي الشهادات العليا والتقنيين السامين وخريجي المعاهد الوطنية (CID)
- عقود إدماج الحاصلين على تكوين مهني وخريجي التعليم الثانوي (CIP)
- عقود إدماج عديمي المستوى والتكوين (CIF)

بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود ما يقارب 59781 شاب سنة 2004 حيث تضاعف عدد المستفيدين خلال الفترة 2000-2005 ثلاث مرات من 32323 إلى 103617 شاب ليصل العدد إلى 666810 شاب سنة 2011[16].

تجدر الإشارة أن تشغيل الشباب في إطار هذه البرامج لا يخضع الى الأحكام التشريعية والتنظيمية للعمل انما يقتصر بين التكوين والادماج ذات الطابع المؤقت وهذا ما عزز ظهور البطالة الجزئية في الجزائر.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل :

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ECIL) (1990): الذي يهدف إلى إدماج الشباب بواسطة خلق مناصب شغل مؤقتة عن طريق الجماعات المحلية.
- برنامج الإدماج المهني للشباب (1991)
- برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. (**TUP-HIMO**) الذي يهدف إلى استحداث مكثف للتشغيل المؤقت في مجال صيانة وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية العمومية من خلال تنفيذ أشغال ذات منفعة عمومية وأثر اجتماعي وترقية المقاولة الصغرى المحلية.
- هذه البرامج كانت نتائجها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. فمثلا هذا الأخير لم يستفد منه إلا 8.32 % من مناصب عمل دائمة سنة 2004[17].
- **وكالة التنمية الاجتماعية (DAS)**: انشات عام 1996 تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة من اجل الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة من خلال تقديم قروض مصغرة لمحاربة البطالة والفقر والتهميش عن طريق تمويل بعض الأنشطة والمهن لتشجيع العمل الحر ، تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية من خلال توفير العتاد والمواد الأولية اللازمة. من بين نشاطات هذه الوكالة تسيير برنامج التنمية الجماعية الاشتراكية (DEV.COM) الذي تصل تكلفته إلى 4000000 دج/ للمشروع ويهدف الى تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة على أساس مشاريع اجتماعية اقتصادية تحددها الخلايا الجوارية للتضامن بإشراك السكان وممثليهم من خلال انجاز أشغال منشات قاعدية صغيرة تستجيب لحاجاتهم الأولية خاصة فيما يتعلق بمجال الري، النظافة، الصحة العمومية، الإنارة الريفية، حماية البيئة...الخ.

2.الأجهزة المخصصة لدعم العمل عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة: سنخص بالذكر أهم ثلاث هيئات في هذا المجال وهيANSEJ ،ANGEM،CNAC التي لوحدها ساهمت بـ15% من مناصب العمل الجديدة خلال الفترة 2009-2014[18] .

- **الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC)**: انشأ في 06 جويلية 1994 حيث كان في البداية يهدف إلى حماية وتعويض العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للتسريحات الجماعية التي عرفها القطاع الاقتصادي آنذاك. ثم ابتداء من سنة 1998 هدف الصندوق إلى إعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات في ذلك. بعدها، منذ سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يهدف إلى دعم إنشاء مؤسسات من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة.

- بالنسبة للتعويض عن البطالة: 94 % من العمال المسرحين من منحة التعويض عن البطالة أي 189.830 من أصل 201.505 مسجّلاً الذين عاد منهم إلى العمل 5.275 مستفيدًا وهذا منذ تأسيس الصندوق إلى أواخر سنة 2006.

- بالنسبة إلى إعادة الإدماج: خلال الفترة 1998-2004 تكفل الصندوق بمهام جديدة تتعلق بمرافقة البطالين لإعادة إدماجهم في سوق العمل وهذا كنتيجة حتمية لانتهاء عملية تسريح العمال حيث أصبحت مهمة الصندوق التكوين وإعادة تأهيل البطالين من اجل تعزيز قدراتهم ومؤهلاتهم وزيادة فرصهم في إيجاد عمل وإنشاء مؤسستهم. خلال هذه المرحلة (1998-2004)، استفاد أكثر من 11.583 بطالا من تكوين قصير المدى (عادة 3 أشهر) في مجال تقنيات البحث عن الشغل، أكثر من 2.311 بطالا من مرافقة لاستحداث مؤسسة مصغرة وأكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

- بالنسبة لدعم إنشاء المؤسسات الخاصة: يساهم الصندوق بنسبة 28-29 % من قيمة الاستثمار الذي يجب أن لا تتعدى تكلفته 10000000 دج أين سيساهم المستفيد بـ1-2 % والبنك بنسبة 70 % من الكلفة الإجمالية للنشاط كما يمكن منح قرض بدون فائدة بمقدار 500000 دج موجه لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات حرفية أو بقيمة 1000000 دج موجه للتكفل بإيجار مكاتب جماعية مع الاستفادة من تأجيل لمدة 3 سنوات لتسديد القرض الأصلي وتأجيل سنة لدفع الفوائد.

النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى غير مرضية بالنسبة لعدد الطلبات حيث تشير معطيات سنة 2012 إلى إنشاء 34 801 مؤسسة مصغرة حققت 87 000 منصب عمل بمعدل 2.67 عامل لكل مؤسسة مع ارتفاع بنسبة 88 % مقارنة بسنة 2011 (18490 مؤسسة) مع المصادقة على 47 % من الطلبات في نفس السنة[19].

- دعم استحداث مؤسسة من طرف البطالين حاملي المشاريع: منذ 2004، يقوم الكناك بدعم ومرافقة البطالين ذوي المشاريع بين 30-50 سنة عن طريق تقديم مساعدات وخدمات هي نفسها التي تقدمها الاونساج. النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى غير مرضية بالنسبة لعدد الطلبات حيث تشير معطيات سنة 2012 إلى المصادقة على 47 % فقط من الطلبات[20]. بينما تشير إحصائيات 2013 إلى تمويل 84164

مشروع مكنت من استحداث 163023 منصب عمل أي بمعدل 1.93 عامل لكل مؤسسة، 92.67 % منهم رجال مقابل 7.32 % فقط نساء. من جهة أخرى، يسيطر قطاع النقل على أكثر من نصف المشاريع الممولة أي حوالي 60 % يليه قطاع الخدمات بنسبة 19 % ثم الصناعة بنسبة 6 % بينما القطاعات الأخرى تبقى هامشية[21].

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)**: انشات سنة 2004 لتسيير القروض المصغرة الموجهة للأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين الذين يفوق سنهم 18 سنة حيث تقدم الوكالة صيغتين للتمويل: **قرض شراء المواد الأولية بدون فوائد تمثل بقيمة 100000دج واستثناء في مناطق الجنوب قيمة 250000دج مع مدة تسديد لا تتجاوز 3 سنوات. وقرض بقيمة 1 مليون دج لاستحداث نشاط معين يمثل نسبة 29 % من التكلفة الإجمالية مع مدة تسديد 8 سنوات. بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الجبائية والاعفاءات الضريبية.**

بالنسبة لنتائج هذه الوكالة، حسب آخر تحديث لموقع الوكالة[22]، بلغ عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية سنة 2017 عدد 827161 قرضا (إضافة إلى استفادة 272783 شخص من خدمات غير مالية للوكالة) مكّنت من استحداث 1240841 منصب شغل أي بمعدل 1.5 عامل في كل مؤسسة علما أن 56 % منها منحت سنة 2011.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)**: انشات سنة 1996 بهدف تمويل، تكوين ، مرافقة ومتابعة الشباب البطالين بين 19-35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث مناصب شغل) من اجل استحداث مؤسسات مصغرة عن طريق قروض بدون فائدة من الوكالة يصل إلى 28-29 % من تكلفة المشروع الذي لا يتجاوز 10000000دج والباقي إما بمساهمة صاحب المشروع (حالة التمويل الثنائي) أو البنك بنسبة 70 % (صيغة التمويل الثلاثي) بمنح قروض مخفضة الفوائد أين يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNEEJ) بضمان هذه القروض وفوائدها باعتماد نظام جبائي تدريجي مع فترة 3 سنوات من الإعفاء. هذا بالإضافة إلى قروض أخرى إضافية وفق نفس طريقة عمل الـ CNAC والANGEM إلا أن هذه الوكالة تعتبر الجهاز الريادي لمكافحة البطالة حيث يلجا إليه البطالون دون غيره. حسب دراستنا السابقة 13.3% فقط من المقاولين من يلجا إلى هيئات دعم أخرى قبل الاونساج و40 % يجهلون وجود هيئات دعم أخرى، 12.30 % يرون أن ما تقدمه الاونساج كاف أو انه يصعب الوصول إلى الهيئات الأخرى هذا رغم أنها جميعا تقدم نفس الخدمات بنفس طريقة العمل تقريبا خاصة منذ 2011[23].

- بالنسبة إلى النتائج المحققة، حسب الإحصائيات المعلن عنها من طرف الوكالة[24]، فقد تم تمويل 367 980 مشروع سمح باستحداث 264 878 منصب شغل أي بمعدل 2-3 عامل في كل مؤسسة. علما

أن 62 % من المؤسسات تم إنشاؤها بعد سنة 2010 و17.88 % أنشأت في سنة 2012 **وحدها كما هو موضح في الجدول الموالي:**

الجدول رقم 2: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (منذ الإنشاء إلى نهاية 2016)

السنة	منذ الانشاء الى نهاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد المشاريع الممولة	**140 503**	**42 832**	**65 812**	**43 039**	**40 856**	**23 676**	**11 262**	**367 980**
عدد مناصب العمل	392 670	92 682	129 203	96 233	93 140	51 570	22 766	**878 264**

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

– من الجدول، نلاحظ أن تطور عدد المشاريع ومناصب العمل يعرف تذبذبا فأحيانا هناك تزايد مستمر وأحيانا انخفاض. يعود هذا التواتر إلى بيئة الأعمال في الاقتصاد الوطني وتأثير القرارات السياسية في تفعيل ديناميكية عمل أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر من جهة. ومن جهة أخرى، أدى تشبع بعض القطاعات إلى اتخاذ الوكالة لقرار توقيف تمويل بعض النشاطات (كالنقل، صناعة الأكياس البلاستيكية، المخبزات...الخ).

لقد أعطت مختلف هذه الآليات نتائج طيبة للتخفيف من وطأة البطالة والحد من ارتفاع معدلات البطالة السافرة خاصة فيما يتعلق بتشجيع المبادرات الخاصة حيث أن القطاع الخاص خلال الفترة 2001-2005 استطاع خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل[25]. هذا النجاح اظهر للدولة جليا أهمية دعم وترقية المقاولاتية ليس فقط للقضاء على البطالة ولكن أيضا لمساهمتها في خلق الثروات وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للبلد وهذا ما يفسر توجه السياسات والبرامج الاقتصادية نحو تطوير المقاولاتية.

III.أسباب التوجه الحديث نحو المقاولاتية في الجزائر:

اتجهت الجزائر إلى دعم المقاولاتية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإعطائها الأولوية بعد أن كانت سابقا شبه مغيبة وهذا كنتيجة حتمية للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر أين لم يعد بإمكان المؤسسات العمومية والقطاعات التقليدية كالزراعة، الصناعات الثقيلة، برامج التوظيف الحكومية قادرة على خلق مزيد من مناصب العمل أو من القيمة المضافة.

1. **تعريف المقاولاتية:** يعترف الاختصاصيون انه لا يوجد تعريف موحد للمقاولاتية نظرا لتعقد الظاهرة وتشعب أبعادها. فمن الباحثين من يعرف الظاهرة بالتركيز على المنظمة الجديدة كما يشير إليه T. Verstreate: المقاولاتية هي ظاهرة تضم فردا ومنظمة: كل واحد منهما يعرف نسبة إلى الآخر، حيث تشير المقاولاتية إلى علاقة تكافلية بين المقاول ومنظمته، فالمقاول (الفرد) يهيكل ويسير ويستغل محيطه لغاياته الاجتماعية والاقتصادية. أما المنظمة فهي الوحدة الناتجة عن مسار التنظيم وهيكلة الموارد المالية، المادية والبشرية"[26].

من جهة أخرى، اهتم بعض الباحثين بتعريف المقاولاتية من خلال المقاول ودوافعه فحسب Yvon Gass : "المقاولاتية هي اعتماد وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء، تطوير وتجسيد حلول تسمح بتغطية حاجات الأفراد، فالمقاول يندمج في عملية تنظيم الموارد اللازمة لإطلاق ثم المحافظة على نشاط مؤسسته التي تأتي كاستجابة لتغطية وسد حاجاته"[27].

من جانب آخر، يركز حاليا الباحثون اهتمامهم حول آليات الدعم والمرافقة لتسهيل الأداء المقاولاتي وتشجيع روح المقاولاتية وكذا تطوير كفاءات المقاول. حيث يعرف Filion المقاولاتية بـ: " الميدان الذي يدرس ممارسات المقاولين: نشاطاتهم، خصائصهم، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسلوكهم وكذا طرق الدعم المخصصة لهم من اجل تسهيل النشاط المقاولاتي"[28].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ان المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية تدور عموما حول المحاور التالية: المقاول، إنشاء مؤسسة، المحيط المقاولاتي وكذا روح المقاولاتية.

2. **أشكال المقاولاتية**:لا تنطوي ظاهرة المقاولاتية على خلق مؤسسة جديدة فحسب وإنما تشمل أشكالا أخرى عديدة لا تقل أهمية عن الأولى. ارتأينا أن نقسمها وفق المعايير التالية:

- **حسب طبيعة المنظمة**: يمكن أن تكون:

  - خلق مؤسسة جديدة تماما création ex-nihilo: حسب Hernandez[29] نقصد بخلق مؤسسة جديدة تماما تشكيل وتفعيل موارد إنتاج جديدة من طرف شخص من اجل إنشاء مؤسسة جديدة مستقلة دون الاستناد على أي بنية سابقة. ولعل المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة هي الأكثر شيوعا بفضل ما تتميز به من مرونة في هيكلتها وتسييرها.
  - إعادة هيكلة مؤسسة وبعث نشاطها reprise d'entreprise: هذا الشكل يظهر كخيار امثل لاستمرارية نشاط المؤسسة وبقاء عمالها ولو مع مقاولين جدد، خاصة إذا نظرنا إلى ارتفاع معدل "وفيات" المؤسسات الجديدة فمثلا في فرنسا يرتفع هذا المعدل الى نسبه 50% خلال السنوات الخمس الأولى فقط[30]. يختلف هذا الشكل عن سابقه بوجود بنية سابقة يستند عليها المقاول الجديد لإعادة بعث نشاط المؤسسة.
  - المقاولة الداخلية والخارجية Intrapreneuriat et externalisation : كالمؤسسات التي تنشا في إطار عقود الامتياز (franchise) التي قد تمنح إلى العمال (المقاولاتية الداخلية)[31] والتي تعتبر كإستراتيجية تسييرية تنتهجها بعض المؤسسات الكبيرة حيث تساعد بعض عمالها على إنشاء مشاريع ذات طابع ابتكاري مستقلة عن المؤسسة الأم. او تمنح الي مقاولين خارجيين عن المؤسسة الأم (المقاولاتية الخارجية)[32] وهذا عندما تريد المؤسسة الأم التركيز على نشاطها الرئيسي وتفويض الأنشطة الثانوية إلى مقاولين خارجيين كالمقاولة من الباطن من اجل التقليل من التكاليف والتحكم الجيد في الميزانية والاستخدام الأمثل لليد العاملة.

- **حسب حجم المؤسسة**: يمكن أن نميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات المصغرة والعمل الحر.

- **حسب الهدف من الإنشاء:** يمكن أن نقسمها إلى مؤسسات ربحية ومؤسسات غير ربحية وهي مؤسسات تهدف إلى التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة وهو ما يعرف بالمقاولاتية الاجتماعية.
- **حسب درجة الإبداع:** حسب هذا المعيار، يمكن تمييز عدة أشكال من المؤسسات انطلاقا من المؤسسات التقليدية التي تفتقر إلى الإبداع والابتكار وصولا إلى المؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيات المتطورة.
- **حسب طبيعة المقاول:** نتحدث حسب هذا المعيار عن مقاولات نسائية، مقاولات عائلية، مقاولات شبانية، مقاولات جماعية...الخ.

3. أهمية المقاولاتية: بجانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فهي تعتبر السلاح الأكثر فعالية لمعالجة البطالة وكذا خلق الثروات وتنشيط النسيج الاقتصادي:

- **توفير مناصب الشغل:** تظهر الدراسات أن المشاريع المقاولاتية قادرة على توفير مناصب شغل أكبر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة [33] .حيث تتميز أنها مشروعات كثيفة العمالة لصغر رأس المال المتاح ما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، بالإضافة إلى نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية. وعادة ما يهتم المقاول بتوظيف الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة. تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 60-80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، 40 % في المغرب و75 % في مصر.

في الجزائر، خلال السنوات الأخيرة وبفضل خلق أكثر من 60000 مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة، تم استحداث أزيد من 1.2 مليون منصب شغل مما ساهم فعلا في انخفاض معدلات البطالة حيث ارتفع عدد مناصب العمل المستحدثة من 766678 في 2004 إلى 1298253 في 2007 1605329 في 2009 مما يعني ارتفاعا بنسبة 109 % بين سنتي 2004- 2009. أي أن هذا القطاع يشغل 77.6 % من مجموع الوظائف حسب إحصائيات سنة 2009[34]. في نهاية 2012، المجموع المتراكم للوظائف التي استحدثتها هذه المؤسسات هو 1800742 وحدة بارتفاع 7.44 % مقارنة بسنة 2011[35].هذه الأرقام توضح فعلا مساهمة وأهمية قطاع المقاولاتية الخاصة عكس المؤسسات العمومية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: توزيع مناصب العمل بين 2003-2016

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال في القطاع الخاص (مجموع الم الص الم، المهن الحرة والحرفيين)	550386	592758	888829	977942	1064983	133073	1363444
عدد العمال في ال الص الم العمومية	-	71826	76283	61661	57146	-	51635
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد العمال في القطاع الخاص (مجموع الم الص الم، المهن الحرة والحرفيين)	1577030	/	1728046	1953636	2110665	2327293	2151674
عدد العمال في ال الص الم العمومية	48656	/	48415	48256	46567	43727	29024

المصدر: مختلف النشريات الاحصائية للم الص الم الصادرة عن وزارة الصناعة.

- **المساهمة في النمو الاقتصادي:** رغم انه لا توجد دراسات توضح بشكل مباشر علاقة النشاط المقاولاتي والنمو الاقتصادي إلا انه لا يمكن إهمال أن المقاولاتية تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي[36] فبالإضافة لمساهمتها في الحد من البطالة فهي تساهم في استغلال الموارد والاستخدام الأمثل للكفاءات وخلق التنوع والتكامل الاقتصادي وأيضا خلق القيمة المضافة.

الجدول رقم 4: تطور نسب مساهمة المقاولة الخاصة الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج المحلي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة	85,35	84,68	85,06	85,53	85,90	86,63	87,64	88.92
الناتج المحلي الخام	76,4	76,9	77,1	78,2	78,41	79,56	80,80	83.79
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة	-	84.98	84.77	89.99	88.30	86.10	85.78	-
الناتج المحلي الخام	83.59	84.97	84.98	84.77	88.94	91.08	87.33	85.63

المصدر: من اعداد الباحثتينبالاعتماد على: (فريدة مرزوق، 2009)[37]، (ساسية عنابي، 2012)[38] ونشريات المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اوزارة الصناعة

- بالنسبة للقيمة المضافة: مساهمة المقاولاتية في خلق القيمة المضافة (خارج المحروقات) في ارتفاع مستمر حيث كان يمثل سنة 1994 نسبة 46.5 % بقيمة 1178مليار دينار ومنذ 1998 أصبحت مساهمة القطاع الخاص تتجاوز مساهمة القطاع العمومي وهي في حدود 85 % في المتوسط.

- بالنسبة للناتج المحلي الخام: عرفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام فترتين: قبل 1990 وبعد 1990. ففي الفترة الأولى كانت مساهمة القطاع العمومي اكبر من القطاع الخاص ثم انعكست الأمور بعد سنة 1990 [39] وأصبحت في تزايد مستمر.

- بالنسبة للتصدير: حسب OCDE تمثل المشاريع المقاولاتية نسبة 25-35 % من مجموع صادرات المنتجات المصنعة ما يمثل 4-5 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، 70 % من صادرات للولايات المتحدة، 12 % في دول آسيا و55 % في تونس (إحصائيات 2001)[40] بينما في الجزائر، لم تعرف بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجها نحو التصدير بحكم غياب الرؤية الإستراتيجية والكفاءة اللازمة لذلك فالجزائر تحتل المرتبة 20 إفريقيا في هذا المجال اين لا تتجاوز مساهمتها في التصدير نسبة 3 %.

- **المساهمة في التنمية المحلية:** تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة أفضل سبيل لتحقيق التنمية المحلية لما تتميز به من مرونة وسهولة في التكيف مع محيطها والاستجابة لاحتياجات كل منطقة واستغلال إمكاناتها وخصائصها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي الذي تفتقده الجزائر أين لا تحظى كل المناطق بنفس التوزيع حيث تتركز69 % من المؤسسات في المناطق الشمالية، 22 % في مناطق الهضاب العليا و9 % في مناطق الجنوب[41]: يعود هذا الاختلال إلى توفر كل منطقة على البنية التحتية واليد العاملة المؤهلة.

- **دعم النسيج الاقتصادي وتحقيق التكامل**: وهذا من خلال دعم العلاقات والخدمات بين المؤسسات الكبرى، الصغيرة والمتوسطة التي تشكل النسيج الاقتصادي لبلد معين وهذا من خلال تصنيع منتجات أو تقديم خدمات تكون مكملة لإنتاج وخدمات مؤسسات أخرى (عادة ما تكون كبرى) وهذا ما يعرف بالمقاولة من الباطن (la sous-traitance) مما سيرفع من مستوى جودة، إنتاجية ومردودية المؤسسات الكبرى بفضل التحكم في التكاليف والتخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات المقاولة فهي تعتبر كمصدر لتغذية المؤسسات الكبرى فمثلا تتعامل شركة" جنرال موتورز" مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعامل شركة" رونو" الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات.
- **الاقتصاد غير الرسمي**: يتشكل الاقتصاد غير الرسمي عادة من قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة التي لديها فرص تنمية ممكنة إذا تم تطوريها وإدماجها في السوق الرسمي. في الجزائر، يشكل الاقتصاد الموازي 35 % من الاقتصاد الوطني حيث يوجد من بين كل 5 عمال عامل واحد في القطاع الموازي[42] فدعم المقاولاتية في هذا الاتجاه يمكن أن يكون فرصة جيدة لدعم الخزينة العمومية ودعم خلق فرص العمل.
- **المساهمة في الإبداع، الابتكار ونقل التكنولوجيا**:تتفوق المقاولات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبرى كمصدر من مصادر الإبداع حيث أظهرت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث والتطوير في مشروع مقاولاتي اكبر بـ 24 مرة من دولار مستثمر في مؤسسة كبرى[43]. تمثل المؤسسات الإبداعية ما بين 30-60 % من مجموع المؤسسات في دول OCDE. هذا التميز يعود أولا لصفات المقاول من روح الإبداع، التغيير، المبادرة والمخاطرة من جهة، ومن جهة اخرى، طبيعة إدارة وهيكلة المؤسسات المقاولاتية التي تتميز بالمرونة وسرعة التكيف مع المحيط وبالتالي الاستجابة لمتطلبات السوق.

4. **تطور المقاولاتية في الجزائر**: ظهرت المقاولاتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي[44] باعتبارها وعاء أساسي للتشغيل وخلق الثروات. عرفت المقاولاتية تطورا متزايدا بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خاصة منذ 1989 التي عرفت إصلاح الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تضاعفت عدد مناصب الشغل مرتين بين سنتي 2000 و2006 من 634375 إلى 1252707 منصب[45].

يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية لتطور المقاولاتية في الجزائر:

- **خلال سنوات الثمانينات**: في هذه المرحلة كانت الدولة هي المقاول الأساسي[46] بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المبادرات الخاصة فقد كانت مهمشة نظرا لتسقيف مستوى الاستثمار الخاص الذي اقتصر على نشاطات محددة (التحويل والتوزيع)، تحديد مستوى القروض البنكية التي لا يمكن ان تتجاوز 30 % من حجم الاستثمار، منع حيازة عدة استثمارات من طرف شخص واحد ...الخ[47].

- **خلال سنوات التسعينات**: شهدت هذه المرحلة أولى الإصلاحات من اجل إعادة التوازن الاقتصادي والمالي أين أبدت الدولة استعدادها لتسهيل ومرافقة المبادرات الخاصة ، هذه الأخيرة كانت تمثل الحل الوحيد لخلق مناصب الشغل والثروة[48]. وعليه، تم استحداث سلسلة من القوانين والأنظمة التي تمثل الإطار القانوني الجديد للاقتصاد الوطني، نذكر على سبيل المثال قانون ترقية الاستثمار في 1993 أين تظهر المعطيات أن 75 % من المؤسسات الصغيرة المحصاة في 2005 أنشأت بعد هذا القانون.
- **خلال سنوات الألفيينات**: موازاة مع النتائج الجيدة التي حققتها الإصلاحات السابقة، قامت الدولة بتمديد مختلف القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. نتيجة لذلك، عرفت هذه المؤسسات انتشارا كبيرا فالإحصائيات تشير انه أكثر من نصف هذه المؤسسات أنشئت خلال الفترة 2001-2007[49] بينما المؤسسات العمومية عرفت انخفاضا مستمرا (بسبب سياسات الخوصصة أساسا.)و هذا بفضل تسهيل الإجراءات الإدارية، انخفاض تكاليف الرسوم الجبائية، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...الخ.
- **حاليا**: إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل المكانة الأولى في مسار تطور الاقتصاد الوطني ومختلف سياسات التنمية وهذا ما تعكسه الأرقام الموضحة في الجدول الموالي اين نلاحظ أن عدد المقاولات في تطور مستمر أين تضاعف حوالي5 مرات بين 1990 و2012 حيث انتقل من 120000 وحدة الى 711275 بمتوسط نمو 8-9 % إلى غاية سنة 2008 التي عرفت قفزة نوعية في عدد المؤسسات الجديدة بفضل دعم إمكانات وتعزيز ديناميكية أجهزة الدعم والمرافقة.

حسب اخر الاحصائيات الواردة في نشرية المعلومات رقم 31 لوزارة الصناعة والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان عدد هذه الاخيرة قد بلغ 1060025 مؤسسة خاصة الى غاية 30.06.2017 منها 4166 انشات خلال السداسي الاول لسنة 2017. من جهة اخرى، قدر عدد المؤسسات اشخاص معنويين نسبة 59.94 % مقابل 46.78 % اشخاص طبيعيين يشكل الحرفيون منهم نسبة 52.49 % والباقي 47.50 % هم اصحاب المهن الحرة. هذه المؤسسات سمحت باستحداث 2601958 منصب عمل كما ارتفعت كثافة المؤسسات نسبة الى عدد السكان الى 17 مؤسسة لكل 1000 مواطن بعد ان كانت هذه النسبة تقدر بـ 12 سنة 2012.

يوضح الجدول الموالي تطور المشاريع المقاولاتية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الحرفيين واصحاب المهن الحرة وهذا خلال الفترة 2003 الى نهاية السداسي الاول لسنة 2017 حيث عرفت المشاريع المقاولاتية ديناميكية متسارعة في السنوات الأخيرة تميزت بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل 99.7 % من مجموع المؤسسات الجزائرية حيث أن المصغرة منها (التي تضم على الأكثر 9 مستخدمين) تمثل 97.7 % منها [50] بمعدل 3 مستخدمين فقط[51]، 2% هي

مؤسسات صغيرة (التي تضم بين 10-49 مستخدم) و0.3 % هي مؤسسات متوسطة (التي تضم بين 50-249 مستخدم)[52].

حوالي نصف هذه المؤسسات (50.62 %) من هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات بما فيه اصحاب المهن الحرة، 22.99 % حرفيين، 16.77 % في قطاع الاشغال العمومية والبناء، 8.75 % متعلقة بالصناعات التحويلية، 0.60 % في القطاع الفلاحي و0.27 % في قطاع المحروقات، المناجم والطاقة.

الجدول رقم 5 : تطور حجم المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة 2003 ونهاية السداسي الاول لسنة 2017

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	287799	312181	341914	376028	410293	518900	570240	617955
نسبة التغير%	---	8.47	9.52	9.98	9.11	26.47	9.89	8.37
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	نهاية السداسي الاول لسنة 2017/	
القطاع الخاص	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1060025	
نسبة التغير%	6.60	7.98	9.27	9.55	9.69	9.44	/	

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نشريات المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة.

- بالإضافة إلى هذه المعطيات الرسمية، يجب الإشارة إلى القطاع غير الرسمي فحسب الأكاديميين فان غياب الإطار القانوني للمؤسسة لا يعني غياب النشاط المقاولاتي [53] خاصة أن هذا النشاط الموازي ظهر كطوق نجاة للاستمرارية في سوق عمل متأزم أين ارتكز على النشاطات والقطاعات ذات مخاطرة ضعيفة ورأس مال صغير (كالنقل، الإطعام السريع، الحلاقة...الخ). هذا التوجه يعيق تطور المشاريع المقاولاتية ذات المردودية التي تعتبر كمصدر للإبداع والابتكار.

يظهر جليا أهمية المقاولاتية في القضاء على البطالة كما لا يمكن إهمال دورها من الناحية الاجتماعية والنفسية على الفرد. هذا ما يدعونا إلى دراسة أفاق ترقية المقاولاتية في بلادنا لتقديمها كأفضل حل للقضاء على البطالة.

IV.أفاق النهوض بالمقاولاتية كحل فعلي للقضاء على البطالة في الجزائر

حاليا، تحتل المقاولاتية اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية في الجزائر.

1. **آليات ترقية المقاولاتية في الجزائر**: نادرا ما يتم تجسيد المشاريع المقاولاتية دون وجود دعم مما ألزم الجزائر إلى وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية في محاور عدة نوجزها فيما يلي:

- **الإجراءات المتعلقة بالجباية**: لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية: الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة والثاني: النظام الخاص بالمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

- **الدعم المالي**: يعتبر أهم آلية للدعم حيث في غيابه تبدو باقي الآليات بدون اثر لان التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة. تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من اجل تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR) حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان 10-80 % من قيمة القروض.
- المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة على غرار ANSEJ، CNAC،ANGEM التي تمول 28-29 % من مبلغ الاستثمار.
- بالنسبة للقروض المصغرة، تهتم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل آو الدخل المحدود وغير المنتظم من اجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية وحتى المنزلية منها.
- بالنسبة لرأسمال المخاطرة: يعتبر هذا النشاط جديد (منذ 2006 فقط) من خلال إنشاء أربع صناديق عمومية على رأسها الصندوق الوطني للاستثمار (FNI سنة 2009) الذي يتواجد في كل ولاية من اجل المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة قد تصل إلى 49 %.

- **الإجراءات المتعلقة بالتكوين وتعليم المقاولاتية**: رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة وروح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين، تكوين المقاولين المستقبليين وكذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن وقيم[54] إلا أن هذا المجال لم يثر اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا. فمنظومة التعليم في الجزائر (من الأساسي إلى الثانوي) تهمل مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. أما بالنسبة للتعليم العالي فهناك بعض التجارب المستحدثة كتجربة جامعة منتوري في قسنطينة التي تقدم تكوين في الليسانس المهني في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات وكذا إنشاءها لأول دار للمقاولة وهذا بالتعاون مع جمعيات أجنبية ووكالة الاونساج. تبقى هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات هي أفضل مكان للإبداع والابتكار وهي همزة وصل بين المجال الأكاديمي والمجال الاقتصادي. من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني من اجل تكملة المهارات التقنية بالأسس المعرفية والنظرية لإنشاء المؤسسات.

- **الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة**: دائما ما تظهر المرافقة كعامل نجاح للمشاريع[55] حيث تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي. لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي. نذكر منها (إضافة إلى المذكورة سابقا ANGEM, ANSEJ, CNAC) **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)**: التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار. خلال الفترة 2002-2011، تم خلق 452 754 منصب شغل من خلال 185 71 مشروع حيث 70 % سجلت في قطاع الخدمات،10.74 % في قطاع الصناعة و2.54 % في قطاع الزراعة. من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية والصناعية[56].

مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا وواعدا لترقية المقاولاتية في الجزائر والقضاء على البطالة إلا أن نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية وبطئ وثقل الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية.

2. **عراقيل تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر**:رغم مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولة إلا أن هذه الظاهرة لم تحقق المرجو منها بعد نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي. نذكر أهم هذه العراقيل في النقاط التالية:

- **طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني**: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي وضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي المؤسسة.
- **الثقافة، التعليم والتكوين**: في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب[57] ، من جهة أخرى، نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاريه ناجحة وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.
- **الإبداع والابتكار**:غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية. لكن، على الرغم انه يبدو أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث والتطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET)التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والإبداع.

ضف إلى ذلك، ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية،و هذا ما يفسر قلة الأصالة والإبداع في المشاريع المقاولاتية التي اغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التميز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية، الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

- **ضعف مؤهلات المقاول**:خاصة فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم وشبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول. فكما تبينه دراسات GEM، تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة. من جهة أخرى، هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات[58] بالإضافة إلى نقص التكوين كما اشرنا إليه سابقا مما يجعل اغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة سوق ناجحة، انجاز مخطط أعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات، متطلبات واحتياجات السوق، دراسة المنافسة، اختيار الموردين والموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع...الخ. مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.
- **الصعوبات المالية**:يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي(البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)[59]. فحسب تقرير doing business للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض[60] حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97 % منها هي مؤسسات عائلية[61]. من جهة أخرى، لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال (Business Angel)...الخ.
- **سياسة الدعم وتأثيراتها**:

- اغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى. حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم وإهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته واكتساب السمات الشخصية التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.
- عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات، لمراقبة وتقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات والذي غالبا لا يكون مناسبا62.
- مازالت ترتكز على المقاربات السياسية والاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا63 حيث لا تستجيب إلى متطلبات كل مقاول واحتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع (التي تقتصر حاليا على وثيقة واحدة تعتمد فقط على الفواتير الأولية التي يقدمها المقاول).
- اعتماد المقاربة السياسية والاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم. هذه المقاربة ولّدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني فاغلب هؤلاء يتطلعون إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض وبالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسيهم مما يجعل اغلب نشاطهم في مجال الخدمات والحرف.

- الدور المحدود للمرافقين على مستوى اغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين...، تقييم فكرة المشروع، انجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع...الخ.

– **مشكل العقار الصناعي**: يصعب الحصول على العقار في المناطق الصناعية بسبب غياب التوزيع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد المتدخلين فيها؛

– **ثقل وطول الإجراءات الإدارية**: مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام أجال تطبيقها؛ حيث يظهر تقرير Doing Business لسنة 2014 إن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA هو 19,8 يوم وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE هو 5 أيام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في ايطاليا و5 أيام في كل من تونس وكندا. هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا والمغرب 5 إجراءات وإجراء واحد فقط في كندا. من جهة أخرى، اقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) فهو يرتفع إلى نسبة 12,4% في الجزائر مقابل 9,5% في المغرب، 4,7% في تونس وتقريبا منعدمة في كل من فرنسا وكندا (0.9 % و0.4 % على التوالي). في الأخير، فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لرأس مال المؤسسة (l'apport minimum du capital de l'entreprise) ، فان اقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) مقابل 9.8 % في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا...الخ.

بهدف الحد من هذه العراقيل والعمل على ترقية المحيط الاقتصادي لدعم المقاولاتية، تهدف البرامج الاقتصادية الحالية للعمل على تذليل العقبات التي يواجهها خاصة البطالون الراغبون في تجسيد مشاريعهم بغية استحداث منصب شغل لهم وتحسين مستوى معيشتهم بالقضاء على البطالة. في هذا السياق يمكن ان نقدم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تشكل آفاقا جديدة لتطوير المقاولاتية في بلادنا وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

3. **آفاق تطوير وترقية المقاولاتية في الجزائر**: إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده وتطويره. وعليه، لا يجب أن يرتكز الدعم فقط على المرحلة الأولية للإنشاء وإنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (إمكانياته، تصوراته، دوافعه)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية وأخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين، هيئات الدعم) والبنية التحتية للاقتصاد.

يبدو أن سياسة الدعم الحالية غير كافية من اجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات التالية:

- **فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام**: يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدمجة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن ويتعلق الأمر بـ:
  - تحسين مناخ الأعمال والإطار القانوني الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى سلوك المقاولين من اجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع وجدوى تحقيقه.
  - تبسيط، تسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية والتقليل من تعدد العملاء الإداريين.
  - تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي وحسب كل منطقة من الوطن من اجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع وكل منطقة.
  - استحداث مقاربة تعتمد على خصائص واحتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع (النساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين...الخ).
  - استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل ونشر المعلومات الاقتصادية وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
  - أخيرا، لابد من تطوير آليات لتقييم ومتابعة كل تكاليف ونتائج الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية.
- **فيما يتعلق بالمحور المالي**: يتعلق هذا المحور خاصة بـ:
  - تنويع وتوسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية.
  - تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك والمقاولين وتشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.
- إقامة شراكات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات والخبرات.
- **فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين والتعليم**: هذا المحور يسمح أولا بزيادة كثافة المشاريع المقاولاتية في المجتمع من خلال التوعية ثم ضمان كفاءة المقاول من خلال التكوين وأخيرا طرح المقاولاتية كخيار وظيفي من خلال التعليم.
  - **بالنسبة للتوعية**: بهدف تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى الطويل يجب تعزيز الصفات والسلوكيات الايجابية للمقاول (كروح المقاولاتية، المبادرة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع وتقبل الفشل) بإشراك مختلف وسائل الإعلام، تشجيع تنظيم التظاهرات، المسابقات، المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بالمقاولين.

- **بالنسبة للتكوين**: غالبا ما يتم تبرير فشل المقاول بضعف مهاراته وكفاءاته. في هذا الصدد، من المهم إعداد ووضع نظام تكويني متخصص في مجال ريادة الأعمال على مستوى النظام التعليمي، المهني وهيئات الدعم والمرافقة:

✓ الاهتمام بالتكوين المتعلق بإعداد مخطط الأعمال وإعداد الدراسة الفنية والاقتصادية للمشاريع التي من جهة تسهل الحصول على تمويل ومن جهة أخرى تضمن نجاح المشروع.

✓ تنظيم برامج تكوينية متكيفة وفق احتياجات وخصائص كل فئة من المقاولين قبل وبعد إنشاء المشروع لتعزيز قدرات المقاول على التسيير الاستراتيجي، اغتنام فرص الأعمال، نقل التكنولوجيا، التفاوض مع الشركاء...الخ.

✓ الاهتمام بتكوين المكونين، حيث يمكن في هذا السياق أن تستفيد الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال (ككندا).

- **بالنسبة للتعليم**: في هذا المجال:

✓ يجب تضمين تدريس المقاولاتية في كل مناهج التعليم الوطني، المهني والعالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية والهندسية.

✓ تقوية العلاقات بين عالم التعليم وعالم الأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المقاولاتية والحاضنات والحظائر التكنولوجية.

✓ إنشاء تخصصات حول مجال المقاولاتية كتمويل المشاريع المقاولاتية، الإبداع والابتكار، إنشاء وإدارة المشاريع معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري وعلى مشاريع حقيقية.

- **فيما يتعلق بمحور الإبداع والابتكار**: التوصيات المقترحة من اجل تحفيز الإبداع والابتكار في المشاريع المقاولاتية تتعلق بـ:

- تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تثمين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات مع هيئات دعم ومرافقة المقاولين.
- تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والتمويل ودور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.
- توجيه البحوث العلمية نحو الاحتياجات الصناعية والاقتصادية للجزائر.

- **فيما يتعلق بأجهزة الدعم والمرافقة**: في هذا المحور نقترح مايلي:

- خلق أجهزة وهياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية والفئات المستهدفة من اجل فعالية اكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة والتي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها وبالتالي عدم ترشيد موارد وجهود الدولة.
- تنويع عرض ومجال تدخل هذه الهيئات من اجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه حاليا.

- اعتماد التكوين كنشاط أساسي لهذه الهيئات.
- الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد والتدريب من خلال إشراك خبراء خارجيين ومقاولين ناجحين.
- تعزيز دور المرافقين من خلال تكوينهم على المهارات المهنية (المتعلقة بوظيفتهم كمرافقين)، المهارات التقنية (المتعلقة بمعارفهم حول بيئة المؤسسات، مخطط الأعمال،...)، والمهارات المتعلقة بربط علاقات (القدرة على التدخل، الاستماع، التواصل، القدرة على التحليل...) مما سيسمع لهم بنصح، توجيه ومساعدة المقاولين بفعالية.
- ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة،تطور رقم أعمال وأرباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها...الخ.)
- التركيز على المشاريع الربحية والقطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة...

خاتمة

تزايد عدد البطالين خاصة بين فئة الشباب دفع الجزائر إلى إعادة توجيه إستراتيجيتها التنموية لمعالجة مشكلة البطالة بالاعتماد على المقاولاتية كحل امثل باعتبارها محرك التنمية التي يجب أن تتجاوز المقاربة السياسية والاجتماعية إلى المقاربة الاقتصادية إذا أرادت الدولة النهوض بمجال ريادة الأعمال وتوجيهها إلى أهداف كمية ونوعية. فنجاح اي برنامج يعتمد أيضا على مدى القدرة على تذليل العراقيل التي مازال يتسم بها المحيط المقاولاتي كما تأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل وأبعاد المسار المقاولاتي مصممة في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة والمجتمع: فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد والعوامل الاجتماعية ومحددات المحيط حيث تنطلق من التوعية والتحسيس بأهمية المقاولاتية، المرافقة والمتابعة قبل وبعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني...الخ إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية واجتماعية ملائمة لاستمرارية وتطور المشاريع المقاولاتية..

الهوامش والمراجع

[1] **SÉNICOURT P** : "Création d'entreprise : l'ère des BCBG". In Revue française de gestion, Septembre Octobre 1985, Paris.

[2] **شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد**: البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الجزائر، 17-18 مارس 2008، القاهرة، ص 11.

[3] **CNES**, rapport national sur le développement humain, Algérie, septembre2006, page54.

[4] **بلقاسم رحالي،ركن الدين فلاك**: دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 ، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص5.

[5] حسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقويم اجهزة الشغل، دورة 2002، ص 59.

[6] **دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان**، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 175-189، جامعة ورقلة، ص 179.

[7] **احمد هني**، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

[8] **الطاهر جليط**، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، ص 199-218، جامعة ام البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 208.

[9] **مقراني الهاشمي**، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد: التجربة الجزائرية، مجلة مخبر علم الاجتماع للاتصال البحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 95.

[10] **دحماني محمد د رويش**. إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013،ص212 .

[11] نفس المرجع

[12] **شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد**: مرجع سبق ذكره، ص17-18.

[13] المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006.

[14] **الطيب لوح**، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، جوان 2010، ص 6.

[15] تقرير حول مؤشرات سوق التشغيل حسب الملف المنزل من الموقع (http://www.anem.dz/ressources/pdf/2017/juil-2017.pdf) (اطلع عليه في 15.02.2018 على الساعة 18.30).

[16] **يحي عبد القادر**، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة الماجستير، التخصص :إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012، ص 34.

[17] نفس المرجع، ص 32.

[18] **SAIB MUSETTE**, Les politiques de l'emploi et les programmes actif du marché du travail en Algérie, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014, p22.

[19] **MEZIANE A**. Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ), thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016, page 99.

[20] **MEZIANE A**. op.cit, page 99.

[21] Bulletin d'information statistique de la PME,n.23, decembre, 2013

[22] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**https://www.angem.dz/ar/home.php**) الذي اطلع عليه يوم 22. 02. 2018 على الساعة 15.13.

[23] **MEZIANE A**. op.cit, page257

[24] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques) الذي اطلع عليه يوم 14. 02. 2018 على الساعة 10.30.

[25] **دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[26] **VERSTRAETE T**.; histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat, édition EMS, 2000, page12.

[27] **HAMMOUDA N.; LASSASSI M**., Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie, 14ème conférence sur les Institutions et le Développement Economique, 28-30 Décembre 2007, Caire, Egypte, page 3.

[28] **TOUNÈS A**., thèse de doctorat en sciences de gestion ; l'intention entrepreneurial : Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS, université de Rouen, France, 2003, page 27.

[29] **HERNANDEZ E .M**.; l'Entrepreneuriat : Approche Théorique, édition l'Harmattan, France, 2001, page 18.

[30] **DESCHAMPS B**.; Thèse de Doctorat : Le Processus De Reprise D'entreprise Par Les Entrepreneurs Personnes Physiques ; France, 2000, Page 19.

[31] **CARRIER C**.; l'Itrapreneuriat : A la Recherche de Complices innovants et entreprenants in T. Verstraete ; histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat, édition EMS, 2000, page 199.

[32] **PATUREL R**.; Externalisation et Entrepreneuriat in in T. Verstraete ; histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat, édition EMS, 2000, page 173.

[33] **ناجي رزق حنا**، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18-20 أفريل2000، ص8.

[34] Bulletin du ministère des PME, op.cit, 2009.

[35] **BOUZAR C**, Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi, 10ème forum international et 8e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014, page 2.

[36] **VERSTREATE T**., **SAPORTA B**., Création d'entreprise et Entrepreneuriat, les éditions de l'ADREG, France, 2006, page 77.

[37] **فريدة مرزوق**: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة التنافسية في الجزائر، 2009

[38] **ساسية عنابي**، سياسة تأهيل الم الص الم في الجزائر و اثرها على تنافسيتها: دراسة تقييمية، مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012، ص 230

[39] **HAMMOUDA N**., **ASSASSI M**., op.cit, page 9.

[40] **يوسف قريشي**، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص 26.

[41] Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie, N°31, novembre 2017, p.14.

[42] **SI LEKHAL K**, le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives, revue des recherches économiques et managériale, N° 12, université de Biskra, décembre 2012, p51.

[43] **GASSE**, **Y**. L'influence du milieu dans la création d'entreprises, Organisations et territoires, Printemps-Été 2003, Université Laval, pages : 49-56, page 49.

[44] **TOUNES A.; ASSALA K.**; Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens, 5ème congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat, 2008, P. 1.

[45] **دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[46] **MELBOUCI L.**, Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien, octobre 2008, Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, Belgique.

[47] **GHARBI S.**, les PME/PMI en Algérie : état des lieux, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011, page 6.

[48] **AKNINE S R.**, **FERFERA MY.**, « Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises », revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014., p68.

[49] **AYAD A.**, HABICHOU H., LAKHDARI H., Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie, octobre 2009, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, p10.

[50] **KADI M.**, Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013, page 5.

[51] **MERZOUK F.**, PME et compétitivité en Algérie, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009, page 12.

[52] Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie, N°31, novembre 2017, p.12.

[53] **VERSTREATE T.**, **FAYOLLE A.**, Paradigme et Entrepreneuriat, Revue de l'Entrepreneuriat », Vol 4, n°1, pages 33-52, Lille, 2005, page 37.

[54] **FAYOLLE A.**, les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001, page 39.

[55] **CUZIN R.et FAYOLLE A.**; Quel appui à la création d'entreprises ?, l'Expansion Management Review, Mars, 2006, P. 91.

[56] **SI LEKHAL K**, op.cit, page 44.

[57] **STEVENSON L.**, développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord, édition ESKA, Paris, 2010, page 182.

[58] **BOUHANNA A.**, **TABET AOUEL W.**, PME /PMI, quel avenir ?, work paper, université de Tlemcen, 2010, page 7.

[59] **BOUZAR C**, op.cit, p10.

[60] Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir http://francais.doingbusiness.org/rankings consulté le 29/01/2014 à 11H00).

[61] **TABET-AOUEL W.**, **BENDIABDELLAH A.**, Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial, op.cit, page 394.

[62] **BELMIHOUB M.C.**, Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer ?, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1décembre 2011, page 23.

[63] **NEMIRI YACI.F**, L'état malgré tout ? Acteurs publics et développement, in les cahiers de l'association tiers-monde, 32ème journées sur le développement, facultés universitaires catholiques de Louvain, Mons, 2008.

تقييم الإنفاق الصحي بالجزائر من خلال مؤشرات أهداف الألفية – دراسة تحليلية قياسية –

إعداد:

أ. أزمور رشيد [*] .

أ. علي دحمان محمد [**] .

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح انعكاس الإنفاق العام على قطاع الصحة بالجزائر على مردودية هذا الأخير، وذلك من خلال تحليل أهم مؤشرات قياس إنتاجية الإنفاق العام على الصحة. وقد توصلت الدراسة إلى أن إنتاجية الإنفاق العام على الصحة المتحصل عليها باستخدام مؤشرات الخدمات الصحية وكذا مؤشرات توقع الحياة والوفيات لا تعكس المبالغ الكبيرة الموجهة لهذا القطاع، حيث أنه وبالرغم من التحسن المسجل من سنة لأخرى إلا أن ذلك يبقى بعيدا عما تسجله دولا أخرى تعيش نفس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا راجع إلى تركيز هذه الأغلفة المالية على عدد الهياكل الصحية على حساب جانب الجودة في الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: النظم الصحية، الانفاق العام على الصحة، مؤشرات قياس إنتاجية الانفاق العام على الصحة.

Summary:

This paper aims to clarify the reversal of public spending on health in Algeria on the productivity of this spending. By analyzing indicators that measure public spending on health. The study found that productivity of public spending on health obtained by using indicators of health services, as well as indicators of life expectancy and mortality does not reflect the large sums of money directed to this sector. Despite the improved results from year to year, they remain below the results of other countries live the same economic and social conditions. This is due to the concentration of these amounts on the number of health structures and not on the quality of health services.

Key–words: health systems, public spending on health, productivity indicators of public spending on health.

[*] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية – جامعة مستغانم – azm_rachid@yahoo.fr

[**] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية – جامعة عين تيموشنت mohammedali84@hotmail.fr

المقدمة:

في سبتمبر عام 2000 قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة الألفية حيث التزمت189 دولة عضوا في الأمم المتحدة بالعمل من أجل إيجاد عالم يكون التخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على قمة أولوياته وقد وقع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة، وتم تقرير هذا الإعلان بإجماع أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وتمخضت عن هذا الإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي كانت أيضا نتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من القرن العشرين.وتطالب الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المجتمع الدولي بتركيز جهوده على تحقيق تحولات في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات البشرية التي يمكن قياسها وتتبعها وذلك من خلال تحديد مقاصد ومقاييس معيارية لقياس مختلف المجالات الحيوية التي لها تأثير على مستويات نمو وازدهار المجتمعات البشرية في البلدان النامية من جهة وفي البلدان الغنية التي تساعد في تمويل البرامج الإنمائية من جهة أخرى "[1]".

إن الأهداف التنموية مرتبطة ببعضها البعض، ولذلك نجد أنه في عدة دول قد يكون من المستحيل التخفيف من وطأة الفقر الناجم عن انخفاض الدخول من دون أخذ خطوات ضمان الصحة الأكثر للناس، وعلى نحو مشابه فإن إزالة التفاوت بين الجنسين وزيادة معدلات الانخراط بالتعليم الأساسي هو شرط أساسي من أجل تحسين النتائج الصحية"[2]"، ومن جهة أخرى لا يمكن أيضا لصحة الناس أن توضع بمعزل عن التساؤلات حول تدبير الموارد الطبيعية وضمان الاستدامة البيئية، ومن أجل ذلك لا ينبغي النظر إلى الأهداف التنموية للألفية ذات الصلة بالصحة بطريقة منعزلة .بل من الضروري النظر إلى هذه الأهداف كمحصلة لبرامج عمل التنمية "[3]".ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:**ما مدى مساهمة الإنفاق العام الصحي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالجزائر ؟**

ان الإجابة على الإشكالية يتم تقديم الفرضية الرئيسية التالية:

- لقد ساهم الإنفاق العام الصحي في تحسين الوضع الصحي العام بالجزائر وبالتالي الاقتراب بخطى ثابتة من تحقيق أهداف الألفية .
- يمكن اعتبار أن الجزائر قد عجزت عن تحقيق بعض هذه الالتزامات ، نتيجة انعدام التركيز على الهدف المنشود وغياب المتابعة وعدم كفاية الإحساس بالمسؤولية بإمكانية تحقيق، تقدم مضطرد، أدى إلى إحداث قصور في مناطق كثيرة.

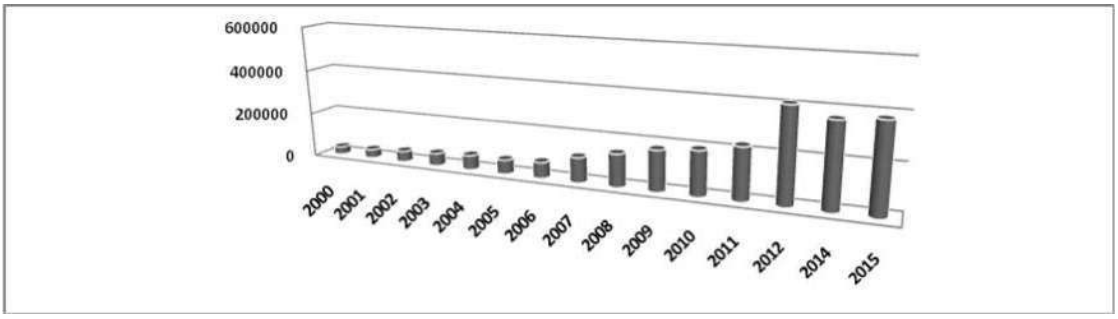
1. **أهمية الدراسة:** من خلال الأهداف والغايات المحددة في ميثاق الألفية (1990-2015) نلاحظ أن أسباب سوء الصحة لا تنحصر فقط في عوامل مرتبطة بالصحة، فالطرق التي يجب الأخذ بها لمعالجتها لا يجب أن تنحصر في التدخلات الصحية، فالصحة تتأثر بالعديد من العوامل،وهو ما يبرز أهمية أن يكون الاهتمام بالصحة بطريقة غير منعزلة عن العوامل التنموية الأخرى"[4]".
2. **أهداف الدراسة:**يهدف الموضوع إلى عدة نقاط يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

- تحديد أهم البرامج الصحية المقدمة ضمن ميثاق الألفية.
- تطور الحالة الصحية للأم والطفل.
- تقييم مدي فعالية المخصصات المالية الموجة لقطاع الصحة.
- تحليل قياسي للعلاقة بين صحة الطفل والنفقات العامة للصحة.

I. تحليل التطور نفقات الصحة بالجزائر خلال الفترة(2000–2015)

لقد أصبح الاهتمام بالإنفاق الصحي من الأولويات التي يسعى المهتمين والمشرفين على هذا القطاع إلى معرفتها وتحليلها بهدف التحكم فيها، وذلك باعتبار أن التحكم في الإنفاق يكون بهدف الحصول على أكبر قدر من المردود من خلال التوزيع الجيد للوسائل المادية والبشرية.أما بالنسبة للجزائر فإذا كانت النسبة المخصصة للمنظومة الصحية لا تظهر وبصفة حقيقة حجم الإنفاق المعتمد، أو بطريقة أخرى طريقة توزيع الإعتمادات على القطاع، خاصة فيما يتعلق بجانب التسيير، وقد نجد هذا من خلال الاعتمادات الجد ثقيلة والتي زادت من شدة الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة"[5]" والتي تطورت بشكل لافت حسب ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000–2015 (مليون دج).



المصدر:مشروع ميزانية الدولة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات2000 إلى غاية 2015.

توضح البيانات الواردة في الجدول مدى التطور الملحوظ في نفقات تسيير القطاع الصحي، فبعدما كانت قيمة الاعتمادات لا تتعدى 1.3 مليار لسنة 1990 أصبحت خلال العشرية الأخيرة تتعدى 33.9 مليار دج سنة 2000 أي بمعدل نمو يتعدى 26 %، وقد استمرت هذه الزيادة في الإنفاق على القطاع من سنة لأخرى لتتعدى 381 مليار دج سنة 2015، ويجدر الإشارة أن أكبر زيادة شهدها القطاع كانت سنة 2012 بنسبة ارتفاع تفوق77 % باستثناء الانخفاض الذي كان في سنة 2005، بحيث انخفضت نفقات تسيير القطاع بنسبة 2.05 % .لكن ومن أجل إعطاء تحليل دقيق لهذه الزيادة في حجم الإنفاق الصحي سنستند على مؤشرين :

أ/ **تحليل الإنفاق الصحي حسب المصالح**: إن تحليل حقل الإنفاق الصحي حسب المصالح يبين مدى استحواذ القطاعات الصحية (les secteurs sanitaires) على القسم الأكبر من الاعتمادات وذلك طيلة الفترة الممتدة من (2000إلى2010) بنسبة تتعدى 60 %.في حين أن المصالح المركزية فقد كانت تستحوذ على

نسبة لا تتعدى 40 % أما المصالح اللامركزية فقد خصص لها نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى10 %.لكن ابتداء من سنة 2010 فقد تم إعادة النظر في نفقات التسيير وذلك من خلال زيادة حجم الإعتمادات المالية المخصصة للمصالح المركزية لتقارب 54 % 2015. وعلى هذا الأساس فالإشكال المطروح يتعلق:**بالأسباب والدوافع التي أدت إلى تزايد حجم الإنفاق الصحي على المصالح المركزية وبنسبة كبيرة خلال فترة ممتدة 2000–2015** ؟ إن الإجابة على هذه الإشكالية تستدعي منا الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول (01): تطور النفقات الصحية حسب المصالح خلال فترة (2000–2015) الوحدة : مليون دج

السنة	المصالح المركزية	المصالح اللامركزية	القطاعات الصحية
2000	33297.46	603.278	53584.558
2001	37707.49	617.299	58994.000
2002	48386.371	730.736	71986.201
2003	54680.020	750545	819221.00
2004	62979.386	791.066	89274.811
2005	61579.212	881.742	78699.442
2006	940.117	940.117	103385.220
2007	105.129	1134.453	142904.466
2008	122307.224	11171.276	164711.470
2009	176807.624	1515.205	212464
2010	195011.83	1515.205	187809.51
2011	225476.50	2383.035	218562.093
2012	402070.416	2874.93	391.340
2013	382860.66	2575.31	349568.23
2014	363650.911	2275.69	307796.476
2015	379589.913	1262.149	318898.086

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات خلال الفترة 2000– 2015.

إن سبب زيادة هذه النفقات مرده إلى العوامل التالية :

1.زيادة نفقات المستخدمين:إن الارتفاع في نفقات المستخدمين يفسر بما يلي:

- ✓ **15**:منصب مالي لفائدة المخبر الوطني لمراقبة المنتوجات الصيدلانية.
- ✓ **52**:منصب لفائدة أساتذة التعليم والتكوين الشبه طبي.
- ✓ **50**:منصب مالي لفائدة الوكالة الوطنية للدم (12 وكالة جهوية للدم).
- ✓ **08**:مناصب للأعوان المتعاقدين.
- ✓ **20**:**منصب مالي لفائدة المعهد الوطني للصحة العمومية وذلك لوضع حيز الخدمة خمسةمراكز للمعاينة الجهوية (ORS)**

2.زيادة نفقات الأدوات وتسيير المصالح:هذه النفقات مخصصة للتكفل بمصاريف المهمات بالخارج لإطارات هذا القطاع، وهذا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 466/02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 والمتعلق بالمكافآت المعوضة للمصاريف المترتبة عن المهمات المؤقتة بالخارج.

3.زيادة حجم النفقات المخصصة لأشغال الصيانة: هذه النفقات موجهة للصيانة العادية للمباني ذات الاستعمال الإداري.

4.النشاط التربوي والثقافي: زيادة حجم النفقات يمكن تفسيرها أيضا بزيادة الإعتمادات المخصصة للتكفل بمصاريف التكوين المتواصل للمستخدمين الطبيين، الشبه طبيين والإداريين.

5.النشاط الاجتماعي: في هذا الفصل تندرج النفقات التالية:

- المساهمة في الخدمات الاجتماعية.
- الدعم المباشر لمداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة.
- مساهمة الدولة في تكاليف تسيير مؤسسات الصحة.

6.النشاط الاقتصادي: هذه الزيادة موجهة بصفة حصرية للصيدلية المركزية للمستشفيات للتكفل ببرنامج مكافحة السرطان والأمراض النادرة الخاصة بالطفولة.

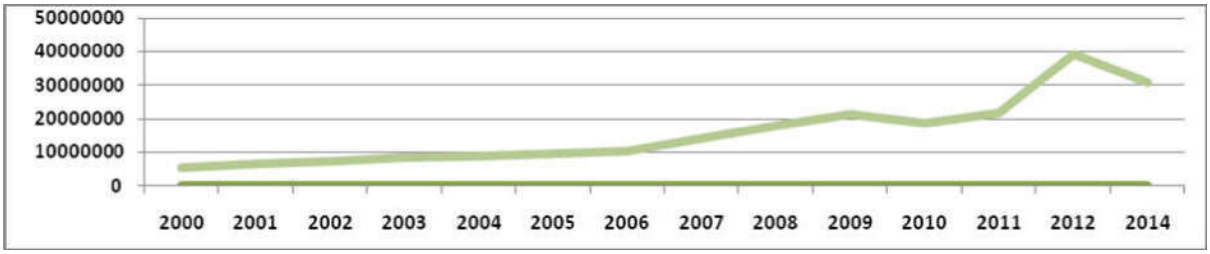
7.النشاط الدولي: هذه النفقات تمثل قسط الجزائر في تمويل التكاليف المقتسمة لبرنامج تعاون الجزائر لبرنامج التحكم في النمو الديمغرافي.

8.نفقات أخرى: يحتوي هذا الباب على النفقات التالية:

- تشجيعات للخدمات الخاصة بحماية الصحة.
- المساهمة في تمويل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري.
- مساهمة للجمعيات ذات المنفعة العمومية.
- المؤتمرات والملتقيات التي تعني بمواضيع تخص الأسرة والطفل.

ب – **تحليل الإنفاق الصحي حسب طبيعة الإعتمادات:** تعتبر المؤسسات الصحية النواة الأساسية في الهياكل الصحية القاعدية وأوسعها شمولا وانتشارا لمختلف الاختصاصات العلاجية والوقائية في الخريطة الصحية للبلاد فلا عجب أن توجه الاهتمامات والمجهودات إلى هذه الهياكل وهو ما يبرر بما يوجه للمؤسسات الاستشفائية، والهياكل الصحية من أرصدة مالية تتعدى نسبتها 45 % من ميزانية تسيير القطاع ، أما الباقي فهو يوزع على الهياكل الأخرى المتواجدة في ميدان الصحة العمومية.

الشكل (02):أهم الإعانات الممنوحة للمؤسسات الصحية والقطاعات الصحية الوحدة :ألف دج



المصدر: وزارة الصحة والسكان

إن الزيادة في حجم النفقات المخصصة للقطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية بقيمة تتعدى 262313 مليون دج (خلال فترة 2000-2015)كان نتيجة لزيادة حجم المساهمات التالية:

1.مساهمة الدولة/

2.المساهمة جزائية لصندوق الضمان الاجتماعي.

3.تسديد الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي

II. .الدراسة التحليلية لانتاجية الانفاق العام من خلال مؤشرات الالفية

من أجل تقييم مدى تقدم الجزائر في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية المتعلقة بالجانب الصحي وبالتالي ابراز مدى فعالية الانفاق الصحي المبذول على القطاع فقد تم التطرق الى الأهداف التالية:

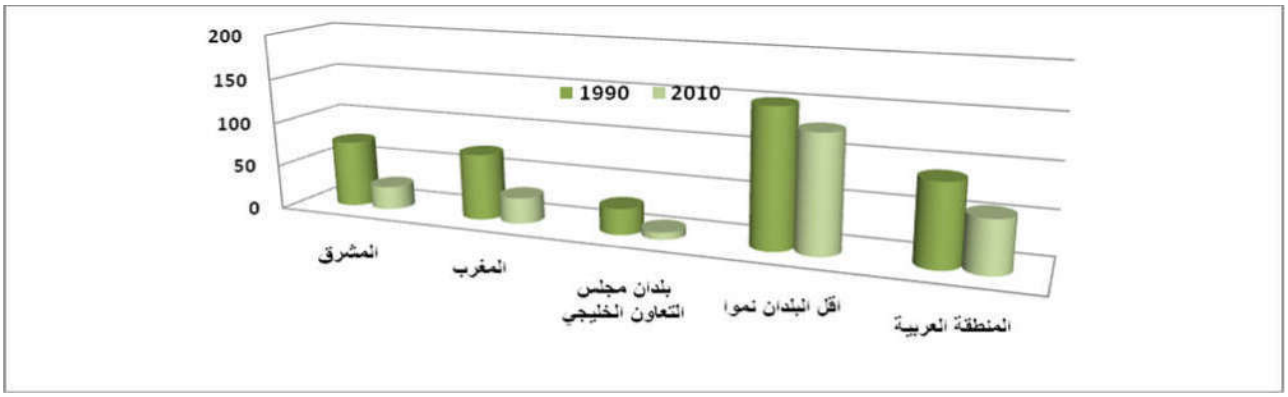
أولا تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين ولتحقيق ذلك تم إدراج ثلاثة مؤشرات أساسية وهي

أ/**المؤشر الأول: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** تعد معدلات وفيات الأطفال مؤشرا حساسا لتطور بلد ما ودليلا معبرا عن أولوياتها وقيمها. ولا شك أن التقدم الذي تم إحرازه في مجال تحسين معدلات وفيات الأطفال وصحتهم من خلال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي من 90 وفاة في 1000 سنة 1990 إلى 43 وفاة في 1000 سنة 2010، أي أن عدد وفيات الأطفال قد انخفض من 13.7 مليون وفاة عام 1990"[6]" إلى 06 ملايين وفاة عام 2010، هو إنجاز باهر باعتبار أن النسبة قد انخفضت بأكثر من ثلاثة أضعاف على المستوى العالمي إلا أن الوصول إلى الهدف المسطر من خلال تخفيض وفيات الأطفال إلى 03 ملايين طفل في عام 2010 لم يكن هدفا سهل المنال"[7]"، لذلك عملت الدولة ولا زالت تعمل على توفير مختلف الخدمات الصحية للعناية بمختلف الشرائح الاجتماعية "[8]".

على مستوى المنطقة العربية فقد شهد هذا المؤشر انخفاضا بشكل كبير في 11دولة من أصل 22 بلدا عربيا في العقد الأخير وكان ذلك نتيجة للجهود التي بذلتها هذه البلدان للوفاء بالتزاماتها حيال الأهداف الإنمائية للألفية، فارتفع معدل الانخفاض الذي سجلته تلك البلدان من 3.7 % في السنة خلال الفترة الممتدة بين (1990-2000) إلى 3.8 % في السنة في الفترة من (2000-2011)، لكن معدل الانخفاض لا يزال دون المتوسط

في جميع البلدان النامية وقدره 4.1 في المائة، ويلاحظ أن التقدم تسارع في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أن مجموعة أقل البلدان نموا سجلت أسرع وتيرة في التغيير. وللتوضيح أكثر الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل (03) معدل وفيات الأطفال بالمنطقة العربية دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة(خلال سنتي 1990–2010)



المصدر:التقرير العربي الثالث حول :**الأهداف الإنمائية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها** ، جامعة الدول العربية 2010 ص 48.

بعد أن صادقت الجزائر على ميثاق الألفية سنة 2000 فقد بادرت بتنفيذ مجموعة من البرامج التي من شأنها تخفيض معدل وفيات الأطفال وبالتالي تحقيق الهدف المسطر لسنة 2015 ببلوغ نسبة 18.5 وفاة لكل ألف مولود حي.

الجدول(02): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر (خلال الفترة الممتدة سنة 1990–2012) (حالة وفاة لكل 1000 مولود حي)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012
المعدل	50	44	35	26	22	21	20

المصدر: بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية على الموقع الالكتروني: http://www.world BANK.org office national des statistiques

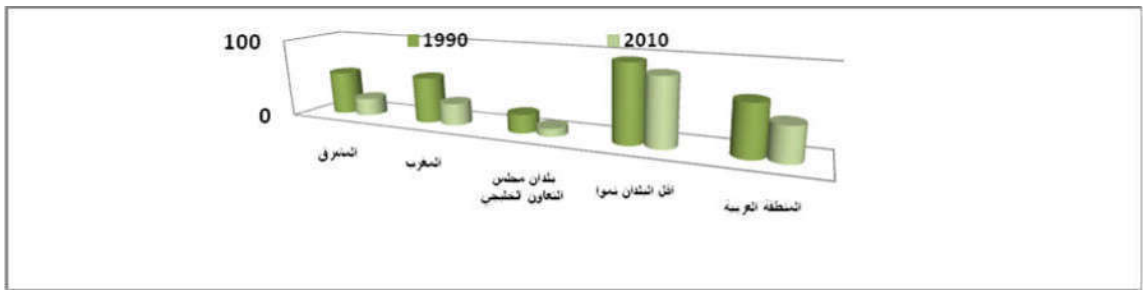
لقد ساهمت البرامج التي بادرت بها الحكومة في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 50 وفاة لكل 1000مولود حي سنة 1990إلى20 وفاة سنة 2012 ،أي بمعدل متوسط 1.36 وفاة خلال كل السنة"[9]". ويجدر الإشارة أن أكبر انخفاض لفئة الصبيان كان خلال الفترة(1990– 2004) من 50 وفاة إلى 35.5 وفاة لكل 1000 مولود حي"[10]".من خلال هذه النتائج يتضح أن الجزائر قد اقتربت كثيرا من تحقيق هدف الألفية، كما أنها قد اقتربت من المستويات التي حققتها بعض الدول المجاورة، على غرار مصر بـ 22 وفاة

لكل 1000 مولود حي"[11]"،تونس 16وفاة لكل 1000مولود حي.لكن هل ستنجح في الاستمرار بنفس الوتيرة لبلوغ هذه الألفية ؟.

ب/المؤشر الثاني:معدل وفيات الأطفال الرضع

يمثل معدل وفيات الأطفال الرضع (الأقل من سنة) مؤشرا بالغ الأهمية، بحيث أنه يجسد مستويات الرعاية الصحية التي تقدمها مختلف المجتمعات لتلك الفئة العمرية، كما أن لوفيات الرضع علاقة طردية وقوية مع معدلات الخصوبة السائدة، حيث أثبتت الدراسات أنه كلما ارتفعت معدلات وفيات الرضع إلا وزادت معدلات الخصوبة"[12]".وقد شهد هذا المؤشر انخفاضا من29 حالة وفاة لكل1000 مولود حي في 1990إلى21 وفاة لكل 1000 مولود حي في عام2011، ويقصد بهذا المعدل وفيات الرضع في الشهر الأول بعد الولادة وقدر هذا الانخفاض بنسبة27% وهي أدنى بكثير من نسبة الانخفاض المسجلة في معدل وفيات الرضع وقدرها 34% وهذا يعني أن نسبة الوفيات التي تحدث في الشهر الأول بعد الولادة تتوافق مع الاتجاهات العالمية، وسجل العدد المطلق لوفيات الأطفال حديثي الولادة في المنطقة العربية انخفاضا بسيطا إذ تراجع من 212000 إلى 168000، كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل (04) معدل وفيات الرضع من الولادة إلى عمر سنة لكل 1000 ولادة حية بالمنطقة العربية (خلالي سنتي 1990–2010)



المصدر:التقرير العربي الثالث حول: **الأهداف الإنمائية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، مرجع سابق، ص 48.

توضح النتائج المبينة في الشكل أنه ثمة فوارق كبيرة بين معدلات وفيات الأطفال في سن الخامسة ومعدلات انخفاض وفيات الأطفال حديثي الولادة خصوصا في بلدان المشرق وبلدان المغرب، ففي بلدان المغرب تتزايد نسبة الوفيات من الأطفال حديثي الولادة بسرعة مذهلة إذ ارتفعت إلى57 لكل ألف من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام 2011 بعد أن كانت 44 وفاة لكل ألف مولود حي عام 1990"[13]".

بالنسبة للجزائر فقد قدر عدد وفيات الرضع 22088 وفاة خلال سنة2012 مع استمرار انخفاض معدل وفيات الرضع بـ 0.5 نقطة ما بين سنتي(2011–2012).والملاحظ أن معدل الوفيات لهذه الفئة قد سجل انخفاضا بـ 25 نقطة خلال الفترة ما بين سنتي(1990–2012) أي بمعدل انخفاض قدره –1.13 نقطة خلال كل سنة.مع العلم أن وتيرة هذا الانخفاض كانت أكبر خلال الفترة الممتدة ما بين(2002–2007)

بحيث تراجع معدل الوفيات بـ -8.2 نقطة أي ما يعادل متوسط انخفاض بـ 1.7 نقطة/سنة، ومقارنة بالفترة الممتدة ما بين(1970-2000)"[14] "فقد انخفض معدل وفيات الرضع بـ 53.52 نقطة أي ما يعادل متوسط انخفاض -1.78 نقطة /سنة"[15]".

لكن الفترة الممتدة ما بين 2010-2015 قد بينت أن عدد وفيات الرضع قد قدر بـ 23150 وفاة (سنة 2015)، حيث ارتفع هذا المعدل بـ 0.3 نقطة ما بين 2014 و 2015. 22.3 ‰(23.7 لدى الذكور و 20.7‰ لدى الإناث.

الجدول (03):يمثل تطور وفيات الرضع في الجزائر من سنة 2005-2015

المعدل بالألف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2014	2015
الذكور	32.4	28.3	27.9	26.9	26.6	18	23.5	23.7
الإناث	28.2	25.3	24.4	23.9	22.9	15.4	20.4	20.7

Source : Office national STAT : Statistique, démographie algérienne 2010, n°09, Alger 2012, P06.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن العشرية الماضية (2000-2011)تميزت بتراجع وفيات الرضع بحوالي15نقطة فقط، وقد بينت الدراسات أن وفيات الرضع ما بعد الولادة تنخفض ببطء مقارنة بوفيات الأطفال من شهر إلى سنة، وللإشارة نسبة وفيات الأطفال الرضع التي كانت تمثل 43.03 في الألف في بنية الوفيات العامة في سنة 1990 فقد تقلصت إلى 18.05 في الألف خلال سنة 2000"[16]"، كما بينت الدراسات أن معدل وفيات المواليد الرضع الذين لا يتجاوز أعمارهم 38 شهرا شكل سنة 1970حوالي 49.6 من مجموع وفيات الرضع وهي تقارب نصف وفيات الرضع الأقل من سنة في عام1995 "[17]".وهذا الانخفاض ناتج من دون شك للسياسة الصحية التي انتهجتها الجزائر للحفاظ على صحة الأطفال وتجنب الأمراض الفتاكة، وعن تنفيذ وتوسيع عمليات التطعيم، وتحسين نظافة المحيط ومكافحة الأوبئة وتطهير مياه الشرب...الخ. رغم الانخفاض المسجل تبقى الوفيات عند الأطفال معتبرة بالمقارنة مع معدل وفيات الرضع في البلدان المتقدمة مثل اليابان وسنغفورة التي تدنى فيها معدل وفيات الرضع إلى دون 03 في الألف، كما أننا بعيدين عن المستوى الذي وصلت إليه بعض البلدان الشقيقة والمماثلة مثل تونس وليبيا اللتان لم يتجاوز فيهما معدل الوفيات 20 في الألف سنة 2009، بينما تجاوزت الجزائر في نفس السنة 25 في الألف. وعلى هذا الأساس لتحقيق الهدف الذي تم تحديده لسنة 2015 ينبغي التوصل بين (2000-2015) إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال بـ25نقطة وفيات الرضع بـ21 نقطة

الجدول(04): تطور وفيات الأطفال حسب مختلف المراحل

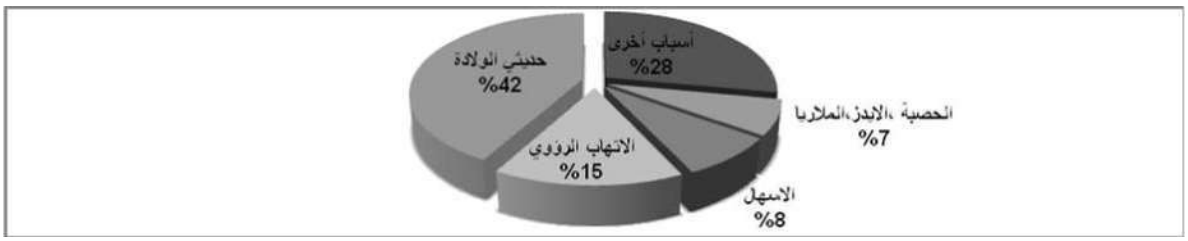
المعدل بالألف	2005	2006	2007	2008	2009
وفيات الرضع (0-1 شهر)	24.0	22.0	20.2	20.5	18.8
وفيات ما بعد الولادة (شهر-12 شهر)	27.0	18.6	14.1	10.7	10.6
وفيات الأطفال (0-عام)	50.9	40.6	34.3	31.2	30.4

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

ج/المؤشر الثالث: نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة

تحسن معدل التغطية بالتلقيح ضد الحصبة في المنطقة العربية بحيث ارتفعت نسبة الأطفال المحصنين من77% إلى87% في العقدين الماضيين، وشملت هذه الزيادة مجموعات البلدان كافة وان كان بنسبة أقل في بلدان المشرق، ففي عام 2011 فقد أفاد 15بلدا من أصل 22 بأن معدل التلقيح باللقاح الثلاثي تجاوز 90 %، وهو الرقم المحدد في إطار هذه الغاية، وانتشار التلقيح ضد الحصبة في منطقة شرق المتوسط التي تضم معظم البلدان العربية أدى إلى انخفاض كبير بلغ 90% من الوفيات بسبب الحصبة.إن الالتهاب الرئوي والسعال هما من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في المنطقة العربية، إذ يموت بسبب هذين المرضين واحد من كل أربعة أطفال تحت سن الخامسة، وعلى الرغم من ارتفاع عدد البلدان التي تعتمد على لقاحات جديدة تنقذ حياة الأطفال إلا أنه لايزال تحسن نسبة الوفيات بطيئا ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل وذلك بسبب ارتفاع أسعار اللقاحات.

الشكل(05):أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية(سنة 2010)



المصدر : التقرير العربي الثالث حول :الأهداف الإنمائية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها ، مرجع سابق، ص 48

بالنسبة للجزائر تعد صحة الأطفال من المجالات التي تولي له اهتماما خاصا سواءا فيما يتعلق بالوقاية أو التكفل بأمراض الأطفال أو مكافحة الفقر ومشاكل سوء التغذية وآثارها على صحة السكان بشكل عام والأطفال بشكل خاص، ويتعلق أحد البرامج الفرعية للبرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال الذي تم المصادقة عليه سنة1985بتوسيع عمليات التلقيح لا سيما التلقيح ضد الحصبة. وقد أبرز التحقيق الجزائري حول صحة العائلة أن نسبة الأطفال الذين تم تلقيحهم ضد الحصبة تمثل نسبة 90.5 % سنة 2006 مقابل 86 % سنة 1992، بل وقد وصلت النسبة إلى حدود 95 % خلال الفترة (2010- 2012)"[18] ".من ناحية أخرى وحسب نتائج التحقيق فإن نسبة 97% من الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 12 و23 شهرا يتوفرون على دفتر صحي مقابل 88.5 % سنة 1992(التحقيق الجزائري حول صحة الأم والطفل، تقرير المجلس الاقتصادي) وأن نسبة 88 % من بينهم استفادوا من تلقيح كامل 2006 مقابل 83.3%1992

الجدول(05):التوزيع النسبي للأطفال الذين تلقوا التطعيم خلال الفترة الممتدة من 1992-2012 (الأطفال من 12-23 شهرا)

	1992	1995	2000	2002	2004	2006	2012
الدرن BCG	97	93	93	97.9	99.5	99	98.3
السعال الديكي DTCP3	89	83	89	92.3	96.6	94.8	91.0
الحصبةVAR	85.7	77	83	90.6	92.3	90.5	90.3
التطعيم الكامل HBV3	83.3	84	87	88.9	90.6	83.3	89.1

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات التالية:

- المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2004،ص78 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية،مرجع سابق، ص 72.
- التقارير الرئيسية للمسوح الوطنية:Pap Chil,Mics1,Mics2 ,Papfam,Mics3,Mics4.

يتضح من خلال الجدول أن ما نسبته 90.6%من الأطفال من الفئة العمرية (12-23 شهرا) ملقحين تلقيحا شاملا (سنة 2004) بعدما كانت هذه النسبة لا تتجاوز89% سنة 2002، كما أبرزت النتائج الأولية للمسح الجزائري سنة 2006 أن 83.3% فقط من الأطفال الذين تلقوا التطعيم، أي أن النسبة قد انخفضت بـ 7.3 % في ظرف سنتين فقط. لكن و خلال سنة 2012 فقد لاحظنا انخفاض في نسبة تطعيم الأطفال و الذي مكن إرجاعه الى ارتفاع معدل الولادات الخام خلال هذه السنة (2012)والذي بلغ نسبة 26.8% ،والذي يكون قد أحدث بعض الاختلالات الطفيفة في عملية التطعيم.

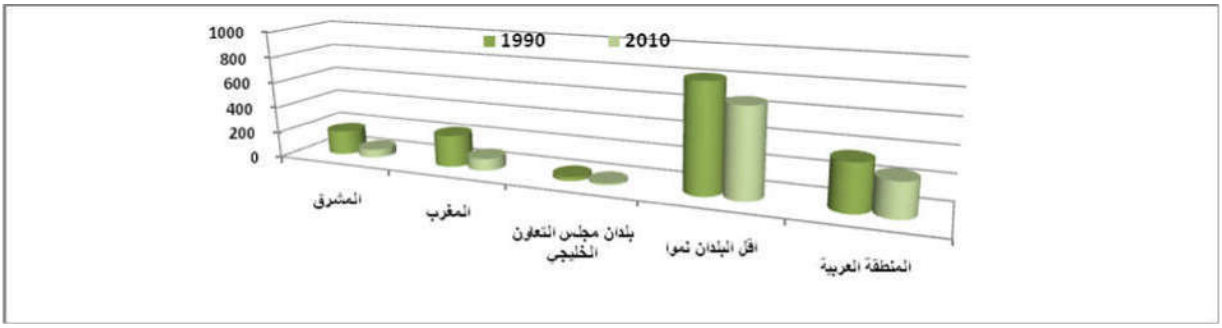
ثانيا. تحسين صحة الأمهات

تعتبر صحة المرأة الأم من أهم أولويات التنمية، وتأتي هذه الأهمية من كون صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط، وإنما تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع كله، الأمر الذي جعل من العناية بصحة المرأة، ولا سيما تخفيض وفيات الأمهات أثناء النفاس هاجسا عالميا، وصار تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة إنجابية لائقة من الأهداف الائتمانية للألفية، لهذا تسعى الدول عبر جملة من الخدمات الصحية إلى توفير نظام رعاية للأمهات قبل وبعد موعد الولادة، مع توفير الظروف المادية التي تساعد على تنظيم الأسرة.

أ.المؤشر الأول: نسبة وفيات الأمهات (خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع)

انخفض معدل وفيات الأمهات في المنطقة العربية بنسبة 27 في المائة بين عامي 1990- 2010 وقد تجاوز انخفاض هذا المعدل في مجموعتي بلدان المشرق وبلدان المغرب 60%، وأصبحت هاتان المجموعتان قريبة من تحقيق الغاية التي تقضي بتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع (يتعلق الأمر خاصة بمصر وسوريا اللتان تسيران على الطريق الصحيح للحد من وفيات الأمهات بمعدل 75%)، وتمكنت بلدان التعاون لدول الخليج من تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار النصف فأصبح 15 وفاة لكل 100000ولادة حية، أي أقل من المتوسط الذي سجلته المناطق المتقدمة وهو 16 وفاة لكل 100000 ولادة حية "[19]".والشكل التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل (06) : معدل وفيا ت الأمهات لكل 100000 ولادة حية



المصدر:التقرير العربي الثالث حول **الأهداف الإنمائية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، مرجع سابق، ص 48.

بالنسبة للجزائر تبقى ظاهرة وفيات الأمهات ظاهرة يصعب قياسها في غياب نظام موثوق لجميع الوفيات وتصنيفها حسب الأسباب.فخلال التسعينات قدم التحقيق الخاص بصحة الأم والطفل (سنة 1992) تقديرا لوفيات الأمهات بـ215 حالة لكل 100000 ولادة حية.وللسماح بتعزيز برنامج مكافحة وفيات الأمهات أنجز في الفاتح من جانفي إلى 31 ديسمبر 1999 تحقيق قائم على الإحصاء الشامل لكل وفيات النساء اللواتي بلغت سن الولادة وتحديد في هذا الإطار كل وفيات الأمهات.حسب نتائج هذا التقرير تقارب نسبة وفيات الأمهات117 حالة لكل 100000ولادة حية،كما أبرز تحقيق 1999 فوارق هامة ما بين المناطق، بحيث تصل نسبة وفيات الأمهات إلى 84 حالة لكل 100000 ولادة حية في وسط وشمال البلاد وإلى210 حالة في جنوب وشرق البلاد، كما تتراوح نسبة وفيات الأمهات ما بين 230 و239 حالة لكل 100000ما بين مختلف الولايات. كما أبرز التحقيق عوامل أخرى تحدد وفيات الأمهات والتي تتمثل في عامل السن بحيث أن 19% من النساء المتوفيات سنهم لا يقل عن 40 سنة، و45 % من اللائي بلغن سن 35 سنة ،كما بينت نتائج التحقيق أن 47 % من النساء المتوفيات لهن 04 أطفال ، و35 % منهم لم يستفدن من أي زيارة لدى طبيب أخصائي لمعاينة حملهن .

الجدول(06):معدل وفيات الأمهات في الجزائر لكل 100000 .

السنة	1989-1985	1990	1992	1995	1999	2005	2007	2008	2015
المعدل	230	220	215	180	117.40	110	88.9	86.2	57.5

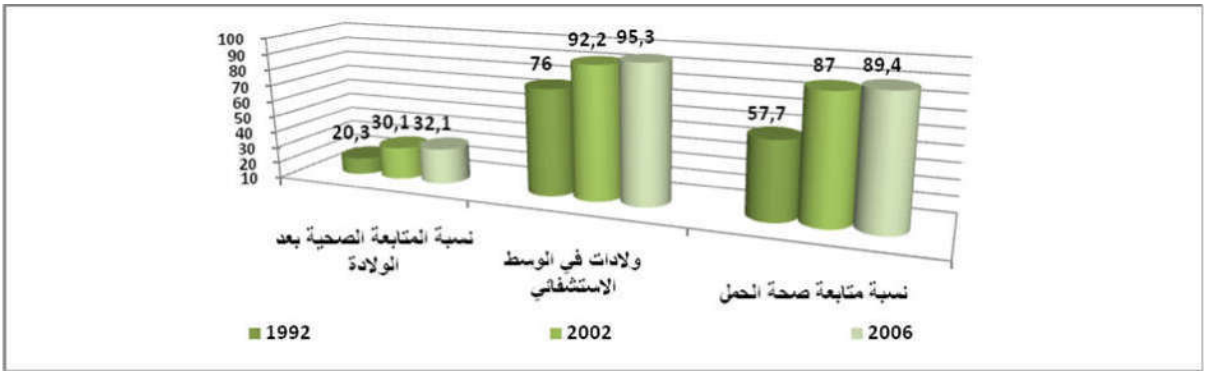
المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول: **الأهداف الإنمائية للألفية** ، نيويورك جوان 2013، ص 31.

سجلت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1985-1989) 230 حالة وفات للأمهات،لتسجل بعد ذلك هذه النسبة تراجعا ملموسا بنسبة 50% وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1989-1999)، بل وقد وصلت النسبة إلى أقل من ذلك سنة 2008 بمعدل 86.2 %.

ب.المؤشر الثاني: نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة

من أجل تحقيق هدف الألفية والذي يقضي بتحسين صحة كل من الأم والطفل، فقد تم إحداث منجزات هامة بقطاع الصحة.تجسدت عبر مجموعة من البرامج كبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة وإستراتيجية النوع الاجتماعي والتي حققت نتائج معتبرة في مجال صحة الأم والطفل.كما سمح وجود مستخدمي موظفي الصحة من الجنسين، لبرامج حماية الأمومة والطفولة، واعتماد سياسة الصحة الجوارية وتكثيف البنية القاعدية للصحة العمومية بتدعيم الخدمات في هذا المجال، إضافة إلى تخصيص نسبة 8.34% من ميزانية الدولة للصحة (سنة 2009)، كما تم رصد ميزانيات إضافية لفائدة عيادات التوليد"[20].

الشكل (07): تطور نسبة الرعاية الصحية للمرأة الحامل

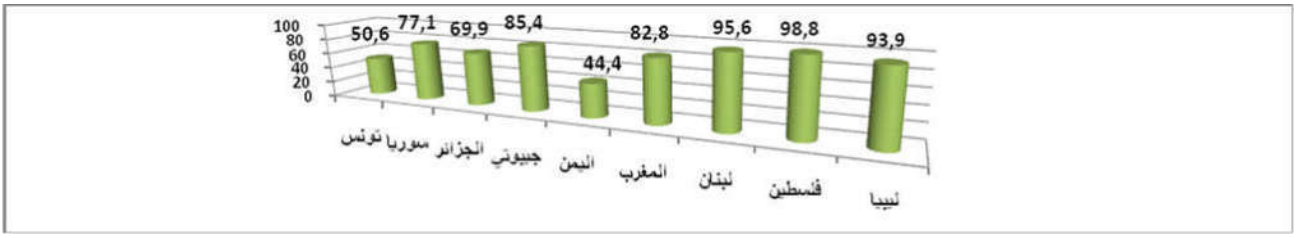


Source :Office National su statistique

رعاية الحمل: تعتبر الرعاية الطبية الجيدة أثناء الحمل من أفضل الآليات المخفضة لنسب وفيات الأمهات، وحسب تقارير المنظمة العالمية للصحة فهي لا تساهم فقط في تخفيضها بل أيضا تخفيض وفيات الأطفال حديثي الولادة وتقلل نسب الولادات ناقصي الوزن. تقدم المسوح القطرية لصحة الأسرة مؤشرات في غاية الأهمية "[21]حول الأمومة الآمنة في عدد من الدول العربية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في وضع البرامج وتطوير الخدمات.وقد أشارت نتائج المسوح أن الأمهات الصغيرات في السن وحالات الحمل ذات الرتب المنخفضة أكثر إقبالا على تلقي خدمات رعاية الحمل من بقية النساء ، حيث تبين أن المولود الأول يحظى بأعلى نسب رعاية الحمل، ثم تقل هذه النسب تدريجيا ربما ذلك راجع لاكتساب الأمهات الخبرة التراكمية مع زيادة حالات الحمل، كما وأضحت نتائج هذه المسموحات أهمية المستوى التعليمي للأمهات أكثر إقبالا على استخدام خدمات رعاية الأمومة من غير المتعلمات.

وعلى هذا الأساس فقد أشارت هذه التقارير أن الجزائر قد وفرت 69.9 % من الرعاية الصحية للنساء الحوامل 2006 وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسب المتدنية التي وفرتها بعض الدول العربية على غرار تونس50.6 %، واليمن 44.4 %

الشكل (08):نسبة السيدات اللاتي تلقين رعاية أثناء الحمل بآخر مولود خلال فترة(2002– 2010)

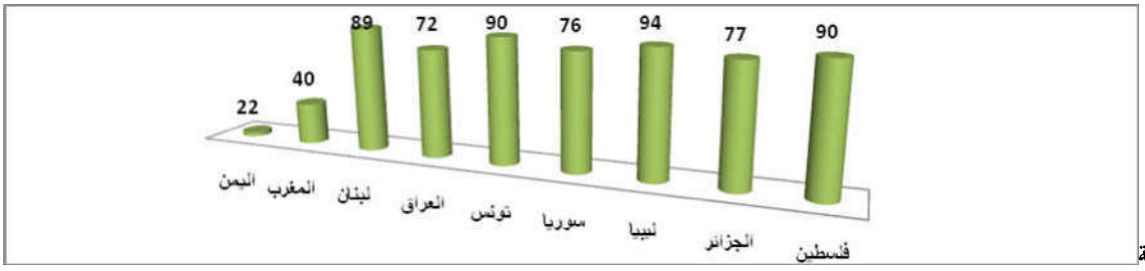


المصدر: مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة **سنة 2006**

كذلك ومن أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل فقد تم توفير نسبة97.2 % من الأطباء المتخصصين بهذا المجال (2002-2008)، وهي نسبة معتبرة أين كانت النسبة لا تتعدى76% سنة1992. وعلى هذا الأساس فقد استفاد حوالي 90.4% من النساء الحوامل من استشارة طبية واحدة على الأقل لفترة ما قبل الولادة في سنة 2006 مقابل 57.6% سنة1992"[22]".وتشمل المتابعة ما قبل الولادة سيما التلقيح المضاد لكزاز الأمهات الذي قدر سنة 2002 بـ 44% من النساء المعنيات مقابل 21% سنة 1992، كذلك تشمل الرعاية الصحية للمرأة الحامل تلقيها للتطعيم ضد التيتانوس بحيث استفادت 43.9 % من النساء الحوامل من هذا اللقاح، وهي نسبة معتبرة من شأنها ضمان صحة الأم والجنين.لكن هذه الجهود دون المستوى المطلوب كون أن دول عربية أخرى محدودة من حيث الإمكانيات قد استطاعت أن توفر تغطية 85 % من النساء الحوامل بهذا اللقاح (خلال نفس الفترة).

الرعاية أثناء الولادة: تشير الدراسات والبحوث أن الدول العربية تتقدم نحو تحقيق نسب عالية من الولادة بالمراكز الصحية، أو تحت إشراف كادر طبي مؤهل ولكن بعض الدول الأخرى لا تزال نسب الولادة في المنازل مرتفعة مثل اليمن وبدرجة أقل المغرب، مع العلم أن كل الدول قد وضعت أهدافا إما للقضاء على الولادات بالمنازل أو التقليص منها، خاصة وأن هذا السلوك سوف يساهم في تحقيق أحد الأهداف التنموية للألفية والخاص بتخفيض مستويات وفيات الأمهات .كما يعتبر الوعي والمستوى التعليمي للزوجين وامتلاكهما للقرار داخل الأسرة من المحددات الهامة في القضاء على الظاهرة أو التقليل منها، وهنا يكون للحكومات دورا أساسيا في تسهيل تقديم الخدمات مجانا أو بتكلفة رمزية، مع توفير الإطارات المختصة وتأمين برامج تثقيفية كبرى لتغيير العقليات التي لا تزال حاجزا أمام تحول السلوكيات في هذا المجال في بعض المجتمعات والأوساط الريفية خاصة"[23]".

الشكل(09):نسبة السيدات اللاتي وضعن حملهن الأخير بمساعدة كادر طبي مؤهل في بعض الدول العربية



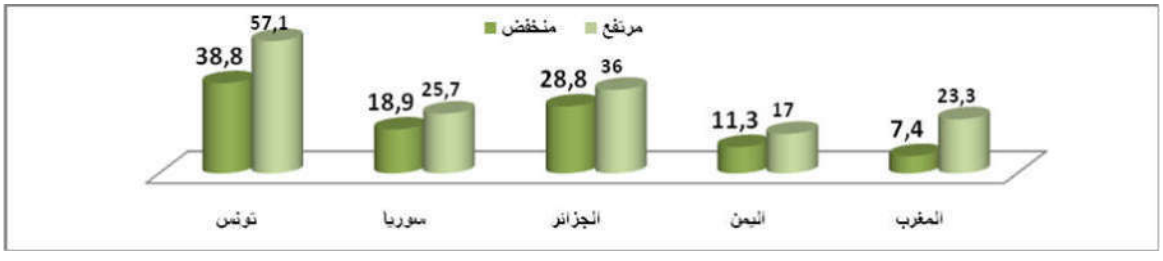
المصدر: مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة

وفي الجزائر تسعى الجهات المعنية إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق حياة آمنة للأمهات أثناء الولادة، وقد نتج عن هذه الإرادة السياسية جملة من الإنجازات في مجال رعاية صحة المرأة، حيث أن معدلات وفيات الأمهات تشهد تراجعا واضحا مقارنة ببعض الدول العربية، كما شهدت معدل المواليد الأموات تراجعا من 16444 إلى 15480 خلال الفترة الممتدة من 2010-2012 بحيث انتقل معدل الوفيات من 16.7 وفاة لكل ألف إلى 15.9 وفاة لكل ألف مولود حي.ويعود هذا التراجع إلى شمولية التغطية الصحية للنساء، بحيث أشارت تقارير مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة أن77% من النساء الحوامل قد وضعن مولودهن الأخير بمساعدة كادر طبي مؤهل، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنتائج التي حققتها كل من اليمن بنسبة 22% والمغرب بنسبة 40% لكن وفي المقابل تظل هذه النسبة دون المستوى المطلوب مقارنة بالنتائج التي حققتها بعض الدول العربية الأخرى كتونس بنسبة 90 % ، لبنان89% وليبيا 94% .

كما بينت نتائج المسح الصحي إنخفاض نسبة الولادات في المنزل يبين النساء المتعلمات والغير متعلمات بحيث أظهرت النتائج أن 2.1% فقط من النساء المتعلمات (الحاصلات على التعليم الثانوي على الأقل) يضعن مولودهن الأخير في المنزل بينما النساء الغير متعلمات 15.5% منهم يضعن مولودهن في المنزل، وهي نسب معتبرة مقارنة بالمغرب 52.4% بالنسبة للمتعلمات و7.6% لغير المتعلمات، وكذلك تونس 22.5% بالنسبة للمتعلمات و1.5% لغير المتعلمات

الرعاية بعد الولادة: تعتبر الرعاية ما بعد الولادة ضرورية لكل من الأم والمولود وخاصة الولادات التي تتم خارج المؤسسات الصحية، ويعرض الشكل الموالي نسبة الأمهات اللاتي تلقين رعاية طبية بعد الولادة لمولودهن الأخير خلال الثلاث سنوات السابقة للمسح (سنة 2006):

الشكل(10):نسبة السيدات اللاتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة خلال الثلاث سنوات السابقة للمسح حسب المستوى الاقتصادي للأسرة في بعض الدول العربية



المصدر: مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة

يتضح من خلال الشكل أن نصف الأمهات في تونس تلقين رعاية بعد الولادة ، تليها الجزائر ثم سوريا والمغرب واليمن، كما يتضمن وجود علاقة ايجابية بين المستوى الاقتصادي مقاسا بملكية السلع المعمرة وخاصة المسكن ونسبة تلقي الرعاية الصحية ما بعد الولادة.بحيث تنخفض نسبة النساء اللاتي استفدن من استشارات بعد الولادة كلما ارتفع عدد ولادات الأطفال، بالنسبة للجزائر تخص المتابعة ما بعد الولادة 30 % من النساء المعنيات (

34 % في المناطق الحضرية و26 % في الأرياف). وعلى الرغم من إنخفاض نسبة النتائج المحققة إلا أنها تظل معتبرة مقارنة ببعض الدول المجاورة كالمغرب التي لم تتجاوز 8 % من الخدمات الصحية لفترة ما بعد الولادة. لكن ومن وجهة أخرى فهنالك تفاوت في مستوى الخدمات الصحية بين الحضر والريف مما يستدعي ضرورة الاهتمام بعناصر جودة الرعاية الصحية في المناطق الريفية"[24]"

ثالثا. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، الايدز، الملاريا وغيرهما من الأمراض

ترتيب عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العقدين الماضيين بالعديد من دول العالم الدعوة إلى ضرورة إدراج وقف ومحاربة هذا المرض المعدي والمدمر ضمن أولويات الأمم والمجموعة الدولية، بحيث جاء ذلك بعدما تعددت طرق انتشاره عبر العالم ليتزايد عدد المصابين بهذا الفيروس، مما تطلب إدراج مكافحته وتعميم فرص العلاج للمصابين ضمن أولويات المؤسسات الدولية وجعله هدفا من الأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت الأمم المتحدة ضرورة انتشار أمراض معدية أخرى تضر بالصحة العامة للشعوب والمجتمعات كالمالاريا وغيرها من الأمراض الفتاكة والمضرة بحياة البشر وجعلتها كذلك ضمن أولوياتها.

أ.المؤشر الأول: انتشار فيروس نقص المناعة لدى الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهم ما بين15–24 سنة:
تدعو منظمة الصحة العالمية وشركائها إلى الاعتقاد بأن الاستجابة العالمية والشاملة لحالة الطوارئ من الأمور الضرورية، إذ يجب أن تشمل على الوقاية من أجل حماية الملايين من البالغين الشباب والأطفال الذين يواجهون أكبر الخطر ولكنهم لم يصابوا بعد بالمرض، أما العلاج فهو الخيط الذي يفصل بين الحياة والموت.

بالنسبة للدول العربية فقد أشارت التقديرات الحديثة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية أنه منذ عام 2001 قد ازداد عدد المصابين بهذا الفيروس بنسبة تجاوزت 35% فارتفع المجموع من 27000 إلى 37000 مصاب.ويبين عام 2005 و2011 ارتفع عدد الوفيات بسبب الايدز بنسبة 27 % من 14000 إلى 17000 حالة وفاة، ولا تزال التغطية بالعلاج من الفيروس غير كافية لكنها في ازدياد، كما لا يزال التمييز والوهم النمطي للمصابين من العوائق الرئيسية أمام الحصول على الخدمات والوقاية من العلاج"[25]".

بالنسبة للجزائر فقد قدر عدد الإصابات بفيروس السيدا 1526حالة إصابة سنة 2009 وهي نسبة مرتفعة جدا، وذلك باعتبار أن حالات الإصابة بهذا الداء قد ارتفعت بـ 210 حالة مقارنة بسنة 1999 أي بمعدل زيادة يقارب 16%.

الشكل(11):تطور معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ، الايدز في الجزائر



Source: Rapport national sur les: **objectifs millénaire pour le développement Algérie** rapport établi par le gouvernement algérien, Juillet 2005, Algérie, P 60.

وقد أظهرت تحقيقات مختلفة أن الجزائر هي ذات انتشار محدود للسيدا ، بحيث أنه من أصل 70468مانحي الدم (سنة 2000)هنالك سبعة(07) أفراد حاملين للفيروس، وبالتالي تبلغ نسبة انتشار حاملي الفيروس0.009 %، ويبلغ انتشار فيروس المناعة المكتسبة لدى مانحي الدم 0.014 %.وقد أظهر التحقيق الذي تم إنجازه خلال الفترة الممتدة 2005-2009 أنه من أصل1526 حالة إصابة هنالك نسبة 48.42% من حالات النساء، وتتراوح فئة السن الأكثر تعرضا ما بين20-49سنة بنسبة 42 % من الحالات، ونجد الانتشار الأوسع بين فئات السن الذين تتراوح أعمارهم بين 20-49 سنة بنسبة 80 % من حالات، كما تم تسجيل 6.35 % من حالات الإصابة لدى الأطفال (فئةمن 0إلى15 سنة)"[26] ".وفي حين كانت العدوى عبر الدم المهيمنة أصبحت العدوى من خلال الجنس الأكثر انتشارا اليوم بنسبة 54.03 % مقابل 23.5 % عن طريق الدم، وفي نسبة 1.56% من الحالات يتم انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.وحسب المناطق تم تسجيل نسبة 29% من الحالات بمنطقة الوسط لا سيما الجزائر العاصمة، تيزي وزو وبجاية، 12% في منطقة الغرب سيما وهران، تلمسان وسعيدة 13% بمنطقة قسنطينة، عنابة وسطيف، 16% بمنطقة ورقلة وتمنراست .ومع ذلك فإن المعطيات لا تعكس الواقع فعلا بحيث لا يتم انتساب حالات السيدا التي يتم تحويلها نحو المستشفى وحالات حاملي الفيروس الذين يتم كشفهم انطلاق من التبرع بالدم وعدد من الدراسات الظرفية ، وهو ما يستوجب حذرا مستمرا ومتزايدا إذ لا يمكن استبعاد خطر انتشار سريع للعدوى. وعلى هذا الأساس فقد تم مباشرة أعمال هامة تتعلق بهذا الجانب بحيث خصصت الجزائر 19.9مليار دج لاتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لمواجهة هذا الداء، كإنشاء 61 مركز وطني لإجراء التحاليل والفحوصات، إنشاء لجنة وطنية قطاعية مكلفة بمتابعة الأمراض المنتقلة جنسيا ومرض نقص المناعة ، إضافة إلى تشكيل فوج عمل مكلف بتنفيذ برنامج متوسط المدى بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بحيث تم اعتماد خطط عمل قطاعية لفترة 2007-2011"[27]" تهدف إلى:

- حماية السكان خاصة الفئات الهشة.
- التكفل بالأشخاص حاملي فيروس السيدا.
- تجنيد الحركة الجمعوية والمجتمعية.
- دعم المعارف حول الأمراض الجرثومية من خلال التحقيقات حول حمل فيروس السيدا.

ب.المؤشر الثاني: معدل انتشار وسائل منع الحمل في الجزائر: يستخدم حوالي نصف النساء المتزوجات وسائل منع الحمل غير أن الفوارق كبيرة بين البلدان، إذ يزداد استخدام الوسائل بسرعة كبيرة في بعض منها ويتراجع في أخرى، ومن الممكن أن يساهم على الحصول وسائل منع الحمل الآمنة والمتيسرة الكلفة والفعالة في تخفيض وفيات الأمهات والرضع لأنها تساعد في تجنب حالات الحمل الغير المقصود وفي المباعدة بين الولادات. ولقد أثبتت التقارير أن أغلب الدول العربية قد حققت تقدما في هذا المؤشر وذلك من خلال رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة منها: مصر، الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان، الكويت واليمن في حين حافظت بعض الدول الأخرى مثل:تونس والجزائرعلى معدلاتها المرتفعة أصلا. وعلى جانب آخر يظل المستوى العام لهذا المعدل في دول عديدة مثل: اليمن، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جزر القمر، جيبوتي، عمان وموريتانيا منخفضا نسبيا. وبشكل عام لا تزال معدلات الإنجاب في غالبية الدول العربية مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول الأكثر تقدما، الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاج بأن غالبية النساء في هذه الدول لا تزال أكثر عرضة للمخاطر الصحية المتعلقة بالحمل والإنجاب بسبب تكرار الحمل

يهدف قياس انتشار وسائل منع الحمل في إطار هدف الألفية خصوصا إلى قياس نسبة استخدام الواقي الذكري مقارنة بالوسائل الأخرى لارتباطه بالوقاية من الايدز، ولكن في الواقع أن الواقي الذكري غير مستخدم كثيرا في مجتمعاتنا العربية في العلاقات الجنسية الشرعية ، حيث يقع عبئ الحمل في الغالب على المرأة"[28]".

الجدول (07): معدل استعمال وسائل منع الحمل في الجزائر

السنوات	1992	1995	2000	2002	2006	2014
المعدل	51	57	64	57	61	64

المصدر: بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية على الموقع الالكتروني: http://www.worldbank.or

تماشيا مع الأهداف التي حددت في استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1996) وجهت الإستراتيجية العالمية لصندوق الأمم المتحدة نحو مساعدة الحكومات في تعزيز قدراتها على كفالة أن تكون جميع مرافق الرعاية الصحية الأساسية وتنظيم الأسرة قادرة بحلول عام 2015 على أن توفر بصورة مباشرة، أوسع طائفة ممكنة من الوسائل الفعالة لتنظيم الأسرة ومنع الحمل والوقاية من المرض.

وعلى هذا الأساس نجد أن التخطيط العائلي (تنظيم النسل) في المجتمع الجزائري قد تحسن خلال السنوات العشر الأخيرة ، إذ بلغت نسبة استعمال حبوب منع الحمل 61% سنة 2006 بالنسبة للنساء المتزوجات وتبقى نسبة استعمال الكندم ضعيفة بنسبة 6.8 %.ويبلغ معدل انتشار الوسائل الرحمية حاليا 3.6 % وكان من المتوقع أن يصل إلى15% "[29]" وهو ما أكدته بعض الإحصائيات من خلال مؤشر الخصوبة الذي حققت فيه الجزائر نسبة 3.2 %سنة 2000 مقابل 4.6%سنة 1990 (أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 1.4 %) بل وقد وصلت النسبة إلى أقل من ذلك سنة 2009 بمعدل خصوبة قدر بـ 2.3% "[30]".وعلى هذا الأساس بوادر نقص التقدم في هذا المؤشر تبدو واضحة خاصة على مستوى بعض المناطق الجغرافية (الحضر والريف)، إذ أصبح مسلما حاليا

بأنها تعاني من نقص فادح في هذه الخدمات،يتبين من خلال استشراف غايات وأهداف الألفية الإنمائية، أن الجزائر قد خطت خطوة كبيرة في تحقيق أهداف الألفية لفترة 1990-2015.خاصة فيما يتعلق بجانب الأهداف الصحية، مما يدل على فعالية السياسة المنتهجة ، كون أنها تركز جهودها بصفة خاصة على المجالات القطاعية .لكن السؤال المطروح هل: أن الجزائر قادرة على تحقيق الأهداف المعلن عنها في آجالها المحددة ؟ أم أنها تستلزم مدة أطول من ذلك في الوقت الذي تكون بلدان أخرى قد وجهت أنظارها لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها خلال فترة 2016-2020"[31]".

III. التحليل القياسي لدراسة أثر الإنفاق العام الصحي على المؤشرات الصحية في الجزائر.

من خلال هذا النموذج حاولنا دراسة مدى تأثير الإنفاق الصحي على إنتاجية القطاع، وعلى هذا الأساس فقد حددنا مجموعة من المؤشرات الصحية ويتعلق الأمر بـ:

1. نفقات الصحة:**COV**.
2. أمل في الحياة عند الولادة:**EVN**.
3. أمل الحياة عند الولادة بالنسبة للاينات **EVNF**
4. أمل الحياة عند الولادة بالنسبة للذكور:**EVNO**.
5. الأطفال الملقحين ضد الدفتيريا:**DTC P3**
6. الأطفال الملقحين ضد الحصبة:**VAR** .
7. معدل وفيات الأطفال بالنسبة لكل 1000 ولادة حية:**TMEV**
8. معدل الوفيات بالنسبة لكل 1000 ساكن **TMEH**
9. معدل الخصوبة **TS**

سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression)، نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرارية)

في إطار تقصي آثار وانعكاسات سياسة الإنفاق العام(Granger-Newbold1974[32] على الصحة، تقوم هذه الدراسة باختبار أثر الإنفاق العام في الصحة على المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة ما بين (1985- 2013)، تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إذ يقدم نموذج الدراسة كالتالي:

$$DTC_{(-1)}\ EVN_{(-1)}\ VAR_{(-1)}=GOV$$

من خلال هذا النموذج سوف نحاول دراسة العلاقة بين أثر زيادة الإنفاق العام على المؤشرات الصحية، حيث استندنا من خلال هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

GOV :الإنفاق الحكومي **DTC** : الأطفال الملقحين ضد الدفتيريا**EVN** : أمل الحياة عند الولادة.

VAR: الأطفال الملقحين ضد الحصبة.

أولا.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: ويتم استخدام اختبار فيليبس بيرون من أجل اختبار استقرارية متغيرات الدراسة، ونتائج الاختبار الموضحة في الجدول الموالي، تثبت أن متغيرات النموذج كلها متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها مستقرة عند الفرق الأول. حيث تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم استقرارية المتغيرات عند المستوى عند درجة معنوية 1% و5%، وعند أخذ الفروق الأولى تم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم استقرارية المتغيرات عند الفروق الأولى، أي أنها أصبحت مستقرة عند الفروق الأولى عند درجة معنوية 1% و5%. ومن هنا تظهر ضرورة تقصي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.باستعمال برنامج « **EVIEWS** » نحصل على نتائج اختبار (**ADF**)الممثلة في الجدول التالي: **الجدول**

الجدول رقم(08):اختبار الإستقرارية.

المتغيرات	Adf			
	عند المستوى level	t-Statistic المحسوبة	الفروق الأولى	t-Statistic المحسوبة
GOV	2.703261	-2.991878***	-6.131282	-2.976263***
DTC	1.640868	-1.953381***	-3.857683	-2.981038***
EVN	-2.040981	-3.612199***	-4.236453	-3.612199**
VAR	1.330403	-1.953381***	-4.578567	-1.953858***

المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات برمجية Eviews8

*، **، ***تشير إلى مستوى معنوية عند 10% ، 5% ، 1% على التوالي .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $t_{tab} < t_{\phi j}$ وبالتالي نقبل الفرضية العديمة (H_0) التي تنص على أن السلسلة الزمنية الخاصة بالإنفاق العام والمؤشرات الصحية، وذلك لوجود جذر أحادي وهذا عند المستوى، وعليه قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وحصلنا على $t_{tab} > t_{\phi j}$وبالتالي نرفض الفرضية العديمة (H_0). أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

بما أن متغيرات دراسة كلها مستقرة عند الفرق الأول وهذا ما ستوجب تطبيق نموذج "**التكامل المتزامن**".

ثانيا. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen technique : يقدم جوهانسون طريقة مختلفة لاختبار التكامل المشترك للمتغيرات، حيث يعتبر هذا الاختبار أعم وأشمل من خلال تقديم نتيجة اختبارا لأثر λ**trace** واختبار القيمة العظمى λ**max**، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدراسة ، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد.وإذا تم حدث العكس فالنتيجة تكون من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك.

الجدول (09):نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.885983	96.54977	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.570025	42.26451	29.79707	0.0011
At most 2 *	0.448711	21.16379	15.49471	0.0063
At most 3 *	0.222021	6.276379	3.841466	0.0122

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات برمجيةEviews8

نتائج الاختبار المعطاة في الجدول توضح أن عدد المتجاهات يساوي عدد المتغيرات فإننا نرفض وجود تكامل في المدى الطويل ما بين متغيرات النموذج .وبما انه لا توجد علاقة في المدى الطويل سنقوم بدراسة العلاقة في المدى القصير وعليه سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه **var**.إن عدم وجود علاقة بين متغيرات النموذج على المدى الطويل إنما هو راجع بالأساس إلى ارتباط المؤشرات الصحية بعدة عوامل تحدد أهداف وأولويات المنظومة الصحية وذلك حسب المخططات والبرامج الصحية المعتمدة، أما بالنسبة لحجم الإنفاق الصحي كمتغير مستقل فهو مرتبط بمغيرات أخرى تتعلق أساسا بالسياسة المالية والأوضاع الاقتصادية للبلاد على الرغم من أننا أثبتنا من خلال النموذج السابق أن الإنفاق الصحي لا يتحدد بمستوى النمو الاقتصادي.

ثالثا.نموذج الانحدار الذاتي الموجه var

أ.النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_i Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:

$$Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \ldots\ldots, Y_{ut})$$

ويمكن كتابة هذا النموذج بشكل آخر بإدخال معامل التأخير "[33]" opérateur retard (D)

$$\phi(D)Y_t = A_0 + \varepsilon_t$$

أين $\phi(D = +I_n \sum_{i=1}^{n} A_i D_i$

بحيث:

$$D_i X_i = X_{t-i}$$

بشكل عام إن نموذج VAR ذو الدرجة (P) décalages، والمتكون من K متغير، يرمز له بـ VAR(P) والذي يكتب على شكل المصفوفة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_p Y_{t-p} + U_t$$

مع:

$$y_2 = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ . \\ . \\ .y_{Kt} \end{bmatrix}; \quad Ap = \begin{bmatrix} a_1^1 p & a_1^2 p ..... a_1^K p \\ a_2^1 p & a_2^2 p ..... a_2^K p \\ . & \\ . & \\ a_K^1 p & a_K^2 ..... a_K^K p \end{bmatrix}; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ . \\ . \\ a_K^0 \end{bmatrix}; U_t = \begin{bmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \\ . \\ . \\ U_{Kt} \end{bmatrix}$$

حيث:

- Y_t: شعاع بعده (K,1).
- A_p: مصفوفة المعالم ذات البعد (K,p).
- A_0: شعاع ذو البعد (K,1) للقيم الثابتة.
- U_t: شعاع التشويش الأبيض bruit blan ذو البعد (K, 1) الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$E(U_t) = 0$$

$$E(U_t, U_{t'}) = \upsilon$$

$$E(U_t, U'_s) = 0 \quad \forall t \neq s$$

وباستعمال معامل التأخير **D** يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$A(D)Y_t = A_0 + U_t$$

أو: $I - A_1 D - A_2 D^2 - ..... - A_P D^P) Y_t = A_0 + U_t$

نموذج الانحدار الذاتي المعتمد عليه في الدراسة هو مفسر للظاهرة بنسبة 85 %، وهو ، ولا يعاني من المشاكل القياسية . ويعطى بالعلاقات التالية:

- GOV = 0.8728005367*GOV(-1) + 1179103.50632*DTC(-2) + 6960801.74388*EVN(-2) - 81746.5008147*VAR(-2) - 551448549.644
- DTC(-1) = 8.56742994136e-09*GOV(-1) + 1.00709421283*DTC(-2) + 0.114648904957*EVN(-2) - 0.337684057162*VAR(-2) + 20.4971893624
- EVN(-1) = 6.53792525894e-10*GOV(-1) - 0.0104927797618*DTC(-2) + 0.94249365672*EVN(-2) - 0.00401051105478*VAR(-2) + 5.38884860035
- VAR(-1) = 9.35327213955e-09*GOV(-1) + 0.625692882955*DTC(-2) - 0.359096779086*EVN(-2) + 0.304973448502*VAR(-2) + 29.035565941

مع العلم أن :

R-squared 0.853646

Adj. R-squared 0.827036

F-statistic 32.08009

S.D. dependent 1.01E+08

سنقوم بتحليل العلاقة في المدى القصير بالاعتماد على اختبار تحليل التباين.

2/ تحليل التباين Variance Décomposition: خلصت نتائج تحليل التباين Variance Décomposition إلى ما يلي:

بالنسبة للإنفاق الصحي:كما ذكرنا سابقا بأن الإنفاق الصحي هو متغير مستقل وبالتالي لا يتأثر بأي متغيرات الدراسة، وإنما تحدده عوامل أخرى.

إن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كذلك لا تتطابق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة على انه النفقات الصحية لا تساهم في النمو الاقتصادي ونفسر هذا بان تطور النفقات الصحية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لأن الاهتمام فقط بإنتاجية العامل دون تحديد العوامل المؤثرة فيه للعمل على تحسينها وتوظيفها لرفع إنتاجية تنعكس سلبا على المنشآت العاملة في الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي. كما أن تطور النفقات الصحية لا تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر لأن الإنفاق على الرعاية الصحية على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين لا يراعى فيها الكفاءة في الإنفاق والتوزيع العادل للخدمات الصحية على مستوى الدولة لتصبح في متناول جميع طبقات المجتمع وبالجودة نفسها.

الجدول(10):تأثير الإنفاق العام

Variance Décomposition of GOV: Période	S.E.	GOV	DTC(-1)	EVN(-1)	VAR(-1)
1	28835465	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	31591399	95.06110	3.062989	1.226700	0.649207
3	65901582	97.55380	1.974847	0.282196	0.189156
4	76396449	94.71375	3.884893	0.983210	0.418147
5	1.43E+08	97.80801	1.648518	0.305295	0.238172
6	1.77E+08	96.65220	2.166456	0.798931	0.382415
7	3.12E+08	98.53191	0.893265	0.312014	0.262815
8	4.11E+08	97.87543	1.078846	0.667654	0.378066
9	6.96E+08	98.94842	0.440601	0.326803	0.284173
10	9.60E+08	98.51137	0.543149	0.575016	0.370466

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

بالنسبة للأطفال الملقحين ضد الدفتيريا: إن التلقيح ضد الدفتيريا يعتبر من الأهداف الأساسية التي شملتها المنظومة الصحية وذلك من خلال تخصيص نسبة معتبرة من الإنفاق الصحي لتعميم الاستفادة من هذا التلقيح، وهو فعلا ما تؤكده نتائج الدراسة وذلك باعتبار أن الإنفاق الصحي ساهم بنسبة كبيرة في تعميم هذا نوع من التطعيم بنسبة كبيرة وصلت إلى ما يقارب 92%. والجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول(11):تأثير الإنفاق العام على التلقيح ضد الدفتيريا

Variance Décomposition of DTC(-1): Période	S.E.	GOV	DTC(-1)	EVN(-1)	VAR(-1)
1	2.188375	1.094511	98.90549	0.000000	0.000000
2	2.719755	0.921163	96.67305	0.542235	1.863550
3	3.033891	12.75403	81.22008	1.207072	4.818815
4	3.066545	12.51252	79.80312	1.235450	6.448911
5	3.486835	31.26130	61.79546	0.970239	5.973007
6	3.629895	35.80370	57.38390	1.273349	5.539045
7	4.767586	62.47957	33.40162	0.741857	3.376954
8	5.568658	71.23268	24.89581	1.231802	2.639707
9	8.628377	87.85780	10.42861	0.524707	1.188889
10	11.28388	91.73115	6.418407	0.876155	0.974289

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

بالنسبة لأمل الحياة عند الولادة: يعتبر أمل الحياة عند الولادة من المؤشرات الصحية الهامة التي تعبر عن مدى فعالية السياسة الصحية أو بالأحرى البرامج الصحية.وعلى هذا الأساس فقد بينت نتائج الدراسة التحليلية أن هذا المؤشر هو في تحسن مستمر بالنسبة للجزائر ، إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب وهذا بمنظار التصنيف المعتمد من طرف منظمة الصحة العالمية وقد خلصت الدراسة التحليلية بأن تحسن مؤشر الحياة عند الولادة مرتبط بحجم الموارد المالية المخصصة للقطاع ، أي أن تحسن الوضع الصحي يرتبط ارتباطا وثيقا بنسبة الإنفاق العام التي تخصصها الدولة للقطاع الصحي. إلا أن الدراسة القياسية أثبتت عكس ذلك وذلك باعتبار أن الإنفاق الصحي لا يؤثر إلا بنسبة 8%كأقصى حد في أمل الحياة عند الولادة، في حين أن تعميم برامج التلقيح يؤدي إلى تحسن كبير في هذا المؤشر.

مما سبق يمكن استخلاص أن الإنفاق الحكومي المسخر لقطاع الصحة ليس له تأثير كبير في تحسين المستوى الصحي للجزائريين، وهذا ما يدل على عدم كفاءة عوامل الإنتاج سواء كان العمل أو عامل رأسمال.والجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول(12):تأثير الإنفاق العام على أمل الحياة عند الولادة

Variance Decomposition of EVN(-1): Period	S.E	GOV	DTC(-1)	EVN(-1)	VAR(-1)
1	0.012865	6.054283	0.166874	93.77884	0.000000
2	0.026990	8.029121	1.038571	88.86200	2.070308
3	0.042921	7.342501	5.433304	81.68176	5.542435
4	0.060949	6.933377	10.55132	72.99781	9.517493
5	0.079334	5.724898	13.93217	66.76486	13.57807
6	0.097323	5.012745	15.17790	62.33605	17.47331
7	0.113406	3.830887	15.23076	59.84038	21.09798
8	0.127970	3.053015	14.36351	58.24823	24.33524
9	0.141111	3.325838	13.01904	56.86698	26.78815
10	0.153015	3.644148	11.44293	56.07518	28.83774

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

بالنسبة لتأثير الإنفاق العام على التلقيح ضد الحصبة:تظهر نتائج الدراسة بأن الإنفاق الصحي يؤثر بنسبة كبيرة على توسع نسبة التلقيح ضد الحصبة بنسبة 97%.ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن القضاء على هذا الداء كان من بين الأهداف المسطرة من قبل منظمة الصحة العالمية في إطار ميثاق الألفية والذي صادقت عليه الجزائر، وهو ما استدعى ضرورة رصد مبالغ هامة لتجسيد هذا الهدف قبل حلول سنة **2015**.وللتوضيح لأكثر الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول(13):تأثير الإنفاق العام على عملية تعميم التلقيح ضد الحصبة

Variance Decomposition of VAR(-1): Period	S.E	GOV	DTC(-1)	EVN(-1)	VAR(-1)
1	3.033035	0.002841	61.77092	5.514389	32.71185
2	3.596857	1.041224	70.45047	3.947423	24.56089
3	4.444481	31.31270	49.37205	3.181490	16.13376
4	4.554262	32.72233	48.82188	3.060012	15.39578
5	6.746364	67.86447	23.15250	1.598393	7.384630
6	7.489865	71.70158	20.78817	1.508150	6.002105
7	12.54764	89.00444	7.972649	0.621213	2.401700
8	15.40514	91.15595	6.311679	0.831009	1.701362
9	26.33974	96.52549	2.331275	0.368145	0.775090
10	34.91581	96.92162	1.813585	0.637552	0.627244

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.

الخاتمة:

اعتبرت منظمة الصحة العالمية بأن الصحة الإنجابية هي أحد أهم أركان الصحة العامة وهي حالة من السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية وليس فقط غياب المرض، ومن هذا المنطلق ترتبط الصحة الإنجابية ارتباطا وثيق بوجود المرأة وكيانها ودورها في المجتمع مما يجعلها مؤثرة ومتأثرة بكل مراحل حياتها ابتداء من الطفولة وصولا إلى الشيخوخة، لكل طفل الحق في أن يتمتع بأفضل حالة صحية بدنية وذهنية وروحية ممكنة ، وتتعهد الدول بأن تسعى إلى ممارسة هذا الحق بالكامل وتعد نسبة وفيات الأمهات انعكاسا عن التكفل الصحي بالحمل في جوانبه الوقائية أولا ثم الشفائية، كما يعد مؤشرا عن الاستفادة من العلاج وتجهيزات مصالح طب التوليد، ولا يزال

مستوى وفيات الأمهات، أي وفيات النساء بسبب الحمل أو الولادة، يشكل على غرار وفيات الأطفال، مشكل صحة عمومية في الجزائر ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية ما يلي:

- تعميم برامج التلقيح الوطنية والرعاية الصحية المتكاملة للطفل بالإضافة إلى المتابعة الطبية للأم قبل ،أثناء وبعد الولادة مجانا.
- تحسين الرعاية الصحية للأم والطفل في المناطق الريفية بنسب مماثلة بتلك التي يستفيد منها سكان المناطق الحضرية بعدما كانت الفارق كبيرا في السنوات الماضية.
- ساهمت برامج الاستثمارات العمومية وكذا النفقات العمومية إلى تحسين مؤشرات التغطية الصحية، وامتصاص الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.
- أظهرت العلاقة في المدى الطويل أن الإنفاق العام على الصحة له تأثير إيجابي مفسر إحصائي على المؤشرات الصحية.
- من هنا يجب العمل على زيادة الانفاق على الصحة وليس العكس وذلك لمعالجة المشكلات العديدة التي يعانى منها المجتمع، وهو ما يتطلب وضع الاسس الضرورية لإصلاح الانفاق العام وجعله يصب في صالح الاهداف الرئيسية التي تقرر من اجلها.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها و من أجل الرقي بهذا القطاع بما يتماشى والأهداف المعلن عنها في ميثاق الألفية فقد ارتأينا ادراج التوصيات التالية:

- باعتبار أن النظام الميزاني لا يتماشى و التطورات الحاصلة فلا بد من اصلاح نظم تسيي الموازنة العامة للمؤسسات الصحية حتى يكون هنلك رشادة في تسيير موارد القطاع.
- العمل على الاستفادة من خبرات دول الجوار (المغرب و تونس مثلا)كونها استطاعت أن تحقق نتائج مرضية بموارد مالية محدودة.
- الاهتمام أكثر بمحال الرعاية الصحية الأولية .
- إصلاح النظام الصحي و ذلك لكون أن المنظومة الصحية بالجزائر مازالت تعاني من قصور كبير في عدة ملفات (التمويل،التخطيط،القوانين...الخ).
- العمل على تحسين هذه المؤشرات الى فترة ما بعد 2019 حتى يكون هنلك استدامة في تحسين المؤشرات الصحية.

الاحالات والمراجع:

[1] – مجلس التخطيط ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، الدوحة : 2006،ص 02.

[2] – وزارة التنمية والتعاون الدولي،تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: دعم ووضع إستراتيجية مستدامة وخطة تنفيذية لتطوير الموارد البشرية ، سوسة تشرين الأول 23– 25 سنة 2007 ، ص 02.

[3]– WhO (world health organisation)2003 : The world Health report 2003 shaping futur, Geneva, ,pp12,13.

[4]– , 2003 , Humane dévalement, report 2003 , New York oxford university press , PP 85,86

[5] – زميت خدوجة ،تحليل تكاليف الصحة في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير،جامعة الجزائر،1999 – 2000.، ص59.

[6] – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول :صحة الأم والطفل ،الدورة التاسعة،28–29 أكتوبر1997،ص 15.

[7] –التقرير الصادر عن يونيسيف(إقليم للشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حول: وضع الأطفال في العالم ، جامعة الدول العربية للنشر ، ديسمبر 2008 ، ص 08.

[8] – د.عبد القادر لطرش ، سميح البستاني ، موزة السلم ، الأهداف الإنماتئية للألفية في دولة قطر ، تقيم و استشراف ، مجلة دراسات سكانية ، الإصدار رقم 04 ، الطبعة الأولى ، الدوحة،2009.، ص 15.

[9] – زينب فصولي ،الواقع الصحي للأطفال في الجزائر ومجهودات الدولة من أجل الرعاية ، مداخلة مقدمة للمشاركة في إطار فعاليات ملتقى دولي الأول خاص بالصحة العامة والسلوك الصحي في المجتمع الجزائري ، 21–22 أفريل 2014 ، الطارف ، ص 14.

[10]– –le rapport national sur les objectifs millénaire pour le développement ,Algérie ,op.cit, P 48

[11] بوسالم فاطمة، بوسالم زينة، الأهداف التنموية للألفية في أفق 2015، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الخاص بسياسات ترشيد الإنفاق الصحي ،25/24 نوفمبر 2015،ص 14.

[12] – عياشي نور الدين، تطور المنظومة الصحية الجزائرية، بحوث اقتصادية، الصادرة في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31،جوان 2009، ص 298.

[13] – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول:صحة الأم والطفل، مرجع سابق، ص 56

[14] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:المشروع التمهيدي للتطوير الوطني الخامس حول التنمية البشرية ل 2003، مرجع سابق، ص 70

[15] – وزارة الصحة والسكان،البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة،(اليونيسيف)الجزائر،جوان 1986، ص 09

[16] –المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:المشروع التمهيدي للتطوير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003،مرجع سابق ص 70

[17] –– بيانات البنك العالمي حول : مؤشرات التنمية العالمية على الموقع الالكتروني:http://www.worldbankory

[18] – التقرير العربي الثالث حول:الأهداف الإنمائية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها،جامعة الدول العربية 2010.، ص 31..

[19] – التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ،الجزائر ،2010، ص 10.

[20] – أحمد عبد المنعم، ماجدة محمد ، أوضاع الأطفال والأمهات في المناطق الحضرية لبعض الدول العربية، ورقة عمل خاصة بالمؤتمر العربي حول الإدارة الصحية من 3-5 ماي 2008 ، جامعة الشمس (القاهرة)، ص 22.

[21] – الإحصائيات الصحية العالمية ،الصادرة عن منظمة الصحة العالمية 2009، ص 74.

[22] – المشروع العربي لصحة الأسرة ، جامعة الدول العربية ،المجلد الثاني والثالث ،القاهرة 2006، ص 08

[23] – التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول:الصحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، مرجع سابق، ص 09.

[24] – التقرير الخاص بالصحة في العالم ،الصادر عن منظمة الصحة العالمية، جنيف ،ماي 2004 ، ص 11

[25]– rapport national sur les objectifs du milliaire pour le développement, op cit, P 90

[26] – التقرير الوطني للجمهورية لديمقراطية الشعبية:لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مرجع سابق،ص 11

[27] – فاطمة بوسالم ، زينة بوسالم :الأهداف التنموية للألفية في آفاق 2015 ، مرجع سابق،ص 10.

[28]– تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق الأمم المتحدة للسكان حول :سلع الصحة الإنجابية وتنفيذ البرامج القطرية ، نيويورك ، جوان2001 ، ص 07.

[29] – التقرير العربي الموحد ،إحصائيات خاصة بالدول العربية ، لسنة 2009 ، ص293.

[30] – ناتالي راميريز: أهداف التنمية المستدامة لفترة من 2016-2020 ،مجلة التمويل والتنموية ،العدد 52، يونيو 2010، ص 25.

[31] – مديحة مديحة محمود خطاب،تحديد أولويات الإنفاق العام في مجال الصحة، مؤتمر أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية، القاهرة، ديسمبر ، ص18.

[33] -Regis Bourbonnis : **Econométrie manuelle et exercice corrigées** , 5ème édition Dunod, Paris 2006.

أساليب التسويق الرياضي من وجهه نظر رجال الأعمال

إعداد:

د. يحياوي سمير.

أ. دحماني جمال.

أ.حداش عبد الله.

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص في التسويق الرياضي وفي ظل الظروف الحالية التي تعيشها الرياضة الجزائرية ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي وكانت عينة الدراسة مجموعة من رجال الأعمال والتجار الممثلين بأصحاب الشركات العاملين في القطاع الخاص والبالغ عددهم (70)، وتم استخدام استمارة الاستبيان خاصة بالأساليب التي يعتمد عليها رجال الأعمال للتسويق الرياضي حيث تم عرضها على مجموعة من المختصين المحكمين وإجراء معاملات الصدق والثبات أما مفتاح التصحيح فكان مقياس التقدير الخماسي (ليكرت) وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري – التكرار والنسبة المئوية –كاي سكوير) وبعدها تم عرض النتائج التي توصل لها الباحثون في جداول خاصة ومرتبة وقد استنتج الباحثون مجموعة من الاستنتاجات منها يسعى التسويق الرياضي إلى جذب واستقطاب رجال الأعمال من العاملين في القطاع الخاص، وإن جميع أساليب التسويق قيد الدراسة وجدت أراء ايجابية من قبل رجال الأعمال

الكلمات المفتاحية : التسويق الرياضي، رجال الأعمال

Abstract :

The study aimed to identify the role of the private sector in sports marketing and in the current conditions experienced by Algerian sport. The researchers used the descriptive method in the survey method. The sample of the study was a group of businessmen and traders representing the owners of companies working in the private sector (70), the questionnaire was used for the methods used by the businessmen of sports marketing, where they were presented to a group of arbitrators and the transactions of honesty and consistency. The key of the correction was the five-measure scale (Likert) and the appropriate statistical methods were used (arithmetic mean, standard deviation, repetition and

percentage) And the results of the researcher were presented in special tables and arranged. The researcher concluded a number of conclusions from which sports marketing seeks to attract and attract businessmen from the private sector. Marketing of Under study found positive views by business

Keywords: Sports Marketing, Businessmen.

تمهيد:

تطور التسويق الرياضي من صناعه ضئيلة و صغيرة إلى صناعة بملايين الدولارات، ويرجع ذلك إلى وقت الفراغ أو الوقت الحر لدى الأفراد فأصبحت ممارسة الرياضة ومنافساتها والتسويق الرياضي أكثر أهمية في مجتمعنا المعاصر مع تطور وسائل الاتصال و اهتمام الناس بالرياضة والبطولات الرياضية وما تحققه من مكاسب اقتصادية حيث يعتبر التسويق من أهم الوظائف الإدارية لأي مؤسسة رياضية، حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة و تطبيق المفاهيم التسويقية في معظم المؤسسات على اختلاف أنواعها، ويرى الباحثون أن استغلال التسويق الرياضي بجوانبه العلمية يعتبر جانبا مهما لتحسين نشاطات المؤسسات و الاتحادات الرياضية و يمول صناديقها بموارد إضافية تخفف العبء المالي عن كاهل الوزارة ويعين الاتحادات على النفقات المطلوبة وتوفير المستلزمات الرياضية للنشاط الرياضي.

اتضح انه من الممكن الوصول إلى المستوى الأمثل لتطوير وتحسين دعم النشاطات الرياضية من خلال استغلال التسويق الرياضي، وكذلك بتعاون القائمين على النشاط وجهود المسئولين والخبراء ووجود الكفاءات وكل من له صلة بدعم النشاط الرياضي من المستثمرين والمؤسسات والشركات.

وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد برز دور الهيمنة الاقتصادية التكنولوجية بوضوح من خلال المشاركة في دعم الأنشطة الرياضية والمهرجانات باختلاف مجالاتها ومع بروز العلاقة القوية الواضحة بين الرياضة والاقتصاد أصبح للقطاع الخاص دور أكثر فعالية وتأثير من ذي قبل برعاية ودعم الأنشطة الرياضية مما زاد من أهمية أساليب التسويق الرياضي لها، وبناءً على ذلك وغيره وجد الباحثون وان هناك حاجة ملحة ضرورية إلى توسيع وتنويع قنوات إيرادات الأندية الرياضية.

ومن خلال ما سبق جاء الإشكالية على النحو التالي:

ما هي الأساليب التي يعتمد عليها القطاع الخاص في التسويق الرياضي من وجهه نظر رجال الأعمال؟

وعلى ذلك توزعت عناصر المقال على محورين أساسيين هما المحور الأول عن مفاهيم أساسية حول التسويق الرياضي، والمحور الثاني إجراءات البحث الميدانية، وكذلك تضمن عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج واقتراحات الدراسة الميدانية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التسويق الرياضي.

التسويق هو أحد الأنشطة المهمة والرئيسية لأي مؤسسة سواء كانت رياضية أم غير رياضية وما يعنينا هو تسويق النشاط الرياضي حيث أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لقيام الأندية الرياضية بنشاط التسويق الرياضي مبني على أسس علمية سليمة إذ إن أغلب الأندية الرياضية الجزائرية تعتمد في توفير الأموال اللازمة للقيام بنشاطاتها الرياضية على المنحة المقدمة من قبل وزارة الشباب والرياضة لها بالدرجة الأولى وكذلك على بعض النشاطات التسويقية غير المنتظمة في حين إن عملية التسويق الرياضي لا توفر الجانب المادي للأندية الرياضية فقط بل تتعدى ذلك إلى جوانب أخرى كالإعلامية والمعنوية.

لم يعد هناك بديل أمام أي مؤسسة تهدف إلى الاستقرار والنمو، وتتحرك تجاه التميز والريادة غير كفاءة وفعالية وظيفة التسويق ونشاطه، وأصبح من الحقائق الواضحة والمتفق عليها هيمنة وظيفة التسويق ونشاطه على اهتمامات المؤسسات المعاصرة واعتبارها التحدي الحقيقي الذي يتوقف عليه استقرار المؤسسة ونموها (**أبو بكر محمود، 2005 ، ص9**).

فقد أصبح التسويق في فكره الشامل وظيفة شائعة التطبيق في جميع المنظمات بصرف النظر عن أهدافها ونوعية إنتاجها، وقد استهدف خدمة المستفيد والمؤسسة وركز على رفاهية المستفيد و المجتمع في الأجل القريب والبعيد والمساهمة في تحقيق مصالح المجتمع، وكذلك المنظمة التي يفترض أنها توجد لخدمة أسواقها لأنها تستمد كيانها من المجموعات التي تخدمها وتؤثر فيها، فينبغي إحساسها بالجماهير والبحث عن المنافع للمجتمع وإشباع حاجاته، وبذلك يتم رفاهية المجتمع، من هذا المنطلق فان التركيز على المنتجات غير الملموسة ومنها الخدمات أمر ضروري لهذا الإشباع (**المساعد خليل، 2006 ، ص19**).

1-1- التسويق: Marketing

ذكر كل من لامب هير، وماكدنل lamp, hair, makdanil في كتابهم principles of market أن التسويق هو عمليات تخطيط وتنفيذ مفاهيم التسعير والترويج والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات لخلق تبادل يشبع أهداف الأفراد والمنظمات.

يعرف هواردً التسويق بأنه يتضمن حاجات ورغبات المستهلكين أو المستفيدين وتفهمها في ضوء طاقات المؤسسة ثم تعريف المختص بتلك الرغبات والحاجات حتى يمكن تشكيل المنتج والخدمة وفقا لها ثم توصيلها على المستهلك أو المستفيد مرة أخرى (**الغيص منى، 2000، ص104**).

أما « KOTLER & DUBOIS » عرفا التسويق على انه الميكانيزم الاقتصادي والاجتماعي الذي يشبع رغبات و متطلبات الأف ا رد و الجماعات عن طريق خلق و تبادل المنتجات و تركيبات أخرى للقيم للمستقبل (kotlet & debois, 2000,p 40).

كذلك « WEBSTER » فلقد عرف التسويق بانه العملية أو الوظيفة التي تتكيف بها المؤسسة مع المحيط (**webster, 1974,p,13**)

و بالنسبة لـ « BENOUN » فقد عرف التسويق بأنه الم ا رحل التي تمثل في اكتشاف و تحليل المتطلبات الظاهرية و الباطنية للمجتمع بهدف تصور و تشغيل سياسة متكيفة تستجيب لما يطلبه أو جزء منه (**benoum, 1991,p05**)

كما يمكن تقديم تعريف نوع ما شامل، وضعته الجمعية الأمريكية للتسويق(AMA) وقوبل بالقبول من طرف أغلب المهتمين بالتسويق:

"التسويق هو تنفيذ مختلف أنشطة المؤسسة التي تهدف إلى توجيه تدفق السلع و الخدمات من المنتج إلى المستهلك."

ويرى الباحث بأن التسويق :هو الاهتمام بحاجات ورغبات المستهلك ومحاولة تكييف المنتجات والخدمات مع ذوقه قصد تحقيق أهداف الفرد و المؤسسة.

1-2سمات التسويق:

يتسم التسويق بما يلي(**http://etudiantdz.com/vb/t41915.html**):

1- يقوم على دراسات حاجات ورغبات الناس.

2- يقوم على دراسة الظروف والمتغيرات المحيطة قبل وضع الاستراتيجيات والسياسات التسويقية المناسبة.

3- انه محاولة جادة للمواءمة بين طرفين رئيسيين هما المنتج أو الخدمة والمستهلك وأهداف كل منهما دون الإضرار بالمصلحة العامة.

4- التسويق وظيفة مستمرة قبل وأثناء وبعد الإنتاج والبيع.

5-إن التسويق يعتمد على التخطيط والتنفيذ الجيدين .

1-3- التسويق الرياضي: Sport Marketing

قبل التعرض لتعريف ومفهوم التسويق الرياضي سوف نتعرض إلى التطور التاريخي للتسويق الرياضي منذ بداية ظهوره في ص ور مختلفة مع أوائل القرن العشرين، فعند النظر في الماضي نستطيع أن نلاحظ أن التسويق نشا وتطور تدريجيا وليس فجائيا.

وفي خلال الخمسون عاما الماضية، شارك عدد كبير من رجال الأعمال وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية في وضع مفاهيم معينة لتطوير الممارسات والفلسفات المتعلقة بالتسويق الرياضي بدءا من الأسطورة شومان Shoman ومرورا ببارنيم Barnum وتركزت مساهمات بارنيم في التسويق الرياضي على

المجال الإعلامي والرياضي، ثم بيل فيك Billveek وهذه المجهودات ساهمت في تطوير ممارسات التسويق الرياضي كما يلي:

- بيع التذاكر ومواد الدعاية حيث كان بيل فيك billveek (1994) يرى أن أفضل طريق لبيع التذاكر هي استغلال التجمعات الجماهيرية (السيرك، التجمعات الطلابية، الكشافة) وإحدى أهم الأشياء التي اشتهر بها هي قدرته على تحويل الأدوات العادية إلى أشياء هامه تجذب الانتباه، وكذا اهتمامه بالعلاقات ألعامه لما تلعبه من دور هام في العملية التسويقية.

-ترويج المنتجات الرياضية والرعاية اشتهر سبالدنج Spalding (1995) كلاعب بيسبول محترف وكابتن الفريق الوطني وعلى الرغم من ذلك تعد انجازاته الرئيسية في مجال الأعمال وصناع المنتجات الرياضية .حيث لعب وعي سبالدنج بالتغيرات الاجتماعية والصناعية دو ا ر هاما ورئيسيا في طريقة عرضة للرياضة واستفاد من المناصب التي تولاها بصوره جيده في تسويق المنتجات الخاصة برياضة البيسبول وتتركز مساهمات سبالدنج في تطوير التسويق الرياضي في مجال توقيع العقود حيث يحصل على توقيع الشركات لتصبح رعية للبطولات .ومن هنا جاءت فكرة الرعاية الرياضية Sport Sponsorship

-بحوث التسويق دافيد سون Davidson (1934) وهو رجل الأعمال الذي أسس أو لعب دو ا ر في تأسيس الجمعية الأمريكية للعبة كرة السلة ,وفريق الهوكي، وفريق كرة القدم،

وإسهامات دافيد سون في مجال التسويق الرياضي ببساطة انه أعاد اختبار محتويات المنتج الرياضي وتقديمه وقد نتج عن إعادة الاختبار وتغيير القوانين والتي قدمها واتبعها مسوقو الألعاب ذات الاحتراف في المدن واستخدم الانتشار كمغريات وهميه من شان هذه الجماعة أن تشكل موقف المنافس لمجموعات اللاعبين أي أن الهدف هو خلق مناخ لتسويق المنتج وأيضا أسهم في تقديمه نموذجا عمليا لمسوقي الرياضة بأنه يجب البقاء على التوافق مع ألازمنه المختلفة والتعرف على الاحتياجات المتغيرة والاهتمامات لدى المستهلكين (**Bonnie,1994, p.20**).

1-2-1- تعريف التسويق الرياضي Sport Marketing

التسويق الرياضي ما هو إلا استطلاع ال أ ري والاتجاهات السائدة في السوق ومن ثم توجيه المنتجات والخدمات الرياضية لتتوافر مع تلك الاتجاهات (**Booniel, 1994, p150**).

ويعرف أيضا بأنه مجموعة من الجهود والأنشطة المستمرة والمتكاملة التي تسهل وتصاحب انتقال السلع والخدمات والأفكار من مصادر إنتاجها إلى مشتريها وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك والمنتج والمجتمع.

كذلك يعرف بأنه النشاط الذي يقوم على تخطيط وتقديم المزيج المتكامل الذي يشبع حاجات ورغبات المستهلكين، محاولاً المواءمة بين أهداف المشتري وأهداف الهيئة وقدرتها في ظل الظروف البيئية المحيطة (**http://www.iraqacad.org/Lib/adil/adil5.htm**).

1-3- أهمية التسويق الرياضي:

إذا قمنا بتوضيح أهمية التسويق الرياضي نجد أنه يسعى إلى الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية ومجالات التربية البدنية والرياضية التعليم، والتدريب والإدارة والترويح وجذب اهتمام الجمهور نحو ممارسة الرياضة مع توضيح قيمتها للإنسان .وتعزيزها وتدعيمها إلى أن تصبح أسلوب حياة، إلى جانب ما يمكن أن يتحقق من ربح وعائد مادي.

فعدم فهم التسويق الرياضي وأهميته يؤكد ضرورة تواجده .كذلك عدم وجود جهاز إداري للتسويق بالمؤسسات الرياضية .وعدم وجود متخصصين بالتسويق الرياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة يؤكد أهميته . بالإضافة إلى عدم وضوح أساليب التسويق وتطبيقها في مجالات التربية البدنية والرياضية(**الشافعي 2006 ,ص 85**)

1-4- أهمية التسويق الرياضي بالمؤسسة الرياضية بصفة خاصة:

تتمثل أهمية التسويق الرياضي داخل المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة في العناصر التالية(**ناصري عبد القادر، 2007 ، ص59**):

-ضرورة العمل على زيادة موارد المؤسسة من التسويق للخدمات الرياضية.

-ضرورة العمل على توفير فرص المنافسة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.

-الارتقاء بمستوى الخدمة الرياضية المقدمة من طرف المؤسسة.

-ضرورة العمل على تحديد نوع الخدمة الرياضية التي يمكن أن تقدمها المؤسسة الرياضية.

-يجب الاهتمام بتوضيح الأهداف التسويقية للمستفيدين والعاملين بإدارة التسويق.

-الاهتمام بعمل دراسات مسحية عن التسويق المحلي والدولي للخدمة الرياضية.

-الاهتمام بتدريب الكوادر الإدارية المتخصصة في وضع الخطط التسويقية بالمؤسسات.

-يجب م ا رعاة دراسة الظروف البيئية المؤثرة على الخدمات الرياضية.

1-5- أساليب التسويق الرياضي بالمؤسسات الرياضية:

هي مجموعة الأنشطة المختلفة التي يمكن تطبيقها باستخدام المجالات الرياضية والبطولات والدورات والمنافسات المحلية والدولية والقارية والاولمبية في التسويق الرياضي.

وتتعدد وفقا لما يلي:

1-تسويق حقوق الدعاية والإعلان.

2-التسويق التلفزيوني.

3-تسويق البطولات والمباريات.

4-تسويق اللاعبين.

5-تسويق المنشئات الرياضية والاجتماعية.

6-تسويق الخدمات للجمهور الداخلي والخارجي.

1-6-مصطلحات ذات علاقة بالتسويق الرياضي:

1-6-1 المنتج الإضافي Additionnel Product

هو الخليط من الأنشطة التسويقية التي يتحكم فيه بواسطة المؤسسة والموجهة على قطاع سوق معين من المستفيدين في المجال الرياضي ويتكون من العناصر الآتية(**حجازي والشافعي، 2009، ص23**):

- المنتج أو الخدمة أو الأنشطة الرياضية.

- السعر: ويرتبط بالجودة والقدرة الشرائية.

-الترويج :وهو الإعلان والدعاية عن المنتج والخدمة والأنشطة الرياضية المقدمة للمستفيد.

- التوزيع: المكان الذي يمثل مكان تقديم المنتج أو الخدمة أو النشاط الرياضي توزيعا جغرافيا وفقا للتعداد السكاني

1-6-2 الإعلام الرياضي: Sports media

هي عملية نشر الأخبار والمعلومات والحقائق الرياضية وشرح القواعد والقوانين الخاصة بالألعاب والأنشطة الرياضية للجمهور بقصد نشر الثقافة الرياضية بين أفراد المجتمع وتنمية وعيه الرياضي (**سارى حمدان 2000** ,، **ص22**).

1-6-3 المستهلك الرياضي Sport Consumer

هم الأفراد الذين يشترون المنتج الرياضي سواء كان هذا المنتج سلعة أو خدمة بغرض الاستخدام الشخصي أو الاستمتاع.

المحور الثاني: إجراءات البحث الميدانية:

من خلال خبرتنا في الهيئات الإدارية والتدريبية للأندية والرابطات الرياضية وجدنا إن برنامج عمل الأندية الرياضية في تطوير وتوسيع الألعاب الرياضية وما يتعلق به يكون مرهوناً بالأموال التي تحصل عليها الاتحادات والرابطات والنوادي الرياضية من وزارة الشباب والرياضة وهي دون مستوى الطموح حتى وصل الحال في بعض الأندية إلى تقليص نشاطاتها الرياضية وفق كمية الأموال التي يحصل عليها النادي من الدولة، وأن وسائل التسويق الرياضي تتمثل في إيرادات تذاكر المباريات وتسويق حقوق الدعاية والإعلان والبث التلفزيوني و التراخيص لاستعمال الشعارات وإصدار هدايا تذكارية والمطبوعات والنشرات الخاصة والإعلان على ملابس اللاعبين.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لحل مشكلة البحث كونه يلاءم طبيعة المشكلة المراد حلها، فالمسح (يزود الباحث بمعلومات تمكنه من التحليل والتفسير واتخاذ القرارات ويكشف له عن العلاقات بين المتغيرات المدروسة)

2-1 عينة البحث:

وكانت عينة الدراسة مجموعة من رجال الأعمال والتجار الممثلين بأصحاب الشركات العاملين في القطاع الخاص والمسجلين لدى غرفة التجارة والبالغ عددهم (70). تم اختيارهم بالطريقة العمدية حيث تم ترشيحهم من قبل الاتحادات والأندية الرياضية التي حصلت على دعم مادي من هذه الشركات.

2-2- أدوات البحث:

- المصادر والمراجع العربية والأجنبية
- استمارة الاستبيان
- الوسائل الإحصائية

2-2-1 استمارة الاستبيان:

بعد الاطلاع على الأدبيات والبحوث العلمية المشابهة (دراسة خالد عبد العاطي وكمال الدين درويش ومحمد صبحي حسانين) قام الباحث بإعداد استمارة استبيان خاصة والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف البحث، تكونت الاستمارة من (20) عبارة .

2-2- 2 صدق الاستمارة :

قام الباحث بعرض الاستمارة على عدد من المختصين (ملحق 1) وبعد الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم أبدو الموافقة على صلاحية الاستمارة وإمكانية الاعتماد عليها لقياس الحالة المراد قياسها.

2-2-3 ثبات الاستمارة :

تم إيجاد ثبات الاستمارة بطريقة إعادة الاختبار. إذ تم تطبيق الاختبار على (5) من رجال الأعمال من خارج العينة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبعد أسبوعين تم تطبيق الاختبار مرة أخرى على نفس العينة حيث بلغ معدل الثبات (91%) وهو معامل ثبات عالي .

2-3- التجربة الاستطلاعية :

أجرى الباحثون التجربة الاستطلاعية على عينة بلغ عددها (5) من رجال الاعمال من خارج عينة البحث وتم الافادة منها

1- الوقت المستغرق للإجابة .

2- المشكلات التي تواجه الباحث .

3- تدريب فريق العمل .

2-4- التجربة الرئيسية :

بعد توفر الشروط المناسبة لأجراء الاختبار قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على عينة البحث والبالغ عددهم (60) وطلب منهم وضع علامة (صح) في المكان الذي يعبر عن رأيهم إزاء كل فقرة من فقرات الاستبيان.

2-5- الوسائل الإحصائية :

1- النسبة المئوية

2- الوسط الحسابي

3- الوزن المئوي

4- الانحراف المعياري

5- معامل الارتباط البسيط

6- الوسط المرجح.

2-6- عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

من اجل تحقيق أهداف البحث سيتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج للتعرف على أراء رجال الأعمال نحو أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية.

جدول (1) يبين المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية

الرقم	الرتبة	العبارة	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	11	كتابة اسم الشركة على التجهيزات الرياضية في الملاعب والقاعات	1,87	75,42
2	13	وضع خصم خاص على منتجات الشركة ودعمها للنشاط الرياضي	1,877	75
3	15	تسمية الفرق الرياضية باسم الشركة	1,74	75,65
4	1	وضع دعاية للشركة بالتلفزيون خلال نقل المباريات	2,50	85,45
5	12	وضع دعاية للشركة بالصفحات الرياضية للصحف المحلية	1,85	75,22
6	16	وضع دعاية للشركة بالإذاعة من خلال البرامج الرياضية	1,65	74,32
7	14	وضع دعاية للشركة على تذاكر دخول المباريات	1,80	74,87
8	17	وضع دعاية للشركة في الملعب	1,50	74
9	18	وضع دعاية للشركة على قمصان اللاعبين	1,48	83,96
10	4	عرض منتجات الشركة خلال المباريات	2,27	81,75
11	8	تقديم الكؤوس والميداليات باسم الشركة	1,88	77,45
12	6	رعاية الشركة للقاءات الرياضية	2,88	80,72
13	5	تقديم مدير الشركة راعي للقاءات الرياضية	2,25	81,69
14	2	رعاية اللقاءات التي تمويلها الشركة من قبل شخصية سياسية مهمة	2,42	84,98
15	7	توزيع نشرات عن منتجات الشركة أثناء اللقاءات الرياضية	2,00	78,00
16	9	تقديم جوائز من منتجات الشركة للفائزين من نوع المنتج الذي تختص به الشركة	2,66	77,76
17	3	عمل يانصيب على منتجات الشركة من خلال تذاكر دخول المباريات	2,31	82,26
18	19	عقد مؤتمر صحفي لإعلان رعاية الشركة ودعمها للنشاط الرياضي	1,40	75,77
19	20	وضع اسم الشركة على برنامج الاحتفال	1,38	73,65
20	10	توزيع عينات من منتجات الشركة خلال أيام البطولة	2,11	76,85
		المجموع		78,76

من خلال اطلاعنا على نتائج الجدول (1) نرى إن النسبة المئوية الكلية لأساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية كانت عالية بنسبة متوسطة حيث أن هذا يؤكد أن الرياضة نشاط اجتماعي تنافسي وكذلك النشاط التسويقي فالنمو المتزايد للملاعب الرياضية كتجمعات جماهيرية لفئات اجتماعية مختلفة والتغيير في القيم الاجتماعية والثقافية ساهم في تغيير القيم والمعايير أيضاً، فالملاعب والألعاب الرياضية لم تعد ترتبط بنشاط تنافسي محض بل أصبحت عملا كبيراً دفع بالشركات والمؤسسات الخاصة للاستثمار فيها.

حين نجد إن الفقرة (وضع دعاية للشركة بالتلفزيون خلال نقل المباريات) قد حصلت على أعلى وسط مرجح ووزن مئوي وهذا يدل على أهمية هذا الأسلوب من وجهة نظر رجال الأعمال كونه يساعد على ترويج المنتج من خلال مشاهدة الزبون للإعلانات خلال فترات الاستراحة مابين الأشواط وقبل المباراة.

في حين حصلت الفقرة (رعاية اللقاءات التي تمويلها الشركة من قبل شخصية سياسية مهمة) على ثاني أعلى نسبة من وجهة نظر رجال الأعمال كون حضور الشخصيات السياسية المهمة في البلد للقاءات الرياضية

يساعد على تعرف المسؤول السياسي على منتجات الشركات مما يساعد على استقطاب دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية للتعاقد مع الشركات التجارية لغرض الترويج للبضائع والمنتجات.

وحصلت الفقرة (وضع دعاية للشركة على قمصان اللاعبين) على الترتيب الثالث من وجه نظر رجال الأعمال كون هذا الأسلوب متميز في الدعاية والإعلام في المجال الرياضي وهذا النموذج منتشر بشكل كبير في الملاعب لأهميته البالغة.

أما الفقرات التي حصلت على اقل وسط مرجح ووزن مئوي (عقد مؤتمر صحفي لإعلان رعاية الشركة ودعمها للنشاط الرياضي) و (وضع اسم الشركة على برنامج الاحتفال) هذا لا يعني إنها لا تصلح للدعاية والإعلان بهدف التسويق للأنشطة الرياضية ولمنتجات الشركة بل إنها اقل فاعلية من وجهة نظر رجال الأعمال مقارنة بالأساليب الأخرى.

خاتمة

إن ما تعانيه الرياضة ممثلة بالمؤسسات الرياضية والاتحادات الرياضية العامة وما تواجهه من تحديات قد لا تكون قادرة على مواجهتها إذا لم تقم بإعادة تقييم جذرية لمحمل أوضاعها، ومن ما تعانيه هو غياب التسويق الرياضي وعدم استغلاله.

فالتسويق بمثابة الحصان الذي يجر عربة المؤسسة، فمن الضروري إدراك أهمية التسويق الرياضي ودوره الهام، فالتسويق الرياضي عملية شاملة ومستمرة تقوم على أساس المساهمة بالشكل المطلوب وعلى أساس سليم ومقبول من وجهة نظر السوق والمستهلك.

الاستنتاجات: من خلال ما سبق يمكن استنتاج الآتي:

1- إن جميع أساليب التسويق (قيد الدراسة) كانت ايجابية من خلال أراء رجال الأعمال

2- تميزت الأساليب التي تعتمد على التلفزيون والإذاعة والصحافة والإعلام في الملاعب والمنشآت الرياضية

3- يسعى التسويق الرياضي إلى جذب واستقطاب رجال الأعمال من العاملين في القطاع الخاص

الاقتراحات:

1- تزويد الشركات التي تدعم الأنشطة الرياضية بالمناهج والبطولات الرياضية بوقت كافي لتتمكن من وضع الخطط الكفيلة وترتيب ميزانيتها

2- العمل على استقطاب الشركات الراعية من خلال إقامة البطولات الدولية والإفريقية والعربية التي لها دور كبير في الترويج والدعاية والإعلان

3- العمل على رفع مستوى الأداء الفني للفرق الرياضية على مختلف المستويات لاستقطاب رجال الأعمال والشركات لدعم الأنشطة الرياضية .

4- العمل على تعيين وتطوير إدارات متخصصة ومحترفة في التسويق الرياضي بالهيئات الرياضية بحيث تتولى الاتصال والتنسيق مع القطاع الخاص .

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

1- أبو بكر مصطفى محمود، فن ومهارات التسويق والبيع، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

2- الشاهد اليأس، دور العلاقات العامة وأهميتها في الاتصال التسويقي، رسالة ماجستير، مبادئ التسويق، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت،2000.

3- المساعد زكي خليل، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006

4- الشافعي حسن احمد، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2006

5- حسن أحمد الشافعي : دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة في التربية البدنية الرياضية . الإسكندرية . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . 2006 .

6- حسن أحمد الشافعي وعبد الرحمن احمد : إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية . ط 1 . الإسكندرية . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . 2009 .

7- علية عبد المنعم حجازي، حسن الشافعي، استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2009

8- سارى احمد حمدان، أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية كما ي ا رها رجال الأعمال في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية بالقاهرة، جامعة حلوان،2000

9- ناصري عبد القادر، الاستثمار والتسويق باستخدام الأساليب الإدارية المستحدثة في مجال التربية البدنية والرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد التربية البدنية والرياضية،2007

10- كمال الدين عبد . محمد صبحي حسانين : موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد. القاهرة.دار الفكر العربي .2004. ص63.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

11-Bonnie: the management of sport its foundation and application, parker house,mosby,1994
12-Booniel park house, PH.D: the management of sport its foundation and application Mosby,1994
13-F.Wzbster, « social aspercts of marketing » ,prentice hall, 1974.
14-M. Benoun, « marketing, savoir et savoir- faire », Economica, Paris, 2ème édition, 1991
15-P. Kotler & B. Dubois,« marketing management »; publi-union; Paris; 10ème édition; 2000
16-Charles W. Lamp, Jr. Joseph F. Hair, Jr. Carl McDaniel, " Principles of marketing."2 nd ed. – South-Western Pub. 1994.

3- المواقع الالكترونية:

17-http://etudiantdz.com/vb/t41915.html
18-http://www.iraqacad.org/Lib/adil/adil5.htm

السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات

إعداد:

د. بربري محمد أمين *.

د. ضيف أحمد *

د. موزارين عبد المجيد*

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالتنويع الإقتصادي والوقوف على خصائص وطبيعة الإقتصاد الجزائري، وعرض أحد أهم البدائل المتاحة لتنويعه والحد من التبعية لقطاع المحروقات ألا وهو قطاع السياحة، إضافة إلى التطرق إلى الآثار الإيجابية لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني، وكذلك إبراز واقعه في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم المقومات والمؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر والوقوف على أهم العراقيل التي تعرقل ترقية هذا القطاع والنهوض به، إضافة إلى أهم التحديات للنهوض بالسياحة الجزائرية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية : تنويع الإقتصاد ، السياحة ، واقع السياحة الجزائرية ، تحديات السياحة الجزائرية

Abstract :

The aim of this paper is to present economic diversification and to identify the characteristics and nature of the Algerian economy as well as introducing one of the most important alternatives available to diversify and reduce dependency on the hydrocarbons sector, namely the tourism sector, through introducing the positive effects of this sector on the national economy. Addressing the most important elements and tourist qualifications that Algeria is rich in and finding out the most significant obstacles that hinder the promotion of this sector, in addition to the most important challenges to foster Algerian tourism and increase its contribution to the national economy

Keywords: diversification of the economy, tourism, the reality of Algerian tourism, challenges of Algerian tourism

* أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الايمايل: berberimoh@yahoo.fr
* أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم الاقتصادية جامعة آكلي محند جامعة البويرة ، dr.dif_ahmed@yahoo.fr
* طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الايمايل : madmouz92@gmail.com

مقدمة

تلعب السياحة دورا مهما ورئيسيا في دعم حركية النشاط الإقتصادي بإعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، ومن تم دعم معدلات النمو وإزدهار النشاط الإقتصادي خصوصا لما يشمله هذا القطاع من جوانب وأنشطة عديدة تشمل قطاعات أخرى، وهذا ما يكون له تأثير إيجابي على حركية الإقتصاد الوطني. فقطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية في مختلف دول العالم، حيث يمثل أحد أهم الموارد الإقتصادية في العديد من الدول لما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وبديل إقتصادي بإمتياز لكثير من البلدان التي تعتمد إقتصادياتها أساسا على قطاع المحروقات خاصة في ظل الإنخفاض المحسوس في الموارد المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المسار التنموي لهذه البلدان، وهذا حال الجزائر التي تعتمد في صادراتها بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات (أكثر من 97 % من الصادرات الإجمالية) وتمثل عائداته أكثر من 47 % من الناتج المحلي الخام .

فرغم أن الجزائر حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة من قطاع المحروقات نتيجة للإنتعاش الذي عرفه السوق، غير أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد الذي يسمح لها بتحريك العجلة الإقتصادية وتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لهذا القطاع . غير أن تراجع الأسعار وإنخفاض عائدات المحروقات أجبر الدولة الجزائرية مؤخرا على البحث عن قطاعات إقتصادية بديلة لتنويع الإقتصاد والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي ومنتج، ولعل أبرز هذه القطاعات التي من شأنها أن تساهم في تنويع الموارد الإقتصادية للدولة والخروج نهائيا من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات نجد قطاع السياحة لما له من آثار وجوانب إيجابية على الإقتصاد الوطني خاصة في ظل المقومات والمؤهلات التي تزخر بها الجزائر، رغم العديد من النقائص والعيوب والتي يتطلب تجاوزها قصد توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال.

وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل الإشكالية التالية :

- **ماهو واقع قطاع السياحة في الجزائر ؟ و كيف يمكن النهوض به لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات ؟**

الدراسات السابقة

نستعرض بعض الدراسات السابقة منها الوطنية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وسنوضح اهم نتائجها واهم ما يميز دراستنا عنها فيما يلي :

- دراسة الياس شاهد، عبد النعيم درفرور بعنوان " **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات اسعار النفط**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد06، جوان 2017، هدفت هذه الدراسة لتحليل وضعية القطاع السياحي في الجزائر ومعرفة اهم

النقائص والمشاكل التي تعيق النهوض بهذا القطاع وجعله احد افضل البدائل لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط خاصة في ظل تراجع المورد النفطية. ومن خلال هذه الدراسة تم الوصول الى ان السياحة لها دورا مهما في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، لذلك وجب على الدولة ان تضعها محل اهتمام من طرف الجميع، سواء الحكومة او الجمعيات او المجتمع المدني او المواطنين من اجل ترقية هذا القطاع والنهوض به.

- دراسة ساسي فطيمة، عبد الصمد سعودي بعنوان "**القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الثالث، اوت 2017، هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وتم الوصول الى جملة من النقائص والعوائق التي تعيق ترقية دور القطاع الخاص في نمو الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات كالعوائق الادارية، عائق العقار الصناعي، العائق المالي، اضافة الى مختلف العوائق الاخرى.
- دراسة عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي بعنوان "**متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 04، جوان 2016، هدفت هذه الدراسة الى عرض دور القطاع السياحي في دعم تنمية الاقتصاد الجزائري، وتوصل الباحثان الى ان مساهمة قطاع السياحة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى الى المستوى الطموح رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال.
- دراسة حفيظ الياس، علي حمزة بعنوان " **دراسة تحليلية وتقييمية لاستيراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات–حالة الجزائر–**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، العدد05، جانفي 2014، هدفت هذه الدراسة الى معرفة امكانيات قطاع السياحة في الجزائر والأهمية التي حظي بها هذا القطاع ضمن عمليات التنمية الاقتصادية، وتوصل الباحثان الى ان هذا القطاع لايزال غير قادر على ان يكون قطاعا حيويا يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة مابعد البترول.

ومايميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا لتشخيص واقع قطاع السياحة في الجزائر، من خلال عرض المقومات والمؤهلات التي تزخر بها واهم العوائق التي تعيق النهوض بهذا القطاع ، وفي الاخير تم التطرق الى عدة تحديات يتطلب رفعها، والتي من شانها ان تجعل القطاع السياحي بديلا لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات،

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور :

- **المحور الأول** : محل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي
- **المحور الثاني** : آثار السياحة على الإقتصاد الوطني
- **المحور الثالث** : واقع قطاع السياحة في الجزائر
- **المحور الرابع** : تحديات قطاع السياحة بالجزائر.

المحور الأول : محل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي.

أولا– مفهوم التنويع الإقتصادي

1– تعريف التنويع الإقتصادي : يمكن تعريف التنويع الإقتصادي من خلال عدة تعاريف، ونذكر أهمها فيما يلي:

" هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو مايعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ". (1)

يعرف كذلك على أنه " العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية (أي الدخل من الإستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة". (2)

كما يعرف على أنه " عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل " . (3)

ومما سبق يمكن إستنتاج أن التنويع الإقتصادي هو توزيع الإستثمارات في عدة قطاعات مختلفة من الإقتصاد قصد الحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا .

2 – أسباب ومبررات التنويع الإقتصادي : هناك عدة أسباب تدفع للتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع معين، وذلك لتفادي الخطر من تذبذب مداخيل ذلك القطاع أو ركوده، وتتمثل أهم هذه الأسباب في ما يلي(4):

- **مشكلة التذبذب** : أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير .
- **المرض الهولندي** : ذلك كنتيجة لإرتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات الأخرى .
- **الآثار المؤسسية** : من الآثار السلبية هو السعي للحصول على الريع التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود إرتفاع ريع المواد .

3– أهمية التنويع الإقتصادي : تتمثل أهمية التنويع الإقتصادي فيما يلي(5) :

- للتنويع الإقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق إستقرار الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل عدة قطاعات إنتاجية على الأقل تكون نسبة مساهمتها تساوي نسبة مساهمة قطاع

المحروقات في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وذلك بإعتبار أن أسعار المحروقات يتم تحديدها في أسواق دولية كسوق نيويورك وسوق لندن وتحدد وفقا لعوامل إقتصادية، سياسية، طبيعية، وهذا ما يشكل خطرا على مداخيل الدول النفطية وموازنتها العامة.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بعدم تجددها، وهذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة إقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الإقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع إستمرار إستنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الإقتصادي للبلد، وبالتالي فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الإقتصادي .
- تأخذ الإعتبارات الإجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات. إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات بإستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فإن التنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة فضلا عن ذلك يقلل التنويع الإقتصادي المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب إقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة .

4- أنماط التنويع الإقتصادي : تتمثل أنماط التنويع الإقتصادي فيما يلي: (6)

❖ **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق المكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص يهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو المرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي تحقيق التنمية.

❖ **تنويع الأسواق** : ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر إستقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تحقيق سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، إضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا .

ثانيا– طبيعة الإقتصاد الجزائري وخصائصه

يعتمد الإقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، حيث تتشكل أغلبية الصادرات من الصادرات النفطية بينما لا زالت الصادرات غير النفطية محتشمة وتمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية، وهذا ماسنوضحه في الجدول أدناه :

الجدول رقم 01 : تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2009-2016

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة%	القيمة (مليار دولار)	النسبة%	القيمة (مليار دولار)	النسبة%
2009	44.420	98.30	0.766	1.70	45.186	100
2010	56.124	98.31	0.967	1.69	57.091	100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	100
2012	70.583	98.39	1.153	1.61	71.736	100
2013	63.327	98.37	1.050	1.63	64.377	100
2014	58.360	97.28	1.633	2.72	59.993	100
2015	33.080	95.72	1.480	4.28	34.560	100
2016	27.102	93.83	1.781	6.17	28.883	100

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التقرير السنوي لسنة 2013 لبنك الجزائر للفترة (2009-2016) على الموقع التالي : WWW.Bank-of-algeria .dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها الصادرات النفطية بنسبة كبيرة تتراوح بين (98.30 % و 98.39 %) في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013، بينما تشكل نسبة الصادرات غير النفطية نسبة ضئيلة جدا من الحصيلة الإجمالية للصادرات حيث تتراوح بين (1.61% و 1.70%). كما نلاحظ كذلك إبتدءا من سنة 2014 إلى غاية 2016 تراجعا رهيبا في قيمة الصادرات النفطية، حيث إنخفضت من (63.327 مليار دولار سنة 2013) إلى (58.360 مليار دولار سنة 2014) ثم إلى (33.080 مليار دولار سنة 2015)، لتصل إلى حدود (27.102 مليار دولار سنة 2016)، وأدى هذا الإنخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى إنخفاض نسبتها بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (من 98.37% سنة 2013 إلى 93.83%سنة 2016). بينما نلاحظ إرتفاعا طفيفا في قيمة الصادرات غير النفطية، لتنتقل من(1.050 مليار دولار سنة 2013) لتصل إلى (1.781 مليار دولار سنة 2016)، وهذا ما أدى إلى إرتفاع نسبة الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات (من 1.63% سنة 2013 ليصل الى 6.17% سنة 2016) من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تراجع قيمة الصادرات الإجمالية بسبب إنخفاض قيمة الصادرات النفطية. فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات وتنويعها خارج قطاع المحروقات والحد من التبعية لهذا القطاع والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي ومنتج، غير أن الإحصائيات تشير إلى عكس ذلك، وهذا يعود لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي :

- نقص تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .
- ضعف جودة المنتوجات الجزائرية وعدم مطابقتها لمعايير القياس والجودة الدولية المتعارف عليها .
- غياب المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية وغياب المشاركة في الصالونات والمعارض للتعريف بالمنتوج الجزائري .
- كثرة الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل عملية تصدير المنتوجات للخارج (اللوجستيك) خاصة ما تعلق بقطاع البنوك، الجمارك، الموانئ ... إلخ .
- غياب مرافقة الدولة للمؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة الطامحة لولوج عالم التصدير .

وفي ظل تراجع حصيلة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وإعتماد الإقتصاد الجزائري أساسا على هذا القطاع، يبقى الإقتصاد الجزائري مرهون بأسعار المحروقات، فأي إنخفاض في الأسعار من شأنه أن يؤثر سلبا على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، ولعل خير دليل على ذلك إنهيار أسعار البترول من أكثر من 140 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 37 دولار للبرميل أواخر سنة 2016، وهذا ما أثر سلبا على السياسة الإقتصادية للبلد. وعلى ضوء هذا فالجزائر مجبرة على تنويع إقتصادها وإيجاد أفضل البدائل والسبل التي تمكنها من تجاوز هذه الأزمة وتنويع الإقتصاد والخروج نهائيا من التبعية لقطاع المحروقات، لأن هذه التبعية يترتب عنها جملة من المخاطر والمشاكل، ويمكن حصرها فيما يلي: (7)

- خطر زوال الشركة الوطنية نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، خاصة في الجانب التقني.
- خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي، خاصة مع التطور التقني الذي عرفه قطاع المحروقات في السوق الدولية، ومع هذا الخطر تفقد الدولة إستقلالية قرارها الإقتصادي في قطاع إستيراتيجي.
- خطر تشجيع الاستغلال المكثف للمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها، وهذا ما يؤدي إلى زوال هذه الطاقة باعتبارها غير متجددة وبالتالي عدم المحافظة على حق الأجيال القادمة في هذه الثروة(التنمية المستدامة).
- خطر اعتبار الازدهار المالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات مظهرا للتنمية (أو كما يعرف بالمرض الهولندي).

المحور الثاني : آثار السياحة على الاقتصاد الوطني

أولا – مدخل إلى السياحة

1- تعريف السياحة : تعرف السياحة من خلال عدة تعاريف، ونذكر أهمها في ما يلي:

عرفتها المنظمة العالمية للسياحة على أنها " مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والإنتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى ". (8)

كما عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما عام 1963 على أنها " ظاهرة إجتماعية وإنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن إثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية، أو التاريخية..." (9)

2- خصائص السياحة : يمكن إستخلاص الخصائص التي تتميز بها السياحة كالآتي : (10)

- السياحة عملية إتصال ثقافي وحضاري بين شعوب المعمورة، وهي عبارة عن سلسلة من الأنشطة الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية .
- يكون مقصد السياحة ليس المكان الذي تعود السائح الإقامة فيه، وإنما خارج موقع إقامته الدائمة، وهذا بغض النظر عن كون المكان المقصود قريبا أو بعيدا أو إن كان خارج إقليم بلده أو داخله .
- السياحة محدودة زمنيا، إذ لا يمكن أن تعتبر سياحة إلا إذا تعدت حدود 24 ساعة وإلا إعتبر ذلك نشاطا ترويحيا .
- المنتوج السياحي مركب إذ أنه مزيج من مجموعة عناصر مع بعضها البعض، وتشابك مع قطاعات أخرى حيث أن السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام وإستهلاك سلع وخدمات تقدمها منشآت أخرى .
- إن المنتوج السياحي غير قابل للتخزين، لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات لزيادة الطلب على المنتوج السياحي .

3- أركان السياحة : تقوم السياحة على عدة أركان رئيسية يتطلب توافرها، وأهم هذه الأركان ما يلي: (11)

❖ **النقل** : فالنشاط السياحي يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها، ويشمل النقل مايلي :

- النقل البري: ويشمل السيارات، القطارات، الدراجات النارية...
- النقل البحري: ويشمل المراكب، الزوارق .....
- النقل الجوي: ويشمل الطائرات على إختلاف أنواعها .

❖ **الإيواء**: لايمكن قيام سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة، إذ يبحث عن الإقامة مثل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في : الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات...

❖ **البرامج**: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية، الدينية، الطبيعية، الرياضية ....، إضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل : المحلات، الأسواق، المنتزهات، المطاعم...

4- أنواع السياحة : تقسم السياحة على حسب معيار الهدف ومعيار المنطقة الجغرافية إلى ما يلي: (12)

4-1- حسب معيار الهدف: تقسم السياحة حسب معيار الهدف إلى ما يلي :

- **السياحة الدينية** : وتعتبر من أقدم أنواع الأنشطة السياحية التي قام بها الإنسان وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ويهتم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان .
- **السياحة العلاجية** : وهي سياحة هدفها تغذية النفس والجسد بالعلاج وتعتمد على إستخدام المراكز المعدنية والمستشفيات الحديثة .
- **السياحة البيئية:** وتتمثل في السفر من مكان إلى آخر بهدف إكتشاف المناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية وكذا الموروثات السياحية الحضارية والبيئية .
- **السياحة التاريخية** : ويعد من أحسن أنواع الأنشطة السياحية، حيث تجذب أعداد كثيرة من السياح وهذا إلى المناطق التي تتوفر على معالم أثرية تاريخية .
- **السياحة الرياضية** : ويقصد بها الإنتقال من مكان لآخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية أو الإستمتاع بمشاهدتها مثل: دورات الألعاب الأولمبية، ومختلف بطولات العالم.

4-2- حسب معيار المنطقة الجغرافية: تنقسم السياحة حسب معيار المنطقة الجغرافية إلى الأنواع التالية:

- **السياحة الداخلية** : وتعني إنتقال مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم، كما تشمل إنتقال السائحين داخليا بين مناطق الدولة الواحدة مع القيام بإنفاق العملة المحلية .
- **السياحة الإقليمية** : وهي التنقل بين عدة دول متجاورة تشكل منطقة سياحية واحدة مثل : منطقة الدول العربية، منطقة الدول الإفريقية، دول المغرب العربي .
- **السياحة الخارجية** : وهي إنتقال الأفراد أو السياح إنتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة وإكتشاف بلدان جديدة وعادات أهلها ونمط المعيشة السائد لأفرادها .

ثانيا- آثار السياحة على الاقتصاد الوطني

1- مساهمة السياحة في تحسين ميزان المدفوعات و تدفق رؤوس الأموال : تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، وتعرف صادرات السياحة بأنها قيمة المنتوج السياحي المستهلك من قبل السائح الأجنبي في البلد المضيف و يأخذ هذا الإنفاق عدة أشكال أهمها (الإقامة في الفنادق ، إستخدام وسائل النقل ، الإنفاق الإستهلاكي كالغذاء أو إنقاق من أجل شراء منتوجات تقليدية ، إضافة إلى دفع رسوم التأشيرات المفروضة على السياح ....).(13)

2 – مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام: يمثل الإنفاق السياحي دخلا مباشرا للعاملين في قطاع السياحة والذين يقوموا بدورهم بإنفاق جزء منه لتلبية إحتياجاتهم الإستهلاكية من سلع وخدمات، ومن تم يمثل هذا الإنفاق دخول أخرى جديدة لأصحاب عناصر الإنتاج والتي ستقوم بدورها بإنفاق جزء منها على إحتياجاتهم الإستهلاكية وهذا ما يسمى بالمضاعف السياحي.(14)

3 – مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل : تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب الشغل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك نظرا لتداخل هذا القطاع مع قطاعات أخرى عديدة كقطاع النقل، الصناعات التقليدية، الخدمات ...، وبالتالي فالسياحة تساهم بشكل مباشر في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات، وهذا ما ينعكس إيجابيا على معدلات البطالة ويساهم في رفع القدرة الشرائية للعاملين بهذا القطاع .(15)

4 – نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة: إن السماح للشركات الدولية بالإستثمار في قطاع السياحة يمكن أن يحقق التقدم التكنولوجي في البلد المستضيف للإستثمارات، وذلك من خلال ما يلي:(16)

- نقل طرق وفنون تسيير الإدارة الحديثة في المنشآت السياحية على غرار الفنادق مثلا .
- إدخال تجهيزات جديدة يمكن إستخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى الخدمات المرفقة المختلفة .
- تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بالإضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة .
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .

المحور الثالث: واقع قطاع السياحة في الجزائر

أولا– المؤهلات الطبيعية: تتنوع المقومات الطبيعية في الجزائر من بحر وصحراء وجبال وغابات ومناخ متنوع ،إضافة إلى موقعها الذي جعلها ملتقى الحضارات وذات موروث ثقافي وحضاري، ويمكن تقسيم المقومات الطبيعية للسياحة الجزائرية إلى مجموعة من العناصر: (17)

1– الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي وتعتبر محور التقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، تبلغ مساحتها 2381741 كلم مربع، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر.تقع الجزائر بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي ،وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900 كلم، وامتدادها الشرقي الغربي 1200 كلم. (18)

2– المناخ: يتنوع المناخ في الجزائر إلى: (19)

❖ **المناخ المتوسطي**: ويشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر ب 18 درجة مئوية من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر، وتبلغ درجة الحرارة ذروتها خلال شهري جويلية وأوت حيث تصل إلى 30 درجة مئوية.

❖ **المناخ الصحراوي**: يسود في المناطق الجنوبية والواحات ، ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة مئوية، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

3- التضاريس: تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري (سهل متيجة، وهران، عنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، حيث نجد جبال شيليا بالأوراس شرقا، إذ يبلغ ارتفاعها حوالي 2328 متر، ونجد كذلك قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة حيث يبلغ ارتفاعها حوالي 2308 متر، ونجد في الجنوب الأطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ونجد كذلك منطقة الأهقار بولاية تمنراست الجزائري، حيث تتميز بجبالها الشاهقة إذ يوجد بها قمة تاهات بارتفاع قدره حوالي 2918 متر.

4- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي للجزائر من مرسى بن مهيدي بولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية إلى القالة بولاية الطارف على الحدود الجزائرية التونسية، ويبلغ طول الشريط الساحلي أكثر من 1622 كلم وليس 1200 كلم كما هو شائع. (20)

5- الحضائر الوطنية: لقد أحصت الجزائر 10 حضائر، كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 02 : الحضائر الوطنية في الجزائر

الحضيرة	الولاية	المساحة
الحضيرة الوطنية للقالة	الطارف	76438 هكتار
الحضيرة الوطنية بجرجرة	تيزي وزو و البويرة	18550 هكتار
الحضيرة الوطنية لتنية الحد	تيسمسيلت	3424 هكتار
الحضيرة الوطنية بالشفة	البليدة و المدية	26587 هكتار
الحضيرة الوطنية بلزمة	باتنة	26587 هكتار
الحضيرة الوطنية لتازة	جيجل	300 هكتار
الحضيرة الوطنية بقوراية	بجاية	2080 هكتار
الحضيرة الوطنية بتلمسان	تلمسان	8225 هكتار
الحضيرة الوطنية الهقار	تمنراست	1140000 هكتار
الحضيرة الوطنية بالطاسيلي	إليزي	45000000 هكتار

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على الموقع الإلكترونيwww.algerie-monde.com

6- الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على ثروة حموية تزيد عن 200 منبع مسجل رسميا، تتمتع بصفات علاجية وبتكفل طبي وتأطير استشفائي، ومن أهم المحطات الحموية في الجزائر: (21)

- حمام بوغرارة بتلمسان.
- حمام بوحجر بعين تموشنت.
- حمام بوحنيفية بمعسكر.
- حمام ريغة بعين الدفلى.
- حمام قرقور بسطيف.
- حمام الصالحين ببسكرة.
- حمام المسخوطين (دباغ) بقالمة.

7- المؤهلات التاريخية والأثرية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية متنوعة، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي: (22)

- وادي ميزاب.
- منطقة الطاسيلي.
- حي القصبة العتيق بالجزائر العاصمة.
- تيبازة.
- جميلة.
- تيمقاد.
- قلعة بني حماد.

ثانيا – معيقات السياحة في الجزائر: رغم كل ما تزخر به الجزائر من مقومات طبيعية التي من شأنها أن تجعلها رائدة في مجال السياحة، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث تشير المؤشرات السياحية إلى مؤشرات ضعيفة مقارنة بمؤشرات الدول المجاورة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

1- عائق العقار السياحي: يتطلب النشاط السياحي, توفر أوعية عقارية ومن ثم جاء القانون رقم 01/03/ المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي في المادة 20 منه حيث نص على: " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص" (23)

رغم هذه الإجراءات القانونية، إلا أن العقار في الجزائر لا زال يعاني من العراقيل التالية: (24)

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار وثقل إجراءات الإستثمار السياحي.

- ارتفاع أسعار العقار نتيجة السمسرة وغياب التطبيق الصارم لقوانين التوسع السياحي.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناءات الفوضوية بهده المناطق.

2- العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي : عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار السياحي، فمنحت العديد من الامتيازات بغية جلب استثمارات في القطاع، ولكن في الواقع هناك عدة عراقيل تفرمل المستثمرين، ويمكن حصر هذه العوائق فيما يلي:

- كثرة الإجراءات الإدارية وإنتشار البيروقراطية .
- الفساد الإداري وغياب الشفافية .
- تدهور الإستقرار السياسي .
- غياب التكتلات السياحية الدولية و العربية .

3- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي:

❖ **صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية:** يعتبر الاستثمار السياحي من الاستثمارات الصعبة التمويل خاصة ما تعلق بالقطاع الفندقي، ويرجع ذلك إلى: (25)

- يتطلب رؤوس أموال كبيرة وتمويلات طويلة المدى تتراوح بين 03 و 05 سنوات.
- تبدأ مردوديته المالية على المدى المتوسط بعد فترة تتراوح بين سنتين وثلاثة سنوات حسب طبيعة كل مشروع وحجم الاستثمار.

❖ **ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية:** تعتمد الدولة على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، وهذا ما يعاب على قانون الاستثمار الجزائري، حيث يقدم حوافز لجميع القطاعات الاستثمارية، و بالتالي فهو يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي. (26)

❖ **نقص الخدمات البنكية و المصرفية:** لعل من أهم المشاكل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، الدور الضعيف للنظام المصرفي والخدمات المصرفية، ويظهر ذلك في :

- عدم ملائمة الخدمات المصرفية المقدمة على مستوى البنوك لرغبات السياح.
- ضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك نتيجة عدم مواكبة التطورات التكنولوجية.
- عدم وجود مكاتب مختصة في صرف العملة وتجنب اللجوء إلى السوق السوداء.

4- ضعف جودة المنتوج السياحي في الجزائر: ويتجلى ذلك من خلال: (27)

❖ **ضعف نوعية الخدمات السياحية:** ويظهر ذلك من خلال:

- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار.

- عجز في طاقات الاستقبال و هياكل إيواء متآكلة لا تستجيب للمعايير الدولية.
- غياب خدمات نقل نوعية وبأسعار معقولة.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الأهقار، والطاسيلي)

❖ **ضعف أداء وكالات الأسفار و نقص في تكوين و تأهيل المستخدمين**

- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز و خدمات.
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم وينظم المهنة.
- نقص في كفاءة المستخدمين وتكوين غير ملائم لمتطلبات العرض السياحي.

5- ضعف الإعلام وغياب الثقافة السياحية (28)

- ضعف الإعلام و الترويج السياحي وإقتصاره فقط على الموسم الصيفي.
- غياب المشاركة في المعارض بالخارج للتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري.
- عدم وجود ثقافة سياحية سواء لدى الأفراد أو لدى مسيري المؤسسات السياحية.
- ضعف توعية أفراد المجتمع بعدم الإساءة للسياح الأجانب.

المحور الرابع : تحديات قطاع السياحة في الجزائر

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يجعلها أمام تحديات قصد النهوض بهذا القطاع وجعله موردا هاما من موارد الإقتصاد الجزائري، خاصة في ظل إنهيار أسعار المحروقات وسعي الجزائر للخروج تدريجيا من التبعية الإقتصادية لقطاع الإقتصاد وذلك لا يكون إلا بتنويع النشاط الإقتصادي وبناء إقتصاد حقيقي منتج وخالق للثروة. وعلى هذا الأساس وإنطلاقا من واقع السياحة الجزائرية والنقائص التي يعاني منها هذا القطاع، يكمن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية قصد النهوض بالسياحة الجزائرية وترقيتها، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:(29)

أولا – تحسين الأطر القانونية و التنظيمية الخاصة بالقطاع السياحي: تحتل الجزائر مرتبة متأخرة فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي وهذا ما يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع، وعليه يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما شابه ذلك قصد جلب السياح الأجانب وعدم دفعهم لإختيار وجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها تماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الإستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة .

ثانيا – زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي: إن تطور قطاع السياحة بالجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات وأولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام

على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح باستمرار تطوره، ولهذا الغرض وجب زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع السياحة من خلال :

- بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية .
- عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبرتها وتجربتها في القطاع .
- تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة .
- إنشاء مشاريع سياحية .

ثالثا – تنمية الفكر السياحي و الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري: تلعب الموارد البشرية دورا مهما في النشاطات الإقتصادية لاسيما في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها، وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا قصد النهوض بمستوى الخدمات السياحية والرفع بها لمستوى العالمية من جهة، وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا ترسيخ ثقافة سياحية في أوساط المجتمع الجزائري وتشجيعه على تقبل الآخر. وفي ظل هذا السياق عملت الجزائر منذ نهاية الستينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة، ثم معهدي تيزي وزو وبوسعادة، إضافة إلى المعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة، لكن غياب الدعم والإهتمام الحكومي زيادة على عدم وجود إستيراتيجية واضحة ترتكز عليها عملية التكوين ساهم في تراجع دور هذه الهيئات في عملية خلق موارد بشرية مؤهلة في المجال السياحي .

رابعا – تطوير البنى التحتية و المنشآت الأساسية للسياحية: تحتل البنى التحتية مكانة هامة في تطوير قطاع السياحة في أي بلد، حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن تم توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح ، ورغم أن الجزائر منذ سنة 2011 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لازالت غير كافية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر. وفي ضوء هذا فالجزائر أمام تحد تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، إذ أنه لا معنى من توافر مواقع سياحية مميزة دون أن يواكبها خدمات النقل، الإطعام، والمبيت وهذا كله لا يأتي إلا من خلال تواجد منشآت وبنى تحتية تمكن من توفير ذلك بمواصفات عالمية.

خامسا – تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي: إن أهم الخدمات المرافقة للنشاط السياحي التي تعرف نقص فادح في الجزائر ما يلي:

- ضعف الخدمات المصرفية: حيث أن المنظومة المصرفية متخلفة في الجزائر ولا تواكب التطورات الدولية في القطاع المالي والمصرفي، لاسيما ما تعلق بوسائل الدفع ومكاتب الصرف ...
- ضعف تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تعرف تطورات كبيرة في العصر الحالي .

- ضعف أداء وكالا ت الأسفار وعدم تكيفها ومواكبتها للتطورات المحلية .
- ضعف دور قطاع الصناعات التقليدية والقطاع الثقافي في إثراء نوعية المنتوج السياحي المقدم للسياح .

سادسا – إتباع سياسة ترويجية فعالة: يتعين على الجزائر قصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج ، ونظرا للعشرية السوداء والظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر فإنها مطالبة بتلميع صورتها في الخارج وإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن بإعتبارهما عاملين مؤثرين على توافد السياح الأجانب لأي بلد، وعلى هذا الأساس ينبغي تطوير الإستيراتيجيات التسويقية والتي ترتكز على إستغلال جميع فضاءات الإتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين إليها .

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا بأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على قطاع المحروقات و يهمل باقي القطاعات الإقتصادية المنتجة على غرار السياحة التي يمكنها أن تكون أفضل بديل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات. فالجزائر رغم المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها إلا أنها لازالت بعيدة كل البعد عن المستوى الذي يسمح لها بأن تكون رائدة في القطاع السياحي، ويعود ذلك إلى إهمال الدولة الجزائرية لهذا القطاع، إضافة إلى غياب ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري،و غياب تنافسية المنتوج السياحي الجزائر سواء من حيث النوعية والجودة أو من ناحية الأسعار التي تبقى مرتفعة مقارنة بدول أخرى، وهذا ما انعكس سلبا على مدى مساهمة القطاع السياحي في إيرادات الدولة. إلا أن الجزائر تفطنت أخيرا من خلال وضع سياسات وبرامج بغية تطوير القطاع وتحسين صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها قبلة للسياح الداخليين أولا، وبعد ذلك تسويق المنتوج السياحي الجزائري بالخارج وجلب السياح الأجانب، كل هذا قصد تنويع موارد الإقتصاد الجزائري والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي منتج .

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أن الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا في موارده على قطاع المحروقات .
- أن أغلبية صادرات الجزائر تتمثل في المنتوجات النفطية، بينما تشكل صادراتها غير النفطية نسبة ضئيلة جدا من الصادرات الإجمالية .
- أن قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الخالقة للثروة، وبإمكانه أن يكون أحد أفضل البدائل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك نظرا لآثاره الإيجابية على الإقتصاد الوطني .

- تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هائلة، من شأنها أن تجعلها قطبا سياحيا بامتياز.
- معاناة القطاع السياحي في الجزائر من عدة نقائص وتدهور في الخدمات السياحية وإرتفاع فاحش في الأسعار وهذا ما أدى السياح الجزائريين إلى تفضيل الوجهات السياحية الخارجية.

وعليه سوف نعرض مجموعة من الاقتراحات للنهوض بالقطاع السياحي وجعله أحد أهم البدائل لتنويع الإقتصاد ، و تتمثل هذه الإقتراحات فيما يلي:

- زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع السياحة وتوسيع برامج التنمية السياحية وتجسيدها وإتخاذ إجراءات ردعية ضد كل من يحاول عرقلة تنفيذ هذه البرامج .
- توعية المجتمع المدني بأهمية السياحة ومدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة سياحية وفكرة تقبل الغير لدى المواطنين الجزائريين .
- منح تسهيلات بنكية وإعفاءات جبائية خاصة بالمستثمرين في القطاع السياحي للنهوض بهذا القطاع وجعله أكثر تنافسية.
- إنشاء مركبات ومنتجعات سياحية والزيادة في طاقات الاستقبال والمنشآت الفندقية بغية تحسين الخدمات الفندقية وتخفيض الأسعار.
- تكوين تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي وتوفير مرشدين سياحيين من أجل التعريف بمختلف المقاصد السياحية.
- ضرورة الاهتمام بالصناعات والقطاعات التي لها علاقة بالصناعة السياحية مثل: الصناعات التقليدية، والقطاع الخدماتي كالنقل والمواصلات.
- إنعاش الترويج السياحي، سواء من خلال إنشاء قناة إعلامية وطنية تقوم بالتسويق والدعاية السياحية أو من خلال تفعيل دور الصالونات والمعارض في تسويق المنتوج السياحي الجزائر.

قائمة المراجع:

1- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الإقتصادي-مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص57 .

2- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار إستيراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 135 .

3- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية، العراق، سبتمبر 2016، ص.01

4- United Nations, The concept of economic diversufucation in the context of response measures technical paper by the secretariat, framework convention on climate change, 06 may, 2016, p-23.

5- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 4-5 .

6- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

7-Jean pierre et Michel Balfet, Management du tourisme,2 eme edition,pearson education, France,2007,p-74.

8- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012،ص.19

9- حجال سعيد، رجراج سليمة، واقع قطاع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015)، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص118.

10- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، ط01، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007، ص 28-29.

11- عمر بوجميعة، بلال معوج، واقع وتحديات الإستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص3-4.

12- بوحبل عزالدين ، سهام بوداب ،دور القطاع السياحي الجزائري في تفعيل التنمية و التقليل من التبعية البترولية ،الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص 3 .

13- قاشي يوسف ، خلدون زينب ،الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الإقتصادية في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص 10 .

14- عبد المالك مهلل ، يونس لغواطي ، التنمية السياحية في الجزائر و أثرها على الإقتصاد الوطني ، مجلة المناجير ، العدد 02 ، 2015 ، ص 123.

15- بوبكر بداش ، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات – رؤية إستكشافية و إحصائية – ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 66، ربيع 2014 ، ص 12 .

16- قاشي يوسف ، خلدون زينب ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

17- عبد الحفيظ مسكين، استيراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص.152

18-كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا ، العدد الأول، ص 215.

19- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر -الإمكانات و المعوقات 2000-2025 في ظل الإستيراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص: 140-141.

20-عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص152.

21- عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص154.

22- بداش بوبكر، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 11- 12

23- الجريدة الرسمية، المادة 20 من القانون 03-03 المؤرخ في 17 -02-2003

24- اسماعيل بن حمودة محبوب، بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05،2007 ، ص64 .

25- موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر وسبل تطورها، رسالة ماجستر، جامعة الجزائر3 ،2007.

26- تبري يوسف، الإستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية-دراسة حالة تجارب بعض الدول-، يومي 24-25 أبريل 2012، ص11.

27- عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص124-125.

28- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل -، مذكرة الماجستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ، ص 91-94 .

29- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، تحديات قطاع السياحة في الجزائرمن خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية ، ملتقى دولي حول السياحة رهان للتنمية المستديمة – 24 و 25 أبريل 2012 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص ص: 12-13.

معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة.

إعداد:

د. عوينان عبد القادر [*].

ملخص.

حاولنا من خلال دراسة موضوع معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية وذلك في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 التركيز على مجمل العراقيل التي حالت ولا تزال تحول دون الرقي بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية، على الأقل إلى مصف الدول السياحية العربية والمجاورة كتونس والمغرب، ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول، باعتبار أننا نملك إمكانيات سياحية متقاربة، وفي الكثير من الأحيان تملك الجزائر إمكانية أحسن، خاصة الإمكانيات الطبيعية .

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية السياحية، الاستثمار السياحي، الثقافة السياحية.

Abstract.

We have tried through studying the obstacles and obstacles of Algerian tourism in the light of the new tourism strategy of the guiding plan for tourism planning for the horizons of 2030 to focus on the overall obstacles that have prevented and still prevent the promotion of Algerian tourism to the tourist resorts, at least to the liquidator of Arab and neighboring tourist countries like Tunisia and Morocco , And try to benefit from the experiences of these countries, as we have the potential of tourism converged, and in many cases Algeria has a better possibility, especially natural possibilities.

Keywords: tourism strategy, tourism investment, tourism culture.

مقدمة.

منذ الاستقلال إلى غاية بداية سنوات الألفينات لا تزال السياحة الجزائرية دون المستوى المطلوب، رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وبالتالي هل يعني هذا الفشل أن كل السياسات والاستراتيجيات المتخذة في مجال القطاع السياحي الجزائري غير رشيدة لدرجة أنها لم تتمكن من النهوض بالسياحة على الأقل بين الدول المجاورة التي تعرف حركة سياحية ناجحة ؟. فالسياحة الجزائرية تساهم بنسبة ضعيفة في الناتج الداخلي الخام، ونسبة الإيرادات المحققة ضئيلة جدا مقارنة مع الدول المجاورة (تونس ،المغرب

[*] د.عوينان عبدالقادر ، أستاذ محاضر أ ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة اكلي امحند اولحاج –البويرةaoui_aek@yahoo.fr

ومصر)، ونسبة مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل متواضعة رغم التشابك الكبير لقطاع السياحة مع قطاعات أخرى، وميزان السياحي كان دائما سالبا ولم يحقق فائضا، هذه النتائج السلبية المحققة الناتجة على ضعف السياحة الجزائرية كفيلة بمعالجة أسباب هذا الضعف، لأن تشخيص الأسباب هو جزء من الحل ، وعلى ضوئي ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

" ما هي العراقيل والعقبات التي تواجه تطوير السياحة الجزائرية، رغم الجهود المبذولة حيال ذلك؟"

وسيتم الإجابة على التساؤل التالي من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025*).

أولا- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ثانيا- علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

ثالثا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

رابعا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

خامسا: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية .

المحور الثاني:تشخيص وتحليل عراقيل السياحة الجزائرية

أولا- مكانة قطاع السياحة ضمن الخطط التنموية .

ثانيا- معوقات الاستثمار السياحي وضعف الثقافة السياحية

ثالثا- تدهور الوضع البيئي والأمني.

رابعا – تغيير الوجهة السياحية وتدهور نوعية المنتجات

خامسا- تدهور نوعية الخدمات وضعف وسائل الإعلام والاتصال.

سادسا- ضعف السياحة المحلية وعراقيل الصناعة التقليدية.

سابعا-تعارض الاختصاصات بين الوزارات.

المحور الأول: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025).

أولا- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بهيئة الإقليم والتنمية المستدامة [1]، و بالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي :[2]

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة ؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده ؛[3]
- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار)؛
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي ؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة .[4]

ثانيا– علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

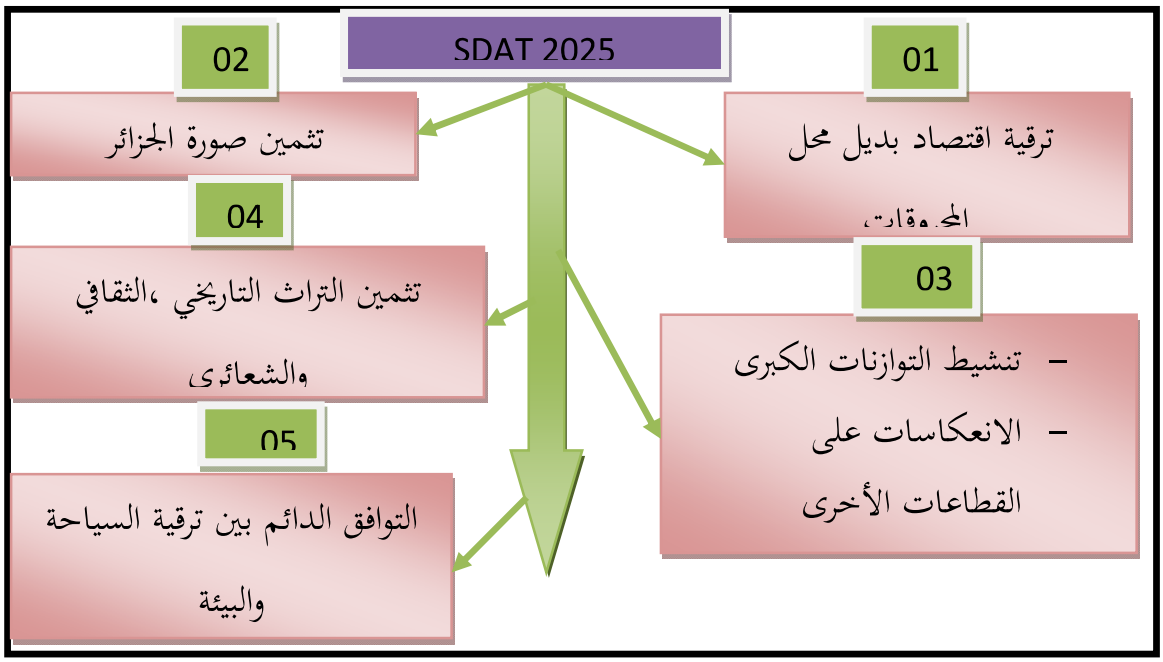
الشكل رقم(01): علاقة الخطط SDAT بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) ، الكتاب رقم(01): تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، جانفي 2008 ، ص 12

ثالثا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

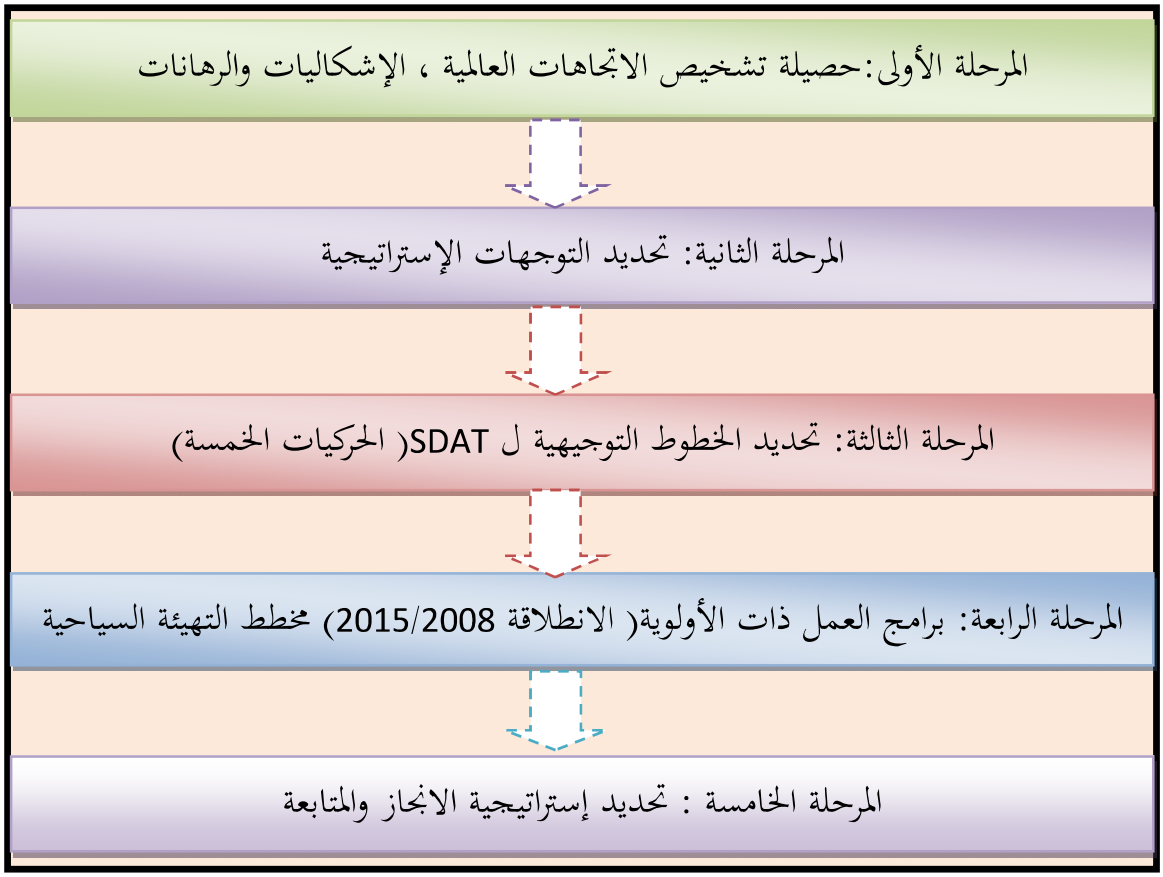
الشكل رقم(02): أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم(01):تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص24.

رابعا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

الشكل رقم(03): مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :وزارة تهيئة الإقليم ،البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 ، الكتاب رقم(02):المخطط الاستراتيجي :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص 25 .

خامسا: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية .

هناك خمسة رهانات السياحي في الجزائر، وذلك من انعكاساتها على بقية الأنشطة منها التشغيل، التنمية المحلية، الثقافية...الخ، ومن هذه الرهانات نجد:[5]

-الرهانات الاقتصادية؛

-الرهانات الثقافية؛

-رهانات التهيئة الجهوية والتنمية المحلية؛

-الرهانات حول التشغيل؛

- رهانات تحسين صورة الجزائر .

المحور الثاني:تشخيص وتحليل عراقيل السياحة الجزائرية

أولا– مكانة قطاع السياحة ضمن الخطط التنموية .

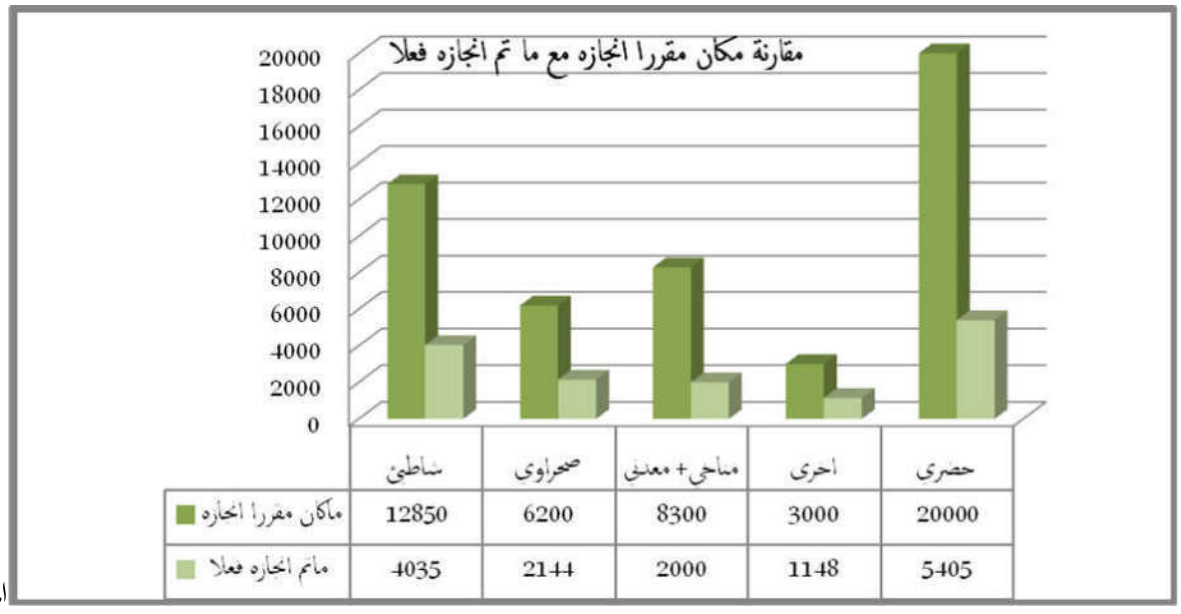
الجدول رقم(01):مكانة قطاع السياحة ضمن المخططات التنموية (الوحدة:مليون دينار)

القطاعات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الصناعة	5400	48.74	12400	40	48000	43
الزراعة	1869	16.87	4140	15	12005	10
السياحة	282	2.54	700	2.5	1500	1.4

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخططات التنموية.

يظهر الجدول جليا تعامل السلطات آنذاك بحذر مع قطاع السياحة، حيث ركزت السلطات على قطاعات دون قطاعات أخرى، وهذا ما يجسد النهج التنموي المتبع من قبل الدولة آنذاك، والذي يركز على الصناعات المصنعة، وبالتالي يمكن استنتاج من بيانات هذا الجدول أن السلطات اهتمامها لم يكن مصبا على قطاع السياحة، وهذا ما جعل قطاع السياحة يحتل مكانة ضعيفة بين القطاعات المختلفة.

الشكل رقم(04): مقارنة ما كان مقرر انجازه مع ما تم انجازه خلال المخطط الخماسي الأول.



صدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل يتبين أنه هناك عجزا في الانجاز ب 36.148 سرير أي بمعدل عجز قدره 71.04%، فعوض يتم انجاز المشاريع المقررة في هذا المخطط، يتم انجاز ما لم يتم انجازه في المخطط السابق، وتأجيل مشاريع هذا المخطط للمخطط الذي يليه، وهنا يمكن القول أن القطاع السياحي كان من بين أكثر القطاعات إهمالا من طرف الدولة فيما يخص الاستثمار، ويتبين أكثر من خلال تمويل الدولة للسياحة في مختلف المخططات التنموية .

وبعد ذلك جاء المخطط الخماسي الثاني لأجل إعادة الاعتبار للسياحة الداخلية، بالإضافة إلى تسطير برنامج لاستقبال السياح الأجانب، ولتحقيق أهداف هذا المخطط خصصت السلطات غلاف مالي قدرته 1800 مليون دينار جزائري، وما يميز هذا المخطط هو إجراء إصلاحات إدارية، تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، ومن بين المشاكل التي ظهرت في هذا المخطط هي :[6]

- غياب الكفاءة في التسيير ؛
- ارتفاع تكلفة الأجور (40%) من رقم الأعمال ؛
- كثافة عدد العمال بنسبة 17 %؛
- غياب التكوين والتأهيل للعمال .

ثانيا– معوقات الاستثمار السياحي وضعف الثقافة السياحية

- **معوقات الاستثمار السياحي** : يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي شلومبرغر) الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمار في الجزائر، إذ أكدت معظم الآراء على وجود عقبات كبيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر.[7]

أ– إشكالية العقار السياحي : وذلك من خلال مجموعة من العراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها:

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي؛
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل؛
- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق؛
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

كما أن المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى 30% من رأس المال المستثمر.[8]

ب– كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية.

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية ، ونجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري والفساد الإداري...الخ[9].

ت–إشكالية تمويل الاستثمار السياحي .

يتميز الاستثمار في المجال السياحي بنوع من الخصوصية منها : [10]

- مدة تنفيذ المشاريع السياحية طويلة نوعا ما حيث تصل إلى 05 سنوات ؛

- تتعدد مجالات الاستثمار السياحي وتتنوع، حيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الاستشفاء، ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المحميات، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي ؛

- المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة وذات أسعار فائدة مرتفعة، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت ومازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية ؛11

- طول الآجال الخاصة بالوصول إلى مرحلة مردودية المشروع، وهذه الفترة تمتد إلى (03) سنوات انطلاقا من بداية سير المشروع ومن هذا المنطلق نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر بسبب مشاكل وغياب التمويل وصلت حوالي 125 مشروع سنة 2005، ومع نهاية سنة 2008 وصلت عدد المشاريع السياحية المتعثرة بسبب غياب التمويل إلى 217 مشروعا، حيث توفر هذه المشاريع طاقة استيعابية قدرت ب 19.231 سرير، وفي بعض الأحيان تم التخلي عن العديد من هذه المشاريع، وأحيانا أخرى يتم تغيير وجهة مشاريع أخرى .[12]

ث–ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية .

حيث نجد ان السلطات تقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وبالتالي فهي يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية بها .

– **ضعف الثقافة السياحية** : بالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري وقيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية، وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال والضيافة)، أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية، ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح والضيف، فمنهم من ينظر إلى السائح على أساس أنه ضيف مما يستدعي التكفل به من حيث مصاريف تحركاته وتنقلاته واستهلاكه، فعوض أن تستفيد السياحة الجزائرية من مداخيل بالعملة الصعبة من السياح الأجانب، فتكون مداخيلها من الاستهلاكات المحلية وبالعملة الوطنية.

هناك مجموعة من الأسباب سببت إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر ومن أهمها ما يلي: [13]

– غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية ؛

– ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة؛

– غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن؛

– قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم.

ثالثا– تدهور الوضع البيئي والأمني.

– **تدهور الوضع البيئي** :يوضح الجدول التالي مجمل مؤشرات التدهور السياحي الناتجة عن الأضرار البيئية.

الجدول رقم(02):الخسائر السياحية بسبب تدهور الوضع البيئي في الجزائر(الوحدة:الدينار الجزائري)

	القيمة السنوية الكلية (مرتفعة)	القيمة السنوية الكلية (منخفضة)	الناتج الداخلي الخام (%) مرتفعة	الناتج الداخلي الخام (%) منخفضة
الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ (نسبة تواجد السياح وسعر الفنادق)	180.000.000	60.000.000	0.35	0.12
خسائر بسبب الفرص الضائعة في السياحة	16.666.667	16.666.667	0.03	0.03
خسائر دورية بسبب الشواطئ المغلقة	200.000.000	120.000.000	0.39	0.23
خسائر مباشرة كلية في تسيير السياحة الشاطئية	396.666.667	196.666.667	0.77	0.8

المصدر: سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006، ص221 .

– **تدهور الوضع الأمني** :بخصوص الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالسياحة، فيمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر، تونس والمغرب، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند

شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كذلك الانحرافات المختلفة كالاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، وقد يتراجع السياح الوافدين للبلد إذا انعدم الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم [14]، مما لا شك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي، وحاليا تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2012 تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي نظرا للأزمة الأمنية التي تعرفها مالي، مما يهدد الوضع السياحي في الصحراء الجزائرية، وما سوف يلحقها من آثار سلبية نتيجة هذه الأزمة، مع العلم أن السياحة الصحراوية تعرف إقبال السياح الأجانب وخاصة من أوربا لقضاء العطلة .[15]

رابعا – تغيير الوجهة السياحية وتدهور نوعية المنتجات

– **تغيير الوجهة السياحية**: يضطر الجزائريين إلى تغيير الوجهة السياحية بحثا عن السعر والجودة نظرا لغياب هذه الثنائية في السياحة الجزائرية، ودليل ذلك توجه 1.5 مليون جزائري إلى الجارة تونس بسبب الأسعار المعقولة وتماشي الأسعار فيها مع دخول العائلات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالإيواء والخدمات ونوعية الهياكل والمنشآت، حيث ينفق السائح الجزائري ما بين 400 إلى 2000 أورو مع احتساب كافة النفقات .

– **تدهور نوعية المنتجات**.

– غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية،و غياب سياسة الاتصال في المنتج السياحي : تعتبر هذه السياسة من أحد أهم عناصر المنتج التسويقي، التي تهدف إلى تحقيق التواصل المستمر بين المؤسسة وجمهورها [16] ؛

– صعوبة التحكم في المواقع السياحية بحكم شساعتها بشكل كبير ،خاصة ما تعلق ذلك بالصحراء الجزائرية؛

– عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

– إيواء و فندقة ،طاقات غير كافية وذات نوعية ضعيفة.

– عجز في طاقات الاستقبال والهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة؛

– هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا للسكان المحليين، مما يتوجب عملية إعادة الاعتبار ،

– 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

– غياب تحكم وكالات الأسفار في التقنيات الجديدة للسوق .

– عدم لعب وكالات الأسفار دورها في مجال استقطاب السياح والمستهلكين لمختلف المنتجات والبرامج السياحية.

خامسا– تدهور نوعية الخدمات وضعف وسائل الإعلام والاتصال.

– تدهور نوعية الخدمات: يرجع رداءة الخدمات السياحية المقدمة للزبائن إلى عدة أسباب منها:

–نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين حيث كشف العديد من الخبراء عن نقص اليد العاملة المؤهلة لضمان عناصر مؤهلة للمستقبل، خاصة وأن 40% من مستخدمي القطاع السياحي أي 5000 عامل يفوق سنهم 45 سنة .

– نوعية تكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

– ضعف نوعية خدمات السياحة الجزائرية.

– نقص الصيانة والنظافة للفضاءات العمومية والخاصة؛

– خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل للمنافسة الدولية، حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة، وغلاء الأسعار في الفنادق، فيمكن القول أنه في المتوسط فإن سعر قضاء ليلة واحدة في فندق عالي الجودة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان.[17]

– ضعف وسائل الإعلام والاتصال: أما فيما يتعلق بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يلي :

– عدم كفاية مواقع الانترنت، رغم إدخال نظام ADSL*، حيث يضم ما يقارب 05 ملايين مشترك في سنة 2005 و02 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، بالإضافة إلى أن نسبة المشاركين في الهاتف النقال بلغت 65.8% من عدد المشاركين في الهاتف الثابت، وقد شملت التغطية لمشتركي أوراسكوم واتصالات الجزائر كل ولايات الوطن ومعظم الطرق الوطنية، وبالتالي أسواق الاتصالات في الجزائر صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين والمستعملين، وأصبحت وسائل المهاتفة متوفرة [18]، هذا ما ينعكس إيجابا على السياحة الجزائرية

–صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.[19]

– ضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات؛

– ضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الإعلام والاتصال، بغية تنظيم المعاملات الالكترونية؛

وحاليا تسعى الجزائر إلى تطوير برنامج الحكومة الالكترونية، إذ تم وضع شبكة حكومية داخلية، كما تم إدخال تكنولوجيا بطاقات السحب والدفع الالكتروني [20]، ولكن تبقى هذه الجهود متواضعة ولا تفي بالغرض لإقامة سياحة الكترونية يعول عليها في تأطير القطاع السياحي بصفة عامة .

سادسا– ضعف السياحة المحلية وعراقيل الصناعة التقليدية.

– **ضعف السياحة المحلية** : ومن أهم العراقيل نجدا :[21]

– عدم اهتمام المجموعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام هذا مرده إلى افتقار الجماعات المحلية لوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة [22] .

– محدودية الموارد البشرية : ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل شحة الموارد المالية المخصصة للسياحة ؛

– ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إذ تفتقر الجماعات المحلية (الولايات والبلديات) للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات، وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جلب السياح للمنطقة ؛

– غياب دور المجالس المنتخبة المحلية في لعب دورها كما ينبغي، والقيام بإدراج التنمية السياحية ضمن أولويات التنمية المحلية، خاصة لدى الجماعات المحلية التي تملك مؤهلات سياحية؛

– **عراقيل الصناعة التقليدية**: وأهم هذه العراقيل نجد:[23]

– مشكل التموين بالمادة الأولية والعتاد الضروري لعملية الإنتاج، ضف إلى ذلك فالبنوك عادة ما تضع شروط صعبة للإقراض من قبل صاحب المشروع الصغير؛[24]

– مشكل التسويق: يجد الحرفيون مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهم مما يؤثر سلبا على إنتاجهم، ونجد أن الحرفيين المتواجدين في الأرياف يعانون أكثر من المتواجدين في المدن [25]، مع افتقار الوعي التسويقي ونقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية الترويج وتنشيط المبيعات؛

– عائق خروج الحرفيين من الإطار غير الرسمي والعمل في شكل رسمي وقانوني، يبقى ذلك مرهون بالديون المترتبة والمتراكمة عليهم من طرف مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي بسبب المشاكل التي عاشتها النشاطات الحرفية التي قلصت واندثر البعض منها، نتيجة الظروف الأمنية، لاسيما في الأوساط الريفية.[26]

سابعا–تعارض الاختصاصات بين الوزارات.

هناك تضارب في الاختصاصات بين الوزارات المختلفة، كالتداخل الموجود بين اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية فيما يخص الإشراف والرقابة وتنمية السياحة الدينية، فبينما تختص الأولى بالإشراف على إدارة المساجد ومن بينها المساجد الأثرية، فقد تدفع وزارة السياحة والصناعات التقليدية بأن المحافظة على الآثار الدينية وتطويرها يعتبر من صميم اختصاصاتها، ونجد كذلك وزارة الثقافة والاتصال تقوم أيضا بعدد من الأنشطة التي تقع في دائرة اختصاصها، كترميم المساجد والآثار والتنقيب عن الآثار بالتعاون مع هيئة الآثار وإنشاء المعارض السياحية في الداخل والخارج والإشراف على المتاحف الأثرية .

بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة المشرفة مباشرة عل القطاع السياحي كوزارة السياحة لم تعرف استقرار في شكل ووضع واحد لعدة سنوات، فنجد أنها اتخذت عدة أشكال (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة السياحة وتهيئة المحيط إلى غير ذلك من التسميات، وبعض الأحيان يتم منحها صلاحيات وسحبها منها أحيانا أخرى، يؤثر هذا التغيير وعدم الاستقرار في الهيئة المشرفة مباشرة على القطاع السياحي إلى غياب وعدم وضع إستراتيجية بعيدة المدى وواضحة، علما أنا وضع خطة إستراتيجية للقطاع السياحي تمر بالمراحل التالية: [27]

- المسح الشامل للنشاط السياحي وموارده واتجاهات النمو فيه؛
- تحديد الأهداف العامة للنشاط السياحي؛
- تحديد الوسائل اللازمة لتنفيذ الأهداف المحددة ؛
- الإشراف والرقابة على المشروع السياحي لمعرفة جوانب القوة والضعف .

خاتمة.

أدرجت السياحة ضمن المخططات التنموية ومكانتها كانت بعيدة عن تطلعات القطاع السياحي في كل الخطط التنموية لهذه المرحلة، وهذا راجع إلى الخيارات الإستراتيجية بعد الاستقلال، حيث همش قطاع السياحة في كل البرامج التنموية لمدة تزيد عن 20 سنة، أي من المخطط الثلاثي الأول إلى غاية المخطط الخماسي الثاني، حيث كان يحتل القطاع السياحي المراتب الأخيرة بين قطاعات التنمية الاقتصادية، هذا ما يعكس مدى التخوف الكبير من قبل السلطات آنذاك من القطاع السياحي، وغياب الإرادة لدى هذه السلطة للنهوض بهذا القطاع، ما جعل هذا القطاع غائب عن المساهمة في التنمية الوطنية طول هذه الفترة .

مرحلة التسعينات، حيث عمقت هذه المرحلة معاناة القطاع السياحي، إذ عاشت الجزائر مرحلة تدهورت فيها الأوضاع الأمنية عزلتها على العالم الخارجي، وبالتالي فالجهود المتواضعة التي بذلت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات همشتها مرحلة التسعينات، فتراجع عدد السياح المتجهين نحو الجزائر، وبالتالي تراجعت الإيرادات

بالعملة الصعبة، كما عرفت السياحة الداخلية تراجعا ملحوظا، نظرا لهجرة السياح للأماكن التي كانت تشكل لهم وجهة سياحية داخلية، وفي الوقت نفسه شجعت هذه الأسباب على تغيير الوجهة السياحية إلى دول مجاورة كتونس والمغرب ،ضف إلى ذلك هناك مجموعة من العراقيل الأخرى تنوعت واختلفت أشكالها ساهمت بدرجة أو بأخري بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في ضعف القطاع السياحي الجزائري.

الإحالات والمراجع:

[1] www.mta.gov.dz.

[2] عوينان عبد القادر ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق 2030 ، الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة — دراسة (حالة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010، ، ص06

[3] بريش السعيد و شابي حليمة ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية و التقليص من البطالة ، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ص 13

[4] نفس المرجع السابق ،ص 13

[5] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme Algérie, Janvier, 2008, P17

[6] – المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تجديد السياسة السياحية الوطنية ، ص44.

[7] منصوري الزين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، ص139.

[8] مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ،دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي 20/19 ديسمبر 2009.، ص11

[9] منصوري الزين ، ، مرجع سبق ذكره، ص142

[10] بن تفات عبد الحق و بن جروة حكيم ، مستقبل السياحية الجزائرية وسبل ترقيتها ، مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي –البويرة ، يومي :11 و12 ماي 2010، ص10

[11] صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2006/20005،ص129

[12] قرومي حميد وحميدي عبد الرزاق، السياحة في الجزائر : الواقع وآفاق التطوير ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي –البويرة ، يومي :11 و12 ماي 2010. ، ص14

[13] شبايكي سعدان وحفيظ مليكة ، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟ ، الملتقى العلمي الدولي الثامن ، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر ، وفي بعض الدول العربية و الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص.10

[14] مجيطنة مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص.09

[15] تأجيل السياحة الصحراوية بالجزائر بسبب الأوضاع الأمنية في مالي ، على الموقع :

www.aljadidah.com

[16] بوكريف زهير و ريم أكارن، تسويق المنتج السياحي ومعوقاته، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مرجع سبق ذكره، ص09

[17] لخضر مرغاد ، صناعة السياحة في الجزائر ، المقومات و المعوقات ، الملتقى الدولي حول " الاقتصاد السياحي و التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012 .، ص16

[18] reformes économique et opportunités d'investissement en Algérie , CENEAP , 2001 , p10

[19] عيساني عامر ، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص: تسيير المؤسسات ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،دفعة2009/ 2010،ص126

[20] العربي عطية، الإطار الفعلي لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010،ص.74

[21] فيلالي حمزة و نزاد عادل، نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ،مرجع سبق ذكره،ص.07

[22] يحياوي هادية ، السياحة والتنمية بالجزائر، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2003/2002، ص.96

[23] شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس –المدية ، العدد 05، 2011، ص.95

[24] لسلوس مبارك ، العلاقة التكاملية بين السياحة والنشاط الحرفي ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ،،مرجع سبق ذكره،ص.07

[25] شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص96

[26] أحمد بن عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ورشة عمل حول " تنمية وتطوير وإعادة الاعتبار لجزء من التراث والثقافة والأصالة" ، الجزائر ،ص09

[27] عثمان محمد غنيم ، التخطيط، أسس ومبادئ ، الطبعة الأولى ،دار صفاء ، الأردن،1999 ، ص161

أثر سياسة تسعير المنتجات الخدمة على ولاء العميل – حالة مؤسسة فمبلكوم تليكوم الجزائر–

إعداد:

د. محمودي أحمد [*].

د. ضويفي حمزة [**].

ملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة واقع إستخدام سياسة التسعير في المنظمات الخدمية وتوضيح اثره على درجة ولاء العميل ومدى وجود فروقات بين مفردات العينة حول أثر عنصر التسعير على ولاء العملاء في سوق الخدمات، وتمثل مجتمع الدراسة في المشتركين بخدمة الهاتف النقال لمؤسسة فيمبلكوم تليكوم، حيث كان حجم العينة يقدر بـ **1119** مشترك والتي شملت **20** محافظة بالجزائر، و يعتبر عنصر التسعير من بين المتغيرات الهامة لدى المنظمات الخدمية بإعتباره العنصر الوحيد الذي يُدِر الارباح للمنظمة الخدمية، لذلك تحاول المنظمات الخدمية من تعظيم المنافع التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه للخدمة مقارنة مع التضحيات المادية المدفوعة من قبل المستهلك حتى يكون راضياً على الخدمات المقدمة له بذلك السعر المدفوع، وبذلك تستطيع كسب ولائه، كما تعتمد المنظمات الخدمية على العديد من الاستراتيجيات التسعيرية التي تسعى من خلالها الوصول إلى ولاء العميل.

الكلمات المفتاحية: السعر، القيمة، الولاء.

Résumé:

Cette étude a pour objectif d'étudier la realité d'utilisation de politique des prix chey les organisatons des services et de préciser son inpact sur la fidélité du client et la pres diférences entre les echantillons sur linfféance de l'élément prix sur la fidélité des clients dans le marché des services de clientèle .

La populations étudier est celle des client abonnés de l'entreprise vinbelcom télécom qui représente 1119 abonné sur 20 provience (wilaya) en algerie, Lélément prix est consédéré parmis les variables les plus inportants chez les organisations services en le conséderant le seul moyen pour plus de bénifices , Cest pourqoui elle essaient toujours d'augmenter les binifices au consomateur en achetant le service par rapport aux sacrifices payé par le consomateur lui méme pour qu'il soit belle et bien satisfait et par conséquaent on peut gagner sa loyanté .

[*] محمودي أحمد – محاضر –أ– المركز الجامعي تسمسيلت – الجزائر ahmah84@gmail.com.

[**] ضويفي حمزة– محاضر –أ– المركز الجامعي تسمسيلت – الجزائر hamzadhouifi@gmail.com

Ainsi les organisations services comptent sur de mombreuses stratégies de prix par lesquelles , elles peuvant acceder a la fédélité du client.

Mots clés: prix, valeur, fidélité.

مقدمة:

نظراً للسمات الفردية للخدمة فإن تسعير الخدمات يمثل تحدياً أكبر من تسعير السلع، وعادة ما يستعمل المستهلكون عنصر السعر الواحد كأحد أهم العناصر عند إتخاذ قرار الشراء، ويعد السعر أحد الجوانب الملموسة التي يحدد ما الذي يتوقعه العميل في الخدمة بحيث يستخدم العملاء السعر عند تقييمهم لجودة الخدمة، فالعملاء يميلون عادة للإعتقاد بوجود علاقة طردية بين السعر والجودة، فإذا زاد السعر الذي يدفعه العملاء في الخدمة زادت توقعاتهم بالنسبة لها، وتعتبر إستراتيجية تحديد الأسعار من الإستراتيجيات الطويلة الأمد والحساسة والخطرة لما لها من تأثير مباشر على تحقيق أهداف المنظمة وعلى مجمل الأنشطة التسويقية الأخرى وفي نفس الوقت يعتبر السعر عامل حاسم في تحديد وإتخاذ قرار الشراء لمختلف السلع والخدمات لأنه يشكل احد الأركان الأساسية لإتخاذ القرار لإرتباطه بالقوة الشرائية، ورغم أن العوامل الأخرى(الغير السعرية) أصبحت أكثر أهمية نسبيا في السلوك الشرائي، إلى ان السعر لا يزال أكثر العناصر اهمية التي تعتمد عليها المنظمات الخدمية من أجل كسب ولاء العميل.

إشكالية البحث: كيف يمكن لمؤسسة فيمبلكومتليكوم الجزائر من تحقيق ولاء المستهلك بالاعتماد على مدخل إستراتيجية التسعير.

فرضيات الدراسة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسة التسعير على ولاء المستهلك عند مستوى معنوية (α =0,05)

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسة التسعير على ولاء المستهلك عند مستوى معنوية (α =0,05) .

اهداف البحث:نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مايلي

- تحليل إستراتيجيات التسعير على مستوى المنظمات الخدمية؛
- دراسة أثر السعر على تحسين الاستجابة السلوكية للمستهلك؛
- توضيح أهمية القيمة المدركة في تحقيق رضا المستهلك وكسب ولائه؛
- تحليل العلاقة بين سياسة السعر وولاء المستهلك في سوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر.

المنهج المتبع:

المنهج الإستنباطي : من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي لأجزاء البحث

المنهج الإستقرائي : من خلال تحليل المعلومات والمعطيات بالاعتماد على برنامج **spss**21

المحور الاول: سياسة التسعير

أولا: تعريف السعر. يمكن تعريف السعر من عدة مداخل أو إتجاهات ومن أجل تحديد ذلك نقدم التعاريف التالية:

يرى P-Kotlerالنقد المدفوع مقابل السلعة أو الخدمة أو كم من القيم التي يستبدلها المستهلك بالنقد من أجل الحصول على المنافع يحملها المنتج المستعمل من قبل المستهلك .[1]

Evans & Barmanالسعر هو تعبير عن القيمة للخدمة /السلعة أو كليهما فيما يتعلق بالبائع و المستهلك سواء كانت هذه القيمة ملموسة أو غير ملموسة من ناحية المشتري "

Dibb يجب التفريق في تحديد تعريف السعر من وجهتي نظر القيمة والجانب المالي، فحسب القيمة وذلك كما تم شرحها في التعريف السابق، أما من الناحية المالية فهو بمثابة القاعدة للتبادلات السوقية أو القيمة المقاسة فيما يتم تبادله، وهم بذلك يؤكدون أيضا على جانب القيمة في تحديد السعر وإعتبروه تعبيرا عن القيمة سواءا على الصعيد المالي او على صعيد القيمة التي يحددها كلا الطرفين (البائع والمستهلك) في قبول السعر .[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن السعر يمثل مجموعة من القيم التي يتم دفعها مقابل الحصول على المنافع التي تتحقق من إمتلاك أو إستخدام المنتج، كما يمثل السعر مجموعة القيم التي يكون المستهلك مستعداً لمبادلتها مع مجموعة من المزايا والفوائد والمنافع التي ترتبط بإمتلاك أو إستخدام المنتج.

ثانيا: طرق وسياسات التسعير يمكن للمنظمات الخدمية إستخدام أربعة بدائل لزيادة المبيعات والأرباح وهي:[3]

1– التسعير التفاضلي: يتمثل الهدف من هذا التسعير تحويل الطلب من أوقات إرتفاعه إلى أوقات إنخفاضه، وحتى يتحقق التسعير التفاضلي فإنه يجب أن يحقق المعايير التالية:

- يجب أن تكون هناك قيمة مختلفة للخدمة في أجزاء السوق المختلفة؛
- يجب أن تكون الأجزاء السوقية كبيرة بما يمكن تحقيق الأرباح؛
- يجب أن تكون هناك آلية تمنع العملاء من الأجزاء السوقية التي تدفع سعر أقل من البيع بسعر أعلى إلى الجزاء السوقية التي تدفع ثمناً أعلى للخدمة؛

2– إدارة الغلة السعرية: يعتبر من الأدوات السعرية الحديثة التي ظهرت مؤخراً، وإدارة الغلة هي منهجية للتسعير التفاضلي تم تصميمها لتحقيق أعلى الإيرادات إستناداً على تحليل تفصيلي للسلوك الشرائي السابق لكل قسم من

أقسام السوق تخدمه الشركة، ويستخدم هذا النظام بالدرجة الأولى في صناعة الطيران، وإن كان يمكن إستخدامه في العديد من الصناعات الخدمية الأخرى كالفنادق والمطاعم والمصارف.

3– تجميع الأسعار: يعتبر من الأساليب الشائعة الاستخدام بين منظمات الخدمات ويعني تجميع الأسعار تقديم سلعتين أو خدمتين للعملاء في خدمة واحدة مقابل سعر خاص فعندما يقدم ماكدونالد لعملائه وجبه غذاء مكونة من ساندويش وبطاطس مقلية ومشروف غازي بسعر خاص فإنه يكون عندئذ بصدد جمع الأسعار.[4]

4– الزيادات السعرية: ويمثلزيادة سعر الخدمة تحديا امام المنظمات خاصة بالنسبة للخدمات ذات الطلب المرن وحتى بالنسبة للخدمات ذات الطلب الغير المرن للأسعار، لأن زيادة الأسعار ينتج عنها إنخفاض مستويات الرضا وكذلك تراجع تكرار عملية الشراء، وعادة ما يستجيب المستهلكون على نحو إيجابي لحروب الأسعار والتخفيضات السعرية ولكنهم يستجيبون على نحو سلبي على الزيادات السعرية، ولا يؤثر الزيادة السعرية عادة في النصيب السوقي لبائع واحد إذا قامت كافة المنظمات في الصناعة بزيادة أسعارها، إلا أنه لم تقم كافة المنظمات بزادة أسعارها فإن الزيادة السعرية يكون من الصعب تحقيقها من دون أثر سلبي على إيراد المبيعات ولذا فإنه لهذا السبب عادة ما تلجأ أغلب المنظمات إلى إتباع إحدى الاستراتيجيات التالية : استراتيجية الإنتظار، إستراتيجية إستخدام برامج الإتصالات، إستراتيجية عدم الإعلان عن إرتفاع الأسعار أملا في أن يلاحظ العملاء ذلك، إستراتيجية أن يتم رفع الأسعار على نحو منخفض عبر الزمن، وآخر إستراتيجية هي قيام المنظمة بتعديل عرض الخدمة أو إضافة ملمح خدمي يبرز زيادة الأسعار للعملاء.

ثالثا: دور القيمة المدركة في تحقيق ولاء المستهلك.

إن أحدث ما تستعمله المؤسسة اليوم لجذب المستهلك ونيل تفضيله واختياره لمنتجاتها دون منتجات المؤسسات المنافسة الأخرى، تلك القيمة التي تخلقها في السلع والخدمات فتميزها يجعلها تفوق كل التوقعات، وينظر إلى القيمة المحققة في السلعة أو الخدمة على أساس أبعاد مختلفة وبذلك يختلف إدراكها من مستهلك لآخر، حسب الزاوية التي ينظر منها كل منهم، فما يراه زبون معين بشأن منتج ما، قد لا يراه زبون آخر بالصورة ذاتها، لذا لا توجد معايير محددة ودقيقة يمكن الركون إليها بشأن قيمة المنتوج، لقد وردت تعاريف عديدة للقيمة المدركة ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

Zeithmal1998 التقييم العام لمدى منفعة المنتوج من قبل الزبون وذلك على أساس ما يدركه وما يتحصل عليه من السلع أو الخدمات.

Monroe1991 القيمة هي الفارق ما بين: الربح المدرك والتضحية المدركة.[5]

كما يمكن تعريف القيمة المدركة على أنها : القيمة المدركة من وحدة نقدية (مبلغ) لمجموعة أرباح اقتصادية، تقنية، خدمية، اجتماعية، المحصل عليها من المؤسسة ... بالتبادل مع الأخذ بعين الاعتبار عروض وأسعار الموردين الآخرين المنافسين.[6]

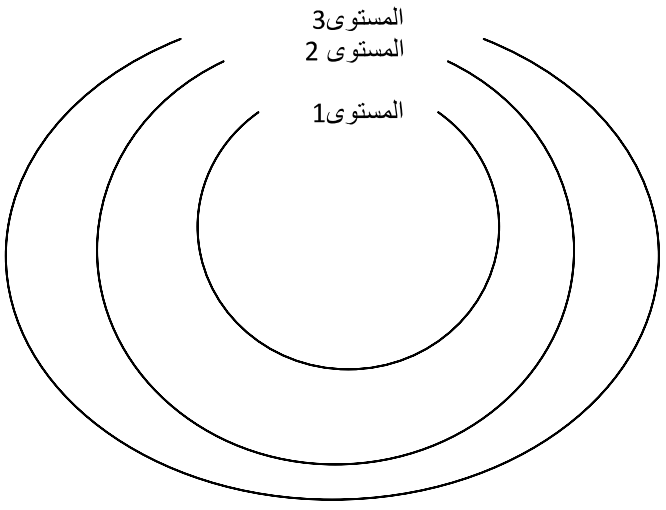
ويمكن تلخيص مفهوم القيمة المدركة في المعادلة التالية: **القيمة المدركة = المنافع المدركة / السعر**

رابعا: أهمية خلق القيمة المدركة للمستهلك لكسب ولائه.

إن هدف أي منظمة هو إشباع حاجات ورغبات المستهلك وهذا لا يحصل ما لم تقدم المؤسسة منتجات ذات قيمة من وجهة نظر المستهلك والاعتماد على مفهوم القيمة المدركة الذي يعد مدخلاً أساسياً في الوصول إلى هدف المنظمة، وعلى المؤسسة هندسة السوق بدرجة اكبر من هندسة الإنتاج والإعتماد على نظام جديد يهدف إلى تسليم المستهلك أفضل قيمة مقارنة بالمنافسين من خلال نظام تسليم القيمة وأبرز مثال على ذلك مطاعم ' ماكدونالد' التي تعتمد على نظام فعالا في تسليم القيمة للمستهلك.[7]

كما أن رضا المستهلك لخدمة ما يكون بدرجات متقاربة فمن هو راضي لكن غير مقتنع بها تماما لكن رضاه يرتبط بأسباب معينة محدودة العروض المتعلقة بهذه الخدمة، وهناك مستهلك آخر راضي عن هذه الخدمة إلى درجة إمكانية إعادة شرائها مرة أخر، والبعض الآخر هم راضين عن الخدمة مقتنعين بكفاءته وأدائه المتميز واثقين أنهم سيتعاملون مع هذا المنتج دون آخر[8] هذه المستويات الثلاث من الرضا مرتبطة مباشرة بمستوى القيمة المحققة عند كل منها، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل1: مستويات الرضا حسب القيمة.



المستوى 3: الدهشة

(وضعيات خاصة، قيمة مضافة).

المستوى 2: الرضا التام +(الخدمات).

Source: Bernard Diridollou, **Le Client au cœur de l'organisation** (**La Qualité en Action**), 2ème, Edition Organisation, Paris 2001., P 34

خامسا: الإستراتيجيات التسعيرية المتبعة لتحقيق ولاء المستهلك.

1– استراتيجية تسعير خط المنتجات: والتي تهتم بتحديد سعر لكل منتج ضمن خط المنتجات إعتماداً على الأثر وطبيعة العلاقة بين هذه المنتجات فيما إذا كانت تكميلية أم تنافسية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعظيم الربح المتحققة من خط المنتجات بصورة متكاملة وبشكل أفضل مما لو تم تسعير كل منتج دون مراعاة بقية المنتجات ضمن خط المنتج، ونجاح هذه الاستراتيجية يحتاج إلى صياغتها إعتماداً على مساهمة كل منتج في التكاليف المباشرة والغير المباشرة عندما يتم تحديد أسعار المنتجات الحالية، أما بالنسبة للمنتج الخدمي الجديد فإن تحليل السوق هو الذي درجة مساهمة هذا المنتج في الربحية، إذ أن وظيفة التسعير تختص بتحديد الكلفة وتحديد الربح مستفيدة من الخبرات السابقة ومراعاة العامل التنافسي وأغلب المنظمات تزود السوق بخط من المنتجات ولا تكتفي بتزويد السوق بمنتج واحد.

2– إستراتيجية تسعير المنتجات الإضافية (التكميلية): تعتمد الكثير من المنظمات على تقديم منتجات إضافية مع المنتج الأساسي مثل شركات صناعة السيارات، بحيث أن هذه الشركات لا تجبر المستهلكين إلى شراء السيارات بكل تجهيزاتها الكمالية لذلك تحتاج الإدارة إستراتيجية واضحة لتسعير هذه المنتجات الإضافية، وتقوم المنظمات بعرض المنتجات الرئيسية بدون المنتجات الإضافية وتقوم بعرض المنتجات الإضافية، وتقوم بطرح المنتج الجديد (الرئيسي والإضافي) بسعر جديد أعلى من سعر المنتج الرئيسي ويترك الحرية للمستهلك في إختيار ما يريده من منتجات إضافية

3– إستراتيجية تسعير المنتجات الأسيرة: تطبق بشكل كبير في قطاع الخدمات بحيث هناك منتجات كثيرة يكون إستخدامها مرتبط بالمنتج الرئيسي، والإستراتيجية المناسبة في هذه الحالة هي التوجه إلى كسب أرباح من خلال بيع المنتجات الأسيرة (المقيدة) من خلال تحديد هامش ربح مرتفع، بينما يكون التوجه الإستراتيجي بخصوص المنتج الرئيسي هو بيع هذا المنتج بهامش ربح منخفض، لذلك مثلا نجد شركات Gilette بيع ماكنات الحلاقة لا تحقق مكاسب عالية من بيع ماكنات الحلاقة بينما تحقق مكاسب عالية من بيع شفرات الحلاقة.

4– إستراتيجية تسعير حزمة المنتجات: حيث تلجأ الكثير من المنظمات من طرح مجموعة من الخدمات تباع بسعر واحد وهذا السعر يكون منخفضاً مقارنتاً من شراء كل خدمة لوحدها.

5– إستراتيجية التسعير السيكولوجي: يعتمد الكثير من المستهلكين عن السعر للحكم عن جودة المنتج الذي ينوون شراءه، فإن إستخدام الإدارة لهذه الإستراتيجة يتيح للإدارة إستخدام ومراعاة الجوانب السيكولوجية للأسعار وعدم الإعتماد على الجوانب الإقتصادية فقط، بحيث يعتمد المستهلكين على السعر على تقييم جودة المنتج عندما لا تتوفر لديهم خبرة سابقة في إستخدام هذا المنتج ولا تتوفر لديهم بيانات ومعلومات كافية حول هذا المنتج، فتلجأ المنظمات إلى التأثير النفسي للأسعار من خلال إستخدام مدخل الأسعار المرجعية وهي أسعار يحملها المستهلكون في أذهانهم كأداة مقارنة مرجعية يسترشدون بها عندما يتجهون إلى شراء منتج محدد، وقد تلجأ

المنظمة إلى الإعتماد على الأسعار المرجعية وتعميقه لدى المستهلكين من خلال تحديد الأسعار الحالية والتذكير بالأسعار القديمة لنفس المنتج من خلال الإشارة لأسعار المنتجات المنافسة.

المحور الثاني: ولاء العميل.

أولا: تعريف ولاء المستهلك لكسب ولاء المستهلك لابد من توفير عنصرين أساسيين هما: الإتجاه المفضل والحالي واتجاه المنتج مقارنة مع المنتجات المنافس، والعنصر الآخر هو تكرار تفضيل الشراء، وبذلك يمكن النظر لولاء المستهلك هو العلاقة بين الإتجاه النسبي إتجاه كيان معين وبين السلوك المدعم لتكرار الشراء ويمكن توضيح هذين البعدين بشكل من التفصيل من خلال التعاريف التالية:

Brown" توقع شراء المستهلك لعلامة في غالب الأحيان إنطلاقاً من خبرة إيجابية سابقة[9]

Day 1969 أن الولاء لا ينحصر فقط في المعنى السلوكي حيث أن 30% من المستهلكين المحكوم عليهم بأن لديهم ولاء لمؤسسة أو منتج ما في الحقيقة غير ذلك، الأمر الذي جعلنا نقسم الولاء إلى قسمين أو مفهومين مفهوم يرتكز على اجانب السلوكي وآخر يرتكز على الجانب المواقف[10].

Oliver Rيمكن القول أن الولاء هو الاحتفاظ بالزبائن لأطول فترة ممكنة، وهو إلتزام عميق لدى الزبون بصورة مستمرة وثابتة مع مقدمي الخدمات.

لذا يمكن تعريف **الولاء** بـ " هو استجابة سلوكية، غير عشوائية، تتكرر عبر الزمن، خاضعة إلى وحدة قرار، تقع على علامة تجارية أو أكثر ضمن مجموعة من العلامات التجارية، انطلاقا من عملية نفسية في اتخاذ القرار (التقييم، اتخاذ القرار)

ثانيا: أنواع استراتيجيات الولاء انطلاقا من الأهداف المخططة، قطاع نشاط المؤسسة، ثقافة المؤسسة ومواردها، يمكن تصنيف أنواع مختلفة من استراتيجيات الولاء[11]

1– إستراتيجية المنتج الوفي: تبدأ هذه الاستراتيجية مع تصميم المنتج، أو تشكيلة المنتجات، بحيث تقوم على متابعة المؤسسة للزبون طيلة فترة حياته، وبالتالي تقديم منتج مطابق لكل حاجة طيلة تغيرات فترة حياته، سنه...، هذا النوع من المنتجات يمكن من بناء علاقة دائمة وإيجابية عن طريق متابعة الزبون من خلال مختلف مراحل دورة حياته.

2– الاستراتيجية الدفاعية (الحماية من الانسحاب): في حالة المؤسسات المحتكرة التي تنفتح على المنافسة، يجب إعادة النظر في استراتيجيتها التسويقية من أجل حماية حصتها السوقية، والاستراتيجية المناسبة لذلك هي استراتيجية الحماية من الانسحاب عن طريق تغيير الأسعار أو الجودة إذا تطلب الأمر ذلك، مثل: المؤسسات التي

ستدخل في المنافسة العالمية، فهي تبحث عن المحافظة على أكبر عدد من الزبائن في أسواق المؤسسات، الخواص،... .

3– إستراتيجية الزبون السفير:

عندما يتحول أفضل الزبائن إلى قوة بيعية نشيطة و محفزة يسمح هذا الزبون بزيادة الثقة لدى الزبائن المحتملين الذين يبحثون عن إجابة لتساؤلاتهم حول المنتج أو العلامة، هذا الزبون السفير و الذي بإمكانه أن يقنع زبون محتمل أن يتعامل مع المؤسسة أو العلامة يكافئ من قبل المؤسسة.[12]

قامت مؤسسة MAZDAلإطلاق سيارة 626في شهر ديسمبر 1998بِحَثّ أفضل زبائنها وهم الزبائن الذين لديهم تاريخ مع العلامة على الأقل ثلاث سيارات بأن يصبحوا سفراء للسيارة 626.

سميت هذه العملية بـ "آراء حكماء" التي ترتكز على مبدأ "جَرِّب MAZDAقديمة و اطلب رأي مالكها قبل شراء الجديد"، تم اختيار 650 عنصر من بين المتقدمين موزعين على 05عناصر عن كل وكيل يمثلون السفراء الرسمين لدى MAZDAيجيبون على تساؤلات الزبائن المحتملين لـ 626 LAفي أوقات متعددة ويتم إجراء التجربة بالسيارات الخاصة لهؤلاء السفراء فيحصلون مقابل تعاونهم على:مراقبة مجانية لسياراتهم؛10 %تخفيض على القطع الإضافية؛ الأولوية في تجريب النماذج الجديدة.

المحور الثالث: الدراسة الاحصائية لأثر سياسة التسعير لمؤسسة فمبلكوم تليكوم الجزائر على ولاء العميل.

أولا– مجتمع الدراسة:مجتمع المستهلكين المستهدفين الجزائريين: تنحصر الدراسة على المستهلكين المشتركين مع مؤسسة فيمبلكوم تليكوم الجزائر[13]، والتي شملت بعض الولايات التي تم اختيارها كما تم ذكرها في الحدود المكانية، ويشمل مجتمع الدراسة على مستهلكين مستهدفين مختلفين من ناحية السن، الدخل، المستوى التعليمي والجنس، واقتصرت الدراسة على **20** ولاية فقط لعدة اعتبارات.

ثانياً– اختيار عينة الدراسة: بناءاً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح له، والامكانات المادية المتاحة، وجد الطالب الأداة الاكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي " **الاستبانة** " وذلك لعدم توفر البيانات المرتبطة بالموضوع كالبيانات المنشورة إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق الادوات الاخرى كالمقابلات الشخصية أوا الملاحظة الشخصية، واعتمدت دراستنا على عينة عشوائية بسيطة[14]متمثلة في المستهلكين المستهدفين الجزائريين ذات مستوى تعليمي ابتدائي فما فوق والتي تتكون من مشتركي المتعامل فيمبلكوم تليكوم الجزائر بحيث كان حجم العينة 1150 وتم إسترجاع 1119 إستبانة التي تمت عليها الدراسة.

ثالثا: الإتساق الداخلي(الصدق البنائي) لأداة الدراسة Content Validity

ومن خلال التحليل الاحصائي وبحساب معامل إرتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور الذي تنتمي إليه وذلك لكل محور من محاور الدراسة، ظهرت علاقات الارتباط المعنوية الموجبة مما يدل على وجود إتساق داخلي بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

المحاور	رقم العبارة	معامل الإرتباط
السعر	6	0.460
	7	0.674
	8	0.624
	9	0.536
	10	0.506

رابعاً: ثبات المقياس (**Reliability**) من خلال المعالجة الاحصائية للبيانات المتوفرة وبالاعتماد على برنامج $SPSS_{21}$وجدنا معامل ألفا كرونباخ**0.895**وهو معامل ثابت مما يدل على وجود ثبات مرتفع للمقياس وهو ما يساعد على الحصول في دقة النتائج.

1– نتائج التحليل الاحصائي لعنصر السعر (المتغير المستقل)

الترتيب	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف االمعياري	كا2
		المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
04	سعر المكالمة المحلية من نفس الخط و من خط جازي نحو خط آخرهي الأحسن	ت	115	104	176	289	335	3,6133	1,33329	211,437
		%	11.29	10.2	17.27	28.36	32.9			
05	بإعتبار ما أدفعه من (مال وجهد ووقت) مقابل الحصول على الخدمة، أجد نفسي أحصل على أكثر مما أدفع.	ت	88	112	167	422	230	3,5829	1,19747	350,779
		%	86.359	11	16.4	41.4	22.6			
02	أسعار مكالمات المتعاملين الآخرين أكبر من المتعامل الذي أشترك معه.	ت	20	163	224	334	278	3,6742	1,09734	286,128
		%	19.3	16	22	32.8	27.9			
01	ملائمة السعر لجودة الخدمة المتحصل عليها من قبل المؤسسة	ت	61	60	193	408	297	3,8047	1,10373	449,317
		%	6	5.9	18.95	40.4	29.15			
03	تعتمد المؤسسة على منح الامتيازات من أجل إرضاء زبائنها	ت	88	88	225	337	281	3,6232	1,21601	250,102
		%	86.36	8.6	22.8	33.7	27.6			
	نتائج محور السعر	ت	378	599	985	1790	1421	3,6597	1,11701	
		%	7.3	11.6	19.4	34.6	27.5			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج الـ spss21* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05

يلاحظ من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب المكونات المختلفة لعبارات عنصر **السعر** التي وجهت للمستهلكين (ترتيباً تنازلياً) وذلك بناءاً على متوسط درجة الموافقة على تواجد هذه الخصائص .

بحيث جاءت العبارة ' ملائمة السعر لجودة الخدمة المتحصل عليها من قبل المؤسسة' في الترتيب الاول من حيث درجة تواجدها في المؤسسة الخدمية، وذلك من وجهة نظر المستهلكين لعينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,8047**)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبإنحراف معياري بلغ

(**1,10373**) درجة مما يدل على أن معظم المستهلكين موافقين على سياسة التسعير التي تتبعها المؤسسة، لذا تهتم المؤسسة بتعظيم المنافع التي يحصل عليها المستهلك، ومن خلال الانحراف االمعياري نجد تباين في آرائهم إتجاه عبارات المحور.

ثم تأتي العبارة ' أسعار مكالمات المتعاملين الآخرين أكبر من المتعامل الذي أشترك معه.' في الرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بحيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,6742**) بإنحراف معياري (**1,09734**)، بحيث كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي وهذا ما يدل على أن المستهلكين موافقين على سعر خدمة المكالمات وذلك عند مقارنتهم لأسعار المنافسين، إذ تعتبر مؤسسة **Djezzy** أحسن مؤسسة من حيث طريقة التسعير.

أما العبارة ' تعتمد المؤسسة على منح الامتيازات من أجل إرضاء زبائنها ' جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بحيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,6232**) بإنحراف معياري (**1,21601**)، بحيث كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي وهذا ما يدل على أن المستهلكين موافقين على هذه العبارة، إذ تعتمد هذه المؤسسة على سياسة منح الخصومات للمستهلكين من أجل جلب أكبر عدد من المستهلكين من خلال التخفيضات، منح مكالمات مجانية ...، غير أننا سجلنا تشتت في الاجابات من خلال الانحراف المعياري.

أما الرتبة الرابعة فكانت للعبارة **'سعر المكالمة المحلية من نفس الخط و من خط جازي نحو خط آخرهي الأحسن'** وذلك من وجهة نظر المستهلكين لعينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,6133**)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبإنحراف معياري بلغ (**1,33329**)،مما يدل على أن معظم المستهلكين موافقين على هذه العبارات مما يدل على تميز مؤسسة **Djezzy** حتى على المستوى الدولي من خلال تخفيض أسعار المكالمات الدولية، أما المرتبة الاخيرة فكانت للعبارة **بإعتبار ما أدفعه من (مال وجهد ووقت) مقابل الحصول على الخدمة، أجد نفسي أحصل على أكثر مما أدفع.'** وذلك من وجهة نظر المستهلكين لعينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,5829**)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (**3**) وبإنحراف معياري بلغ (**1,19747**) درجة مما يدل على أن معظم المستهلكين موافقين على هذه العبارة ولكن بأقل أهمية من الخدمات السابقة، بحيث تركز مؤسسة **Djezzy** على عنصر القيمة المدركة من أجل تعظيم المنافع للمستهلكين، غير أننا سجلنا تشتت في الاجابات من خلال الانحراف المعياري.

ويتضح من الجدول السابق أن إختبار **كا^2** دال إحصائياً لجميع العبارات بحيث كانت قيمة الخطأ من النوع الاول **P–Value** أقل من قيمة مستوى الدلالة الاحصائية التي إفترضها الطالب مسبقاً (**0,05α**)، مما يشير إلى وجود إختلافات ذات دلالات إحصائية في الاستجابة على (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً) لكل عبارات هذا المحور، بمعنى الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (الموضحة في الجدول) هي نفسها

الخاصة بالمجتمع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على العبارات بلغت (**3,6597**)، مما يدل على أن عنصر السعر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (**α =0,05**)، وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستقصين على سياسة التسعير المتبعة من قبل المؤسسة، كما أن جميع العبارات إيجابية إتجاه سياسة التسعير، كما بلغت قيمة الانحراف االمعياري لدرجة الموافقة لكل العبارات (**1,11701**) والذي يدل على وجود تباين في آرائهم إتجاه عبارات المحور بشكل عام.

2- نتائج التحليل الاحصائي لعنصر الولاء (المتغير التابع)

الترتيب	العبارات	المقياس	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف االمعياري	$كا^2$
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	سوف أقوم بتكرار شراء خدمات مؤسسة فيمباكوم تليكوم	ت	**00**	**261**	**226**	**324**	**208**	3,4701	1,08202	30,802
		%	0	25.6	22.2	31.8	20.4			
02	الخدمات التي أكسبها من المؤسسة تحقق الرغبات المطلوبة	ت	**00**	**200**	**431**	**287**	**101**	3,2836	0,89148	230,582
		%	0	19.62	42.3	28.16	9.9			
04	تعتبر علامة التجارية لمؤسسة جيزي أفضل علامة في سوق خدمة الهاتف النقال	ت	**50**	**178**	**284**	**375**	**132**	2,3543	1,06429	320,004
		ت	**00**	**174**	**317**	**353**	**175**			
03	تعاملي مع المؤسسة يشعرني بمركز ومكانة إجتماعية مميزة أمام الآخرين	ت	**50**	**178**	**284**	**375**	**132**	2,9764	1,14877	235,048
		%	4.9	17.47	27.87	36.8	12.95			
	نتائج محور الولاء	ت	**50**	**396**	**941**	**869**	**431**	3,24336	1,0407	
		%	1.86	14.74	35.02	32.34	16.04			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج الـ *spss21 المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى معنوية α =0,05.

يلاحظ من الجدول السابق أنه من الممكن ترتيب المكونات المختلفة لعبارات عنصر **الولاء** والتي وجهت للمستهلكين (ترتيباً تنازلياً) وذلك بناءاً على متوسط درجة الموافقة على تواجد هذه الخصائص، بحيث جاءت العبارة ' سوف أقوم بتكرار شراء خدمات مؤسسة فيمبلكوم ' تليكوم في الترتيب الاول من حيث درجة تواجدها في المؤسسة الخدمية، وذلك من وجهة نظر المستهلكين لعينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه

العبارة (**3,4701**)، وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (**3**) وبانحراف معياري بلغ (**1,08202**) درجة وهذا ما يفسر بوجود رغبة لدى المستهلكين في محاولة إعادة الشراء لخدمات المؤسسة وهو مؤشر هام لأي مؤسسة وذلك راجع لتميز خدمات المؤسسة وهو ما يحقق عنصر الولاء وهو أهم مكسب للمؤسسة.

ثم تأتي العبارة ' الخدمات التي أكسبها من المؤسسة تحقق الرغبات المطلوبة' في الرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بحيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**3,2836**) بانحراف معياري (**0,89148**)، بحيث كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي (**3**)، هذا ما يدعم العبارة الاولى أي المستهلكين يشترون خدمات المؤسسة عدة مرات لتميز خدماتها ولتحقيق رغبات المستهلكين أي الخدمة المتوقعة أقل من الخدمة المدركة، أما العبارة ' تعاملي مع المؤسسة يشعرني بمركز ومكانة إجتماعية مميزة أمام الآخرين 'جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بحيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة (**2,9764**) بإنحراف معياري (**1,14877**)، بحيث كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الحسابي الافتراضي وهذا ما يدل على أن المستهلكين غير موافقين على هذه العبارة، ويرجع ذلك لعدم إهتمام المستهلكين بهذا الامر، وفسر المستهلكون ذلك بأن جميع المتعاملون يحققون هذه الخاصية، ويتضح من الجدول السابق أن إختبار **كا**^{2} دال إحصائياً لجميع العبارات بحيث كانت قيمة الخطأ من النوع الاول **P–Value** أقل من قيمة مستوى الدلالة الاحصائية التي إفترضها الطالب مسبقاً وهو هنا (**0,05**)، مما يشير إلى وجود إختلافات ذات دلالات إحصائية في الاستجابة على (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً) لكل عبارات هذا المحور، بمعنى الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة (الموضحة في الجدول) هي نفسها الخاصة بالمجتمع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على العبارات بلغت (**3,24336**) مما يدل على أن عنصر الرضا دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (**α=0,05**)،وهذا يعني وجود موافقة من قبل المستقصين على عنصر الرضا لخدمات المؤسسة ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لدرجة الموافقة لكل العبارات (**1,0407**) والذي يدل على وجود تباين في آرائهم إتجاه عبارات المحور بشكل عام.

3– التحليل الاحصائي لأثر سياسة التسعير على ولاء المستهلك.

الفرضية الرئيسية :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسة التسعير على ولاء المستهلك عند مستوى معنوية (α =0,05)

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسة التسعير على ولاء على رضا المستهلك عند مستوى معنوية(α =0,05) .

المتغيرات المستقلة	المعامل	قيمة t المحسوبة	Sig(t)
الثابت	0,512	2,354	,0190
السعر X	-,2900	-7,894	,0000
معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux	قيمة f المحسوبة	sig(f)
56%	31%	66,265	,0000

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين سياسة التسعير وعنصر الولاء، بمعنى أنه كلما إرتفع السعر قلت سلوك تكرار الشراء وبالتالي عدم الولاء عن المنتج الخدمي وهذا ما يعرف بحساسية السعر تجاه المنتج، إذْ بلغت قيمة t المحسوبة (7,894-) وهي اكبر منt الجدولية، لأن إحتمالها أقل منمستوى المعنوية(**α =0,05**) ، أي بدرجة ثقة **95%** وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سياسة التسعير وولاء المستهلك، إذن نرفض فرضية العدم **H0**ونقبل الفرضية البديلة **H1**.

1- إن قيمة (**f**) المحسوبة للنموذج المقدر بلغت **66,265**وهي أكبر من قيمة(**f**) الجدولية لأن إحتمالها أقل منمستوى المعنوية (**α =0,05**) ، وهذا ما يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية التسعير الخدمي وولاء المستهلك. إذن نرفض فرضية العدم **H0**ونقبل الفرضية البديلة **H1**.

2- من خلال معامل التفسير **31%**يتضح أن التسعير قادرة على تفسير ما نسبته **31%** من التغيرات التي طرأت على عنصر الولاء، أما النسبة المتبقية 69% فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في نموذج الدراسة.

3- وجود علاقة إرتباط ذو دلالة إحصائية موجبة بين سياسة التسعير وعنصر الولاء، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما **56.1%**، وهو معامل مهم بالنسبة للمؤسسة من أجل تطوير إستراتيجية التسعير.

والمعادلة التالية توضح نموذج الانحدار الخطي البسيط لعنصر التسعير واثره على ولاء المستهلك

$$Y=0,512- 0,290\ X$$

الخلاصة: من خلال هذه الدراسة تمكنا الوصول إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية موضحة كما يلي

- إن القيمة المدركة التي تقدمها المؤسسة لمستهلكيها تعتمد على المنفعة الخاصة بالمنتجات المدركة من جانب المستهلك والمبلغ الذي يجب أن يدفعه للحصول على هذه المنتجات، فالعلاقة بين المنفعة والسعر هي التي تحدد القيمة المدركة، فكلما زادت مستويات المنفعة الخاصة بالمنتجات المدركة قياسا بالسعر كلما زادت القيمة المقدمة للمستهلكين وكلما زاد إقبالهم على الشراء .

- لابد على المؤسسات الخدمية أن تبنى التوقعات بشكل إيجابي للمستهلك حتى تؤثر في القيمة المدركة ، وقد تكون المنافع ملموسة أو غير ملموسة يمكن أن يشعر أو يحس بها، فقيمة المنتج مرتبطة بتوقعات المستهلك ومدى إدراكه للمنافع، كما تهدف المؤسسة الخدمية إلى تعظيم القيمة المدركة للوصول إلى مستويات الدهشة للرضا.

- تعتمد مؤسسة فيمبلكوم تليكوم على العديد من الإستراتيجيات التسعرية التي تؤثر في سلوك المستهلك ومن بين الإستراتيجيات الشائعة التسعير النفسي التي وجدت من خلالها تأثيرا فعالا في سلوك المستهلك.

- تعتبر مؤسسة فيمبلكوم تليكوم من بين المؤسسات التي تهتم بالعميل وذلك بتحقيق ولائه وتوطيد العلاقة معه.

إختبار الفرضية: من خلال النتائج المتوصل إليها تم قبول الفرضية البديلة**H1** ورفض الفرضية العدمية **H0**

توصيات:

يعتبر تخفيض السعر وتوحيده أقصى اهتمامات الزبون مؤسسة جازي لهذا ينبغي عليها تكييف أسعارها مع أسعار منافسيها أقل ما يمكن فعله لتفادي خطر ضياع زبائنها؛ بفعل الأسعار المنخفضة التي تعرضها كل من مؤسستي نجمة

– يجدر بالمؤسسة اليوم تعظيم القيم الموجهة للزبون ومساعدته على إدراكه لها عن طريق الإعلان الكافي والمستمر كما تقدمه، فالزبون الذي لا يسمع عن المزايا لا يستطيع أن يعلم بها وبالتالي لا يستغلها ولا يستشعر أهميته لدى هذه المؤسسة، فيبادلها عدم الاهتمام بالتخلي والتحول إلى مؤسسات أخرى.

–التركيز الجاد على القيمة كمقاربة استراتيجية لجذب الزبائن ثم كسبهم والحفاظ عليهم؛ ذلك لأن خلق المزيد من القيم المميزة لمنتجات المؤسسة كفيل بالوصول بالزبون إلى تفضيل راسخ لسلعها وخدماتها، هذا ما يملي على المؤسسة اليوم اكتشاف الثغرات التي تستطيع من خلالها مفاجأة الزبون ونيل إعجابه، حيث أنه لا يكفي فقط الاستجابة لتوقعات الزبون والوفاء بها إنما يجب تقديم ما يفوقها فيكون له أثر المفاجأة في نفسه.

– على الرغم من احتلال المؤسسة المرتبة الاولى غير أن ذلك لا يدل على أنها سوف تبقى دائما في هذه الرتبة وحسب النتائج الاخير فهناك تراجع ملحوظ في عدد المشتركين لذا لابد على المؤسسة من مراجعة ودراسة الاسباب التي أدت إلى هذه النتائج من خلال المراقبة المستمرة لتطلعات ورغبات المستهلكين.

أفاق البحث:

- ✓ دور الاستخبارات التسويقية في تحديد السعر المدرك من قبل المستهلك
- ✓ أثر ثنائية السعر والجودة على القرار الشرائي للمستهلك النهائي

الإحالات والمراجع:

[1]P- Kolter, **Markrting Management** , Custom Edition for university of phonenix, 2001, p 352 .

علي الجياشي، عبد الرضا، **التسعير– مدخل تسويقي**، الطبعة الثانية ، مكتبة الراتب العلمية، عمان الاردن، 2004، ص18 [2].

[3]محمد محمود مصطفى، **التسويق الإستراتيجي للخدمات**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان الاردن ، 2010،ص 192.

[4]محمد محمود مصطفى، **التسويق الإستراتيجي للخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[5]Oliver Netter, Nigel Hill, 2000., "**Satisfaction client**", Edition ESKA, Paris, p 66

[6]Guy Audiger, "Marketing pour l'entreprise", Gualino éditeur, Paris, 2003.16–Lars Mayer, Waarden, , p 155.

[7] على الجياشي، **التسعير مدخل تسويقي**، مرجع سابق، ص262.

[8] ريشارد ويتلي، ديان هيبان، **الإدارة بالعملاء، مركز الخبرات المهنية للإدارة**، الطبعة الاولى ، الإسكندرية مصر، 1998، ص ص 88، 84.

[9]Jean –Marc Lehu , **la fidélisation –client**, 2 éme triage, Edition de l'organisation, paris , 2000, p37

[10]معراج الهواري، ريان أمينة، أحمد مجدل،سياسات وبرامج ولاء الزبون وأثرها على سلوك المستهلك، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر، 2013.،ص 50.

[11]معراج الهواري وآخرون، **سياسات وبرامج ولاء الزبون**، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 77–80.

[12] Pierre Margot, "**Fidéliser vos clients**", E'dition d'organisation, Paris, 2ème Edition, 2001, p 26 .

[13]بلغ عدد المشتركين مع مؤسسة فيمبلكوم تليكوم الجزائر إلى غاية سنة 2014 أكثر من 17 مليون مشترك.

[14]حيث يكونلوحدات المجتمع نفس الفرصة في الظهور، ويتم فيها اختيار الوحدات الإحصائية بالصدفة، وكل وحدة تملك فرصة معلومة للظهوربالإضافة إلى كون العينة العشوائية تمكن من تعميمالنتائج على مجتمع الدراسة فهي شرط أساسي لاستخدام الكثير من الأساليبالإحصائية.

تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015).

إعداد:

أ.عثمان عبد اللطيف[*].

أ.حيمور مصطفى[**].

ملخص الدراسة:

كغيرها من الإقتصاديات السائرة في طريق النمو تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع مصادر دخلها لتحقيق نهضة إقتصادية لذلك تم الاهتمام بمجال السياحة نظرا لما تزخر به الجزائر من مؤهلات تساعدها على ذلك، ومن أبرز السياسات المنتهجة في ذلك استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفير بعض الامتيازات والضمانات لجذب هذا المستثمر، لذلك تعمل الجزائر على تحسين هذه الظروف، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبرز أثر الاستثمار الأجنبي على تطوير القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 بالاعتماد على دراسة قياسية من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي ثم تحليله من الناحية الإحصائية، الاقتصادية والقياسية ثم التنبؤ به مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، قطاع السياحة، التنمية السياحية، الجزائر

Abst :

As with other economies in the path of growth, Algeria is striving to diversify its sources of income to achieve economic renaissance. Therefore, the tourism sector has been given the attention given to Algeria's qualifications to assist it. One of the most prominent policies is attracting foreign investment. This study is intended to highlight the impact of foreign investment on the development of tourism sector in Algeria during the period from 2000 to 2015, based on a standard study by building a model And then analyze it in statistical, economic and standard terms and then forecast it in the future.

Mots-clés: investissement étranger, secteur du tourisme, le développement touristique l'Algérie.

[*] أ.عثمان عبد اللطيف - أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم - otmane-abdellatif@hotmail.com.

[**] أ.حيمور مصطفى أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم - mostefahimour@gmail.com

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة عاملا أساسيا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، لذلك تسعى العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث إلى تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ووضع خطط واستراتجيات للنهوض بهذا القطاع بهدف تنويع مصادر الدخل والدخول في دائرة التطور الاقتصادي، و أمام حتمية التنويع الإقتصادي والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي تعمل الجزائر جاهدة على توفير الإمتيازات والتحفيزات لإغراء المستثمرين في المجال السياحي خاصة وأنّ المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال سواءا تعلق الأمر بالمستثمرين المحليين أو الأجانب، هذا وتزخر الجزائر بمؤهلات طبيعية هائلة تساعدها على تطوير و ترقية القطاع السياحي، وعلى هذا الأساس نطرح الأشكال التالي:

ما هو تأثير الإستثمار الأجنبي على القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و سنة 2015؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تنبثق مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر؟
- فيما تكمن الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مجال السياحي؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على ظاهرة جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.
- التعريف بالامتيازات التي تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي.
- إبراز مختلف الأجهزة الجزائرية التي تسهر على تنظيم الاستثمارات الخارجية في الجزائر.
- إيجاد العلاقة القياسية بين الإستثمار الأجنبي وتطوير القطاع السياحي.

المنهج المستخدم:

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث سنعتمد على الأول في التعريف بالاستثمار وكذلك محدداته ومختلف المبادئ التي يرتكز عليها، وكذا التطرق للقطاع السياحي، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية لمعطيات الدراسة عبر الفترة الزمنية 2000 إلى غاية 2015.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة تطرقنا في المحور الأول إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي والقطاع السياحي ودوره في تحسين مستوى القطاع، أما في المحور الثاني سنحاول القيام بدراسة قياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر وذلك باتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الإقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، و يهدف هذا المحور لمعرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة إضافة إلى تحديد الوزن النسبي لهذه الدراسة ومدى تأثرها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في هذه الدراسة وكذا العلاقة السببية بين مختلف المتغيرين، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد المتغير التابع المتمثل في السياحة والمتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2015

أولا: الإستثمار الأجنبي وتطوير السياحة

من خلال الدراسات السابقة ومختلف المؤلفين والباحثين لم يتم الإجماع على إعطاء مفهوم موحد وشامل للمصطلح الجديد القديم ولهذا اختلفت وجهات النظر حسب ما سيتم تناوله في هذا المحور في ما يلي:

1- مفهوم الإستثمار الأجنبي:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر[1]، إذ انه يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر وذلك من أجل تحقيق أرباح وفوائد[2]، وهذا ما يتماشى مع فكرة تضحية الحاضر لتحسين المستقبل[3]، وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة[4]، حيث تكون فيه الاستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وتتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة[5]، وتكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان خاصا أو عاما يتم بموجبها تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بمواد اولية او منتجات نصف مصنعة يتم تجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[6].

2- **الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي:**

أ- **الامتيازات الممنوحة في ظل قوانين الإصلاحات:** وهي تمثل مختلف الامتيازات التي تمنحها الجزائر للمستثمر سواء على مستوى النظام العام أو النظام الخاص وكذلك في الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في ما يلي:

- **الامتيازات حسب النظام العام:**

هناك مجموعة من التدابير المشعة على الاستثمار في الجزائر من خلال تلك الامتيازات الجبائية والجمركية والاجتماعية وقد ورد تعداد هذه الامتيازات في المواد 17-18-19 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 وهي تخص مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال:

– **مرحلة الانجاز:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات، والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة وهذه الامتيازات هي[7]:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5 بالمائة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية؛

– تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 بالمائة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار وإمكان السلع المذكورة في هذه المادة أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة – المادة 17 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993.

– **مرحلة الشروع في الاستغلال:** يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من امتيازات أخرى نصت عليها المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم وهي كالتالي:

– الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

– تطيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق؛

– الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ7 بالمائة من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال؛

– تستفيد المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم؛

– تستفيد عملية الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاءات.

بـ– الامتيازات الممنوحة حسب النظام الخاص:

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993، وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

– الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: اعتبر المشرع المناطق الخاصة تلك المناطق المصنفة ضمن التنمية الجهوية إلى مناطق مطلوب ترقيتها كونها تعيش تخلفا اقتصاديا، ومناطق للتوسع الاقتصادي مكونة من فضاء جيو اقتصادي، حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين:

– **مرحلة الانجاز:** يستفيد المستثمر في هذه المرحلة تقريبا من نفس الامتيازات التي ذكرناها في مرحلة الإنجاز والتي تخص الاستثمار في النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب المادة 21 الفقرة الرابعة من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993 من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 321/97، كيفية تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات المنشآت القاعدية[8].

– **مرحلة الشروع في الاستغلال:** هذه الامتيازات حسب المادة 22 من نفس المرسوم هي[9]:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري من 5- 10 سنوات من النظام الفعلي؛

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناه 5 سنوات وأقصاها 10سنوات؛

– تخفيض يقدر بـ50 بالمائة من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول؛

– في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛

– يمنح الامتياز في المناطق الخاصة بالدينار الرمزي طوال المدة المذكورة لاستكمال إقامة مشروعه حسب المادة 05 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر1993[10].

– **في مرحلة انطلاق الاستغلال:** يستفيد المستثمر في هذه المرحلة تقريبا من نفس الامتيازات :

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛

– الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ونلاحظ أن المشرع الجزائري بهذه الامتيازات يحاول التمهيد لأرضية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات في الجزائر.

- **الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة:**

إن المادة 25 قد نصت على أن الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة أكثر أهمية من الامتيازات الممنوحة في المناطق الأخرى بسبب نشاطها فتعفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء تلك المحددة أدناه:

– الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة؛

– مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم؛

– تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق– الحرة من الضرائب؛

– يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 بالمائة من مبلغ أجورهم.

ج– الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

- **عناصر القدرة الجاذبية لقانون الاستثمار ومبدأ المساواة في المعاملة:**

ما يمكن ملاحظته فيما يخص الحوافز الجبائية والإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمارات الجزائري للمستثمرين الوطنيين والأجانب، أنها تضاهي نظريا في أهمية حجمها ودرجة انفتاحها أكثر القوانين الليبرالية، إلا أن التركيز على الجبائية التحفيزية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات فمدى نجاح أي قانون وفاعليته وكذا قدرته على الجذب متوقف في مجال الاستثمارات على عوامل المحيط المؤسساتي والاقتصادي وكذلك على الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في أي بلد، كذلك يتوقف على النصوص التطبيقية التي تأتي بتوضيحات وتفاصيل هامة وعديدة كفيلة بضمان انسجام واتساع النظام القانوني بأكمله الذي يحكم الاستثمارات.إذن فالتحفيزات الجبائية المتخذة لصالح الاستثمار الخاص الأجنبي ليست العامل الوحيد، فقد لوحظ أن بعض البلدان تغالي في منح المنافع المالية والمزايا الجبائية والجمركية اعتقاد منها أن ذلك كافي لجلب الكثير من المستثمرين إنما الشيء الأهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي هو استقرار النظام القانوني للاستثمارات والضمانات

المؤسساتية المتمثلة في المحيط المؤسساتي المتطور والنظام المصرفي الملائم والمرن والتوجهات السياسية الكبرى وبالتالي السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطات العامة للبلاد والتي تدرجها في نصوص قانونية كفيلة بإدخال البلاد في اقتصاد السوق والعمل بآلياته وذلك برفع الصعوبات التي تعرقل العمل الحر والتلقائي لقانون السوق.

- **الضمانات المالية**: باعتبار أن المال عنصر أساسي من عناصر قيام الاستثمار فقد منحت ضمانات للمستثمرين تمثلت في:

– **حرية التحويل**: تتعلق حرية التحويل أساسا برأس المال وعوائده الأخرى المتعلقة بالاستثمار، فحسب المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 إن تحويل رأس المال يقدم بعملة قابلة للتحويل، إذ لا بد وأن يكون هناك اعتماد من طرف البنك المركزي الجزائري، والتحويل يكون محدد قانونا بـ 60 يوما لينظر خلالها في طلبات التحويل[11]، أما العائدات فهي المبالغ المتولدة عن رأس المال بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – الأرباح الموزعة على الحصص والأسهم والسندات، كما يعطي للمستثمرين حرية استيراد المعدات والموارد اللازمة للمشروع والحصول على الأراضي الضرورية لقيامه سواء بالبيع أو الإيجار.

– التعويض المالي عن الأضرار:

يؤدي أي ضرر يصيب الاستثمار إلى تعويض المستثمر سواء أكان ذلك بفعل الطرف المتعاقد أو إحدى السلطات العامة أو المحلية، فمسؤولية الطرف المتعاقد– أي الدولة– عامة وشاملة، فهي تغطي كل الأضرار التي تصيب الاستثمار ويكون الضرر نتيجة للأسباب التالية:

– الإخلال بأي من الالتزامات المفروضة على عاتق الطرف المتعاقد؛

– عدم القيام بما يلزم تنفيذه سواء عن عمد أو إهمال؛

– التسبب في إحداث ضرر للمستثمر بمخالفة الأحكام القانونية؛

فتكون بذلك قيمة التعويض مساوية لما لحق بالمستثمر من ضرر تبعا لنوع الضرر ومقداره.

– الضمانات القانونية:

ذهب المشرع الجزائري في هذا المجال إلى أبعد ما يمكن الذهاب إليه بمنحه هذه الحماية التي تتمثل في المبادئ التالية:

– مبدأ المعاملة بالمثل: من خلال المادة 38 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993[12]، فإنه يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون الجزائريون في الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، فمن خلال هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري قد كرس مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب والالتزامات من جهة أخرى، إلا

أن هذه المساواة في التعامل ستؤدي بدون شك إلى تفوق الشركات الأجنبية من الامتيازات الممنوحة والضمانات مادامت هي التي تتوفر على المؤهلات التقنية والمالية.

– مبدأ حماية المستمرين من التغيرات المستقبلية: تنص المادة 39 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993[13]، على أنه لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، بمعنى هناك حماية للمستثمر من التغيرات التي قد تطرأ على التشريع الجزائري من إلغاء أو مراجعة أو تعديل في المستقبل. إلا ان هذه الحماية سوف تؤدي إلى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات وتكون بذلك الدولة قد قيدت في مجال تدخلها التشريعي، مما ينتج عنه تقليص في سيادتها التشريعية. وهذا ما يطلق عليه في القانون الدولي العام بالتحديد الذاتي[14].

– حالات التسخير: تنص المادة 40 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير من طرف الإدارة ما عدا الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وعليه وكقاعدة عامة لا يجوز القيام بالتسخير استنادا للمواد 679 إلى 681 من القانون المدني الجزائري، و تنص المادة 679 ق.م : يتم الحصول على الأموال والخدمات لضمان سير المرافق العمومية باتفاق رضائي وفق الحالات والشروط المنصوص عليها في القانون، إلا أنه يمكن في الحالات الاستثنائية والاستعجالية، وضمانا لاستمرارية المرفق العمومي الحصول على الأموال والخدمات عن طريق الاستيلاء.

– **الضمانات القضائية:** طبقا لما تنص عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر 1993، فإن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية المتعاقدة سواء أكان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، فان النزاع يطرح على المحاكم المختصة، والمقصود بالمحاكم المختصة هنا هي المحاكم الجزائرية بحيث تكون مختصة مبدئيا إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر وتتعلق بالصلح والتحكيم. وكمثال على ذلك الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا حول تشجيع الاستثمارات[15]، حيث جاء في نص المادة الثامنة منها أن الخلاف أو النزاع يسوى حسب الحالتين التاليتين:

– التسوية بالتراضي بين الطرفين؛

– التسوية القضائية أو بالتحكيم الدولي، فإذا لم يسوى في مدة 6 أشهر يرفع النزاع إلى المحكمة الجزائرية أو أمام المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالإستثمار.

3- القطاع السياحي:

يتربع الإستثمار السياحي اليوم على مختلف الإستثمارات التي يركز عليها الأجنبي في الخارج أو في البلد نفسه لما لها من دور مهم في ميزان المدفوعات، خاصة في ظل إنخفاض أسعار البترول التي وضعت معظم الدول النامية أمام ضرورة حتمية للإستثمار في قطاعات أخرى غير المحروقات لمواجهة البيئة الخارجية وما يحيط بها في

الساحة الدولية، وتعود كلمة السياحة إلى" كلمة رحلة tour وهي كلمة مشتقة من اللآتينية torno، وقد أستخدم هذا المفهوم tourisme لأول مرة سنة 1643 دلالة على السفر والتجوال، فهي بذلك مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة، وذلك بهدف إستضافة هؤلاء الزائرين، أما إصطلاحاً فهي تتعلق بدخول وإقامة الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أي دولة ترتبط بهم إرتباطاً مباشراً [16]"، وتعني " السفر والاقامة خارج مكان السكن الأصلي لمدة مؤقتة لأسباب متعددة كالترفيه والتعرف على العالم ودراسة اللغات[17]"،كما تشمل السياحة مختلف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يغادرون أماكن إقامتهم الدائمة والمعتادة ويقيمون في أماكن أخرى لمدة متصلة لا تزيد على سنة إما للترفيه أو للعمل أو لأي أغراض أخرى[18]".

أ- أهمية السياحة:

يلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في تنمية أي إقتصاد لأي بلد مهما كانت درجته تطوره وتتشكل هذه الأهمية من عدة جوانب، إقتصادية كانت أو إجتماعية سياسية نوضحها في ما يلي[19]:

- **الأهمية الإقتصادية:**

– تساهم السياحة بشكل كبير في خلق مناصب العمل سواء في القطاع نفسه أو ما يحتاجه من معدات يجب إنتاجها في مراكز ومصانع الإنتاج التي تتطلب التوظيف وخلق هذه المناصب؛

– تساهم السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية كالإستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي، أو المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، إضافة إلى ما يتم من تحويل للعملة؛

تحسين ميزان المدفوعات من خلال حركة رؤوس الأموال؛

- **الأهمية الاجتماعية:**

هناك علاقة طردية بين السياحة والتطور الاقتصادي فتحسين الجانب الاجتماعي من خلال تحسين المستوى المعيشي والعمل على تخفيض معدل البطالة من خلال مناصب العمل الموفرة.

أهمية السياحة من الناحية الثقافية:

فالسياحة اليوم تعتبر أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين مختلف شرائح المجتمعات لكل دولة، فهي سبيل لخلق وتبادل المعارف والثقافات.

- **الأهمية السياسية:** تعتبر السياحة وسلة هامة لتقريب العلاقات بين الدول وكذا حل النزاعات والصراعات باندماج الشعوب وتعارفها.

بـ– أنواع السياحة: تتجسد السياحة في عدة أشكال نذكر منها[20]:

- **السياحة الترفيهية والإصطيافية:** وهي رغبة يتمتع بها الزائر لمناطق مختلفة كالمناخ الجيد وجمال الطبيعة أو أسباب أخرى.
- **السياحة الدينية:** تهتم وتهدف لزيادة الأماكن الدينية المقدسة.
- **سياحة المؤتمرات:** تهدف إلى حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية والمهنية الاقتصادية أو السياسية.
- **السياحة التاريخية:** كالتوجه للأماكن التي شهدت أحداث معينة، سياحة الآثار والمعابد.
- **سياحة التعلم والتدريب:** حيث يهدف من وراء السفر الدراسة في الجامعات والمعاهد أو التربص لدورات تعليمية أو تدريبية.
- **السياحة الصحية:** يتم انتقال الأشخاص إلى دول أخرى فيها أماكن عناية صحية و في الغالب تكون ذات مصادر طبيعية.

ثانيا: الدراسة القياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر في الفترة 2000 – 2015 :

سنحاول في هذا المحور بالدراسة القياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر و ذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج ، و يهدف هذا المحور جانب تطبيقي لمعرفة ما مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع السياحة إضافة إلى تحديد الوزن النسبي لهذه الدراسة ومدى تأثرها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي معتمدين بذلك على النظرية الاقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في هذه الدراسة و كذا العلاقة السببية بين مختلف المتغيرين و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغير التابع المتمثل في السياحة و المتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج و تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000 _ 2015 م.

أ– دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية ،إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي السلسلة لا يوجد فيها إتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان أما السلسلة غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة أو النقصان و هذا بيانيا أما إحصائيا فيوجد عدة اختبارات منها إختبار جذر الوحدة لديكي فولر، إختبار

فيلبس بيرون ، إختبار لجانق بوكس ، في هذه الدراسة نعتمد على إختبار لجانق بوكس و الذي بدوره يعتمد على معاملات الإرتباط الذاتي وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \cdots = \rho_k = 0 \\ H_1 : \exists \rho_k / \rho_k \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي معدومة و بالتالي السلسلة مستقرة.

H_0: تمثل الفرضية البديلة و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي غير معدومة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

يتم اختبار هذه الفرضية وفق العلاقة التالية:

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{k} \frac{\hat{\rho}^2(k)}{n-k} \longrightarrow \chi_k^2$$

إذا كان $LB \geq \chi_k^2$ نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه السلسلة غير مستقرة .

إذا كان $LB < \chi_k^2$ نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه السلسلة مستقرة .

بـ– دراسة إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي

الشكل رقم 1: إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي

Correlogram of IE

Date: 01/01/80 Time: 00:48
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.683	0.683	8.9541	0.003
		2	0.537	0.133	14.888	0.001
		3	0.332	-0.147	17.326	0.001
		4	0.019	-0.393	17.334	0.002
		5	-0.175	-0.159	18.139	0.003
		6	-0.391	-0.202	22.542	0.001
		7	-0.418	0.133	28.129	0.000
		8	-0.447	-0.043	35.331	0.000
		9	-0.271	0.296	38.351	0.000
		10	-0.202	-0.209	40.311	0.000
		11	-0.181	-0.332	42.205	0.000
		12	-0.007	-0.042	42.209	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

من خلال شكل دالتي الارتباط الذاتي و الجزئي يتضح أن بعض المعاملات المحسوبة خارج المجال الثقة

$$\left[\frac{1.96}{\sqrt{T}} \quad \frac{-1.96}{\sqrt{T}}\right]$$

ولإثبات هذا نستعمل اختبار ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $\rho \leq 12$

حيث توافق إحصائية الاختبار Q^* آخر قيمة في العمود Q -STAT في الشكل أعلاه .

نلاحظ أن $Qstat = 42,209 > \chi_k^2 = 21,026$ ومنه نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و بالتالي السلسلة غير مستقرة

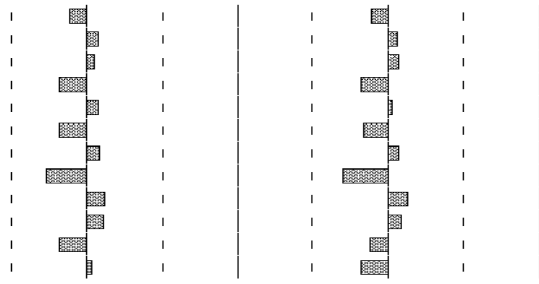
إزالة عدم الإستقرارية: لإزالة عدم الإستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية :

$$\Delta^1 Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

الشكل رقم 2: إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي بعد الفروقات

Correlogram of D(IE)

Date: 01/01/80 Time: 00:18
Sample: 2000 2015
Included observations: 15



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.116	-0.116	0.2433	0.622
		2	0.078	0.065	0.3616	0.835
		3	0.051	0.069	0.4177	0.937
		4	-0.190	-0.186	1.2531	0.869
		5	0.077	0.030	1.4034	0.924
		6	-0.194	-0.165	2.4745	0.871
		7	0.085	0.067	2.7028	0.911
		8	-0.285	-0.313	5.6525	0.686
		9	0.124	0.135	6.3011	0.709
		10	0.117	0.086	6.9973	0.726
		11	-0.189	-0.130	9.2768	0.596
		12	0.037	-0.189	9.3913	0.669

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

نلاحظ من خلال الشكل أن كل معاملات دالتي الإرتباط الذاتي و الجزئي داخل مجال الثقة .

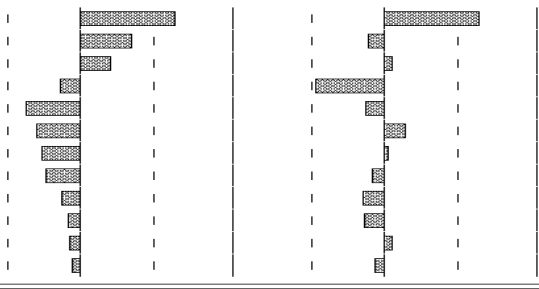
نلاحظ أن : $Qstat = 9,39 < \chi_k^2 = 21,026$ ومنه نرفض H_1 و نقبل H_0 ، و بالتالي السلسلة مستقرة .

ج- دراسة إستقرارية سلسلة قطاع السياحة :

الشكل رقم 3: إستقرارية سلسلة قطاع السياحة

Correlogram of ST

Date: 01/01/80 Time: 00:36
Sample: 2000 2015
Included observations: 16



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.643	0.643	7.9304	0.005
		2	0.348	-0.111	10.424	0.005
		3	0.210	0.056	11.401	0.010
		4	-0.135	-0.467	11.839	0.019
		5	-0.368	-0.126	15.377	0.009
		6	-0.301	0.140	17.991	0.006
		7	-0.258	0.031	20.117	0.005
		8	-0.237	-0.080	22.135	0.005
		9	-0.125	-0.146	22.777	0.007
		10	-0.080	-0.135	23.083	0.010
		11	-0.067	0.054	23.339	0.016
		12	-0.056	-0.064	23.562	0.023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

من خلال شكل دالتي الإرتباط الذاتي و الجزئي يتضح أن بعض المعاملات المحسوبة خارج المجال الثقة

نلاحظ أن : $Qstat = 23,56 > \chi_k^2 = 21,026$ ومنه نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و بالتالي السلسلة غير مستقرة

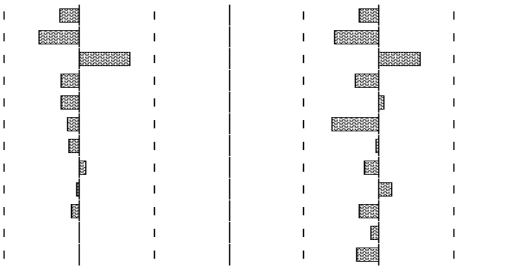
إزالة عدم الإستقرارية : لإزالة عدم الإستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية :

$$\Delta^1 Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

الشكل رقم 4: إستقرارية سلسلة قطاع السياحة بعد الفروقات

Correlogram of D(ST)

Date: 01/01/80 Time: 00:54
Sample: 2000 2015
Included observations: 15



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.133	-0.133	0.3222	0.570
		2	-0.281	-0.304	1.8720	0.392
		3	0.345	0.287	4.3975	0.222
		4	-0.127	-0.160	4.7711	0.312
		5	-0.124	0.035	5.1642	0.396
		6	-0.080	-0.328	5.3474	0.500
		7	-0.069	-0.022	5.4985	0.599
		8	0.042	-0.106	5.5619	0.696
		9	-0.021	0.087	5.5810	0.781
		10	-0.053	-0.134	5.7228	0.838
		11	-0.005	-0.050	5.7245	0.891
		12	0.002	-0.153	5.7248	0.929

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

نلاحظ من خلال الشكل أن كل معاملات دالتي الارتباط الذاتي و الجزئي داخل مجال الثقة .

نلاحظ أن : $Qstat = 5,72 < \chi_k^2 = 21,026$ ومنه نرفض H_1 و نقبل H_0 ، و بالتالي السلسلة مستقرة .

د– صياغة النموذج القياسي:

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في قطاع السياحة و يرمز له بالرمز **ST**

المتغير المستقل: يتمثل في الاستثمار الأجنبي و يرمز له بالرمز **IE**

الشكل الرياضي للنموذج المتمثل في الدالة التالية :

$$\mathbf{ST = f(IE)}$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$ST_t = \beta_0 + \beta_1 IE_t + \varepsilon_t$$

ε: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قطاع السياحة

و التي لم ندرجها في النموذج.

الجدول رقم 1: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: ST
Method: Least Squares
Date: 01/01/80 Time: 00:08
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IE	0.123918	0.036300	3.413675	0.0042
C	81.70766	62.83297	1.300395	0.2145

R-squared	0.454259	Mean dependent var	279.8750
Adjusted R-squared	0.415277	S.D. dependent var	125.7685
S.E. of regression	96.17162	Akaike info criterion	12.08661
Sum squared resid	129485.7	Schwarz criterion	12.18319
Log likelihood	-94.69291	Hannan-Quinn criter.	12.09156
F-statistic	11.65318	Durbin-Watson stat	1.230537
Prob(F-statistic)	0.004197		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

من خلال نتائج مخرجات **Eviews** تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

$$\widehat{ST}_t = 81{,}707 + 0{,}123\ IE_t$$

$$t_c : (1{,}300)\ \ (3{,}413)$$
$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (62{,}832)\ (0{,}036)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 129485{,}7 \qquad R^2 = 0{,}4542 \qquad \overline{R^2} = 0{,}4152$$

$$Dw = 1{,}23 \qquad F_c = 11{,}653 \qquad n = 16$$

هـ- الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

- **اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة** : لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % وفقا للفرضية التالية :

$H_0 : \beta_i = 0$ تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية

$H_1 : \beta_i \neq 0$ تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

إذا كانت: $|t_{cal}| > t_{tab}$ نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_i لها معنوية إحصائية و العكس صحيح .

الجدول رقم 2: معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	1,300	2,145	0,214
IE	β_1	3,413	2,145	0,004

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعلومات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن: $|t_{cal}| > t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية أي أن الاستثمار الأجنبي له تأثير على قطاع السياحة .

- **اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :**

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k$ النموذج ليس له معنوية كلية

$H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,\ldots..k$ النموذج له معنوية كلية

إذا كان : $F_{cal} > F_{tab}$ نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع ، و العكس صحيح .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال جدول نتائج مخرجات **Eviews** : $F_{cal} = 11,653$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F^{0,05}_{(1,14)} = 4,60$$

بما أن : $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية إجمالية .

- **قياس القدرة التفسيرية للنموذج :**

$R^2 = 0,4542$: تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الانحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا مقبولا ، حيث أن 45,42% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع قطاع السياحة **ST** هي مشروحة من طرف المتغير الإستثمار الأجنبي **IE** ، أما 54,58 % تبقى لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة المعلمة **IE** موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع **ST** و المتغير **IE** ، و هذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث أنه إذا زاد **IE** بوحدة واحدة فإن **ST** يزيد بـ : 0,123 وحدة .

- **التحليل القياسي للنموذج**: بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

– **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء** : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** حيث يسمح هذه الإختبار باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0 \\ H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \ \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.297038	Prob. F(2,12)	0.3090
Obs*R-squared	2.843977	Square(2)	0.2412

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

حسب الجدول فإن إحصاءة LM المحسوبة هي :

$$LM = n.R^2 \Rightarrow LM = 2{,}843$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_ρ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0{,}05;2)} = 5{,}991$$

نلاحظ أن : $\chi^2_{(0{,}05;2)} > LM$ و منه نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء .

– **إختبار تجانس تباين الأخطاء** : سيتم إعتماد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغير المستقل .

ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.168531	Prob. F(2,13)	0.8467
Obs*R-squared	0.404361	Prob. Chi-Square(2)	0.8169
Scaled explained SS	0.612659	Prob. Chi-Square(2)	0.7361

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

لدينا :

$$F_c = 0{,}168$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(1.14)}^{0.05} = 4{,}60$$

نلاحظ أن: $F_{tab} > F_{cal}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

- **إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ** : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 5: نتائج اختبار THEIL



Forecast: STF
Actual: ST
Forecast sample: 2000 2015
Included observations: 16

Root Mean Squared Error	89.96031
Mean Absolute Error	62.33192
Mean Abs. Percent Error	29.99570
Theil Inequality Coefficient	0.150717
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.194752
Covariance Proportion	0.805248

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **برنامج Eviews**

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أن قيمته صغيرة $U_t = 0{,}15$ ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بقطاع السياحة تكون مقبولة .

الخاتمة:

لقد بينت هذه الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على قطاع السياحة في الجزائر في الفترة 2000 – 2015 باستخدام الطرق و الأساليب الكمية و منهاج الاقتصاد القياسي مدى تأثر قطاع السياحة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث توصلت هذه الدراسة إلى:

- المعنوية الإحصائية لمعلمة الاستثمار و المعنوية الكلية للنموذج ؛
- القدرة التفسيرية للنموذج المقدرة ب 45%؛
- توافق إشارة المعلمة للنظرية الاقتصادية؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي؛
- تجانس تباين البواقي؛
- مقدرة على التنبؤ مقبولة للنموذج؛

وبناءً على هذا يمكن إضافة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين القطاع السياحي الجزائري نوجزها في ما يلي:

- الاهتمام بتحسين صورة القطاع السياحة الجزائرية لجذب أكثر عدد ممكن من السياح الأجانب؛
- التركيز على توفير بيئة ومناخ استثماري في القطاع السياحي لجذب المستثمرين من مختلف الدول الخارجية؛
- على الدولة الجزائرية توفير الأمن الشامل وتحسين الصورة الأمنية كغيرها من الدول خاصة ما مرت به الجزائر خلال السنوات الماضية؛
- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي سواء المحلي أو الخارجي؛
- نشر الثقافة وتوعية كافة شرائح المجتمع على أهمية القطاع السياحي لتحقيق التنمية الاقتصادية كعامل مساعد للقطاعات الأخرى وبديل تنموي لتنويع الاقتصادي الجزائري.

الإحالات المراجع:

[1] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993، ص 07.

[2] طاهر موسى عطية، أساسيات الأعمال الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000، ص 169.

[3] Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, 1998, p3.

[4] عبد السلام أبو قحف ، نظريات وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[5] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات أأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ط1، 2001، ص 486.

[6] عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1998، ص،ص : 242-245.

[7] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص،ص: 59-60

[8] المرسوم التنفيذي رقم 321/97 الصادر في 24 أوت 1997، ويحدد كيفية تكفل الدولة آليا أو جزئيا بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات الواقعة في المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية العدد 57.

[9] المادة 20 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 5 أكتوبر 1993، والمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 97/ 321 الصادر في 24 أوت 1997.

[10] المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 64.

[11] عليوش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[12] عليوش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[13] المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، اجريدة الرسمية العدد6.

[14] القانون 93-12 المؤرخ في 1933/05/10 المرجع السابق.

[15] الاتفاقية بموجب المروم الرئاسي رقم 01/93 المؤرخ في 02 جانفي 1994 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا فيما يخص التشجيع والحماية المتبادلة فيما يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 1 لسنة 1994.

[16] فريد كورتل وآخرون، السياحة الحموية في ولاية قالمة بين المتعة والعلاج وسبل الدعم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر، ص2.

[17] فيصل شياد،" تنمية السياحة العربية البينية العقبات والحلول"، مجلة رؤى استراتجية، أفريل 2014، ص51.

[18] نبيل دبور،" مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص4.

[19] بن رجم محمد خميسي، الإستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول" التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائرث، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، يومي 6 و7 نوفمبر 2013،، ص، ص:3 -4.

[20] هويدي عبد الجليل،" العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد09 ديسمبر 2014، ص(211-225).

الأعمال الوقفية للمؤسسات في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات (دراسة حالة شركة جوهور الماليزية خلال الفترة 2000–2016)

إعداد:

د. خديجة عرقوب *.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الإقتصادي والإجتماعي للوقف، من خلال تحليل واقع الوقف في ماليزيا، ثم التطرق للأعمال الوقفية لشركة جوهور الماليزية التي تبنتها في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات، والتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع الماليزي بغض النظر عن العرق أو الدين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوقف أوسع من أن يقتصر فقط على الجوانب الدينية، وأنه يمكن استثماره في العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية، إلى جانب العمل على تشجيع الشركات كما هو حال شركة جوهور على ممارسة الأعمال الوقفية إلى جانب مختلف نشاطاتها الإقتصادية من أجل تعزيز الدور الإقتصادي والإجتماعي للوقف.

الكلمات المفتاحية: دور اقتصادي واجتماعي، شركة جوهور، ماليزيا، مسؤولية اجتماعية، وقف.

Abstract:

The study aimed to clarifying the economic and social role of the waqf, through the analyzing the reality of the waqf in Malaysia, then discuss the endowment of the Johor Malaysian company adopted in the framework of corporate social responsibility, and Through which it seeks to achieve its goals towards the Malaysian society regardless of race or religion.

The study concluded that the waqf is broader than being limited to religious aspects, and that it can be invested in many economic and social fields, As well as Encouraging companies to do business Waqf, as is the case with the Johor company In order to enhance the economic and social role of the Waqf.

Keywords: Economic and Social Role, Johor Corporation, Malaysia, Social Responsibility, waqf.

* أستاذة محاضرة - جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- الجزائر khadidjaarkoub@gmail.com.

مقدمة:

يعد الوقف من الأدوات المالية الإسلامية الإجتماعية والإقتصادية المميزة التي بإمكانها المساهمة في تنمية المجتمعات. وقد حث عليه الإسلام واعتبره من الصدقة الجارية، فالوقف يقوم على حبس بعض الأموال والممتلكات وتوجيه منافعها لصالح الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل، وذلك ايمانا بضرورة مد العون والمساعدة لكل من يحتاجها من باب التكافل والتضامن، والرقي بحياة الجميع، لتحقيق الوحدة المجتمعية والقضاء على التمييز والتفرقة واللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد. ولهذا دأبت العديد من الدول على غرار ماليزيا على تشجيع الأعمال الوقفية على مستوى الأفراد والمؤسسات، من خلال نشر الوعي بينهم بأهمية الوقف الإجتماعية والإقتصادية. وقد حققت بعض الممارسات الوقفية خصوصا لبعض المؤسسات، التميز والإبداع في تجسيد الوقف على أرض الواقع وبلوغ منافعه أكبر فئة مجتمعية ممكنة، من خلال أفكار متنوعة وأساليب متعددة تمس مختلف جوانب التنمية ومختلف أفراد المجتمع وتساهم في خدمة المجتمع والإقتصاد على حد سواء.

ومن الممارسات الوقفية المميزة التي تعد نموذجا يحتذى به للمؤسسات الإقتصادية في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات، ما قدمته شركة جوهور الماليزية في هذا المجال من خلال تبنيها للوقف لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع إلى جانب نشاطاتها الإقتصادية الأخرى. وهو ما سيتم التطرق له من خلال هذه الدراسة.

الإشكالية: مما سبق يمكن طرح السؤال التالي: **هل حققت شركة جوهور الماليزية الدور المبتغى من أعمالها الوقفية اتجاه المجتمع في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات أم لا؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة عن اشكالية الدراسة تم وضع الفرضية التالية: **حققت شركة جوهور الماليزية الدور المبتغى من أعمالها الوقفية اتجاه المجتمع في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات.**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق النقاط التالية:

- المساهمة في نشر الوعي بأهمية الوقف الإجتماعية والإقتصادية؛
- الإستفادة من بعض التجارب المميزة في مجال الوقف في بعض الدول؛
- استنباط مجالات جديدة لتوظيف الوقف وتحقيق أهدافه اتجاه المجتمع في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات؛

منهجية الدراسة: للإجابة عن اشكالية الدراسة والفرضية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لجمع المعلومات ووصفها وتحليلها لاستنباط دلالتها ومعانيها والوصول للنتائج المطلوبة. وقد تم اختيار فترة دراسية معينة تتراوح ما بين سنة 2000 وسنة 2016، لجمع الإحصاءات المطلوبة للوصول لنتائج أكثر دقة وتفصيلا.

محاور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة للمباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الوقف**
- **المبحث الثاني: واقع الوقف في ماليزيا**
- **المبحث الثالث: نموذج شركة جوهور (Johor Corporation (Jcorp عن الأعمال الوقفية في ماليزيا**

أولا/ ماهية الوقف:

لفهم مصطلح الوقف جيدا، فإن ذلك يستدعي تعريفه لغة واصطلاحا واقتصاديا، وتوضيح أدلة مشروعيته من الكتاب والسنة، وأيضا أهم أركانه والشروط الواجب توفرها فيه، وأهم صيغه وأنواعه المتوافقة مع الشريعة وذلك كمايلي:

1. تعريف الوقف:

أ. **لغة:** الوقف مصدر وقف الشيء يقفه وقفا؛ إذا حبسه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤُولُونَ**﴾ [سورة الصافات: الآية **24**] أي احبسوهم عند الصراط للمساءلة.[1] فالوقف في أصل اللغة يراد: به الحبس. نقول: وقف الأرض على المساكين وللمساكين؛ أي حبسها، ومنها وقف الدابة والأرض.[2] ويقصد به أيضا معنى آخر هو التسبيل: نحو قوله سبل ضيعته تسبيلا أي: جعلها في سبيل الله.[3]

ب. **اصطلاحا:** لقد تعددت تعاريف الوقف بتعدد المذاهب الفقهية إلا أنها وإن اختلفت في ظاهرها فهناك تعريفا شاملا يجمعها وهو أن الوقف: " تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله.

ج. **اقتصاديا:** "هو تحويل للأموال عن الإستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا، فهو عملية تجمع بين الإدخار والإستثمار معا، فهي تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الإستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع".[4] هذا التعريف يبين أن الوقف هو:

- اقتطاع جزء من الإستهلاك وتحويله إلى الإدخار الإيجابي أي الموجه نحو الإستثمار مباشرة.
- تؤدي الأوقاف إلى زيادة الجانب الخدمي والمنفعي لفئات محددة في أفراد المجتمع، وبالتالي يكون مردودها على المجتمع بشكل غير مباشر.
- توفر الأوقاف فرصا استثمارية لزيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع عن طريق ما تقوم به من مؤسسات إنتاجية مختلفة المردود ومتنوعة من حيث التخصص.
- تؤدي الأوقاف إلى ضمان التنمية المستدامة عن طريق إنتاج منافع وتوفير إيرادات تستهلك في المستقبل.
- إمكانية النهوض به فرديا على مستوى أفراد أو من قبل المجتمع بصفة كلية حسب نوع وطبيعة المشروع الوقفي مع ضمان حق كل جهة على حدة.[5]

وفي ضوء ذلك نجد أيضا أن هذا التعريف لم يبتعد عن التعريف الشرعي للوقف، حيث إن استثمار الأموال في العملية الإنتاجية هو حبس للمال، وأن المنفعة العائدة من هذا الإستثمار تستهلك في المستقبل وبالتالي تسبيل المنفعة.

2. **مشروعية الوقف**: استمدت مشروعية الوقف مما جاء في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة كما يلي:

أ. **من القرآن**: يعد الوقف من أبواب البر والإحسان التي دعا وحث عليها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ**﴾ [سورة البقرة: الآية **266**]. وقوله أيضا: ﴿**لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾ [سورة آل عمران: الآية **92**].

ب. **من السنة**: دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الوقف وحبب فيه برا بالفقراء وعطفا على المحتاجين. فعن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (رواه مسلم). والمقصود بالصدقة الجارية "الوقف". وأخرج ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علما نشره أو ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته ".[6]

وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف أصحابه المساجد والأراضي والآبار كبئر رومة والحدائق والخيل وغيرها. ووقف من بعدهم المسلمون وقد بنيت الحضارة الإسلامية في أغلبها على الأموال الوقفية.

3. **شروط وأنواع الوقف**: للوقف شروط يجب احترامها حتى يكون صحيحا، كما أنه يكون بعدة صيغ وأنواع كمايلي:

أ. **شروط الوقف**: جعل الإسلام للوقف شروطا حتى يحقق الغاية المرجوة منه، وتتعلق هذه الشروط بالواقف، والموقوف، والموقوف عليه، والصيغة كمايلي:[7]

- **الواقف**: يشترط في الواقف أن يكون حرا عاقلا بالغا غير مكره ولا محجور عليه؛
- **الموقوف**: يشترط في الموقوف مايلي:

✓ أن يكون الموقوف مالا متقوما: إذ لا يتأتى وقف ما ليس من الأموال، كالأتربة في مواقعها، وما ليس بمتقوم كالخمر والخنزير؛

✓ أن يكون الوقف مملوكا: فلا يصح وقف غير المملوك، مثل: الأراضي الموات وشجر البوادي، وحيوان الصيد قبل صيده؛

✓ أن يكون معلوما حين الوقف: فلا يصح وقف الشيء المجهول، كقوله وقفت جزءا من مالي، أو داري؛

- ✓ أن يكون مالا ثابتا: فيخرج به ما لا يبقى على حاله التي يتحقق بها الإنتفاع، كالثمار، والخضروات.

– **الموقوف عليه**: يشترط لصحة الوقف أن يكون الموقوف عليه أهلا لصرف المنفعة عليه كعامة الفقراء والمساجد والمدارس...، ويشترط فيه مايلي:

- ✓ أن يكون أهلا للتملك سواء المعين أو غير المعين؛
- ✓ أن يكون الموقوف عليه جهة بر وقربة وليست جهة معصية؛

– **الصيغة**: ينعقد الوقف بكل صيغة تدل على إرادة الواقف للوقف، ويشترط فيها مايلي:

- ✓ أن تكون صيغة الوقف منجزة: أي لا تقترن بتعليق أو إضافة إلى مستقبل، إذ لا بد أن تدل على إنشاء الوقف وقت صدوره؛
- ✓ أن يكون العقد فيها جازما إذ لا ينعقد الوقف بوعد، كقوله سأقف أرضي أو داري على الفقراء؛
- ✓ ألا تقترن الصيغة بشرط يناقض مقتضى الوقف، كقوله وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى أشاء؛

ب. **أنواع الوقف**: تم تصنيف الوقف إلى عدة أنواع انطلاقا من عدة معايير كالغرض من الوقف ومدته ومحله..كمايلي:

– **من حيث الغرض**: ينقسم إلى نوعين: خيري عام وذري خاص؛ فإذا كان الوقف على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمدارس والمشافي ودور العجزة وبناء القناطر والسدود كان وقفا خيريا عاما، وأما إذا كان الوقف على الذرية والأولاد كان وقفا ذريا خاصا، وقد يجمع بين النوعين فيما يعرف بالوقف المشترك، كأن يخصص الواقف جزءا من ريع وقفه لذريته وجزءا آخرا لجهة من جهات البر والمعروف في المجتمع.[8]

– **من حيث المدة**: ينقسم أيضا إلى نوعين: الوقف المؤبد والوقف المؤقت؛ فالوقف المؤبد ما خصص ريعه إلى جهة بر لا تنقطع ولا يتصور انقطاعها؛ كالإنفاق على المساجد والفقراء والمساكين ودور العلم وغير ذلك وهذا النوع من الوقف يحرص الواقف على تأبيد أعيانه من خلال أسلوب استثمارها، فيشترط ترميم ما هلك منها من ريع غلتها على الدوام أو استبدالها بغيرها عند انعدام منفعتها أو تناقصها وهذا النوع من الوقف هو محل اتفاق عند جمهور الفقهاء بلا خلاف. أما الوقف المؤقت: فهو ما تم تخصيص منافعه على جهة بر يتصور انقطاعها.

– **من حيث محل الوقف**: ينقسم إلى:[9]

- ✓ **العقارات**: لتستعمل مباشرة للأغراض الوقفية مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات ودور العجزة والأيتام وغيرها، أو لتستعمل وقفا استثماريا كالمباني السكنية والتجارية ثم يعود ريعها إلى أهداف الوقف.
- ✓ **الأصول الثابتة**:كالأراضي الزراعية وغير الزراعية.
- ✓ **الأصول المنقولة**: مثل الكتب للمكتبات والحافلات والسجاد للمساجد والمصاحف وغيرها من المنقولات.
- ✓ **وقف النقود**: وقف الدراهم والدنانير، إما لإقراضها لمن يحتاج إليها (في شكل قرض حسن)، حيث تعاد بعد انقضاء الحاجة لتعرض من جديد إلى محتاج آخر، أو وقف نقود الإستثمار ثم يوزع ريعها على أغراض الوقف. ويتم ذلك من خلال ما يسمى بالصناديق الوقفية التي هي أوعية تجتمع فيها أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات

وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبولة. ويعبر عن الصناديق دائما بالقيمة الكلية لمحتوياتها التي تمثل مبلغا نقديا، وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي جرى تحبيسها. وتوجه عوائد الصناديق إلى أغراض الوقف المحددة في وثيقة الإشتراك فيها تحت إشراف ناظر الوقف.[10]

- ✓ **وقف الحقوق المعنوية**: كحق التأليف وحق الإبتكار وحق الإسم التجاري، ويكون ذلك بوقف حق استغلال الملك المعنوي، وذلك بتصريح من المؤلف أو المبتكر.

– **من حيث المضمون الإقتصادي**: ينقسم إلى:[11]

- ✓ الوقف المباشر: وهو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، نحو المسجد للصلاة، والمدرسة للتعليم، والمستشفى لعلاج المرضى وإيوائهم.
- ✓ الوقف الإستثماري: وهو ما يستعمل أصله في انتاج إيراد، وينفق هذا الإيراد على غرض الوقف.

– **من حيث مجالات الوقف وأهدافه**: وتتنوع وفقا لهذا المعيار أقسام الأوقاف التي شملت جميع مجالات الحياة في المجتمعات الإسلامية من التربية والتعليم، إلى الصحة، إلى الدفاع، إلى الرعاية الإجتماعية، إلى تكوين القاعدة الهيكلية، إلى حماية وتكوين الأسرة، بل أن الأناقة الحضارية بلغت مبلغا عظيما في التاريخ الإسلامي الذي تدفق فيه تيار الموارد الوقفية ليصل حتى الرفق بالحيوان وحماية البيئة ، ويمكن ذكر العديد منها كالأوقاف التعليمية، الأوقاف الدعوية، الأوقاف الصحية، أوقاف الرعاية الإجتماعية، أوقاف القاعدة الهيكلية، الأوقاف الخضراء.[12]

ثانيا/واقع الوقف في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول الإسلامية الرائدة في مجال المعاملات المالية الإسلامية، والتي تبذل كل الجهد لتوسيع دائرة التعامل بها داخل حدودها وخارجها. ومن هذه المعاملات التي تحظى بالإهتمام ما يتعلق بمسائل الوقف والأملاك الوقفية، سواء من حيث الإدارة أو التنظيم أو الحماية، وأيضا ما يتعلق باقامة المشاريع الوقفية التي تفيد وتنهض بالمجتمع الماليزي.

1. **إدارة الأملاك الوقفية في ماليزيا**: يعد الوقف من الأدوات المخصصة لخدمة المجتمع في ماليزيا، حيث إدارة الأملاك الوقفية وكل ما يتعلق بها من اختصاص مجلس الشؤون الإسلامية أو الدينية لكل ولاية، وإلى جانب هذه المجالس شكلت الحكومة الماليزية قسم الزكاة، الوقف والحج المعروف باسم "**JAWHAR**" تحت إشراف رئيس الوزراء في **27** مارس **2004** بهدف جعل الإدارة أكثر تنظيما وفعالية وتحقيق حفظ الأموال الوقفية والزكوية وشؤون الحج وإدارتها وترتيبها. لكن هذا القسم لا يملك أي سلطة في تنظيم وإدارة الأملاك الوقفية بل يلعب دور منسق التخطيط ومراقب وملاحظ لمسائل الوقف.
2. **مميزات الأملاك الوقفية في ماليزيا**: من مميزات الوقف في ماليزيا أن كل وقف يجب أن يسجل باسم مجلس الشؤون الإسلامية كمالك لها وفقا للقانون الوطني للأراضي عام **1965**، حيث هذا الشرط يسمح للمجلس

بتسجيل وامتلاك قاعدة بيانات كاملة لجميع الأملاك الوقفية.[13] وتعترف القوانين الماليزية بالوقف العام والوقف الخاص والوقف المشترك، وأنواع الوقف الأكثر شيوعا في الدولة هي:[14]

- أراض موقوفة لقطاع الزراعة أو التجارة.
- أراض موقوفة لمساجد أو مصليات أو مدارس إسلامية أو دور أيتام.
- أموال لدعم وترميم وخدمة المساجد والمصليات ومدارس إسلامية ودور الأيتام.
- بنايات تجارية وسكنية.

إن معظم الأملاك الوقفية الموجودة في ماليزيا والتي تقتطع نسبة كبيرة في حدود **90%** من مساحة الأملاك هي أملاك ذات أهداف دينية مثل المساجد والمصليات والمدارس الدينية، وهي أملاك لا يمكن صرفها في أي استثمارات أخرى إلا للضرورة القصوى. في حين أن الأراضي والأملاك الموقوفة التي يمكن استثمارها بحيث تدر المال تساوي فقط **10%** من الأملاك الوقفية، وتضم أراضي صناعية وزراعية وخدمية وأبنية تجارية، وزيادة على ذلك فإن هذه الأملاك تؤجر عادة بسعر أقل من سعر السوق العادي.[15] ولا تخضع سوى لصيغة استثمارية واحدة وهي الإجارة، في حين أن الجزء الغالب من الأراضي الموقوفة يحتوي على أراضي ذات مواقع استثمارية جيدة في مراكز المدن، بينما يشتمل الجزء الآخر على أراضي زراعية في المناطق الريفية. ويواجه جزء كبير من الأراضي الوقفية بنوعيها الحضري والريفي الإهمال التام أو التعدي عليها من قبل أناس استخدموها بغير حق.

إن الأراضي الوقفية ذات المواقع الجيدة كان من الممكن استغلالها بصورة أفضل، كتشييد المباني عليها ثم تأجيرها لتحقيق عائد أكبر، إلا أن هذا لم يحدث إلا في السبعينات مع الطفرة العقارية التي شهدتها البلاد، حيث قامت بعض الأقاليم عن طريق مجالسها الإسلامية بتشكيل لجان استثمار استشارية لهذه المجالس تضم موظفين مختصين يقدمون المشورة المتخصصة حول نوع الإستثمار والنواحي الفنية المتعلقة بانشائه ومصادر تمويله.[16]

3. **أهم المشاريع الوقفية في ماليزيا:** لقد قامت ماليزيا بالعديد من المشاريع الوقفية أهمها؛ صندوق الوقف الخيري الذي أنشأ من قبل الجامعة الإسلامية العالمية إسرا كقسم من أقسام الجامعة في **1999/03/15**م، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات وفعاليات مختلفة بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي من أجل تطوير العملية التعليمية والثقافية في الجامعة، ويساعد الطلبة لتأمين دخل خاص بهم، وتطوير الأنشطة الأكاديمية والعلمية، وتوفير المنح والقروض والمساعدات لحاجات الطلبة، والحث على استلام الوقف من مختلف الممتلكات العينية والمعنوية كالنقد والأسهم من داخل ماليزيا أو خارجها. ومن غاياته العليا ايجاد شبكة عالمية لبناء الأمة الإسلامية، وتقوية رابطة الأخوة بين الطلبة المسلمين وسد حاجاتهم وإبراز الهوية الحضارية للجامعة الإسلامية العالمية.[17] إن الأصول الوقفية في ماليزيا حاليا ووفقا لقسم الأوقاف والزكاة والحج (جوهر) للحكومة الماليزية، لا توجد أرقام شاملة متاحة لتقييمها، وحتى عام **2012** بلغت الأراضي الوقفية **091 11** هكتار والتي تقدر قيمتها بـ **1.2** مليار رينجيت ماليزي.كما ضمت محفظة الأملاك الوقفية **406 6** ممتلكا

وقفيا، منها **277** وقفا في شكل بنايات:[18] وكانت أغلب استخدامات هذه الممتلكات هي استخدامات دينية في شكل مقابر، مساجد، مدارس دينية كما سبق الذكر. ثم تأتي الإستخدامات في شكل حقول ومزارع وبساتين، ثم بيوت للسكن وحدائق. وهذا يدل على أن الممتلكات الوقفية الماليزية تستغل بكثرة في الجانب الديني، وأن هناك فرصا استثمارية كثيرة ضائعة يمكن استغلالها في جوانب أخرى من شأنها تطوير الممتلكات الوقفية أكثر.

إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العوامل تساهم في اعاقة تطور الأملاك الوقفية في ماليزيا وفي تشجيع الأفراد على التبرع بممتلكاتهم وأموالهم. من بين هذه العوامل: نقص الوعي والمعرفة بين عامة الجمهور بالوقف، غياب التوثيق وقواعد البيانات النظامية، عدم كفاية وكفاءة المهارات المهنية لإدارة الأوقاف، غياب الهياكل الإدارية الكافية لإدارة الأوقاف، ونقص في الإجراءات المنسقة والواضحة لتسجيل الأملاك الوقفية. اضافة إلى أن كل الأملاك الوقفية تقريبا ثابتة غير منتجة وغير متطورة بسبب نقص الأموال، حيث أغلب المؤسسات الوقفية تعاني من ضائقة مالية، مما جعلها تبحث جاهدة عن آلية مالية مناسبة لتنمية مختلف الأملاك الوقفية.[19]

وبالتالي، فمن أجل رفع قيمة هذه الأملاك، فإنه على المؤسسات الوقفية أن تدار بمهنية وأفضل ممارسة بنظام إداري معاصر لإبراز تميزها كمؤسسات مالية اسلامية وذلك بجعل ادارة الأوقاف أكثر كفاءة وفعالية من خلال ايجاد الحلول لمختلف المشاكل القائمة، كجعل المؤسسات المالية الإسلامية تتعاون مع هيئات الوقف بخصوص القضاء على الفقر ودعم إعادة توزيع الثروات بالتساوي، وذلك للإعتراف بأهمية الوقف في تحقيق الدور الإجتماعي المنشود في التمويل الإسلامي على المستوى العالمي.

إن مثل هذه المبادرات من شأنها تشجيع الإستثمار في الوقف، وتعزيز الدور الإقتصادي له إلى جانب الدور الإجتماعي، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

ثالثا/ نموذج شركة جوهور Johor Corporation (Jcorp) عن الأعمال الوقفية في ماليزيا:

تمارس العديد من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة في ماليزيا المسؤولية الإجتماعية للشركات، ومن الطرق المعتمدة لتنفيذ ذلك هو المشاريع الخيرية الوقفية. ومن الشركات ذات الوزن الإقتصادي والإجتماعي في ماليزيا والتي جعلت من الوقف أداة لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع الماليزي هي شركة جوهور والتي سيتم التعرف عليها وعلى أعمالها الوقفية من خلال العناصر التالية:

1. **التعريف بشركة جوهور(Johor Corporation (Jcorp**: تأسست شركة **جوهور Johor Corporation (Jcorp)**، كمؤسسة عامة ومملوكة للدولة، عبر قانون جوهور رقم **4**، سنة **1968**م (المعدل بقانون رقم **5**، **1995**). مقرها ولاية جوهور التي تقع في أقصى جنوب ماليزيا وهي ثالث ولاية من حيث المساحة في ماليزيا. وتعد شركة جوهور واحدة من أكبر الشركات في البلاد وتعمل في القطاعات الأساسية التالية: زيوت النخيل، خدمات الرعاية الصحية، خدمات الأغذية والمطاعم، الممتلكات والعقارات، خدمات الموانئ، الضيافة، ريادة الأعمال، وكذلك النفط والغاز.

تعرف شركة جوهور نفسها بأنها: "شركة تنمية تابعة للدولة، مسؤولة عن تنمية ولاية جوهور عن طريق التمويل المتولد من خلال تعظيم أرباح كياناتها التجارية التي ستعود لاحقا على المجتمع على اعتباره أكبر مساهم في هذه الأرباح". كما ترى أن معالم تفوقها "لا ترجع فقط لشركاتها وأعمالها، ولكن أيضا لإستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال اتباع نهج قيادة السوق القائم على الحذر، الإبداع، السبق والإبتكار".[20] ويتجلى تركيزها كذلك على المسؤولية الإجتماعية للشركات في رسالتها التي تنص على مايلي:[21]

- كمؤسسة استثمار حكومية، تساهم شركة جوهور في تقدم الدولة وفي النمو الإقتصادي، من خلال كيان أعمال كفؤ وفعال مع المحافظة على مصلحة المجتمع.
- دعم مركزها كمؤسسة أعمال تحفز وتخلق الأرباح، تترأس وتسيطر على السوق والمنافسة.
- تحفيز نمو المشاريع المستدامة والذي من جهة أخرى يخلق النجاح المباشر لها في الوفاء بإلتزاماتها كشركة استثمارية حكومية.
- المساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال نجاح الأعمال الإستثمارية، مع الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركة.

تتمثل رؤية شركة جوهور وشعارها في **Membina dan Membela** بمعنى البناء والدفاع، ويعكس ايمانها وفلسفتها أن نجاح الشركات والمسؤولية الإجتماعية للشركات تسيران معا جنبا إلى جنب، ويمكن أن تتحقق من خلال النهج التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم العالمية.فإضافة إلى قطاعات الأعمال الأساسية التي تمارسها جوهور، فإن ثالث أهم عنصر في فلسفة عملها هو المسؤولية الإجتماعية للشركات التي تتضمن الإهتمام بالعديد من الأطراف كالموظفين، العملاء وكذلك المجتمع. وتقوم جوهور بتنفيذ المسؤولية الإجتماعية للشركة، التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمحتاجين والمستحقين، من خلال منصات مختلفة للدعم والمساعدة من قبل منظمات غير حكومية، هيئات خيرية، مؤسسات اجتماعية غير ربحية والمجتمع، التي أنشأتها جوهور تحت مظلتها والتي تعرف باسم **Amal Business Organisation (ABO)** منظمة أعمال أمل، التي تسهم في تنمية المجتمع من جوانب الرعاية الإجتماعية والصحية والرياضية، بالإضافة إلى ريادة الأعمال (روح المقاولاتية). ومن خلال تحليل أكبر المبادرات التي تقوم بها شركة جوهور اتجاه المجتمع منذ انشائها، يظهر مدى التزامها المتنامي لتحقيق رفاهية المجتمع، من خلال الأنشطة والبرامج التي تقع في نطاق الدين، الصحة والتعليم، والمجالات الإقتصادية.[22] التي تتضح في العنصر الموالي.

2. **الأعمال الوقفية لشركة جوهور الماليزية:** ضمن اطار تحقيق المسؤولية الإجتماعية للشركة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، قامت جوهور بتوظيف أداة مالية اسلامية اجتماعية وهي الوقف لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع. وذلك ايمانا منها بأن نجاح الشركات والمسؤولية الإجتماعية للشركات تسيران معا جنبا إلى جنب، ويمكن أن تتحقق من خلال النهج التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم العالمية كما سبق الذكر. ولهذا

قامت مجموعة شركة جوهور بتأسيس شركة بيرهارد وقف النور (**WANCorp**) **Waqaf An-Nur Corporation Berhad** التي تتولى إدارة أصول وأسهم الوقف لمجموعة شركة جوهور، حيث الأسهم وغيرها من الأوراق المالية تخصص بشكل جماعي على هيئة وقف. وتقوم هذه الشركة الوقفية بتنفيذ العديد من مبادرات المسؤولية الإجتماعية نيابة عن شركة جوهور. وهذه المبادرات هي: وقف مستشفى النور (**HWAN**)، وسلسلة من وقف عيادات النور (**KWAN**)، وقف دانا نياجا، فرقة وقف... وغيرها من المبادرات التي تساهم في تحقيق الرفاه العام والعدالة الإجتماعية، والتي يمكن شرحها كمايلي:

3. **وقف مستشفى وعيادات النور** (**Waqaf An-Nur Hospital & Clinics**) : إن الهدف الرئيسي لإنشاء مستشفى وعيادات وقف النور، هو تقديم وتوفير العلاج والرعاية الصحية وعلاج غسل الكلى لعامة المرضى وخصوصا المحتاجين والمستحقين، بغض النظر عن العرق أو الدين. وتقوم شركة جوهور من خلال شركة وقف النور منذ عام 1998م حتى وقتنا الحالي، وبالتعاون مع المجالس الإسلامية، وبدعم من KPJ Healthcare Berhad (شركة الرعاية الصحية التابعة لشركة جوهور) -وهي مؤسسة رائدة في تقديم خدمات الرعاية الصحية في ماليزيا- بتطوير وإدارة 21 وقفا من عيادات وقف النور إلى جانب مستشفى وقف النور في جميع أنحاء البلاد.[23] فبالإضافة لولاية جوهور، توجد عيادات وقف النور في ولايات أخرى كسيلانجور، بيراك، سراواك....وغيرها، أين يتم تطويرها بالتعاون مع المجالس الإسلامية لهذه الولايات. كما يتم حاليا انشاء ثلاث عيادات أخرى جديدة، والتي تمثل مبادرات لتوسيع سلسلة أدوار عيادات وقف النور في مختلف أنحاء البلاد.
4. تقع معظم عيادات وقف النور في مساجد مختارة في ولاية جوهور وغيرها من الولايات، وقد تم افتتاح أول عيادة في 1 نوفمبر 1998 بمسجد النور، ثم ثاني عيادة في 3 ديسمبر 1999 في مسجد جاميك (jamik)، ثم توالت العيادات منذ ذلك الوقت اضافة للعيادات المتنقلة، حيث في 24 أوت 2001 تم افتتاح أول عيادة متنقلة من عيادات وقف النور والتي عالجت 045 7 حالة.[24]

إن مستشفى وسلسلة عيادات وقف النور لا توفر فقط العلاج والرعاية الصحية بأسعار رمزية 5 رينجيت ماليزي بما في ذلك الأدوية، إنما تقدم كذلك علاجات غسل الكلى لمرضى الفشل الكلوي وخدمات تصفية الدم مع معدل دعم للمستحقين، كما يتلقى المرضى أيضا دعم مالي من بيت المال والإعانات من صناديق الزكاة المقدمة من قبل المجلس الديني لولاية جوهور، أو غيرها من الجمعيات الخيرية. والعديد من وكالات الرعاية الصحية تمكن هؤلاء المرضى من الحصول على العلاج مجانا. وقد عرف عدد المستفيدين من الخدمات العلاجية التي تقدمها هذه المؤسسات الصحية الوقفية ارتفاعا وتزايدا من 0.56 مليون حالة في سنة 2009 إلى 0.67 مليون حالة سنة 2010 إلى 0.77 مليون سنة 2011. مع العلم أن 6% من العلاجات المقدمة قد وجهت لغير المسلمين.[25] وفي سنة 2015 بلغ مجموع الحالات التي تم معالجتها في جميع عيادات وقف النور 146 138 1 حالة، من بينها 874 87 حالة من غير المسلمين، أما في سنة 2016 فقد بلغ مجموع الحالات المعالجة 524 398 1 حالة، من بينها 881 111 حالة من غير المسلمين بنسبة (11%).[26] كما امتلكت العيادات مجتمعة سنة

2016 أيضا 66 آلة لغسل الكلى مقارنة بسنة 2014 التي كانت تقدر بـ 54 آلة. وقد ارتفع عدد مرضى الكلى الذين استفادوا من الحصول على العلاج في هذه العيادات من 113 مريضا سنة 2009 إلى 115 مريضا سنة 2010، ثم إلى 120 مريضا سنة 2011، كما استطاع ما مجموعه 280 مريضا سنة 2015 الحصول على العلاج المناسب في مراكز غسل الكلى المتاحة،[27] وفي سنة 2016 استفاد 307 من هؤلاء المرضى من العلاج.[28]

ويمكن تتبع تطور عدد عيادات وقف النور والحالات التي تمت معالجتها في هذه العيادات خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد عيادات وقف النور وعدد الحالات المعالجة فيها في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد العيادات	2	3	3	4	4	4	6	8
الحالات المعالجة	-	-	-	أكثر من 100 000	-	-	أكثر من 300 000	-
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العيادات	9	13	13	15	18	19	19	21
الحالات المعالجة	362 045 (19 053 من غير المسلمين)	544 949 (31 192 من غير المسلمين)	660 907 (40 357 من غير المسلمين)	765 611 (50 833 من غير المسلمين)	869 488 (60 388 من غير المسلمين)	961 148 (69 690 من غير المسلمين)	1 057 154 (79 312 من غير المسلمين)	1 138 146 (87 874 من غير المسلمين)

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير شركة جوهور للفترة (2000-2015)، التقارير موجودة على موقع الشركة على الرابط: http://www.jcorp.com.my/annual-reports-19.aspx.

حيث نلاحظ أن عدد عيادات وقف النور قد شهد تطورا ونموا منذ سنة 2000 حتى سنة 2015 بمعدل عيادتين إلى ثلاث عيادات في السنة الواحدة في الغالب، حتى أصبح عددها 21 عيادة سنة 2015 وسنة 2016 منذ أن كان عيادتين فقط سنة 2000. كما أن عدد الحالات التي تمت معالجتها في هذه العيادات ورغم تعذر الحصول على احصائيات بعض السنوات، إلا أنه يمكن القول أنه قد شهد هو الآخر ارتفاعا طيلة هذه الفترة ليتجاوز المليون حالة سنة 2016 بعدما كان في حدود 100 000 حالة سنة 2003، ومن بين الحالات المعالجة نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من غير المسلمين قد حظيت بخدمات عيادات وقف النور، وهذا يدل على مدى تطبيق مفهوم العدالة والمساواة ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحارب التمييز والتعصب والتفرقة بين أفراد المجتمع الواحد بسبب العرق أو الدين. وبما أن هذه المفاهيم هي من أهم محاور وجوانب التنمية الإجتماعية المستدامة فإن ماليزيا من خلال نموذج مستشفى وعيادات وقف النور قد أثبتت جدارتها وكفاءتها في تجسيد هذه الجوانب على أرض الواقع باستخدام أداة مالية اسلامية مميزة هي الوقف.

وبالإضافة لما سبق فإن عيادات وقف النور لا تكتفي فقط بتقديم الخدمات العلاجية، وإنما تنظم كذلك برامج توعية عامة في مجال الصحة. والهدف من هذه البرامج هو التحسيس والتوعية والإرشاد والتخفيف من مخاوف المرضى ودعمهم معنويا ومساعدتهم على الشفاء. وبهذا فإن استغلال الوقف للنهوض بالصحة العامة لأفراد المجتمع الماليزي يوضح الدور الفعال لهذه الأداة المالية الإسلامية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية للشركات في ماليزيا.

أ. **وقف سلسلة مساجد النور (Chain of An-Nur Mosques)**: تقوم جوهور من خلال شركة وقف النور بإدارة 6 مساجد النور، وأكبر هذه المساجد هو مسجد بندر داتو أون Masjid An-Nur Bandar Dato' (Onn)، الذي يتسع لأكثر من 4600 مصلي في نفس الوقت. وقد تم تأسيس ثالث مسجد سنة 2007 بتكلفة 1.5 مليون رينجيت ماليزي، ويتسع لـ 700 مصلي في نفس الوقت، يتألفون من المسافرين وسائقي النقل العمومي، مستأجري المحطات، والناس القاطنة في الجوار.[29] وحتى سنة 2011 فإن سلسلة مساجد النور اتسعت لأكثر من 15 000 مصلي،[30] ويتم اختيار الإمام ومساعديه للمساجد من بين موظفي شركة جوهور الذين لديهم خبرة في القرآن والدراسات الإسلامية. وتوجد مساجد النور في مراكز التسوق، والهدف من ذلك هو تمكين المتسوقين والتجار من أداء صلاتهم براحة أكبر، علاوة على ذلك فإن معظم الأنشطة المنظمة تمكن من إحياء المساجد فضلا عن تعزيز القيم الروحية للمصلين. تقدم هذه المساجد المساعدة والدعم الديني لمجموعة جوهور في المناسبات كتلاوة القرآن والتجويد. وتقوم كذلك بعقد العديد من البرامج التوعوية والتعليمية والإرشادية وخدمة الصالح العام. وتنظيم الإحتفالات الدينية في الأعياد، وتقديم المساعدات للمحتاجين والفقراء وعابري السبيل.

إن سلسلة مساجد وقف النور تساهم في تحقيق التنمية الروحية والنفسية لأفراد المجتمع الماليزي، والتي تعد جانبا مهما من جوانب التنمية الإجتماعية المستدامة، حيث يلعب الإستقرار الروحي والنفسي دورا في دفع عجلة التنمية.

ب. **وقف بنك الإستثمار "دانا نياجا" (Dana Niaga)**: هو عبارة عن صندوق وقف مخصص للإستثمار، وهي مبادرة لتوفير صفر فائدة على رأس المال أو ما يسمى القرض الحسن، لأصحاب المشاريع الصغيرة (المقاولاتيين)، الراغبين في بدء مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريعهم القائمة. ومن أهم أنواع المشاريع الممولة: بيع المواد الغذائية والمشروبات، الخياطة ومحلات الملابس، منتجات التجميل، ورشات تصليح السيارات. بدأ العمل بهذا البرنامج سنة 2007، أين تلقى ما مجموعه 312 مشاركا مساعدات مالية قيمتها 800 592 رينجيت ماليزي. وفي سنة 2009 استفاد حوالي 123 شخصا (92 امرأة، 31 رجلا) من قروض حسنة بلغت قيمتها 750 247 رينجيت ماليزي، وقد استهدف البرنامج في الغالب الأمهات وربات البيوت ذات الدخل المتوسط والمنخفض.[31] أما في سنة 2012 فقد بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة 256 مستفيدا من بينهم 215

امرأة بنسبة 84% و41 رجلا بنسبة 16%، وبلغت قيمة القروض المقدمة 200 402 رينجيت ماليزي.[32] وفي سنة 2013 وصل عدد المستفيدين من القروض الحسنة 279 مستفيدا بقيمة 800 489 رينجيت ماليزي.[33] كما تلقى ما مجموعه 292 مشاركا في سنة 2014 قروضا حسنة بقيمة 800 526 رينجيت ماليزي،[34] وفي سنة 2015 بلغ مجموع المساهمات 800 615 رينجيت ماليزي وعدد المستفيدين 319 مستفيدا.[35] وفي سنة 2016 تم توزيع ما قيمته 300 709 رينجيت ماليزي لـ 344 مستفيدا.[36]

نلاحظ أن قيمة القروض الحسنة المقدمة من قبل وقف Dana Niaga قد شهدت زيادة منذ انطلاق هذا البرنامج، ورافق هذه الزيادة كذلك زيادة في عدد المستفيدين من هذه القروض. وهذا يدل على نجاح الوقف كأداة مالية اسلامية في دعم التنمية الإقتصادية في ماليزيا من خلال تمويل المشاريع التنموية. فتقديم القروض الحسنة الخالية من الفوائد، عامل محفز للمقاولاتية وفرصة لدعم انشاء مشاريع جديدة تدعم الإقتصاد الوطني الماليزي وتخفف من معدلات الفقر والبطالة. وعليه فتفعيل دور مثل هذه القروض في ماليزيا من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

ج. **فرقة وقف (Waqaf Brigade)**: فرقة وقف عبارة عن فريق من المتطوعين من عمال الشركة والمجموعة، نشاطهم تقديم المساعدات الإنسانية وانجاز البرامج الإجتماعية. وهي تلعب دورا هاما في تقديم العون والمساعدة لضحايا الفياضانات والكوارث الإنسانية. رؤيتها أن تصبح المنظمة الطوعية الإسلامية الأكثر تميزا في مجال إدارة الكوارث وطنيا ودوليا. وقد حظيت بإعتراف ودعم مجلس الأمن القومي الماليزي. إن هذا الإعتراف دفعها للعمل بجد أكبر، حيث في سنة 2009 في الفترة الممتدة من 12 إلى 19 أكتوبر تم تقديم مساعدات طبية وغذائية قيمتها 000 112 رينجيت ماليزي، اضافة إلى خدمات عيادية مجانية ميدانية لـ 557 مريضا وحالات الطوارئ، للإغاثة من زلزال ضرب بادانج، غرب سومطرة وأندونيسيا.[37] وفي الفترة الممتدة من 08 إلى 15 نوفمبر 2010 ساهم فريق فرقة وقف في تقديم الخدمات الإنسانية خلال كارثة الفياضانات في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الماليزية، حيث تم إرسال 12 فردا من الفرقة مجهزين بالمواد الغذائية لمدة أسبوع ومخزون من الأدوية الطبية. وقد تم تقديم هذه الخدمات إلى 310 ضحية من ضحايا الكارثة بإجمالي مساعدات وصلت إلى 000 160 رينجيت ماليزي.[38]

وفي أوت 2014 قامت فرقة وقف بتقديم مساعدات في الكارثة الإنسانية في سيغامات Segamat بسبب العاصفة التي ضربت المنطقة، حيث ارسلت إغاثة فورية تقدر بـ 1700 رينجيت ماليزي لست (6) ضحايا من الكارثة.[39] وكذلك بعد الفياضانات التي ضربت بعض الولايات الماليزية سنة 2015 في الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا، أين أطلقت فرقة وقف ثلاث بعثات للمساعدات الإنسانية واتخذت مبادرة ارسال المواد الغذائية والمساعدات الضرورية للذين تأثروا بهذه الكوارث. كما شاركت بعد الفياضانات في مهمة الإغاثة التي تضمنت أعمال تنظيف بعض المدارس المتضررة وبعض المباني والمساجد.[40] ولتطوير مهارات أفراد هذا الفريق، تنظم فرقة

وقف العديد من الدورات التدريبية والتعليمية مثل دورات في إدارة الكوارث والإسعافات الأولية، دورات في البحث والإنقاذ التطوعي، حيث تضمنت آخر دورة 40 عضوا وتمت بالتعاون مع وزارة الدفاع العام الماليزي.

إن هذا النموذج عن الأعمال الوقفية التطوعية كفيل بتفعيل الحس التكافلي الإجتماعي بين أفراد المجتمع الماليزي المتعدد الأعراق والديانات، بحيث يعزز روابط المجتمع خصوصا في الظروف الطارئة، وينمي روح التعاون والتضامن، ويزيد من وحدة أفراد الشعب والتي بدونها لا يمكن الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

د. **صندوق رمضان تجارة (Tijarah Ramadhan Fund)**: عبارة عن مبادرة من قبل شركة جوهور لتقديم المساعدات المالية للأغراض الطبية، الكوارث، وللمحتاجين. فهو بذلك برنامج يسمح بخلق السبل والإمكانيات سواء كان ذلك للشركات ضمن مجموعة شركة جوهور أو من خارجها، والجمهور والعامة لأداء الأعمال الخيرية. ومنذ انطلاق عمل هذا الصندوق عام 2005 حتى جوان 2015؛ تم جمع مبلغ قيمته 199 167 3 رينجيت ماليزي،[41] ليصبح 613 620 3 رينجيت ماليزي سنة 2016،[42] عن طريق المساهمات والتبرعات المقدمة إلى هذا الصندوق من قبل أعضاء هيئة الشركة وعامة الجمهور، بواسطة الرسائل القصيرة والشيكات والأموال النقدية من جميع أنحاء ماليزيا إلى جانب سنغافورة وبروناي دار السلام. لقد استفاد العديد من الفئات المجتمعية من هذا الصندوق كما يتضح من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (02):تطور مساهمات صندوق رمضان تجارة المجموعة والموزعة وعدد المستفيدين منها خلال الفترة (2005-2016)

السنوات	المساهمات المجموعة منذ التأسيس	المساهمات المجموعة سنويا	المساهمات الموزعة سنويا	عدد المستفيدين سنويا
2005 (سنة التأسيس)	-	-	-	-
2006	-	-	-	-
2007	-	-	-	-
2008	-	311 221 .10	250 709 .73	-
2009	-	397 731 .03	238 848.50	2500
2010	1 792 906	-	461 424	4 600
2011	1 949 118	-	355 753	8 153
2012	2 236 244	290 126	422 867	10 728
2013	2 557 905	319 053	273 685	13 621
2014	2 905 956	351 115	347 796	14 217
2015	3 167 199	أكثر من 400 000	-	14 353
2016	3 620 613	340 306	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير شركة جوهور للفترة (2005-2016)

رغم تعذر الحصول على أرقام السنوات الثلاث الأولى، إلا أنه يمكن القول أن صندوق رمضان تجارة قد عرف نموا في قيمة المساهمات التي جمعها وذلك منذ سنة تأسيسه عام 2005 حتى سنة 2016، حيث تجاوزت في هذه السنة قيمة الثلاث ملايين. أما المساهمات المجموعة والموزعة سنويا فقد اختلفت من سنة إلى أخرى، كما عرف

عدد المستفيدين ارتفاعا سنويا، حيث ارتفع من 2500 مستفيدا سنة 2009 إلى 353 14 مستفيدا سنة 2015. وبهذا فإن هذا الصندوق الوقفي الذي أسسته شركة جوهور قد استطاع خدمة المجتمع من خلال الوصول إلى أكبر فئة ممكنة سواء من حيث المتبرعين أو من حيث المستفيدين. وقد استعان في ذلك بوسائل الإعلام على رأسها التلفاز، حيث يتم خلال الشهر الفضيل شهر رمضان عرض برنامج صندوق رمضان، الذي من خلاله يتم تشجيع أفراد المجتمع الماليزي على تقديم تبرعاتهم ومساعداتهم المالية وفي حالة الكوارث وأيضا للأغراض الطبية للفئات المحتاجة للمساهمة في تحسين مستواها المعيشي، وبذلك فهو يفعّل دور الوقف في تعزيز التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع من جهة، ويفعّل دوره في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة من جهة أخرى.

هـ. **برنامج المقاولاتية (ريادة الأعمال)**: إن جوهور عازمة على تشجيع جيل الشباب في اقحام نفسه بنشاط ضمن أنشطة المقاولاتية، كبديل لتوليد الدخل وضمان مستقبل مشرق. وقد بدأت مشاركتها في برامج المقاولاتية (ريادة الأعمال) عام 1992م مع اطلاق Tunas BISTARI وهو برنامج ريادة أعمال لطلاب المدارس الثانوية في جميع أنحاء جوهور، متبوع ببرنامج Siswa BISTARI، موجه لطلاب مؤسسات التعليم العالي عام 2004 من خلال اتفاقية شراكة بين شركة جوهور وجامعة التكنولوجيا MARA. وبعد نجاح البرنامجين وسعت جوهور برنامج المقاولاتية (ريادة الأعمال) لطلاب المرحلة الإبتدائية في جوهور من خلال اطلاق برنامج Didik BISTARI سنة 2005 مدعوما بقسم التربية والتعليم لولاية جوهور.

إن برنامج Tunas BISTARI كان قد بدأ بمشاركة ثلاث مدارس ثانوية عند انطلاقه، وحتى سنة 2009 ارتفع العدد ليصبح 157 مدرسة ثانوية على مستوى جوهور بمشاركة 148 14 طالب وطالبة. أما بالنسبة لبرنامج Siswa BISTARI فمنذ انطلاقه حتى سنة 2009 تم تأسيس 26 شركة Siswa BISTARI بمشاركة 260 طالب جامعي. وبالنسبة لبرنامج Didik BISTARI فقد بدأ بـ 10 مدارس ابتدائية ليرتفع العدد إلى 102 مدرسة سنة 2009 وبمشاركة 230 2 طالب ابتدائي.[43]

أما في سنة 2011 شارك في برنامج BISTARI 70 مدرسة ثانوية و100 مدرسة ابتدائية، بـ 340 مدرس و2050 طالب وطالبة.[44] وحتى عام 2013 كان ما مجموعه 170 مدرسة و628 18 طالبا وطالبا قد شاركوا في برنامج Tunas BISTARI، وبالنسبة Didik BISTARI فقد شاركت فيه 135 مدرسة ابتدائية بـ 7410 طالبا وطالبة.[45]

وفي عام 2015 كان قد استفاد ما مجموعه 725 20 طالب من طلاب الثانوية من برنامج Tunas BISTARI منذ انطلاقه، وفي نفس الوقت شهد برنامج Didik BISTARI زيادة في المشاركة شملت 410 9 طالبا وطالبة.[46]

خلال سنة 2016 شارك مامجموعه 050 1 طالب من 70 ثانوية، و1000 تلميذ من 100 مدرسة ابتدائية في ولاية جوهور في برنامج BISTARI للمقاولاتية، ومنذ انطلاقه عام 1992 حتى سنة 2016 استفاد

725 20 طالب من 184 ثانوية من برنامج Tunas BISTARI. من ناحية أخرى استفاد من برنامج Didik BISTARI 410 9 تلميذا من 163 مدرسة ابتدائية وهذا منذ انطلاق البرنامج.[47]

إن برنامج BISTARI قد حصل على الإعتماد الوطني من خلال تنظيم اتفاقية وطنية لتجارة التونة (برنامج رواد الأعمال الشباب the organisation of Tunas Niaga National Convention (Young Entrepreneur Programme)، ويعتبر برنامج BISTARI مثالا ناجحا لإنتاج أكثر من 100 رائد أعمال (مقاولاتي) في العديد من المؤسسات في ماليزيا.

نلاحظ أن شركة جوهور قد استهدفت مختلف المستويات الدراسية لتعزيز روح المقاولاتية وريادة الأعمال. فبدءا بالمراحل الثانوية والإبتدائية انتقلت لمستويات التعليم العالي، وذلك بهدف بناء جيل يدرك معنى الإعتماد على النفس ومعنى العمل والإبداع والإبتكار لخدمة الإقتصاد والمجتمع. وحتى تضمن نجاح مختلف المشاريع المقاولاتية التي يتم تأسيسها فإن مختلف البرامج المعتمدة تكون تحت إشراف ومشاركة موجهين من المديرين التنفيذيين لجوهور ورجال أعمال كاستشاريين.

إن ما سبق يبين أن مجموعة شركة جوهور مثال ناجح عن الشركات الحكومية الماليزية، التي تراعي الجانب الإجتماعي في نشاطاتها، فبالإضافة إلى مساهمتها في خدمة الإقتصاد الوطني ونموه وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها في قطاعات عديدة، فإنها تحرص على المساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية عن طريق الأعمال الوقفية الموجهة لخدمة أهم الجوانب الإجتماعية المتمثلة في الصحة، التعليم، القضاء على الفقر وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة الإجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع بغض النظر عن العرق أو الدين.

وعليه يمكن القول أن توظيف الوقف والإستثمار في الأعمال الوقفية من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية منها والإجتماعية.

الخاتمة: لقد بينت الدراسة التي بين أيدينا أن الوقف يمكن استخدامه في مجالات متعددة وتكييفه حسب ما يحتاجه أفراد المجتمع، فهو لم يعد يقتصر فقط على وقف دار للسكن أو مسجد أو مدرسة قرآنية، أي على الجوانب الدينية فقط، بل هو أوسع وأشمل من ذلك ويتعدى إلى جوانب أخرى كالجوانب الصحية والتعليمية والإقتصادية وغيرها. كما أن الأعمال والأملاك الوقفية تحتاج للمزيد من الإهتمام والدعم من الجهات المعنية كإدارة الأملاك الوقفية ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لأن هذه الأملاك تواجه العديد من العراقيل والتجاوزات التي تحد من الأهمية الإجتماعية والإقتصادية لها. وقد استنتجنا انطلاقا من دراسة واقع الأملاك في ماليزيا والأعمال الوقفية المميزة لشركة جوهور الماليزية النتائج التالية:

- لا يجب حصر الأملاك الوقفية في الجوانب الدينية فقط؛
- لا يجب حصر الأملاك الوقفية في الأراضي والمباني السكنية التي لا تنتج، بل يجب توجيه الوقف للإستثمار والإستفادة من عوائده في أعمال وقفية أخرى؛

- العمل على ايجاد طرق متعددة لتوظيف الوقف والوصول لأكبر فئة مستفيدة من منافعه؛
- الإستفادة من تجربة شركة جوهور الماليزية التي تبنت الوقف كأداة لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع تحت شعار المسؤولية الإجتماعية للشركات، فهي قد أنشأت شركة وقفية تقوم بإدارة أملاكها وأعمالها الوقفية بكفاءة وفعالية في الجوانب الصحية والتعليمية والنفسية والإقتصادية؛
- سياسة شركة جوهور في إدارة أعمالها الوقفية قد مكنها من تحقيق الدور المبتغى من هذه الأعمال اتجاه مجتمعها حيث يتضح ذلك من خلال زيادة عدد أعمالها الوقفية واتساع نطاقها ليس في ولاية جوهور فقط بل في ولايات ماليزية أخرى، اضافة إلى زيادة عدد المستفيدين من هذه الأعمال في مختلف الجوانب.
- إن شركة جوهور تسعى لتحقيق المزيد من الأهداف مستقبلا وعدم الإكتفاء بما حققته، ايمانا بها بأهمية الوقف وضرورته الإجتماعية والإقتصادية.

وعليه بناءا مما سبق يمكن تقديم الإقتراحات التالية لتعزيز الدور الإجتماعي والإقتصادي للوقف كمايلي:

- تشجيع الممارسات الوقفية الفردية عامة والجماعية خاصة نظرا لكونها أكثر اتساعا وشمولا ووصولا لأكبر الفئات المجتمعية؛
- تحفيز المؤسسات الإقتصادية التي تمارس مختلف النشاطات الإقتصادية على ممارسة المسؤولية الإجتماعية للشركات واستخدام الوقف ضمن هذا الإطار؛
- التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام المختلفة كالتليفزيون ووسائل التواصل الإجتماعي بدور الوقف خصوصا في المناسبات الدينية كشهر رمضان والأعياد؛
- الإبتكار والتجديد في تنفيذ الأعمال الوقفية بما يتناسب وحاجات المجتمع المتغيرة والمتجددة؛

الإحالات والمراجع:

[1] أحمد بن عبد العزيز الحداد، **من فقه الوقف**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2009، ص: 15.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة نشر، ص: 359.

[3] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف–**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد/ 01 ، ديسمبر 2014، ص: 152.

[4] منذر قحف، **الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته**، ص: 77، من الموقع: http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_al-islami_-_part_one.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/29، على الساعة: 18:20.

[5] معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص: 20.

[6] السيد سابق، **فقه السنة**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 3، بدون طبعة، 2005، ص: 273.

[7] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص: 155.

[8] محمد علي العمري، **الوقف والتنمية المستدامة – حالة تطبيقية مقدمة إلى الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)**–، وقائع وتوصيات ورشة العمل حول الوقف والتنمية المستدامة في الأردن "رؤية جديدة لمنظومة الوقف البيئي والإستدامة في إدارة الأوقاف"، 2009، ص: 24.

[9] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص: 156.

[10] حسين عبد المطلب الأسرج، **دور الصناديق الوقفية في التنمية**، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد2 ، العدد4 ، أكتوبر 2012، ص: 375.

[11] معتز محمد مصبح، **مرجع سابق**، ص: 22.

[12] صالح صالحي، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، عدد 07، 2005، ص: 162.

[13] Zulkifli Hasan and Muhammad Najib Abdullah, **THE INVESTMENT OF WAQF LAND AS AN INSTRUMENT OF MUSLIMS' ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA**, p: 03. Sur le: http://www.kantakji.com/media/5162/z140.pdf, vu le: 03/04/2016, A 14:43.

[14] سامي محمد الصلاحات، **قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا**، مارس 2005، بدون ناشر، ص: 09. على الرابط: http://www.iiiw.info/uploads/1378278588_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%201.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/01، على الساعة: 14:27.

[15] سامي محمد الصلاحات، قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا، **المرجع نفسه**، ص: 10.

[16] سيد عثمان الحبشي، **تجربة الوقف في ماليزيا**، ترجمة محمود أحمد مهدي، في كتاب نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003، ص ص: 120-121.

[17] محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة (تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها)**، ص: 22. مقالة على الرابط: http://www.kantakji.com/media/4950/52054.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/4، على الساعة: 19:02.

[18] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, THOMSON REUTERS. Sur le:http://www.irti.org/English/News/Documents/406.pdf, vu le : 27/03/2016, A 11 :45 , p: 268.

[19] Shahriza Osman, Ismail Mat, Jihan Ahmad and Yusuf Haji-Othman, **UNLOCKING VALUE OF WAQF PROPERTY USING HIBAH MUDHARABAH: A CASE STUDY OF COMMERCIAL BUILDINGS IN KEDAH, MALAYSIA**, International Journal of DEVELOPMENT RESEARCH, Vol. 5, Issue, 05, May, 2015, p: 4294. Sur le: http://www.journalijdr.com/sites/default/files/Download%203232.pdf, vu le : 03/04/2016, à 17 :16.

[20] **Islamic Social Finance Report 2014**, THOMSON REUTERS, p: 89. Sur le: https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/ISFR_Report/83003648_TR_ISF_REPORT_LORES.PDF, vu le : 27/03/2016, à : 11 :59.

[21] **موقع شركة جوهور**، حول الشركة، على الرابط: **http://www.jcorp.com.my/about-johor-corporation-3.aspx**، تاريخ الإطلاع: 2016/04/25 على الساعة: 18:14.

[22] Islamic Social Finance Report 2014, **op.cit**, p: 89.

[23] **موقع شركة جوهور، عيادات وقف النور، على الرابط:** http://www.jcorp.com.my/waqaf-an-nur-hospital-clinics-35.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:12.

[24] **Johor Corporation**, **Annual Report 2006**, P: 42. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202006.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :37.

[25] Islamic Social Finance Report 2014, **op.cit**, p: 89.

[26] **Johor Corporation**, **Annual Report 2016**, P: 70. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR16_Eng.pdf.

[27] Johor Corporation, Annual Report 2015, Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2015_BM.pdf, vu le: 26/04/2016, A 17:33, p: 51.

[28] Johor Corporation, Annual Report 2016, **op.cit**, p: 70.

[29] **Johor Corporation**, **Annual Report 2007**, P: 54. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202007.pdf, vu le : 05/07/2016, A : 12 :39.

[30] **Johor Corporation**, **Annual Report 2011**, P: 35. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR11EngVer1.pdf, vu le : 04/07/2016. A : 14 :18.

[31] **Johor Corporation**, **Annual Report 2009**, p: 119. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202003.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :13.

[32] **Johor Corporation**, **Annual Report 2012**, p: 69. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2012-EngVer1.pdf, vu le: 04/07/2016, A : 13 :38.

[33] **Johor Corporation**, **Annual Report 2013**, p: 63. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2013-AR13-ENGVer1.pdf, vu le 04/07/2016, A : 14 :21.

[34] Johor Corporation, Annual Report 2014, Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2014-BI-V1.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 14 :19, P: 80.

[35] Johor Corporation, Annual Report 2015, **op.cit**, p: 52.

[36] Johor Corporation, Annual Report 2016, **op.cit**, p: 73.

[37] Johor Corporation, Annual Report 2009, **op.cit**, p: 120.

[38] **Johor Corporation**, **Annual Report 2010**, p: 38. Sur le : http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2010AREngVer2.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :35.

[39] Johor Corporation, Annual Report 2014, **op.cit**, p: 82.

[40] Johor Corporation, Annual Report 2015, **op.cit**, p: 52.

[41] **موقع شركة جوهور على الرابط:** http://www.jcorp.com.my/tijarah-ramadhan-fund-100.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 17:25.

[42] Johor Corporation, Annual Report 2016, **op.cit**, p: 72.

[43] Johor Corporation, Annual Report 2009, **op.cit**, p: 122.

[44] Johor Corporation, Annual Report 2011, **op.cit**, p: 38.

[45] Johor Corporation, Annual Report 2013, **op.cit**, p: 66.

[46] Johor Corporation, Annual Report 2015, **op.cit**, p: 52.

[47] Johor Corporation, Annual Report 2016, **op.cit**, p: 71.

سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية– دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر.

إعداد:

د. محمد هاني [*].

د. ميلود وعيل [**].

ملخص:

عندما يدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو تعصف به أزمة مالية أو مصرفية يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية غير تقليدية للمؤسسات الإقتصادية والقطاع الإنتاجي تسمى سياسة التيسير الكمي، من خلال طبع كتلة نقدية ليس لها مقابلات، وبالتالي نكون أمام كتلة نقدية من فراغ من الناحية الإقتصادية والحقيقية، يتم طرحها في الإقتصاد في حالة الإنكماش الإقتصادي عن طريق عملية السوق المفتوحة التي تختلف إختلافا جذريا عن سياسة التيسير الكمي من حيث مقابلات الكتلة النقدية المستخدمة، وتستخدم هاته السياسة التي هي أداة غير تقليدية للسياسة النقدية، في الأزمات المالية من أجل الإنقاذ المالي والمصرفي المستعجل، بالإضافة إلى إعادة الدورة الإقتصادية إلى مرحلة الرواج الإقتصادي في حال دخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش، ونادرا ما يتم اللجوء إليها لتمويل الموازنة العامة.

في هذه الورقة عالجنا موضوع سياسة التيسير الكمي، من خلال تتبع إمكانية تطبيقها في الجزائر بالنظر إلى الظروف الإقتصادية السائدة ومقارنتها مع شروط سياسة التيسير الكمي، وآلية تطبيقها وغرضها، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هاته السياسة لا يمكن تطبيقها في الجزائر، وهذا راجع لشروطها التي لا تتوفر الإقتصاد الجزائر، ناهيك عن الإختلال الهيكلي في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة عدم مرونة الجهاز الانتاجي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التيسير الكمي، النمو الإقتصادي، طبع النقود من الفراغ، الإجراءات الحديثة للسياسة النقدية.

Abstract:

When the economy enters the stage of economic contraction or is hit by a financial or banking crisis, the central bank uses a monetary policy that is unconventional for economic

[*] د. محمد هاني- أستاذ مساعد ب-كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة – Hani.m85@hotmail.com

[**] أستاذ محاضر - ب-كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة.

institutions and the productive sector, called quantitative easing policy, by printing an uncontested cash mass. In the case of economic contraction, the economy is exposed in the case of economic contraction by an open market process that is radically different from quantitative easing in terms of monetary cluster interviews. This policy, which is an unconventional tool for monetary policy, is used in crises Mechanism for the financial and banking rescue urgent, in addition to the re-economic cycle to the economic boom phase in the case of income economy contraction phase, and rarely used to finance the general budget.

In this paper, we have addressed the issue of quantitative easing policy, following the possibility of applying it in Algeria in view of the prevailing economic conditions and comparing them with the terms of the quantitative easing policy, the mechanism of its application and its purpose. We reached the conclusion that this policy can not be applied in Algeria. Algeria's economy is not available, let alone the structural imbalance in the Algerian economy, in addition to the inflexibility of the Algerian production apparatus.

Keywords: quantitative easing, economic growth, money printing Against the cash mass, modern monetary policy measures.

مقدمة:

عندما يدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو تعصف به أزمة مالية تلجأ الحكومة وإلى جانبها السلطة النقدية، إلى تطبيق سياسات إقتصادية منها المالية ومنها النقدية وغير ذلك من السياسات الاقتصادية التقليدية، هاته السياسات قد تصاحبها إجراءات إقتصادية وقانونية وغير ذلك لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو الخروج من الإنكماش الإقتصادي، إلا أنه ومع تطور الوضع الإقتصادي وتعقد النظم الإقتصادية والعولمة وترابط الأسواق المالية وغيرها، جعل السياسات الإقتصادية التقليدية عاجزة عن تحقيق هذا الهدف، وعليه لجأت الإقتصاديات إلى تطبيق سياسات غير تقليدية سواء كانت على مستوى السياسة المالية أو على مستوى السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، كما أنها تلجأ إلى إجراءات وممارسات غير تقليدية لدعم السياسة الإقتصادية المطبقة.

من بين هاته السياسات الإقتصادية غير التقليدية نجد سياسة التيسير الكمي، وما يتبعها من ممارسات غير تقليدية على مستوى الصيرفة المركزية، والتي تهدف بالأساس إلى الحيلولة دون دخول الإقتصاد في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو الخروج منه.

الإشكالية: مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

تتضمن إشكالية البحث **آفاق وإمكانية** لجوء الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كآلية تمويل للأعوان الإقتصادي، عندما يبدأ الإقتصاد الدخول في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو كسياسة إنقاذ مالية في الأزمات المالية والإقتصادية، بالاضافة الى تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية، وعليه فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، في ظل الظروف الإقتصادية القائمة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على سياسة التيسير الكمي كآلية للتمويل غير التقليدي للاعوان الاقتصاديين وليس الموازنة العامة في الجزائر، يتم اللجوء إليها من أجل تمويل المؤسسات الإقتصادية التي شهدت أزمة تمويل بعد الصدمة السالبة الخارجية المتأتية من تراجع إيرادات قطاع المحروقات، والتي مردها بالدرجة الأولى إلى تذبذبات وصدمات أسعار النفط في الأسواق الدولية، على إعتبار أن هذا القطاع ذو آلية جر خلفي للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع بنسبة كبيرة على ريع النفط في الناتج المحلي الخام، وعليه تهدف دراستنا إلى تتبع إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر كآلية جديدة في السياسة النقدية، ومدى تأثير ذلك وإنعكاساته الإيجابية والسلبية في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في دراسة إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي، كآلية للتمويل غير التقليدي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر لأول مرة منذ الإستقلال بهذه الصورة في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها الايجابية والسلبية على الإقتصاد الوطني، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقتصاي2018.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل واقع وآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تحليلية نظرية للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة كآلية يتم اللجوء إليها في الجزائر لأول مرة منذ الإستقلال، وقد إستخدمنا التحليل النظري لعدم تطبيق سياسة التيسير الكمي.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، وذلك على النحو الآتي:

- **الإطار النظري لسياسة الإصدار النقدي وسياسة التيسير الكمي .**
- **الإطار التحليلي (التطبيقي): آفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .**

أولا: الإطار النظري لسياسة التيسير الكمي، ونتناول فيها ما يلي:

1. الخلفية التاريخية لآلية التيسير الكمي.

تعود نشأة أداة أو سياسة التيسير الكمي إلى أزمة الكساد الكبير 1929 -1933، حين تم تطبيقها لأول مرة سنة 1932م، من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، أي أنه تم اللجوء إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفدرالي، من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن ما ميز عملية التيسير الكمي في هاته الفترة هو أنه تم تطبيقها لأول مرة في التاريخ الإنساني الإقتصادي، دون أن تكون لها خلفية فكرية، أي أنه تم تطبيقها دون أن تكون لها نظرية إقتصادية أو حتى خلفية فكرية، وقد جاءت في فترة التخلي عن النظام النقدي – الصرف بالذهب– سنة 1932م[1] والتحول نحو نظام الإصدار الحر، الذي يستوجب غطاء للكتلة النقدية، وليس له حدود في الإصدار النقدي الورقي.

إلا أن هناك من الإقتصاديين من يركز على مدى لجوء البنوك المركزية في العالم الى تطبيق آلية التيسير الكمي كاداة غير تقليدية للسياسة النقدية، والتي كان التوسع في استعمالها مع إنفجار فقاعة الانترنت سنة 2000م وما بعدها، بحيث تم إستعمال سياسة التيسير الكمي مع سياسة مرافقة لها، هي سياسة أسعار الفائدة بالغة التدني، في توليفة مثالية من أجل مواجهة الإنكماش الاقتصادي الذي أثارته فقاعة الانترنت وهجمات 09/11 2001م، والعجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين وكساد عام 2001، وهو ما دفع الاحتياطي الفدرالي الى الإبقاء على أسعار الفائدة أطول ما يبرره الانكماش الاقتصادي في العادة، وقد شكلت بذلك سياسة أسعار الفائدة البالغة التدني مع آلية التيسير الكمي التوليفة المثلى لمواجهة الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة.

وقد تعاقبت البنوك المركزية في استعمال أداة التيسير الكمي لسبب أو لآخر (نفصل أسباب اللجوء إليها لاحقا)، إلا أننا نشير هنا عند لجوء بنك مركزي في دولة ما إلى آلية التيسير الكمي، فإنه يجب عليه مراعاة الشركاء التجاريين ومدى إستعمالهم لهاته الأداة، لأنها تمثل خفضا في قيمة النقد التي تم تطبيقه فيه، وهو ما يكسب المنتجات المحلية ميزة تنافسية غير مستحقة مقارنة مع سلع الشركاء التجاريين، وهو ما يؤدي الى خفض تنافسي لقيمة العملة وزيادة الحماية التجارية قد تصل أحيانا الى سياسات حمائية تدميرية.

2. تعريف سياسة التيسير الكمي.

هاته الأدوات وإن كان إستعمالها يعود إلى أزمة الكساد الكبير، وبالضبط سنة 1932 من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت، إلا أنها تبقى أداة غير تقليدية بالنسبة للبنوك المركزية، كما أنها لا تلجأ إليها كثيرا، هاته الأداة تسمى بالتيسير الكمي.

التعريف الأول: التيسير الكمي هو "عبارة عن سياسة نقديّة يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزه المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصّصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام

هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك المصارف، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك"[2].

التعريف الثاني: التيسير الكمي هو: التيسير الكمي هو "إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفدرالي* بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي"[3].

التعريف الثالث: يعرف التيسير الكمي بأنه "سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الموجودات المالية لزيادة كمية الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، وتتميز آلية التيسير الكمي هذه عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع الموجودات المالية بأنها تهدف إلى الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند المستوى المحدد والمستهدف[4].

من خلال ما سبق يمكننا **تعريف التيسير الكمي** على النحو الآتي:

التيسير الكمي هو "عملية خلق كتلة نقدية من طرف البنك المركزي دون وجود مقابل لهاته الكتلة، يتم ضخ هاته النقود في الإقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة و/أو السندات الحكومية، وبعد إستعادة النشاط الاقتصادي إنتعاشه، يتم إعادة بيع هاته السندات، وتختفي هاته النقود وحسب (يتم تدميرها من قبل البنك المركزي) كما تم ضخها أول مرة".

3. هدف سياسة التيسير الكمي:

يهدف التيسير الكمي إلى إنعاش الإقتصاد، من خلال توفير السيولة المالية للبنوك التجارية من جهة، ما يجعلها قادرة على الإقراض من جديد، كما أنه يقوم بشراء كبير للسندات الحكومية وغير الحكومية، ما يجعل أسعارها ترتفع بشكل كبير ومتسارع، وبالتالي إنخفاض معدلات الفائدة عليها من جهة أخرى، ما يجعل البنوك التجارية تفضل اللجوء إلى الإقراض بدل الاستثمار في السندات، وهو ما يوفر دفعة للإقتصاد ذات تغذية ذاتية.

من جهة أخرى فإن سياسة التيسير الكمي قد يتم اللجوء إليها إستثنائيا وفي حالات نادرة، من أجل تمويل الموازنة العامة السنوية للدولة، أو من أجل تمويل المخططات التنموية طويلة ومتوسطة الأجل.

4. فعالية سياسة التيسير الكمي وشروطها:

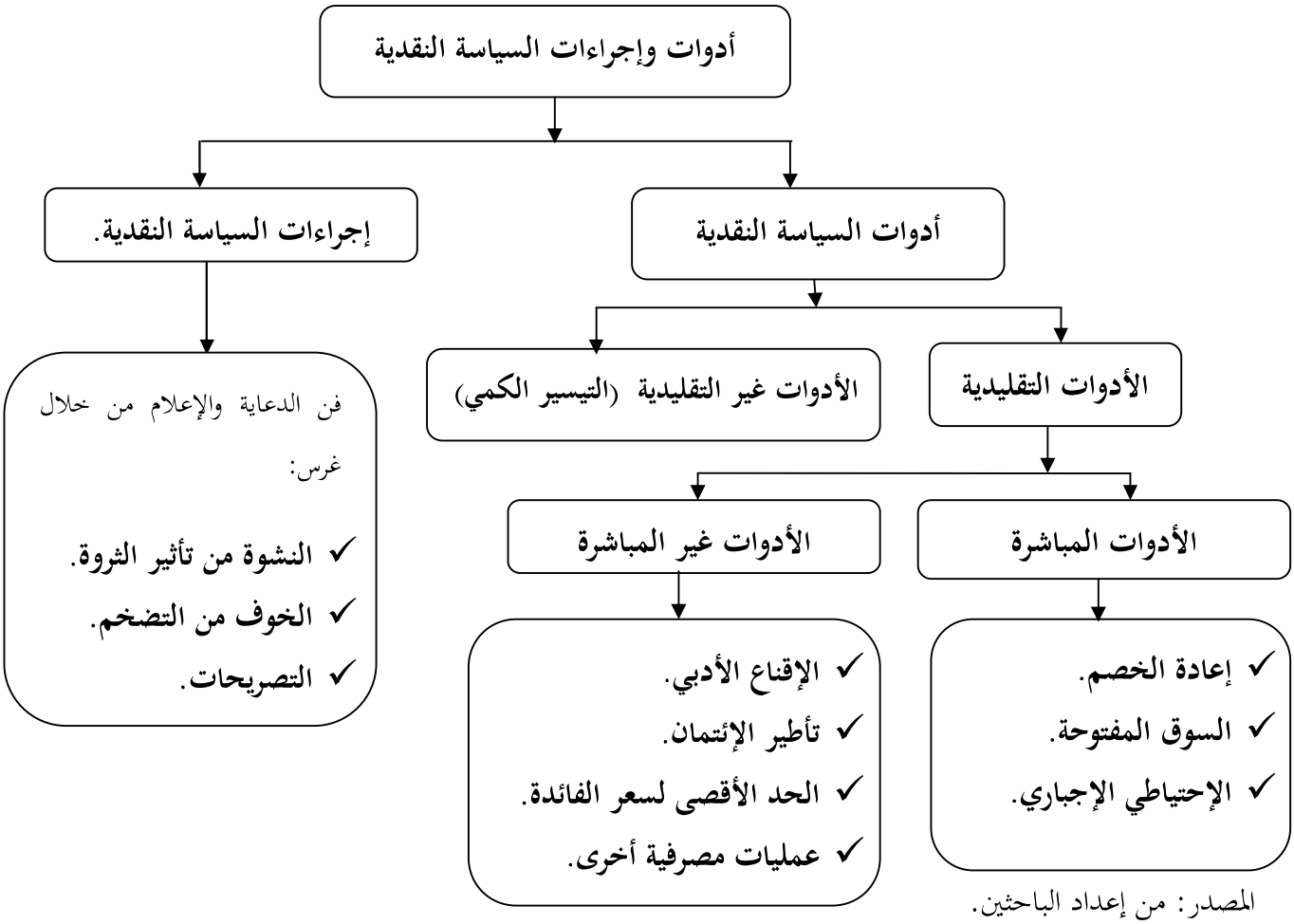
إلا أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون الـ 2%، على إعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة

النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد (فاني ماي، فريدي مايك ...الأمريكية*)، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهاته الأداة**، ووضعية الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على إعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يسرق منهم النمو الإقتصاد نتيجة هاته العملية.

5. موقع آلية التيسير الكمي في السياسة النقدية وأهميتها.

من المسلمات الإقتصادية أن السياسة النقدية هي "مجموعة أدوات وإجراءات يتم من خلالها تنظيم وضبط المعروض النقدي في الاقتصاد، من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية"[5]، وعليه فإننا من خلال هاته التعاريف نفصل هاته الأدوات والإجراءات على النحو الآتي في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01 : أدوات وإجراءات السياسة النقدية.



المصدر: من إعداد الباحثين.

تتدخل السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي عن طريق مختلف أدواتها التقليدية (المباشرة وغير المباشرة) وغير التقليدية، بغرض الوصول إلى الأهداف النهائية، وهاته الأدوات نذكرها على النحو الآتي:

الفرع الأول: الأدوات التقليدية.

بدأ إستخدامها من قبل البنوك المركزية قديما، وهي تضم الأدوات المباشرة، والأدوات غير المباشرة، التي نفصلها على النحو الآتي:

أولا: الأدوات غير المباشرة: تستخدم السلطة النقدية الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير في حجم الإئتمان، بغض النظر عن إستعمالاته، وهاته الأدوات تمكن السلطة النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، وهي تستهدف من خلال هاته الأدوات التأثير على البنوك لإستخدام إحتياطياتها النقدية في الإقراض والتوسع في حجم الائتمان الكلي، وهاته الأدوات هي: **عمليات السوق المفتوحة، نسبة الإحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، وما** يميز هاته الأدوات أنها غير فعالة في حالة الركود الإقتصادي، وفعالة في حالة الرواج فقط، كما أن السلطات النقدية تستطيع من خلالها توفير السيولة المالية للبنوك التجارية، من أجل دعن قدرتها على الإقتراض، إلا أنها لا تستطيع أن تجبر الأعوان الإقتصاديين على الإقتراض من البنوك، وبالتالي يبقى إستعمالها ذا فعالية محدودة، إلا في حالة الرواج الإقتصادي، من أجل التأثير على أسعار الفائدة، أو إستهداف التضخم فقط[6].

ثانيا: الأدوات المباشرة: إذا كانت الأدوات غير المباشرة تستهدف التأثير في حجم الائتمان فان الأدوات المباشرة تستهدف التأثير في نوع الائتمان، إضافة إلى تقييد حرية البنوك التجارية في ممارسة بعض أنشطتها المالية، وغالبا ما تستخدم الأدوات المباشرة للتأثير على قطاعات دون أخرى في الإقتصاد، والأدوات المباشرة للسياسة النقدية هي[7] **الإقناع الأدبي، الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع، تأطير الائتمان، علميات مصرفية أخرى، ما نشير** إليه هنا أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية قد تلقى عدم إستجابة من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد، خاصة إذا كانت ذات مصادر تمويل متعددة، وذات إستخدامات متخصصة، كصناديق التحوط، وصناديق الاستثمار السيادية وهي عبارة عن كيانات إستثمارية ضخمة، تكون في أغلب الأحيان مهمتها إعادة تدوير وإستثمار الفوائض المالية للدول، هذا بالاضافة الى أن البنوك التجارية الاجنبية لا يهمها تطبيق السياسة النقدية بقدر ما يهمها تحقيق الأرباح، خاصة وأن إعادة تمويلها غير متعلقة بالبنك المركزي المحلي في أي دولة، لأنها بنوك متعددة الجنسيات وذات أصول مالية ضخمة، ولا تحتاج أساسا لعمليات إعادة التمويل إلا نادرا، وعليه فإن تدخل البنك المركزي بالأدوات المباشرة للسياسة النقدية من أجل تنفيذ سياسة نقدية معينة (إنكماشية – توسعية)، قد يصدم بعدم إستجابة البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في

الاقتصاد، هذا إذا لم تكن هناك إحتجاجات على تطبيق أداة معينة، والتي قد تحد من نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية تكون فعالة في الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي صغيرا، كما أن سيطرة البنك المركزي تكون كبيرة على هذا الجهاز نوعا ما، وبالتالي يكون قادرا على إلزام مؤسسات الجهاز المصرفي بتنفيذ القرارات الصادرة عنه.

الفرع الثاني: الأدوات غير التقليدية – أداة التيسير الكمي.

للسياسة النقدية أدوات تقليدية وأدوات غير تقليدية، إلا أنه من المتعارف عليه، أن البنوك المركزية تستخدم الأدوات التقليدية في إدارة السياسة النقدية، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها، إلا أنه هاته الأدوات تكون في حالات عديدة غير فعالة في تحقيق هاته الأدوات، لأن الظروف غير مواتية لتطبيق أدوات معينة على أرض الواقع، وعليه تلجأ السلطات النقدية إلى الأدوات غير التقليدية المتمثلة في أداة التيسير الكمي.

أداة التيسير الكمي هي أداة من أدوات السياسة النقدية، تعرف هاته الأداة في الأدبيات الإقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية، لها إستعمالات ومواضعها، شأنها في ذلك شأن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وقد تم تصميمها من أجل الإلتفاف على عيوب وإخفاقات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، ففي حال عدم تمكن الأدوات التقليدية من الوصول إلى أهدافها المرسومة، أو تعذر تطبيق الأدوات التقليدية على أرض الواقع لسبب أو لآخر كالمرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية رواج أو كساد مثلا، وغيرها من الأسباب التي تكون فيها الأدوات التقليدية غير فعالة أو لا يمكن تطبيقها، يأتي دور آلية التيسير الكمي بإعتبارها الأداة غير التقليدية الكفيلة بتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الأدوات التقليدية، وعليه فإننا هنا نقود بعرض وجيز لأدوات السياسة النقدية، مع تفصيل أهمية كل أداة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما نفصل في الظروف التي يتم فيها تطبيق الأدوات غير التقليدية، لنصل في الأخير إلى آلية التيسير الكمي بإعتبارها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية

وعموما تلجأ السلطات النقدية إلى آلية التيسير الكمي هاته، عند إستنفاذ جميع الحلول والإمكانيات في تطبيق الأدوات غير التقليدية، في تحسين الاقتصاد أو نقله من حالة الانكماش الاقتصادي الى حالة الرواج الإقتصادي، وعليه فآلية التيسير الكمي تعمل في الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق الأدوات التقليدية، التي يتم تطبيقها في حالات الرواج الإقتصادي، وتستهدف إما توفير السيولة لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة، وإما من أجل التحكم في المعروض النقدي، سواء بزيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد أو تخفيضها، أما آلية التيسير الكمي فهي تهدف بالأساس إلى الإنقاذ المالي للمؤسسات التي تكون على حافة الإفلاس أي في حالة الأزمات الاقتصادية التي تتطلب عمليات إنقاذ مستعجلة، او يتم إستعمالها في حالات الإنكماش والركود والكساد الإقتصادي، من أجل نقل الإقتصاد إلى حالة الرواج الاقتصادي.

الفرع الثالث: الإجراءات غير التقليدية للسياسة النقدية.

يعمل البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة في :

- ✓ **تحقيق الإستقرار في الأسعار (التضخم).**
- ✓ **تحقيق العمالة الكاملة.**
- ✓ **تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.**
- ✓ **تحقيق توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي).**
- ✓ **مكافحة التقلبات الدورية.**

وذلك من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية السابقة الذكر، إلا أنه في غالب الأحيان الأدوات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، قد لا تعمل بفعالية كافية لتحقيق هاته الأهداف، وعليه يجب دعمها بالعديد من الإجراءات اللازمة من أجل توفير ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها بفعالية، هاته الإجراءات إما أن تكون مصاحبة لتطبيق الأدوات بإختلافها، وإما أن تكون إجراءات يتم تطبيقها أو إتخاذها بمعزل عن هاته الأدوات.

نشير هنا أن مجموع الأدوات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى، تهدف في كجملها إلى زيادة الطلب الإجمالي من أجل الوصول إلى مرحلة الإنعاش الإقتصادي، وهذا كله يستلزم زيادة سرعة تداول النقود، إلا أن ما يميز سرعة دوران النقود أنها عامل لا يمكن لأحد السيطرة عليه، السلطات النقدية والسلطات المالية على حد سواء، كما ان هذا المتغير لا يمكن تنقيحه، وكل هذا راجع إلى أن سرعة دوران النقود تتميز بخاصية أساسية انها تتعلق بنفسية المستهلك والمستثمر، اي أنها سيكولوجية، تتعلق بكيفية شعور الشخص حيال تفضيلاته الإقتصادية في الحيز الزمني على وجه الإجمال، وهنا تكون السلطات النقدية عاجزة عن التأثير في سلوك الأعوان الإقتصاديين من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية، وعليه وجب عليها اللجوء إلى إجراءات يمكن من خلالها التأثير في نفسية العون الاقتصادي بدفعه نحو الإنفاق، الذي يعتبر الظاهرة السلوكية القوية التي يصعب على البنك المركزي السيطرة عليها وتوجيهها إلا من خلال إجراءات معينة.

من جهة أخرى هناك متغير آخر غير الطبيعة السلوكية للعون الاقتصادي يأخذه البنك المركزي بعين الاعتبار عند اللجوء غلى هاته الإجراءات، وهو القاعدة النقدية التي يقوم البنك المركزي بطبعها، فعلى الرغم من أن البنك المركزي له القدرة على التحكم فيها، غلا أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن القاعدة النقدية لا تشكل سوى جزء بسيط من مجموع الكتلة النقدية والأموال ووسائل الدفع المتاحة التي يتعامل بها الأعوان الإقتصاديون، قد تصل في أحسن الأحوال إلى الثلث أكثر أو اقل بقليل، في حين أن مجموع النقود الكتابية وأشباه النقود التي تخلقها البنوك التجارية، وعليه فإن البنك المركزي لا يستطيع من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية تسيير ال

وعليه فإننا نفصل هاته **الإجراءات، والتي تعد غير تقليدية** على النحو الآتي:

أولا: النشوة من تأثير الثروة.

زيادة الطلب الإجمالي تستلزم زيادة سرعة تداول النقود في الإقتصاد، أي العمل على زيادة إنفاق القطاع الإستهلاكي الذي يؤدي الى زيادة سرعة دوران النقود في الاقتصاد، وهنا يقوم البنك المركزي بإتخاذ إجراء معين وهو العمل على غرس النشوة من تأثير الثروة في القطاع الإستهلاكي والإستثماري على حد سواء، والفكرة في تأثير نشوة الثروة تكمن في المستهلك والمستثمر سينفقون أكثر وبحرية أكبر إذا ما شعروا أنهم أكثر ثراءا، وهنا يعمل البنك المركزي على وتر زيادة قيمة الأصول بإجراءات معينة، وهنا فإن البنوك المركزية تلجأ إلى الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، والأصول الحقيقية المتمثلة في أسعار العقارات بصفة عامة والمساكن بصفة خاصة، وتلجأ البنوك المركزية إلى هاته الأصول بالتحديد لأنها معروفة على نطاق واسع ولا تحتاج إلى دعاية فكل الأعوان الإقتصاديين لديهم إطلاع على أسعار العقارات ولو من باب المعرفة فقط، كما أن هاته الأصول يمكن مراقبتها والتأثير فيه بسهولة.

كما أن هاته الأصول تتأثر سريعا بالسياسات الإئتمانية والضريبية التي تتخذها السلطات المالية والنقدية، إلا أنها تتطلب أن تكون معدلات الفائدة تقترب من 0^+ أو صفرية بالكامل، بحيث لا يترك البنك المركزي مجالا للمستثمرين والمستهلكين مجالا كبيرا يتحركون فيه إذا أرادوا تحقيق عائدات وأرباح تفوق الصفر، وعليه سيلجأون لا محالة إلى الإستثمار فيسوق الأوراق المالية بإختلاف منتجاتها، بالاضافة الى التوجه للإستثمار في العقارات والمساكن.

إلا أننا نشير هنا إلى أنه على البنك المركزي أن يكون حذرا في إستعمال إجراءات اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة، فالأصول التي تعكس الثروة لدى الأعوان الاقتصاديين متمثلة بالدرجة الأولى في الأصول المالية والعقارات بالإضافة الى السيولة النقدية، وعند أي فقاعة سيسارع الأعوان الإقتصاديون إلى الإحتياط لخسائر الثروة، وبالتالي يكون البنك المركزي قد جعل المستهلكين بالدرجة الأولى يمتنعون عن الإنفاق خوفا من تدني ثروتهم، أو خوفا من إرتدادات سلبية ناتجة عن تذبذبات الأصول المالية والعقارات، وبالتالي يحجم المستهلكون عن الإنفاق في الوقت الذي يكون فيه البنك المركزي بحاجة ماسة إلى زيادة الانفاق بدلا من تخفيضه، وقد دخل الاقتصاد مرحلة الركود الاقتصادي.

ثانيا: التخويف من التضخم.

يعمل البنك المركزي على اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة من أجل التأثير في معتقدات القطاع الخاص، إلا أن هذا الإجراء يكون في غالب الأحيان محدود التأثير، عندها يتجه البنك المركزي صوب أداته المفضلة، وهي التخويف من التضخم، بحيث يعمل على أن يغرس في المستهلكين من جهة شعور الخوف من

التضخم من أجل زيادة الإستهلاك، على إعتبار أن قيمة النقد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا ما تولد لدى المستهلك توقع من أن قيمة النقد ستنخفض قيمتها مستقبلا، فإنه يفضل إنفاقها حاليا، بدلا من إدخارها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن البنك المركزي عندما يلجأ الى إجراء التخويف من التضخم، فإنه يستهدف بالدرجة الأولى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يعمل جاهدا على أن يكون سلبيا، ويكون ذلك من خلال التلاعب بثلاثة أمور دفعة واحدة، وهي سعر الفائدة الإسمي، معدل التضخم المتوقع والذي من خلال الدعاية يقوم بغرس شعور لدى الأعوان الإقتصاديين بأنه سيكون مرتفعا، وكل هذا لجعل المتغير الثالث وهو سعر الفائدة الحقيقية سالبا، الذي يحتسب من خلال الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم المتوقع $Ir = In - \inf$ بحيث Ir: سعر الفائدة الحقيقي، In: سعر الفائدة الإسمي، inf: معدل التضخم المتوقع.

وتقضي الفكرة هنا بإبقاء سعر الفائدة الإسمي متدنيا، مع معدل تضخم مرتفع، ما يجعل سعر الفائدة الحقيقية سالبا، الأمر الذي يجعل الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية جذابا، وهو ما يزيد من الإنفاق الاستثماري بالاضافة الى زيادة الاستهلاك، وهنا يكون لدى البنك المركزي تركيبة قوية قالبة للقياس وللتحكم فيها، فزيادة الاقتراض تزيد من المعروض النقدي، وبالتالي المزيد من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع سرعة تداول النقود، ليصل في الأخير إلى الهدف الأساسي وهو زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

للإشارة فإن سياسة معدلات الفائدة الحقيقية السالبة والتخويف من التضخم تشكل إجراءات أساسية وسهلة اللجوء إليها للتأثير المباشر في الأعوان الإقتصاديين، بدلا من اللجوء إلى الأدوات المعتادة الكمية والكيفية على حد سواء، وحتى الأدوات غير التقليدية (التيسير الكمي)، هاته الأدوات التي يكون لها تأثير غير مباشر ويتطلب فترة للوصول إلى الأهداف النهائية، لذلك يفضل البنك المركزي اللجوء إلى إجراءات التخويف من التضخم، لأنها تعمل على الاقتراض بمبالغ مالية يتم تسديدها عند الإستحقاق بمبالغ أقل قيمة من الأولى بفعل التضخم، وهو الأمر الذي لا يمكن للأعوان الإقتصاديين تفويته.

يقتضي إجراء التخويف من التضخم إلى تشجيع الإقتراض من خلال معدلات الفائدة السالبة، وتشجيع الانفاق بسبب الخوف من التضخم، وقد يؤدي ما ينتج عن ذلك من تركيبة من الرفع المالي وتوقعات التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود، وبالتالي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الاقتصاد يخرج من الركود في وقت قريب جدا، ويجعله يعمل ذاتيا، إذا إستطاع البنك المركزي التأثير في معتقدات القطاع الخاص.

تعمل آلية التيسير الكمي (التي هي موضوع دراستنا) على رفع معدل التضخم، على إعتبار أن كمية النقود المطروحة ليس لها مقابل حقيقي، وعليه فإن سياسة التيسير الكمي بالإضافة إلى أغراضها الأخرى فإنها تعمل على زيادة معدل التضخم وتشجيع الإقراض وزيادة الإستهلاك، ناهيك عن زيادة سرعة النقود في الاقتصاد وغيرها من

الأهداف غير المباشرة، إذ أنها تعتبر حجر الزاوية في إجراءات التخويف من التضخم ووقود إشعال التضخم، وهنا يبقى على البنك المركزي سوى اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة والتخويف من التضخم من خلال الدعاية*.

للإشارة فإن هاته الإجراءات يجب أن في ظل جهاز مصرفي وسوق مالي متطوران، يمكنان من تنظيم السيولة في الاقتصاد، وتوزيعها بكفاءة على الأعوان الاقتصاديين، كما أن هاته الإجراءات تكون فعالة في حالة ما إذا كانت كل الكتلة النقدية يتم تداولها داخل الجهاز المصرفي وليس خارجه، كما أن البنك المركزي يجب عليه عند اللجوء إلى إجراء التخويف من التضخم، يجب عليه مراعاة معدل التضخم الذي يجب أن يكون أقل من 2%، لأنه إجراء مصاحب لسياسة التيسير الكمي التي تستهدف زيادة التضخم، فإذا ما خرج التضخم من السيطرة سيلجأ الأعوان الإقتصاديون إلى عملية الدولرة، وهي الإدخار بغير العملة المحلية، كما أن هاته الإجراءات يجب أن تكون في ظل جهاز إنتاجي مرن يكون لسياسة التيسير الكمي تأثير مباشر عليه، ويتم تدعيمها بإجراءات التخويف من التضخم من أجل زيادة الاستهلاك وزيادة الاقتراض، فإذا لم يكن مرنا ستنعكس العملية برمتها في شكل زيادة في الواردات.

ما يؤخذ على إجراء التخويف من التضخم، هو أنه يصعب على البنك المركزي التأثير معتقدات القطاع الخاص بشكل كبير على الأقل، وإذا ما أخفق في ذلك، فإنه سيكون هناك إنعكاس خطير على كل إجراءات السياسة النقدية، ولن يصدق أحد الحقيقة هذا إن وجدت، ويتحول البنك المركزي مضطرا إلى ممارسة للخداع والأمل بالأفضل، بدل تلك المتابعة الباردة والعقلانية والعلمية للسياسة النقدية الهادفة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض البطالة وإستقرار الأسعار والصرف.

ثالثا: التصريحات.

يعمل البنك المركزي من فترة لأخرى على تدعيم السياسة النقدية، وتعديل إتجاه وفعالية أدواتها من فترة لأخرى من خلال التصريحات، التي تدخل ضمن وسائل وإجراءات الدعاية والإعلام، من أجل دفع الأعوان الاقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم الإستثماري والاستهلاكي.

إلا أن التصريحات السلبية والإيجابية التي يستخدمها البنك المركزي، أو الجهات التنفيذي بإيعاز منه، تكون في أغلب الأحيان من أجل التأثير في سلوك الأعوان الإقتصاديين، وتغيير معتقداتهم وتوجيهها بما يخدم الأهداف النهائية للسياسة النقدية من جهة، أو جهة أخرى بغرض تهئية الظروف المناسبة من أجل تطبيق سياسة مالية أو نقدية معينة، تكون في أغلب الأحيان ذات معارضة سياسية ورفض شعبي، وبالتالي يصعب على البنك المركزي تطبيقها، إلا من خلال تهيئة الظروف الملائمة لها، بحيث تصبح ضرورة حتمية، يضطر الأعوان الإقتصاديون إلى قبولها حتى وإن لم يكونوا من أنصارها، وتعد التصريحات التي يصدرها البنك المركزي وإعلاناه من فترة لأخرى من

خلال مختلف وسائل الإعلام، أحد أهم الإجراءات المصاحبة للسياسة النقدية بإختلاف أنواعها وإتجاهاتها، وذلك من أجل حشد التأييد لها، وشرح مختلف مراحلها وأهدافها النهائية.

ثانيا: الإطار التحليلي للدراسة – آفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .

بعد إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، بشقيه الإستقرار والتثبيت الهيكلي، دخلت الجزائر في سياسة الإنعاش الإقتصادي، الممولة كليا من ريع القطاع المزدهر، تستهدف إنعاش الإقتصاد، عن طريق سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، يتم تنفيذها من خلال الموازنة السنوية، والتي ما فتئت تحقق عجزا ماليا سنة تلو أخرى، يتم تمويله في الغالب من خلال تسبيقات من طرف البنك المركزي، في حدود الـ 10% من إيرادات السنة الفارطة في الموازنة العامة، على أن لا تتعدى هاته التسبيقات مدة 240 يوم، ليتم إستردادها[8]، كما يمكن الترخيص لبنك الجزائر أن يمنح بصفة إستثنائية تسبيقا للخزينة العمومية، على أن توجه للتيسير النشط للمديونية الخارجية، هاته العملية لا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبارها من عمليات التيسير الكمي.

1. سياسة التمويل بالعجز وتقاربها مع سياسة التيسير الكمي في الجزائر:

تتشارك سياسة التمويل بالعجز مع سياسة التيسير الكمي، في أن كلا منهما يأخذ بمبدأ طبع الكتلة النقدية من الفراغ التي يقوم بها البنك المركزي، إلا أنهما تختلفان جذريا من حيث إستعمالات هاته النقود ووجهتها، والأعوان الإقتصاديين المستفيدين منها، ناهيك عن الغرض منها، وعليه فإننا نشير الى الإطار القانوني لطبع النقود ومقابلاتها الكتلة النقدية، بالاضافة الى التطرق لسياسة طبع الكتلة النقدية التي اقرها قانون النقد والقرض 17-10.

فبعد الصدمة غير المواتية لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأول في تمويل الموازنة العامة في الجزائر من جهة، وبعد ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الإقتصاديين، التي حرضتها لجوء السلطات إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط من جهة أخرى، لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كنوع من الإلتفاف على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الإقتصاديين، والتي تقتضي بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018، وذلك من خلال صدور قانون النقد القرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11،والذي يحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، الذي بدوره يعدل القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

إن المتصفح للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقبله القانون 10/90 يجد أن البنك المركزي بإمكانه تمويل الموازنة العامة الحكومية من خلال بندين أساسيين، او بصيغة أخرى هناك طريقتين لتمويل الموازنة العامة في الجزائر، نذكرهما على النحو الآتي:

1. يمكن لبنك الجزائر أن يمول الخزينة العمومية في شكل تسبيقات عن طريق سحب على المكشوف بالحساب الجاري لديه، تمويلا لا يتجاوز 10% من إيرادات السنة الفارطة، ولا يمكنها أن تتجاوز مدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية، على أن تكون مرة واحدة في السنة[9].
2. كما يمكنه أن يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية في حدود 20% من إيرادات السنة الفارطة، على أن لا تتعدى مدتها 06 أشهر، كما يمكنه أن يأخذ تحت نظام الأمانة أو أن يخصم السندات المكفولة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال 03 أشهر[10].

إلا أنه بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت مع سنة 2013، وتزايدت حدتها مع مرور الوقت، إضطر السلطات المالية في الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقييدية، من خلال التوسع في الضرائب، المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور، والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها، وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الأعوان الإقتصاديين، بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات 2013–2017 وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هاته لجأت إلى سياسة التيسير الكمي، من خلال قانون النقد والقرض17–10 المؤرخ في 2017/10/11، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل إستثنائي لمدة 05 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في[11]:

- تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

تنفذ هاته الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

إن المتفحص لقانون النقد والقرض 17–10 لا يتضح له أي سياسة واضحة أو أن البنك المركزي سينفذ سياسة معينة، وهذا بالنظر إلى أن البنك المركزي يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية منذ صدور قانون النقد والقرض 90–10 من خلال التسبيقات الموجهة في شكل أذونات خزينة موجهة لتمويل الموازنة السنوية، وكذلك شراء السندات وإعادة خصم السندات والموجهة إلى تمويل المخططات التنموية الخماسية لسياسة الإنعاش الإقتصادي بعد الدخول في تنفيذ هاته السياسة، وقبلها شراء السندات من أجل التوازنات المالية كإجراء مصاحب لسياسة التعديل الهيكلي سنوات التسعينات.

وعليه السؤال المطروح: هل هذا القانون يشرع لسياسة التيسير الكمي في الجزائر؟

من أجل أن نجيب على هذا التساؤل، نعود إلى مبدأ سياسة التيسير الكمي والقاضي بإمكانية طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، وعليه فإنه على هذا الأساس فإن البنك المركزي لا يتبع سياسة التيسير الكمي، وعليه فإنه يمكننا القول بأن هذا القانون لا يعدو كونه أمرا مباشرا للبنك المركزي الجزائري، بشراء سندات الخزينة العمومية من أجل تمويل عجز الموازنة السنوية الناتج عن الصدمة السالبة لقطاع المحروقات، وهو ما يجعلنا أمام إشكالية الحد من إستقلالية البنك المركزي لا غير، ومحاولة إعادته إلى دور الممول للخزينة العمومية عند الطلب، أي العودة إلى النظام المصرفي قبل صدور قانون القرض والبنك 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 والذي يقضي بالتحول إلى إقتصاد السوق، حين كانت الخزينة العمومية في قمة الهرم المصرفي بدل البنك المركزي، وتحتكر الدائرة النقدية والتمويلية وجزء من الدائرة النقدية.

إلا أننا في القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، وبالنظر إلى مجريات مناقشة قانون المالية على مستوى البرلمان بغرفتيه، نجد وضوحا في الرؤية التي أغفلها القانون 17-10، بحيث أن كل من تتابع من المتدخلين من النواب أو من وزير المالية والوزير الأول، كلهم أكدوا أن هذا القانون سيلجأ من خلاله البنك المركزي إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل، في إشارة واضحة لسياسة التمويل بالعجز الموازني وليس سياسة التيسير الكمي، والدليل أن الكتلة النقديةالمطبوعة موجهة لتمويل الموازنة العامة السنوية لسنة 2018، ولمدة 05 سنوات متتالية، على أن يبقى كيفية تطبيق هذه السياسة للبنك المركزي بالتنسيق مع الخزينة العمومية للتنظيم، وكيفية طرح هاته الكتلة في الإقتصاد الوطني متروكة للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة، حتى لا نكون أمام إشكالية قدرة الإستيعاب لهاته الكتلة التضخمية في الاقتصاد الوطنية، والتي سوف توجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي، ما يجعلنا أمام إشكالية إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي إنحلال التصنيع تدريجيا.

2. الظروف المحيطة بتطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر.

إلا أننا إذا أردنا تحليل واقع إمكانية إستعمال آلية التيسير الكمي في الجزائر، من أجل تحقيق إنعاش إقتصادي، من خلال سياسة نقدية مؤازرة، فإننا نكون أمام عدة إعتبارات تتطلبها آلية التيسير الكمي، حتى تكون فعالة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، هاته الإعتبارات نذكرها على النحو الآتي:

1. أن عمق السوق التمويلي بشقيه (سوق الأوراق المالية، والبنوك)، يجب أن يكون كبيرا كفاية، ليتم تفعيل آلية التيسير الكمي، كما أنه يجب أن تكون المؤسسات تمول نفسها من البنوك التجارية بالدرجة الأولى، ومن سوق الأوراق المالية عن طريق السندات، وهذا ما لا ينطبق على المشاريع الإقتصادية في الجزائر، إذ أن ضعف سوق الأوراق المالية وعدم ثقة الجمهور في البنوك الجهاز المصرفي برمته، ينسف فكرة تطبيق هاته الآلية من أساسها، كما

2. أن البنوك التجارية ذات التركيز المصرفي العالي والتي تمول المشاريع في الجزائر هي بنوك عمومية، معظم أموالها متأتية من توطين مصرفي للمجمعات الإقتصادية الكبرى (سونلغاز، وسوناطراك....الخ)، ناهيك عن أن الإقتصاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية، حتى يكون قادرا على تفادي الآثار الجانبية للتيسير الكمي.

3. من المسلم به إقتصاديا أنه كلما كان هناك مزيد الأموال في النظام الإقتصادي، كلما كان سعر الفائدة ستكون أقل، ما يحفز المشاريع الإقتصادية (خاصة المتوسطة والصغيرة منها) على الإقتراض، إلا أنه في الجزائر، قناة سعر الفائدة لا تؤثر في الأعوان الإقتصاديين في تعديل قراراتهم الإستثمارية، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على الودائع لا تحرك المدخرين على الإدخار في الجهاز المصرفي*، بالاضافة الى أن كل المعاملات المالية بين المشاريع الإقتصادية تتم خارج الجهاز المصرفي برمته، ما يجعل الإقتصاد في حالة مصيدة سيولة لا نهائية، في حالة إستثنائية تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وعليه فإن آلية التيسير الكمي تكون بلا جدوى في هاته الحالة.

4. عدم فتح رؤوس الأموال للمؤسسات والشركات الإقتصادية، وإنغلاقها على نفسها من ناحية التمويل، يؤدي إلى عدم تطبيق هاته الآلية، بالاضافة الى أن فترة اتخاذ قرار التمويل من البنوك التجارية طويلة جدا، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، تؤدي إلى إفقاد كل سياسة مالية أو نقدية فعاليتها، على إعتبار أنه إقتصاد ريعي، يشكل الإستيراد فيه حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا فإن إمكانية تطبيق آلية التيسير الكمي تكون عديمة الفعالية، لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على زيادة الإنتاج أو تخفيضه.

5. أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون الـ 2%، على إعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد (فاني ماي، فريدي مايك ...الأمريكية على سبيل المثال)، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهاته الأداة، ووضعية الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على إعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يُسْرَقْ منهم النمو الإقتصاد نتيجة هاته العملية.

6. بالنسبة إلى عملية تخفيض قيمة العملة، فإن السلطات تستهدف من ورائها تمويل الموازنة العامة عند تحويل مداخيل القطاع المزدهر إلى الدينار الجزائري، وليس تحفيز الصادرات على إعتبار أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، بل العكس تكون هنا قد حفزت قطاع الإستيراد والذي بدوره يؤدي إلى تضخم مستورد، من جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الدينار المتتالية وإن كانت تكسب الإقتصاد الجزائري ميزة تنافسية (من الناحية النظرية)، فإن عملية التيسير

الكمي ما هي إلا الوجه الآخر لعملية تخفيض قيمة الدولار أو اليورو، وهما الشركاء التجاريين، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار، يتبعه تيسير كمي أمريكي وأروبي يؤدي إلى إلغاء المكتسبات المرغوبة من هاته العملية.

خاتمة:

تعتد سياسة التيسير الكمي من أهم أدواة السياسة النقدية، من أجل الحيلولة دون دخول الإقتصاد في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، إلا أن هاته السياسة لها شروط محددة يجب توفرها على أرض الواقع قبل بداية تطبيقها، حتى تكون لها الآثار الإيجابية والمرغوبة، وإلا إنعكست سلبيا على الإقتصاد، على إعتبار أن هاته الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابل، وسرعان ما تظهر ضغوطا تضخمية تكون أكبر من النمو الإقتصادي المحقق، ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى للكتلة النقدية المطروحة، التي توجه في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى القطاع غير التبادلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة متاعب القطاع التبادلي ويبدأ في الانحلال التدريجي نتيجة زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي يفقده تنافسيته تدريجيا، وعلى العموم ومن خلال هاته الورقة البحثية فقد توصلنا إلى العديد من النتائج، نذكرها على النحو الآتي:

1. يمكننا القول أن آلية التيسير الكمي، وإن كانت لها آثار إقتصادية مرغوبة، يمكنها أن تكون سياسة نقدية مؤازرة لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، يمكن من خلالها تحقيق إنعاش إقتصادي، إلا أنه لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لأن شروطها على أرض الواقع غير محققة.
2. القانون 17-10 يشرع لتطبيق سياسة التمويل بالعجز، أو ما يعرف بسياسة الإصدار النقدي، ويكمن الفرق في طبيعة الأموال ووجهتها والغرض منها ومقابلات الكتلة النقدية فيها وغيرها، وهي سياسة تتقارب إلى حد بعيد مع سياسة التيسير الكمي، إلا أن شروط كلا منها مختلفة.
3. أن عملية تخفيض قيمة العملة في الجزائر، والتي تمت في فترات متقاربة، وإن كان الغرض منها هو تمويل الموازنة العامة عند التحويل، من أجل التخفيف من الصدمة السالبة للقطاع النفطي، هاته العملية تعادل في جزء منها سياسة التيسير الكمي، لن كلا منها تؤدي إلى التضخم، ناهيك عن أن كلا منها يقوم بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل.
4. أن الإشكال في الإقتصاد الجزائري يكمن في الخلل الهيكلي، وليس في تمويل الموازنة العامة السنوية أو حتى تمويل الأعوان الإقتصاديين، وعليه فإن تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر في ظل هاته الظروف لا طائل منه، وستكون له إنعكاسات سلبية خطيرة على الإقتصاد الوطني.
5. يتميز الإقتصاد الجزائري بأن الإنفاق العام لا يؤدي إلى النمو الإقتصادي، في حين أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا يعود إلى إشكالية عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعليه فإن زيادة الأموال من خلال سياسة التيسير الكمي في ظل هاته الظروف لا طائل منه، قبل معالجة إشكالية مرونة الجهاز الإنتاجي.

الإحالات والمراجع:

[1] خليل عبد القادر – مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية – الجزء الاول– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 2010– ص161.

2 الباحثون السوريون – التيسير الكمي – مقالة محملة من موقع www.syr-res.com يوم 2017/02/15 – ص03.

[*] البنك الفدرالي الأمريكي، يسمى بنظام الاحتياطي الفدرالي، وهو تجمع وتكتل لـ 13 بنكا تجاريا أمريكيا،شكلت إتحادا فيما بينها سنة 1913، وقامت باحتكار عمليات البنك المركزي المعهودة، ولذلك فهي لا تعتبر بنكا مركزي بالمعنى المعهود على الأقل.

[3] معزوز لقمان وبريش عبد القادر – التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي ، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي – مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 09 – 2014 ص187.

[4] www.economist.com/node

[*] نجد مصطلح أكبر من أن يسمح لها بالإخفاق.

[**] في كل مرة يقوم البنك المركزي الأمريكي بعملية تيسير كمي، يقوم بنك الشعب الصيني بتيسير كمي مضاد، حتى يحافظ على سعر صرف اليوان منخفضا مقابل الدولار الأمريكي، حتى يحافظ على تنافسية منتجاته في الأسواق الخارجية، ما أفقد سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة فعاليتها.

[5]أنظر:

- عبد المطلب عبد الحميد– "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلّي)"– مجموعة النّيل العربيّة للنشر– القاهرة– 2003– ص90.
- عبد المجيد قدّي– "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة– دراسة تحليلية تقييمية"– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– الطبعة الثانية 2005– ص53.
- عوف محمود الكفراوي – السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي – ط02 مركز الإسكندرية للكتاب 2006 – ص145.

[6]أنظر:

– صالح مفتاح – النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف والأدوات) – دار الفجر للنشر والتوزيع – ط01 – القاهرة 2005 – ص 150.

– الطاهر لطرش – الإقتصاد النقدي والبنكي – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 2012 – ص.ص152.– 154.

[7] أنظر:

– مجيد ضياء موسوي – إقتصاديات النقود والبنوك – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 2001 – ص.ص 270–271.

– احمد محمد صالح الجلال – دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003 – رسالة ماجستير غير منشورة – – جامعة الجزائر 2006 – ص64.

[*] أفضل من يقوم بإجراءات التخويف من التضخم هم من المعارضة وهذا من مفارقة الزمان وسخرية الأمور، بحيث أنهم ينتقدون إجراءات الحكومة بضراوة لغرض سياسي وإنتخابي في النهاية، إلا أنهم بذلك يساعدون البنك المركزي على تنفيذ إجراءات السياسة النقدية، من خلال نفخهم المتواصل في نفير التحذير من التضخم، بحيث أنهم يزكون الخوف من التضخم لدرجة لا يستطيع البنك المركزي نفسه القيام بها بهذه الكفاءة والفعالية.

[8] المادة 46 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.

[9] الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المادة 46.

[10] الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المادة 47.

11 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 المتعلق بالنقد والقرض- المادة 45 مكرر.

[*] هذا راجع لعدة إعتبارات منها الدينية، وعدم الثقة في الجهاز المصرفي، ناهيك عن غياب الوعي المصرفي وغيرها من العوامل.

تسويق السياحة الحلال: آفاق وتحديات - دراسة مقارنة بين ماليزيا وفرنسا

إعداد:

د. فوزية بوصفصاف [*].

الملخص:

سادت في السنوات الأخيرة بعض التوجهات السياحية، وبدأت تفرض نفسها بقوة، ومنها السياحة الحلال التي تستهدف العائلات المسلمة الملتزمة. وكانت البداية مع ماليزيا التي نجحت في تسويق نفسها على أنها المقصد المثالي للعائلات الخليجية، التي تبحث عن سياحة ممتعة بين أحضان الطبيعة والمجمعات العصرية دون أن تخالف العادات، التقاليد و تعاليم الشريعة الإسلامية. كما قامت فرنسا بتوجيه جهودها التسويقية نحو هذا القطاع السوقي المربح.

وفي هذا البحث تناولنا السياحة الحلال وإستراتيجية تسويق هذا النوع من السياحة في كل من ماليزيا وفرنسا.

الكلمات المفتاحية:السياحة الحلال، تسويق، الإستراتيجية التسويقية، فرنسا، ماليزيا.

Abstract :

Some tourist trends have emerged in recent years, and began to Impose itself strongly, and targeting muslim families, while the beginning was with Malaysia wich has succeeded in marketing itself as the perfect destination for families to maintain the islamic Sharia, as France has directed its marketing efforts toward this lucrative market sector , and in this paper we dealt with halal tourism and marketing strategy of this type of tourism in Malaysia and France.

Key words:halal tourism ; marketing ; marketing strategy, Algeria, France.

مقدمة:

تجمع السياحة من المنظور الإسلامي بين تحقيق مقومات الإنسان الإيمانية والأخلاقية والمعرفية والترفيهية والاقتصادية في إطار ضوابط شرعية تجعلها بعيدة عن الانحراف والتفسخ. فالسياحة لها دور كبير في التعريف بالإسلام ونشره وإزالة ما علق في الأذهان من شبه باطلة وخاطئة عنه.ولقد سادت في السنوات الأخيرة بعض التوجهات السياحية وبدأت تفرض نفسها بقوة، ومنها السياحة المحافظة أو ما يطلق عليها" السياحة الحلال"،

[*] عضو هيأة تدريس جامعة طيبةالمدينة المنورة – المملكة العربية السعوديةfawziabsf@Gmail.com

ويهدف هذا النوع من السياحة لتوفير وجهات يمكن أن تقصدها العائلات المسلمة الملتزمة بقواعد الشريعة وتضم فنادق لا تقدم كحوليات، وحمامات سباحة ومرافق صحية تفصل بين النساء والرجال، وتقدم صناعة الحلال أيضا رحلات جوية لا تقدم على متنها المشروبات الكحولية أو لحوم الخنزير، تعلن عن أوقات الصلاة، وتعرض برامج دينية ترفيهية، كما توفّر مصاحف في جيوب المقاعد أو إلكترونية وأماكن تتيح الفصل بين المسافرين الذكور والإناث.

وفي هذا السياق، نلاحظ توجه بعض الدول الإسلامية لتكون وجهة للسياحة ومركزا جاذبا لتوافد السياح المسلمين إليها، مستفيدة من طبيعة خلابة أو مناخ جميل ومعتدل، وكذلك ودية الشعب وترحيبه، إضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي والمعماري الذي يلعب دورا هاما ومؤثرا على السياحة في عصرنا هذا. لذا يجب أن لا تقتصر جهود توفير العوامل الجاذبة للسياح من المسلمين فحسب بل أن تشمل توفير حاجة السياح والزوار بمختلف العقائد والأجناس بما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام وأحكامه.

وكانت بداية هذا النوع من السياحة مع ماليزيا التي نجحت بقوة في تسويق نفسها خلال السنوات الأخيرة على أنها المقصد المثالي للعائلات الخليجية التي تبحث عن سياحة ممتعة بين أحضان الطبيعة والمجمعات العصرية دون أن تخالف العادات، التقاليد وتعاليم الشريعة الإسلامية. ثم خطت تركيا نفس الخطوة مستفيدة من وجود الكثير من المناطق ذات الطبيعة الخلابة في منطقة الأناضول، والتي يتصف أهلها عامة بالمحافظة على العادات، التقاليد وتمسكهم الشديد بتعاليم الإسلام مقارنة بمناطق أخرى.

من خلال ما سبق، فإن التساؤل الرئيسي الذي نحن بصدد الإجابة عليه هو: " ما هي الإستراتيجية المعتمدة في تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا؟، وما هي التحديات التي تواجه تسويق هذا النوع من السياحة؟.

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي، تم صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هي إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا؟؛
- وما هي التحديات التي تواجه تسويق هذا النوع من السياحة في كل من ماليزيا وفرنسا؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى محورين:

المحور الأول: السياحة والتسويق من المنظور الإسلامي

- مفهوم السياحة من المنظور الإسلامي؛

- الضوابط الشرعية للسياحة؛
- أخلاقيات التسويق الإسلامية؛
- شهادة " حلال" في الصناعة السياحية.

المحور الثاني:إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا

- السوق السياحي الإسلامي؛
- إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في ماليزيا؛
- إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في فرنسا؛
- مقارنة تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا.

1. السياحة والتسويقمن المنظور الإسلامي:

لم تعد صناعة السياحة كما كانت في الماضي القريب، بل تشعبت فروعها وأصبحت على تماس مع معظم مجالات الحياة اليومية، وتخطّت تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان، لتؤثر فيه وتتأثر به. فهناك سياحة المغامرات والإطلاع على الغرائب وتسلق الجبال وركوب الأمواج والتزلج على رمال الصحراء، وهناك سياحة ترفيهية وثقافية ودينية تهدف إلى زيارة الأماكن المقدسة.ومن المفترض أن تمثل هذه التجارب الناجحة والطلبات المتزايدة دفعة قوية لهذا اللون النظيف من السياحة في البلدان العربية والإسلامية.

1.1. مفهوم السياحة من المنظور الإسلامي:

ينظر الكثير من الناس إلى السياحة على أنها مخالفة للشريعة، وأن فيها الفسوق والعصيان وما يغضب الله عز وجل، وهي نظرة خاطئة لأن الأعمال والمعاملات السياحية عندما تنضبط بأحكام الشريعة الإسلامية تتحول إلى عبادة، ويكون فيها الخير والنفع. ولكن عندما تنحرف عن شرع الله تصبح شرا وضررا، والإسلام يحث على السياحة التي تحقق منافع مشروعة للإسلام والمسلمين ولها أهمية خاصة، حيث كان الفقهاء يسيحون من مكان إلى آخر طلباللعلم وكان الدعاة يجوبون الأرض من أجل جعل كلمة الله هي العليا. كما أن التجّار المسلمون يتنقّلون من دولة إلى دولة للتجارة وللدعوة وهكذا، تعتبر هذه النماذج أشكال من السياحة في الإسلام.

اعتبر الدين الإسلامي السياحة وسائل تقرّب العبد من ربه، حيث امتدح السائحين والسائحات في قوله تعالى:" ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ

بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾ "[1]، وقال أيضا: " فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢﴾ "[2].

من خلال هاتين الآيتين يتضح لنا أن معنى السياحة هي سياحة العبد للتقرب من خالقه والتجول في الأرض للتعبد والتدبر والتأمل في ملكوت الخالق وآيات خلقه من أجل الموعظة.

ويعتبر السفر إلى الأراضي المقدسة للحج والعمرة سياحة دينية لتحقيق العديد من المنافع المشروعة، وفي هذا الخصوص يقول الله عز وجل:" يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ "[3]. وتعتبر السياحة في الإسلام من أفضل وسائل التعارف بين الناس وإفشاء السلام والأمن ونشر الدعوة ودين الله، والتعرف على آيات الخالق في أجناس خلقه وألوانهم وألسنتهم، وفي عاداتهم وتقاليدهم وأفكارهم وثقافتهم، وفي سلوكياتهم وهواياتهم، مما يزيدهم إيمانا بعظمته وقدرته، إضافة إلى التأمل في كون الله وعظمته وإبداعات خلقه[4].

ويتضمن مفهوم السياحة في الإسلام إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا من الوقوع في محظورات نهى عنها الإسلام، أو هو ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري الذي يرتبط بالعبادة، وينبغي أن يتقيّد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية ومنها عدم ترك واجب ديني كالصلاة والصوم والزكاة من أجل الترفيه والسفر، وعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الإنفاق على اللهو والترفيه على حساب الإنفاق على عائلته أو على حساب عمله ونشاطاته، بمعنى الموازنة والمفاضلة بين الحاجات الضرورية والأقل ضرورة[5].

من خلال ما سبق، نلاحظ أنه عند الحديث عن السياحة الحلال فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو توفير حاجة المسلم المسافر بغرض السياحة من حيث تهيئة الطعام الحلال والبيئة المساعدة على أداء الشعائر، بالإضافة إلى أبعاد أخرى تتمثل في زيادة المعلومات والتفكر في آيات الله وخلقه ومدّ جذور التواصل مع شعوب العالم المتعددة فضلا عن الدعوة الإسلامية السلمية، وتبادل كثير من المنافع، ولنا أن نأخذ الحج . وهو العبادة التي تمثل ركنا من أركان الإسلام . كنموذج على سياحة المسلم في الأرض ومقياس مثالي لنشاطه السياحي في جهات الأرض المختلفة.

2.1. الضوابط الشرعية للسياحة:

لقد وضع فقهاء الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية لترشيد عمليات السياحة ومعاملاتها من أهمها ما يلي[6]:

أ.**المشروعية**: وهي تحقيق السياحة لمقاصد الشريعة الإسلامية كحفظ الدين، حفظ العقل، حفظ النفس، حفظ العرض وحفظ المال. كما تعين الإنسان على الذكر والعبادة، وأي سياحة تمسّ هذه المقاصد فهي حرام؛

ب.**الطيبات**:وتعني أن تكون السياحة في مجال الطيبات سواء في المأكل أو المشرب أو الكلام أو السلوك، وتجنب الخبائث والفواحش، وهذا الضابط من موجبات تحقيق ضابط المشروعية؛

ج.**القيم الأخلاقية الفاضلة**:السياحة بدون أخلاق تصبح فحشا وبالتالي يجب أن تساهم السياحة في تنمية القيم الأخلاقية عند المسلم، أو على الأقل المحافظة عليها، ومن القيم الأخلاقية: المعاملة الحسنة، الصدق، الأمانة، الحب، التعاون، العفّة، النزاهة، الكرم، الجود وتأصيل روح ومعنى الأخوة بين الناس؛

د.**السلوكيات المهذبة السوية**:إن الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية يشكل الشخصية الإسلامية المتميزة سلوكا في كل شيء، وبذلك تعتبر رمزا للإسلام؛

هـ.**الالتزام بفقه الأولويات الإسلامية**:وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينيات على مستوى الفرد، الأسرة، المجتمع والدولة، وهذا يحقق التوازن المنشود في حياة المسلم، بحيث لا تطغى التحسينات والكماليات على الضروريات والحاجيات، فلا يجوز للمسلم أن يقوم برحلة سياحية وليس عنده ما يكفيه من الضروريات والحاجيات، ولا يجوز للمسلم أن يقترض للسياحة، كما لا يجوز له أن يسرف ويبذر في النفقات السياحية وهو معسر أو مثقل بالديون؛

و.**الإتقان والإحسان**:وذلك في أداء العمل السياحي من قبل شركات السياحة ليكون تعبيرا صادقا عن الإسلام، وحتى ينظر إلى المسلم أنه رائد وقائد وحضاري يحتذى به، ولا يجوز الإهمال والتقصير والتعدي على حقوق السائح أو ابتزاز ماله أو التغرير به أو التدليس عليه.

ز.**المحافظة على الفرائض والواجبات المشروعة**:فلا يجوز أن تؤدي السياحة الترفيهية إلى تعطيل المسلم عن القيام بفريضة من فرائض الإسلام أو ضياع واجب ديني.

3.1.أخلاقيات التسويق الإسلامية:

التسويق يلعب دورا هاما في تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق أهداف الشركة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على المسوقين المسلمين التأكد من أن جميع جوانب أنشطة التسويق مثل التخطيط للسلع، الخدمات، التسعير واستراتيجيات التوزيع فضلا عن التقنيات الترويجية المستخدمة لا تتعارض مع ما نص عليه القرآن والسنة النبوية. هناك مبادئ أخلاقية يجب أن تطبق على الأنشطة التسويقية وهي: الصدق، الثقة، الإخلاص، الأخوة والعدالة، حيث يجب أن يكون هناك صدق في تلبية احتياجات المستهلكين وضمان سلامة المستهلك، إضافة إلى شعور الأخوة في تعامل الشركاء التجاريين مع المستهلكين، وهذا من شأنه ضمان النجاح للأعمال التجارية، ودعم الثقة والولاء للمستهلكين، وأن يكون الإنصاف في التعاملات لجميع الأطراف خاصة في تسعير المنتجات[7].

إن الأخلاق الإسلامية للتسويق تختلف عن النهج العلماني في أنها ليست نسبية ولكن هي مطلقة في حياتهم، حيث أنها تستند إلى الوصايا القرآنية. ويؤكد المنهج الإسلامي تعظيم القيمة في ضوء المصلحة العامة للمجتمع بدلا من السعي للأنانية لتعظيم الربح، ويمكن تقسيم المسؤوليات في التسويق إلى 4 فئات[8]:

- مسؤولية تجاه الله الذي خلق البشر وقدم لهم الموارد من أجل الاستفادة وكسب مصادر رزقهم؛
- مسؤولية تجاه المجتمع: من خلال الحفاظ على حقوق وسلامة المستهلك، وتكريما له ولماله ولدمه؛
- مسؤولية خاصة بالمسوقين من خلال الرعاية الاجتماعية؛
- مسؤولية تجاه البيئة من خلال المحافظة عليها.

4.1. شهادة " حلال" في الصناعة السياحية:

تحت تأثير العولمة، ظهرت العديد من منتجات العلامات التجارية والخدمات الإسلامية التي بدأت تعزز نفسها عبر الحزم الإسلامية الخاصة حيث بذلت جهودا في القطاع المصرفي والتأمين وامتدت إلى قطاع السياحة. فمن وجهة النظر الإسلامية فإن المنتج وعملية الإنتاج يجب أن تكون حلال، وظهرت القوانين الحلال التي ركزت على أنواع الأطعمة المشروعة بحيث يكون إعدادها ومعالجتها ونقلها وتخزينها وفق ما نصت عليه الشريعة[9].

ويعرف الحلال وصفا للأشياء أو الإجراءات التي تسمح بها الشريعة الإسلامية بحيث تتوفر فيها الشروط التالية[10]:

- أن لا يحتوي على أي أجزاء أو منتجات الحيوانات التي هي غير حلال للمسلمين أو منتجات الحيوانات غير المذبوحة وفق الشريعة الإسلامية؛
- أن لا يحتوي على أي مكونات تعتبر نجس وفقا لأحكام الشريعة؛
- أن تكون المنتجات آمنة وغير ضارة؛
- أن لا يتم إعدادها ومعالجتها وتصنيفها باستخدام المعدات التي تلوثت مع الأشياء التي هي نجس وفقا لأحكام الشريعة؛
- الغذاء أو مكوناته لا يحتوي على أي جزء من أجزاء الإنسان.

فشهادة الحلال تخضع لعدة خطوات من أجل إثبات أن المواد وعملية الإنتاج متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وشهادة الحلال هي شهادة مهمة كونها تلبي متطلبات الثقة من خلال أربع فوائد[11]:

- ثقة المستهلك في المنتجات الحلال، والذي يسمح للمستهلكين باتخاذ قرار الشراء؛
- إعطاء ميزة تنافسية، حيث يمكن المصنعين من استخدامه كأداة تسويق؛
- جانب الجودة: حيث تشير أن المنتجات ليست فقط حلال ولكن أيضا تلبي شروط النظافة؛
- توفر آلية للتدقيق والمراقبة: تشير شهادة الحلال إلى فحص العمليات بدءا من الذبح والتنظيف والتجهيز والمعالجة والتطهير والتخزين والنقل فضلا عن الممارسات الإدارية.

فتطبيق السياحة الحلال في الفنادق يتطلب تقديم خدمات تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا لا يقتصر على الأكل والمشروبات الحلال، وإنما تكون إدارة متكاملة للفندق وفق خصائص معينة منها[12]: لا كحول، أكل حلال فقط، وجود القرآن و سجادة الصلاة في الغرفة، أن لا يكون موقع السرير والمرحاض في اتجاه القبلة، وجود مصلى في الفندق، والفصل بين النساء والرجال...

هناك مجموعة من الممارسات التي تساهم في تحقيق شهادة حلال، وتشمل[13]:

أ. **ممارسات التوثيق الحلال**: هي الوثائق المقدمة من قبل الشركة من أجل الحصول على شهادة حلال، والأنشطة والسلوكيات في تقديم المستندات الحلال التي تحتوي على معلومات مثل بيانات الشركة، تسجيل الشركة، مراقبة الوثائق، المعايير وإجراءات التشغيل والتجهيز ونظام الإدارة وبرنامج التدريب؛

ب. **مسؤولية الإدارة**:تشير إلى مسؤولية الإدارة في ضمان فعالية تنفيذ نظام مراقبة داخلية حلال، ويجب التأكد من تدريب الإداريين على مبادئ الحلال وتطبيقاته، وضمان موارد كافية(المالية، القوى العاملة، المرافق، البنية التحتية،...) من أجل تنفيذ نظام حلال.

ج. **المواد الخام**:يكون محتوى المواد الخام والمواد المصنعة أو الإضافات حلال؛

د. **موقع الشركة**:من المهم تحديد موقع الشركة في أكثر المواقع المستدامة كون أن الموقع قد يؤثر على أنشطة الابتكار وعملية الإنتاج والكفاءة، مع وجود منفذ للتخلص من النفايات لمنع التلوث المتبادل من خلال الأفراد والمعدات؛

هـ. **العوامل الخارجية**:تشير إلى الظروف والكيانات والأحداث والعوامل المحيطة التي تؤثر في المنظمة، وتحديد الفرص والمخاطر. ويشير المجال الخارجي لأنشطة وسلوكيات المرفق السياحي في توفير مجالات تكون نظيفة والامتثال لممارسات التصنيع الجيدة؛

و. **فرضية الأنشطة والسلوكيات**:من خلال توفير المبنى، نظام الصرف الصحي، الجدران، السقف، الأبواب، نظام الإضاءة، التهوية وغيرها، بحيث تكون في حالة جيدة ونظيفة، ويكون تصميمها وبناؤها أو تجديدها مهيأ للسيطرة على مخاطر التلوث.

ز. **التسهيلات**:تشمل مرافق إمدادات المياه والتخزين وغرفة التجميد، والمصارف، والمراحيض والنقل، حيث تكون مركبة النقل مخصصة ومناسبة لطبيعة النشاط الحلال فقط ؛

ح. **الأدوات والمعدات**:هي الأنشطة والسلوكيات في توفير الأجهزة والآلات التي تكون نظيفة ولا تحتوي على مواد مخالفة للشريعة وأن تستخدم فقط للطعام الحلال؛

ط. **الموظفين**:فعالية المؤسسة تعتمد على معرفة ومهارة الموظفين الذين يساهمون في تطوير الخدمات والتحلي بأخلاقيات العمل، وأن يتميزوا بالرعاية الصحية والنظافة الشخصية، وارتداء الملابس المناسبة؛

ي. **مكافحة الآفات**:مكافحة الآفات هو تطبيق ورصد مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية المستخدمة لقتل الحشرات والقوارض؛

ك. **إدارة النفايات**:الأنشطة والسلوكيات للتخلص من النفايات وتحقيق وفورات في التكاليفوكفاءة أفضل، من خلال تنفيذ تدابير لإدارة النفايات على نحو فعال، وأن يتم تخزين المواد الكيميائية الضارة على النحو الملائم وبعيدا عن الأطعمة الحلال.

2. إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا:

تشهد سوق السياحة الإسلامية نموا لافتا في جميع أنحاء العالم حيث تتربع على عرش أسرع القطاعات نموا نتيجة تنامي الثروة من جهة، وحرص السائح المسلم على اللجوء للمرافق والمنشآت الملتزمة، ومن جهة أخرىفإنالإسلاموفوبيا (*Islamophobia*) المتفشية في الغرب تجبر مزيدا من السياح المسلمين على البحث عن وجهات بديلة يستطيعون الاستجمام فيها دون مضايقات، مما يوفر سوقا خصبة للمستثمرين الذين يضعوا فيها أموالهم باطمئنان.

ومن أجل هذه الطفرة تتسابق تركيا وماليزيا وعدة دول إسلامية أخرى وغير إسلامية لجذب السائحين المسلمين حول العالم بتوفير تسهيلات تتوافق مع معتقداتهم الدينية. وفيما يلي سنتطرق إلى تجارب بعض الدول فيمجال تسويق السياحة الحلال مثل ماليزيا وفرنسا.

1.2. السوق السياحي الإسلامي:

السوق السياحي المسلم هو هدف ينظر إليه المسوقون على افتراض أن الدين يمثل أحد العوامل الهامة في صنع قرار السفر نحو وجهة معينة ولذا اجتذبت السياحة الحلال العديد من البرامج السياحية التي تستند كليا على ما يعرف ب" الثقافة الإسلامية"، فيما يتعلق باللباس والسلوك والنظام الغذائي و الممارسات الدينية، فاستهدفت العائلات الخليجية المشهود لهم بالمحافظة على تعاليم الشريعة الإسلامية وامتلاكهم لموارد مالية معتبرة، وبالتالييتمتع هذا السوق بإمكانات واعدة مما جعله سوقا مستهدفا. إضافة إلى أن الجانب السلبي للسياحة الغربية تسبب في ظهور السياحة الإسلامية لما لها من تأثير سلبي على المجتمعات المسلمة مثل استهلاك الكحول، الدعارة، الاختلاط بين الجنسين،...

وتتطور نفقات السياح القادمين من دول إسلامية أسرع مما هو عليه في معدل السياحة العالمية، ويتوقع أن تزداد بنسبة 50 % أي من 126 مليار عام 2011 إلى 192 مليار عام 2020، وبلغت حصة نفقات السياح من الدول الإسلامية نسبة 12,3% من إجمالي نفقات السياحة العالميةفي سنة 2011، و25% من هذا النمو من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي[14]. ويمثل الجدول رقم(1) الأسواق الكبرى من حيث مساهمتها في السياحة العالمية، حيث نلاحظ أن أكبر سوق هو السوق الكلي للمسلمين يليه السوق الألماني حيث بلغت حصة إنفاق السياح الألمان111,889 مليار دولار.

جدول رقم(1):إنفاق السياح في العالم لسنة 2011

	السوق الكلي للمسلمين	ألمانيا	الولايات المتحدة	الصين	المملكة المتحدة	الهند
إجمالي إنفاق السياح (مليون دولار أمريكي)	126,124	111,889	93,999	65,369	60,689	14,741

Source: Dinarstandard and crescentratingllc; 2012; Global muslim lifestyle travel market 2012;P 4; Purchase full study at(http://advisory.dinarstandart.com/travelstudy); 15-02-2014.

ويشكل المسلمون سوقا عالمية ب 1.82 مليار من العملاء المحتملين، وتسويق الوجهات الإسلامية هي بالتأكيد ليست مهمة سهلة، واستكشاف السمات الإسلامية من شأنه أن يساعد المسوقين في تصميم المنتجات والخدمات التي تلبي حاجات السياح المسلمين، وكذلك استخدام المظاهر الإسلامية في البرامج الترويجية[15].

2.2.إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في ماليزيا:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وشعور سياح الشرق الأوسط بعدم الارتياح للسفر إلى الدول الأوروبية بسبب المعاملة المتدنية، استغلت ماليزيا الفرصة لجذب السياح العرب، وخاصة سياح الشرق الأوسط الذين يتمتعون بقدرة شرائية عالية[16]، فسطرت ماليزيا أهدافا رئيسية جديدة للسياحة وقدمت حوافز لتشجيع السياحة الإسلامية واتخذت إجراءات لتطوير هذه السياحة باعتبارها وجهة جديدة ومستغلة التسارع في وتيرة العولمة والطفرة النوعية في العلوم والتكنولوجيا والتغير المستمر في تصميم المنتجات وعمليات التصنيع.

وتعتبر ماليزيا بلد مسلم من جنوب شرق آسيا، يحتوي على الكثير من البنى التحتية الإسلامية كالمساجد، مواقع التراث الإسلامي، ثقافات وعادات جذابة. كما تعتبر وجهة آمنة مع ثقافة مألوفة، وهي قادرة على تلبية حاجات المسافرين المسلمين.إضافة إلى ذلك أن سكان ماليزيا أغلبهم من المسلمين ولديهم اتجاه عالي نحو تفضيل شراء المنتجات الحلال[17]، لذا انتهجت ماليزيا إستراتيجية لتعزيز التنمية السياحية القائمة على تطوير مبادرات السياحة المثيرة والمميزة من خلال الإدارة السليمة للوجهات السياحية والتركيز على الأنشطة الترويجية، وتهدف ماليزيا من خلال هذه الخطة أن تكون ضمن 10 أكبر بلدان العالم من حيث عائدات السياحة العالمية. ومن بين النقاط الرئيسية لتنمية السياحة وفق خطة ماليزيا العاشرة(2011 .2015) ما يلي[18]:

- إنشاء مجموعات سياحية من خلال تحسين المنتجات القائمة والجديدة والمبدعة؛
- تطوير القطاع الخاص والشراكة مع القطاع العام؛
- تحسين المحافظة على المواقع السياحية من خلال مناهج متعددة؛
- زيادة الأنشطة الترويجية والإعلانات من قبل مكاتب السياحة الماليزية في الخارج؛
- تشجيع المبادرات المتباينة لتوفير أنماط السياحة الحصرية والفريدة من نوعها.

وكما تميزت هذه الإستراتيجية بالتركيز على الترويج السياحي والتوسع في سوق السياحة العالمية، وهذا يتطلب وجود خطة خاصة للمبادرات البحثية والتعليمية في مجال السياحة وتنمية الموارد البشرية للقطاع، والجدول رقم(2) يمثل تطور مؤشرات السياحة في ماليزيا خلال الفترة (2005- 2012).

جدول رقم(2): تطور مؤشرات السياحة في ماليزيا خلال الفترة(2005-2012)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	16,43	18,54	20,97	22,05	23,64	24,57	24,71	25
إجمالي الدخل السياحي (مليون دولار)	8,84	10,42	17,94	18,55	17,23	18,31	19,59	-

المصدر: السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، تقارير 2005، 2006، 2010، 2013، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(مركز أنقرة)، في الموقع الالكتروني(www.sesric.org)،(15-02-2014).

حيث نلاحظ تطور عدد السياح الوافدين إلي ماليزيا من 16,43 مليون سنة 2005 إلى 25 مليون سائح سنة 2012[19]، أي بزيادة تقدر ب 34,28%، وهي زيادة معتبرة،وبالرغم من الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إلا أن القطاع السياحي لم يتأثر بهذه الأزمة حيث لاحظنا زيادة في عدد وإنفاق السياح الوافدين إلى ماليزيا وهذا يرجع لاعتماد ماليزيا على الاقتصاد الإسلامي وقطعت شوطا كبيرا في هذا المجالبالإضافة إلى الإستراتيجية السياحية المنتهجة من قبل ماليزيا لتطوير السياحة من خلال سعيها لابتكار منتجات سياحية جديدة تلبي أذواق وحاجات شرائح مختلفة من السياح.

فماليزيا لديها قدرة كبيرة لتطوير السياحة الإسلامية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال الإمكانيات التي تتوفر عليها والتي نوجزها فيما يلي[20]:

أ. الموارد الطبيعية:

ماليزيا لديها الكثير من الموارد الطبيعية الجميلة من سواحل، جبال، شلالات، والطيور الغريبة والحيوانات البرية، والشواطئ البحرية، والغابات المدارية، والجزر والبحيرات..

ب. الموارد الثقافية والتاريخية:

السياحة التراثية هي الآن وجهة سياحية محتملة، فماليزيا لديها ثراء في العادات والتقاليد الإسلامية، والتي تقف جنبا إلى جنب مع الثقافات الذاتية لكل بلد، فمثلا يوجد برج التوأم والذي يعتبر ثاني أكبر مبنى في العالم وهو يجذب السياح، وكذا مناطق الساحل الشرقي والتي تعتبر مجموعة من التراث الإسلامي لاحتوائها على مسجد

الدولة، والمتحف الإسلامي كيلانتان، ومسجد العابدين، ...، وكذلك التراث الثقافي المتمثل في مركز الحرف اليدوية، وبناء القوارب التقليدية.

ولقد وضعت ماليزيا هدفا لتنمية السياحة لأفق 2020 من خلال برنامج التحول للوصول إلى 36 مليون سائح خلال هذه الفترة، وحتى تحقق ماليزيا أهدافها عليها إعداد إستراتيجية تسويقية مبنية على دراسات حقيقية للسوق السياحي الإسلامي، وبصفة خاصة سلوك المستهلك المسلم من أجل تفصيل العروض السياحية الحلال.

فالتعرف على المظاهر الإسلامية من شأنه أن يساعد في تطوير إستراتيجيات التسويق لجذب السياح المسلمين، ولقد سعت ماليزيا من خلال الدراسات والأبحاث التي قامت بها واستهدفت السياح العرب والمسلمين من أجل التعرف على تفضيلاتهم، وحاولت مراعاة الخصوصية الإسلامية في إعداد وتصميم منتجاتها السياحية من خلال ما يلي[21]:

- توافر المساجد في الوجهات السياحية قد يزيد من مستوى الرضا؛ إضافة إلى أن المسجد في حد ذاته معلم سياحي له جاذبية متميزة؛
- توفير الطعام الحلال: ويشير إلى المواد الغذائية التي يمكن استهلاكها بحيث تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية لأن لحم الخنزير والأطعمة المشتقة من الخنزير وغيرها من المنتجات من الحيوانات الآكلة للحوم، أو تلك التي تتغذى من الجيف، والمشروبات الكحولية، والحيوانات التي لا يتم ذبحها على الطريقة الإسلامية، كلها تعتبر محرمة من وجهة نظر المسلمين، وتوفر الطعام الحلال في الوجهات السياحية من شأنه أن يساهم في جذب السياح المسلمين؛
- الشريعة الإسلامية تحضر على المسلمين القمار، وتورطهم في صناعة القمار؛
- الشريعة الإسلامية تحضر المسلمين من إقامة علاقات محرمة، ولا تسمح للإباحية الجنسية أن تتفشى في المجتمعات المسلمة، وماليزيا تحضر الدعارة والسلوكيات مثل الصور غير اللائقة من المودة في شاشات العرض العامة، وفي بعض الدول الماليزية التشريعات لا تسمح لمنشآت الضيافة لغير المتزوجين من الجنسين من أن يكونوا على مقربة؛
- مستوى المطابقة لقواعد اللباس الإسلامي، وبشكل خاص للسياح العرب الذين يتعين عليهم مراقبة صارمة للباس، حيث يفضلون عدم تعريض أنفسهم وعائلاتهم لبيئات تتنافى مع عاداتهم، وفي بعض الولايات الماليزية المحافظة تفرض قواعد اللباس المناسب، وتحضر الناس الذين يلبسون ملابس فيها عري، علاوة على ذلك من المتوقع أن يتزين السياح الغربيون بالزي الإسلامي عند زيارة الأماكن المقدسة مثل المساجد؛

- توفير الخرائط التي تشير إلى مواقع المرافق الإسلامية(المساجد)، ووجود جداول زمنية للإبلاغ عن وقت الصلاة في المطارات والفنادق والحدائق؛
- حضر قنوات الكبار في مجال الترفيه في الفندق لأن المسلمين لا يكونون سعداء إذا تعرض أطفالهم لمثل هذه الأمور؛
- يجب على المنشغلين في الضيافة الأخذ بعين الاعتبار العمارة الإسلامية في تصميم الفندق؛
- من الأفضل تقديم السواكللسياح المسلمين في غرفهم؛
- تخصيص موظفات للنساء والموظفين الذكور للرجال، مثل توافر سيارات الأجرة مع خدمة السائقين الإناث للركاب الإناث.

كما ركزت ماليزيا على رضا السياح من خلال ضمان مرافق عالية الجودة وتطوير البنية التحتية، وحفظ وصيانة الموارد السياحية والحفاظ عليها من خلال المحافظة على الغابات والتلال والأراضي الرطبة، ومواقع التراث والتقاليد الثقافية بطريقة مستدامة من خلال[22]:

- تعيين منطقة كوالالامبور سيتي سنتر باعتبارها منطقة التسوق الحيوية، وقد وضع هذا المشروع ممرات المشاة ووسائل النقل العام مثل السكك الحديدية، وخدمة الحافلات لتسهيل تنقل السياح؛
- إنشاء ثلاثة منافذ جديدة فاخرة في ماليزيا(اسكندر ماليزيا، سبيانغ، وبينانغ) من أجل دعم السياحة، حيث تطلع ماليزيا لأن تكون وجهة التسوق الكبرى في آسيا؛
- المغامرة: إنشاء مركز عالمي للتنوع البيولوجي من أجل دعم السياحة المسؤولة والمستدامة، وركزت على التنوع البيولوجي للغابات المطيرة والبيئات البحرية والنباتات، والحيوانات المحلية، وتوفير التميز في الخدمة وحزمة المنتجات والاستخدام المستدام للموارد؛
- المرح العائلي: من خلال إقامة مناطق ترفيهية مخصصة وتطوير الخبرات المحلية وتنظيم أفضل لصناعة المنتجعات الصحية.

حيث في عام 2009 بدا مستثمرون عربا مشروعا تقدر تكلفته ب 303 مليون مليار دولار لبناء مدينتين عربيتين في مالاكا الماليزية التاريخية، إحداهما على جزيرة صغيرة على جنوبي المدينة والأخرى على الشاطئ غربي الميناء التاريخي بهدف جذب أكبر عدد من السياح العرب الباحثين عن هذا النوع من السياحة في ماليزيا، ونحن بحاجة لتسخير قوتنا الاقتصادية لدعم وتطوير مثل هذه الأفكار بدلا من الاعتماد على نسخ الثقافة الغربية بدون أي ابتكار والتي لا تتوافق مع قيمنا[23].

ومن خلال الدراسات التي أقيمت حول السياحة في ماليزيا كشفت أن الأصدقاء والأقارب يلعبون دورا رئيسيا في نشر المعلومات حول ماليزيا لدى السياح من الشرق الأوسط، وهذا ما دفع بهيأة السياحة الماليزية بالقيام بحملات ترويجية مكثفة باستخدام مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام للوصول إلى الجمهور، ومن المعروف أن ماليزيا تعامل السياح بشكل جيد وهذا ما سمح بتمرير رسالة جيدة حول المنطقة.

كما اعتمدت على السياحة الإلكترونية من خلال توفير المعلومات حول ماليزيا للسياح المحتملين من الشرق الأوسط، حيث عملت على زيادة تواجدها على الانترنت عن طريق جعل مواقعها على شبكة الانترنت جذابة وتحديثها باستمرار، وبالإضافة إلى شبكة الانترنت هناك وسائل الإعلام والإعلان الأخرى مثل المعارض، وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية، وتتخذ ماليزيا شعار" ماليزيا حقا آسيا"، حيث يوجد في ماليزيا ثلاثة من الأديان الرئيسية في العالم: الإسلام، والهندوسية، والبوذية، و للزائر الذي يزورها فرصة معرفة الثقافة الماليزية، والصينية والهندية[24].

كما تمنع ماليزيا استخدام صور مثيرة جنسيا في تسويق الوجهات السياحية، ويجب على النساء المسلمات ارتداء الحجاب، بالإضافة إلى أن الصور النسائية في الترويج غير قانونية[25].

وتسوق ماليزيا نفسها على أنها وجهة للتسوق معفاة من الرسوم الجمركية على السلع السياحية لجذب السياح الأجانب، حيث سعر السلع الأجنبية هي العالية في ماليزيا مقارنة مع الدول المجاورة، نظرا لفرض ضرائب عالية، ويساهم هذا المشروع بتحقيق زيادة قدرها 35% في عدد السياح وتوفير 64000 وظيفة خلال هذه الفترة.

وتملك ماليزيا استثمارات ضخمة في مجال السياحة الإسلامية، إلاّ أنه توجد مجموعة من المعوقات في تطبيق هذا النوع من السياحة وتتمثل فيما يلي[26]:

- عدم كفاية أنشطة البحث بالرغم من وجود أبحاث ضخمة أجريت في جميع أنحاء العالم في موضوع كيف يمكن أن تكون السياحة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، ولماليزيا مبادرات سليمة في هذا المجال، ولكنها غير كافية خاصة ما تعلق منها بالبحث حول السياحة الحلال؛
- عدم تمكن ماليزيا من وضع سياسة وإستراتيجية للسياحة الإسلامية المشتركة، حتى أنها غير قادرة على بناء علاقات دولية سليمة في هذه النقطة؛
- مشكلة التسويق: من الصعب جدا وضع إستراتيجية حديثة للتسويق تكون مناسبة لتطوير هذه الصناعة؛

- انعدام التنسيق: لقد عقدت الدول السياحية مختلف الاتفاقيات وشاركت في عمليات بينهم لتنمية هذا القطاع وزيادة فرص العمل، لكن لا توجد عمليات تنسيق بين البلدان والوكالات المسلمة، فحرمت ماليزيا من فوائد قطاع السياحة الحلال.

ويمكن لماليزيا ضمان سوق السياحة الحلال من خلال القيام بدور إيجابي وقوي للاستفادة من إمكانات السياحة من خلال:

- تطوير البنية التحتية والاتصالات: يجب ضمان البنية التحتية المناسبة والاتصالات لجذب السياح مثل سوق المنتجعات والفنادق الإسلامية فضلا عن الوجهات الإسلامية التي تشكل الأنشطة السياحية؛
- ترتيب الأحداث الإسلامية السياحية: من خلال إنشاء مرافق منفصلة بين الجنسين، وإعداد برامج الترفيه الإسلامية في الأماكن السياحية، ولقد نجحت المملكة العربية السعودية وإيران في تطبيق هذا؛
- الدور الإيجابي لوسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا حيويا في تعزيز الأنشطة السياحية الإسلامية، ويمكن لماليزيا أن تؤسس قناة فضائية لهذا الغرض؛
- تطبيق إستراتيجية تسويقية مناسبة لتطوير السياحة بدء من بناء الصورة الإيجابية كبلد مسلم، والتركيز على السياحة الحلال؛
- التنسيق بين البلدان المسلمة: يمكن لماليزيا أن تقوم بتسويق حزم سياحية مشتركة مع الدول الإسلامية الأخرى لجذب السياح؛
- أن تعزز علاقاتها مع الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لزيادة الأنشطة السياحية بين الدول؛
- تخصيص الأموال اللازمة لأنشطة البحث والتطوير في مجال السياحة الإسلامية، وإنشاء معاهد وبحوث في هذا الصدد.

3.2.إستراتيجية تسويق السياحة الحلال في فرنسا:

هناك العديد من الدول بدأت تنظر للسائح القادم من دول إسلامية من ناحية اقتصادية بحتة، تستند إلى محاولة استقطابه من خلال احترام معتقداته الدينية المبنية على الحلال والحرام، وبات جذب الزبائن المسلمين الملتزمين هدف للعديد من المتاجر والمطاعم والمنتزهات في أوربا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة.

ويمثل القطاع السياحي أهم القطاعات الاقتصادية في فرنسا ويساهم بنحو 6,6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتستقطب فرنسا 83 مليون سائح سنويا، وبدخل إجمالي قدره 41,7 مليون أورو، وأصبحت

بذلك ثالث وجهة سياحية في العالم بعد الولايات المتحدة ، واسبانيا[27].ويمثل الجدول الموالي تطور مؤشرات السياحة في فرنسا خلال الفترة(2005-2012).

جدول رقم(3): تطور مؤشرات السياحة في فرنسا خلال الفترة(2005-2012).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي عدد السياح الوافدين (مليون)	76	79,1	81,9	79,10	76,8	77,42	81,4	83
	%1.2	%4.2	%3,8	%3,53-	%3-	%0,8	%4,9	1,8
إجمالي الدخل السياحي (مليون أورو)	42,3	46,3	54,2	55,67	49,4	48,23	54,5	41,7
	%3,5	%4,3	%17	%2,64	%12,7-	%2,4-	%17	%6-

Source:Ministére de l'artisanat du commerce et du tourisme; rapports (2013 -2012-2010 - 2008 - 2007 -2006 -2005) ; Dgcis ;France (http://dgctis.redressement-productif-gouv.fr/etudes-et-statistiques)(15-02-2014).

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ زيادة في عدد السياح الوافدين إلى فرنسا من سنة 2005 إلى سنة 2007، حيث وصلت نسبة الزيادة في إجمالي الدخل السياحي ل 17%، وقدر إجمالي عدد السياح ب 81,9 مليون سائح، في حين نلاحظ أنه خلال سنتي 2008و 2009 انخفاض ملحوظ في مؤشرات السياحة في فرنسا، وهذا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية على الاقتصاد السياحي العالمي، إلا أنه بداية من 2010 نلاحظ بداية تعافي القطاع السياحي في فرنسا، حيث وصل عدد السياح الوافدين ل 83 مليون سائح إلا أنه في المقابل نلاحظ انخفاض إنفاق السياح بنسبة 6% مقارنة ب 2011.

فالإستراتيجية السياحية الفرنسية تقوم على مراقبة اتجاهات وسلوك السائحين المحتملين وإطلاق خطط تسويقية تتميز بالإبداع والابتكار، والعمل على خلق مثال يحتذى به عن طريق إبراز مستوى الحرفية والجودة في العمل من خلال تعزيز الانطباع الحسن عن فرنسا كمحطة جذب سياحي وخلق الفائدة والعمل على زيادة الدخل الناتج من السياحة عن طريق تشجيع السياحة وحث السياح على زيادة رحلاتهم إلى فرنسا، وزيادة الحملات الترويجية في كافة أنحاء مناطق فرنسا.

ويعيش في فرنسا حوالي 7 ملايين مسلم، ويشكلون أكبر تجمع للمسلمين في أوربا، معظمهم من المهاجرين من دول المغرب الإسلامي[28]، ويرتفع عدد مستهلكي المنتجات الحلال في فرنسا بنحو 15%سنويا. وأخذ سوق المنتجات الحلال زخما كبيرا في ضوء وجود جاليات مسلمة كبيرة في فرنسا حيث تقدم العديد من المطاعم وجبات حلال، ومنها مطاعم كبرى خصصت بعض محلاتها لتقديم وجبات حلال مثل مطعم الوجبات السريعة كويك(Quick)، حيث أعلنت الشركة –وهي المنافس الرئيس لسلسلة مطاعم ماك دونالد Mc

- (Donaldأنها أنشأت 22 مطعما يقدم مأكولات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتشكل المطاعم الحلال 6% من مجموع شبكتها في فرنسا[29].

ويصل عدد السياح الخليجيين لفرنسا سنويا إلى 300ألف سائح، ويأتي العدد الأكبر من السعودية والإماراتالعربية، لذلك قامت فرنسا بفتح مكتب في الإمارات يعمل على صياغة خطط وحملات ترويجية في مختلف أرجاء الإمارات والاشتراك في كل الفعاليات ذات العلاقة بالسياحة والقيام بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى التعريف بجبال الألب الفرنسية، ورياضة التزحلق على الجليد، وتقديم فكرة شاملة عن الأنشطة السياحية المعتمدة في فرنسا من أجل جذب أكبر عدد ممكن من السياح[30].

وبالرغم من اختلاف الثقافة بين الدول الغربية والدول الإسلامية فإن الدول الأوروبية بدأت تركز على القيم المشتركة من أجل تسهيل التفاعل بين الدول الإسلامية، ومن خلال الدراسات والبحوث التي قامت بها عملت على إدارة مشروع لدمج الخدمة الإسلامية في فنادقها من خلال تقديم مميزات ترضي متطلبات السياح المسلمين منها[31]:

أ. **توفير نسخ من القرآن في الغرف**:كثير من السياح المسلمين يطلبون نسخة من القرآن الكريم في غرف الفنادق التي يقيمون بها، وهذا يعتبر وسيلة بسيطة لإرسال رسالة ترحيب قوي للضيوف المسلمين؛

ب. **تخصيص حوض سباحة للنساء**:حيث يتيح للمرأة المسلمة خيار التستر في حين تتمتع بمنتجع صحي؛

ج. **القنوات التلفزيونية العربية**: حتى يكون السياح قادرين على مواكبة الأحداث الجارية في الوطن العربي؛

د. **خيارات حرة متعلقة بالكحول**: السياح المسلمون يعتبرون الكحول محرم لذلك يتم تقديم حانات غير كحولية مثل صالات لشرب الشاي؛

هـ. **تقديم مأكولات خاصة بالشرق الأوسط**: وهذا يعتبر وسيلة فعالة وعرضا مغريا بالنسبة للسياح المسلمين، وتقديم المأكولات اللذيذة يجذب الضيوف من كل أنحاء العالم بغض النظر عن الدين أو الثقافة؛

و. **تخصيص مرافق خاصة بالمسلمين**: هل يقدم الفندق مرافق منفصلة فيما يخص المنتجعات الصحية، وفي الشواطئ وحمامات السباحة؟، وهذا السؤال يشغل بال العديد من الضيوف المسلمين عند تخطيط عطلاتهم؛

ز. **تشغيل موظفي الغرف من الإناث**: غالبا ما تتطلب الثقافات الإسلامية أن يكون موظفي الغرف إناثا لأنه لا يجوز للرجل الأجنبي أن يرى المرأة المسلمة دون حجاب، لذلك فمن الأفضل أن يكون موظفي الغرف إناث نظرا لحساسية العديد من السياح المسلمين لهذا الأمر؛

ح. **المرافق للصلاة:** كتوفير سجادة الصلاة، وكذلك تحديد اتجاه القبلة للصلاة، وهذا بالتأكيد يثير إعجاب العديد من السياح المسلمين الملتزمين؛

ط. **تقديم الطعام الحلال:** من أجل تلبية احتياجات السياح المسلمين، لذلك يجب أن يكون الفندق واعيا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بهذا الأمر.

وفيما يلي أمثلة عن بعض الفنادق الإسلامية في العاصمة الفرنسية باريس:

- **فندق**(Foquet's): هو فندق 5 نجوم، ولديه مرافق للسباحة، ويعتبر هذا الفندق مثاليا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في باريس، ويتم تجهيز الغرف بشكل يتناسب مع السياح المسلمين مع تقديم مجموعة من الخدمات مثل وجود سجادة الصلاة، نسخة من القرآن في الغرفة ومبنى لصالة لا تقدم الكحول؛
- **فندق**(Hotel Lancaster): هذا الفندق يقدم مأكولات خاصة بالشرق الأوسط؛
- **فندق**(Shangri-la Hotel): فندق فاخر يقدم قائمة طويلة من الخدمات للسياح المسلمين من خلال تكييف المطبخ وخدمات الغرف ومرافق السباحة وفق متطلبات هذه الفئة من السياح؛
- **فندق**(Hotel Sezz): وهو يقدم خدمات للسياح المسلمين تتعلق بالغرف والطعام وخدمات للنساء مما يجعلهم مرتاحين خلال إقامتهم في الفندق.

ولقد بدأت الوكالات السياحية الحلال تنشط في فرنسا على نطاق واسع لجميع السوق الاستهلاكية المسلمة، حيث اتخذت الفنادق والأماكن السياحية تدابير لتلبية احتياجات السياح المسلمين مثل عدم تقديم كحول، ولا يوجد اختلاط في حمامات السباحة وتقديم خدمات في الغرف.

وتسويق السياحة الحلال في فرنسا تواجه مجموعة من التحديات نذكر منها:

- تواجه المطاعم الحلال تحديات في فرنسا لكونها تقدم الطعام الحلال، حيث اعتبر المسؤولون المحليون هذا التوجه تمييزا وتشجيعا على الانقسام الطائفي؛
- يتضمن الفندق المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أحواضا للسباحة غير مختلطة، كما يمنع وسائل اللهو كالملاهي الليلية، وأندية القمار، إلى جانب الاهتمام بالعبادات، إلا أن الفنادق الإسلامية تواجه تحديا يتمثل في أن تخليها عن بعض الأمور المتعارف عليها عالميا يحرمها من الإدراج ضمن التصنيفات العالمية للفنادق من حيث وضعها في سلم الدرجات المتعارف عليها في هذا الجانب؛

- السياح المسلمون يفضلون بلدان سياحية مسلمة مثل مصر، ماليزيا، اندونيسيا، التي تعتبر بالنسبة إليهم أفضل مواقع الاستجمام، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ونظرة الغرب للمسلمين المتشددين على أنهم إرهابيين، مما جعلهم لا يشعرون بالارتياح في تلك البلدان واختيار البلدان المسلمة كوجهة سياحية مفضلة لديهم؛
- هناك منافسة شديدة من الدول السياحية لاستقطاب هذه الفئة من السياح، وخاصة من الدول الإسلامية مثل ماليزيا التي نجحت في تسويق نفسها على أنها المقصد المثالي للعائلات المحافظة التي تبحث عن سياحة ممتعة، وكذلك بالنسبة لتركيا والإمارات العربية المتحدة.

4.2.مقارنة تسويق السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا:

هناك الكثير من الوجهات السياحية التي تبذل جهودا خاصة في تلبية رغبات السائح المسلم من حيث الأطعمة الحلال، والابتعاد عن الأنشطة غير المرغوبة، لكن السائح المسلم لا يتقيّد في العادة بجهات سياحية معينة على أساس ما تعلنه من خدمات للسياح المسلمين، وإنما يسافر إلى الجهات التي يفضلها ثم يطلب ما يرغبه ويجد بأنها تلبي احتياجاته. وتتنافس دول إسلامية وغير إسلامية مثل ماليزيا وفرنسا من أجل جذب هذا السائح وتلبية احتياجاته من خلال تصميم إستراتيجية تسويقية تسمح لها باستقطاب أكبر عدد من السياح المسلمين الذين يعتبرون مصدرا مهما للدخل نظرا لمساهمتهم المعتبرة في السياحة العالمية، والجدول رقم(4) يمثل نمو الدول في مجال السياحة الحلال بين سنتي 2005-2010، والأسواق الإسلامية المستهدفة لهاتين الدولتين.

الجدول رقم(4): نمو السياحة الحلال في ماليزيا وفرنسا بين سنتي 2005-2010 وأسواقهما المستهدفة

	ماليزيا	فرنسا
حجم النمو (مليون دولار)	3,604	7,414
نسبة الزيادة في النمو	%83,10	%19,18
الأسواق المستهدفة	اندونيسيا، سنغافورة، دول الخليج	الجزائر، تونس، المغرب

Source: Dinarstandard and crescentratingllc; 2012; P 6-9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الزيادة في إنفاق السياح المسلمين بين سنتي 2005 و 2010 ازدادت بنسبة 83,10% ، وهذا يرجع للإستراتيجية التسويقية التي انتهجتها ماليزيا في تطوير السياحة الحلال وإنفاقها على البحث من أجل تطوير منتجات السياحة الحلال لتلبية رغبات السياح المسلمين إضافة إلى التسهيلات المقدمة للسياح خاصة القادمين من دول الخليج والذين يتمتعون بقدرات شرائية كبيرة وهذا ما يفسر زيادة إنفاق السياح في ماليزيا على عكس ما نلاحظه في فرنسا حيث كانت نسبة الزيادة في الإيرادات السياحية للسياح المسلمين 19,18%، وهي نسبة معتبرة إذا ما قارناها بالدول الأوروبية حيث تعتبر ثالث دولة أوروبية من حيث استقطابها للسياح المسلمين، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة إذا ما قارناها بماليزيا ويرجع هذا لأن السوق

الإسلامي المستهدف من قبل فرنسا يتمثل أساسا في الدول المغاربية، وهذه الفئة من السياح لا تتمتع بمثل القدرات الشرائية للسياح الخليجيين وهذا ما انعكس على إنفاقهم السياحي.

حيث استغلت ماليزيا أحداث 11 سبتمبر وظهور الإسلاموفوبيا في الغرب الذي أجبر السياح المسلمين للبحث عن وجهات سياحية بديلة، وبما أن ماليزيا بلد مسلم ويعرف جيدا الثقافة الإسلامية وسلوك السائح المسلم، مما سهّل عليها تصميم منتجات وخدمات سياحية وفق الشريعة الإسلامية، وكانت السباقة في ذلك، وبالتالي كانت لها الأفضلية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، في حين أن فرنسا لم تملك إلاّ أن تقلد تلك الخدمات السياحية.

كما أن ماليزيا تحتوي على الكثير من البنى التحتية الإسلامية من مساجد، ومواقع التراث الإسلامي وثقافات وعادات جذابة ومألوفة للسياح المسلمين، على عكس ما نجده في فرنسا من عادات وتقاليد وثقافة مختلفة عن تلك الموجودة في الدول الإسلامية، وهذا ما سهل على ماليزيا تصميم سياسات ترويجية فعالة لنظرا لمعرفتها العميقة بثقافة المجتمعات المسلمة وطرق تفكيرهم.

إضافة إلى أن ماليزيا تقدم حوافز لتشجيع السياحة الإسلامية وإجراءات لتطويرها في حين نرى المسؤولين المحليين في فرنسا يعارضون هذا النوع من السياحة بحجة أنه يحث على التمييز ويشجع على الانقسام الطائفي.

الخاتمة:

تعتبر السياحة الحلال وجهة سياحية جديدة، وتهدف لتوفير وجهات يمكن أن تقصدها العائلات المسلمة الملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية، وكانت بداية هذا النوع من السياحة مع ماليزيا التي نجحت في تسويق نفسها على أنها المقصد المثالي للعائلات الخليجية، وهناك علاقة قوية بين الحكومة والعاملين في قطاع السياحة والسلطات المحلية والوكالات الخاصة من أجل تلبية احتياجات السياح وخاصة سياح الشرق الأوسط، ونظرا لأن الغرب لا يعرف إلا المادة فقد قامت عدد من الشركات هناك بالتحول إلى السياحة الحلال المنضبطة بأحكام الشريعة لاجتذاب السائح المحافظ على دينه، حيث قامت فرنسا بتوجيه جهودها نحو هذا السوق المربح وتصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجات هذا القطاع السوقي ومن المعروف أن سياح الشرق الأوسط لديهم الذوق الرفيع مما يتطلب التنسيق بين كل الفاعلين في القطاع السياحي لتحسين جميع أنواع الخدمات المقدمة للسياح المسلمين.

المراجع:

[1] سورة التوبة، الأية 112.

[2] سورة التوبة، الآية 2.

[3] سورة الحجرات، الآية 13.

[4] محمد صالح المنجد، حقيقة السياحة في الإسلام وأحكامها وأنواعها، الإسلام سؤال وجواب، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، (www.islamqa.com/or/ref/87846)

[5] صليحة عشي، 2011، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر ، تونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص13.

[6] حسين شحاته، الضوابط الشرعية للسياحة، سلسلة بحوث ومقالات في التربية الروحية، ص 5، (www.Dare Lmashora.com)

[7] KalthomAbdullah ;Mohd Ismail Ahmed ; 2010 ;Compliance to Islamic marketing practices among businesses in Malaysia; Journal of islamic marketing; Vol 01; No03; P 286-297.

[8] Mohamad Saeed; Zafar U Ahmed;Syeda-Masooda Mukhtar; 2001; International marketing Ethics from en Islamic perspective: A value- Maximization approach; Journal of business ethics; Vol 32; P 127-142.

[9] Tawfik Salah Mohamed Al Nahdi ; Md Aminal Islam; 2011; Factors influencing Malaysian Muslims to patronage halal restaurants- Ambience As Mediator; Business Review; Vol 6;No2.P121-122.

[10] Mohd Rizal Razalli ;RushamiZeinYusoff ; MaizatulWahidarMohdRoslan; 2013; A framework of halal certification practices for hotel industry; Asian social science; Vol 9;NO11;P317-318.

[11] Mohd Rizal Razalli ;RushamiZeinYusoff ; MaizatulWahidarMohdRoslan; 2013;P 318.

[12] Henderson J.C ;2010 ;sharia-compliant hotel ;tourism and hospitality research ;Vol10 ;NO3 ;P247.

[13] Mohd Rizal Razalli ;RushamiZeinYusoff ; MaizatulWahidarMohdRoslan; 2013;P318-320.

[14] Dinarstandard and crescentratingllc; 2012; Global muslim lifestyle travel market 2012;P 3-4; Purchase full study at(http://advisory.dinarstandart.com/travelstudy); 15-02-2014.

[15] Mohamed Battour ;Mohd Nazari Ismail ; MoustafaBattor ; 2011 ;The impact of destination attributes on muslim tourist's choice ; international journal of tourism research ;NO 13 ;P527-529.

[16] Ali Salman ;MohdsafarHasin ; 2012; factors and competitivieness of Malaysia as a tourist Destination: Astdy of outbound middle east tourists; Asian Social Science;Vol 8;NO12.

[17]Tawfik Salah Mohamed Al Nahdi ; Md Aminal Islam; 2011;P 122.

[18]Anowar Hossain Bhuiyan ;ChamhuriSiwar ;Shaharuddin Mohamad Ismail ; 2013; Tourism Development in Malaysia from the perspective of development plans; Asian Social Science; Vol 9; No9;P 11-12.

[19]السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، تقارير 2005، 2006، 2010، 2013، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(مركز أنقرة)، في الموقع الالكتروني(www.sesric.org)،(15-02-2014).

[20]Md Anowar Hossain Bhuiyan ;ChamhuriSiwar ;Shaharuddin Mohamad Ismail ;Rabiul Islam ; 2011; Potentials of Islamic tourism A case Study of Malaysia on East Coast Economic Region ; Australian journal of basic and applied sciences ; Vol 5 ; No6.

21Mohamed Battour ;Mohd Nazari Ismail ; MoustafaBattor ; 2011;P 529-532.

22Anowar Hossain Bhuiyan ;ChamhuriSiwar ;Shaharuddin Mohamad Ismail ; 2013; P15-16

23http:// www.ar.islamway.net/article/9217 (30-11-2013).

24Ali Salman ;MohdsafarHasin ; 2012; P 52-54.

25Noor HazarinaHashim ;Jamie Murphy Nazlida Muhamad Hashin ; 2007; Islam and online imagery on Malaysian tourist destinationwedsites; Journal of computer mediated communication;Vol 12;No 3.

26Md Anowar Hossain Bhuiyan ;ChamhuriSiwar ;Shaharuddin Mohamad Ismail ;Rabiul Islam ; 2011 ;P1337-1339.

27Ministére de l'artisanat du commerce et du tourisme; rapports (2013 -2012-2010 -2008 - 2007 - 2006 -2005) ; Dgcis ;France (http://dgctis.redressement-productif-gouv.fr/etudes-et-statistiques)(15-02-2014).

28http://www.islammemo.cc/monawaat/2010/08/31/105958html(26-01-2014).

29http://www.alnabanews.com/node/8556 (26-01-2014).

30http://www.jolpress.com/tourisme-halal-musulman-ramadan-tunisie-article-820472.html (24-01-2014)

31http://www.mypremiumeurope.com/travel-news/islamic-traveltop-ten-islamic-hotel-requirements.html (24-01-2014)

دور رأس المال المحلي والأجنبي في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

إعداد:

د. مريميت عديلة [*].

د. عمر عبدة سامية [**].

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور رأس المال المحلي والأجنبي ومدى مساهمتهفي تمويل التنمية المستدامة، على اعتبار أن هذه الأخيرة أهم وأحدث المفاهيم التنموية، والمخرج الجديد لأزمة التنمية في جميع دول العالم وفي الجزائر خاصة. وقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لم تساهم فعلا في دفع عجلة التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة، على الرغم من ظروف الوفرة المالية النفطية التي عرفتها ولعدة سنوات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التمويل المحلي، التمويل الأجنبي

المقدمة

إن البحث في مجال التنمية مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد التمويلية لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، وذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن القيام بعملية تنموية ناجحة تتطلب توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة كما وكيفا، وتصطدم الدول النامية بصعوبات متعددة، يقع عجز مواردها الذاتية بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، هذا الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد الدول النامية على نظيرتها المتقدمة في الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال لكي تحقق أهدافها التنموية. وقد أكدت نتائج التجارب التنموية في مختلف البلدان النامية مخاطر هذا الأسلوب التمويلي الذي أصبح يهدد مسيرة التنمية نفسها، ويعرقل نجاحها فترة بعد أخرى. لذلك تقع المسؤولية الأولى في عملية تمويل التنمية على عاتق المصادر الذاتية، وهذا تجنبا للوقوع في سلبيات التمويل الخارجي من ناحية ولكي تكون التنمية المستحدثة أصلية نابعة من بيئة وظروف المجتمع، من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة الإشكالية التالية: " **ما مدى مساهمة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر؟**"

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمت صياغتها بالشكل التالي:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد؛

[*] أستاذة محاضرة قسم أ – جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

[**] أستاذة محاضرة قسم ب – جامعة 8 ماي 1945 قالمة

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وهيكل الإنتاج؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومؤشر الفجوة الادخارية؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ونسبة الانكشاف التجاري؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومعدل التضخم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة أهم مصادر تمويل التنمية المستدامة؛

– الوقوف على مدى فعالية التمويل المحلي والأجنبي للتنمية المستدامة؛

– تقييم مدى استفادة الجزائر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛

– توضيح مساهمة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في تمويل التنمية في الجزائر.

أهمية الدراسة:تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال التنمية المستدامة ومدى فعالية رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في تمويل التنمية، حيث كانت ومازالت هذه الأخيرة من بين المواضيع المثيرة للجدل. كما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة، في إثراء الجانب التجريبي لأثر التمويل المحلي والأجنبي على التنمية في الجزائر، وذلك من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي.

منهج الدراسة:تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف المفاهيم الواردة في الجانب النظري للدراسة.واعتمدنا على الأدوات الكمية مثل الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة مساهمة التمويل المحلي والأجنبي للتنمية في الجزائر. وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الإصدار (8)، للقيام بعملية تقدير نماذج الانحدار المتعدد، كما تم اعتماد مستوى المعنوية 5%، لإثبات فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها، بالإضافة لاستخدام اختبار ستيودنت لاختبار معنوية معلمات النموذج، واختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج ككل واختبار داربن ووتسون للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي. واعتمدنا على معامل التحديد المعدل الذي يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وكمحاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين:

- القسم الأول: الإطار النظري للدراسة

تضمن مفهوم التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية المستدامة، مصادر تمويل التنمية المستدامة وآليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- القسم الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية، اختبار سكون السلاسل الزمنية، تقدير وتقييم النموذج وفي الأخير تحليل وتفسير النتائج.

الإطار النظري للدراسة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية، حتى بلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تنظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

وقدتضاربت الآراء حول مفهوم التنمية، واختلفت مع اختلاف المنطلقات الفكرية للاقتصاديين، وأثارت التنمية جدلا نظريا حول مفهومها واختيار المعيار الملائم لقياس ما يحققه بلد ما من تنمية. فمفهوم التنمية ليس ثابتا ومستقرا ومتفقا عليه من طرف المختصين، فكل يتناوله من زاويته، وينظر إليه انطلاقا من الأيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه.

فمن المنظور التقليدي، كانت عملية التنمية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويتم الاعتماد في قياسها على ما يتحقق من زيادة صافية مستقرة في الدخل الوطني الحقيقي[1]. ويتم التركيز هنا على الدخل الحقيقي وليس النقدي لاستبعاد أثر تقلبات الأسعار وموجات الانتعاش المؤقتة التي تحدث عبر الدورات الاقتصادية.

ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على أنها تعني أكثر من مجرد زيادة الدخل الوطني الحقيقي، فهم يرون أنها يجب أن تشير أيضا إلى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر وعدالة توزيع الدخل، مما يقتضي وجوب تعريف التنمية على أنها: "عملية يزداد بواسطتها متوسط دخل الفرد الحقيقي كمقياس للتنمية. ذلك أنه إذا تزامنت الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي مع زيادة أكبر في السكان، فلن يرافق هذه الزيادة أي تحسن في مستوى المعيشة"[2].

جاء مفهوم التنمية المستدامة لتحسين حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، التي أصبحت عنصرا مهما في عملية نجاح التنمية، لأن استنزافالموارد الطبيعية من شأنه أن يؤدي إلى فشلها. وقد برز مصطلح التنمية المستدامة منذ قمة الأرض سنة **1992**، وأصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة وخصوصا في أوروبا والو.م.أ وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها وكذلك الحال في العديد من الدول النامية بما في ذلك بعض الدول العربية ،وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على مستوى الدول ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل: ثقافة الاستدامة.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، وهي ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي[3]:

- العنصر الاقتصادي: فالتنمية في جانبها الاقتصادي يجب أن تؤمن إنتاج الكميات اللازمة من السلع والخدمات لسد حاجات المجتمع مع تجنب الاختلالات القطاعية التي تؤثر سلبا على مستوى الدخل الوطني، وخاصة الإنتاج الزراعي.
- العنصر البيئي: في تحقيقها لأهدافها الاقتصادية يجب أن يضمن النظام القائم على التنمية استمرارية الحياة بتنوعها ونوعيتها، دون تبديد للموارد الطبيعية والإبقاء على الاستقرار المناخي والتنوع الحيوي. وتأكيد استمرارية الثروة الطبيعية الموروثة للأجيال القادمة.
- العنصر الاجتماعي: والمرتكز على مبادئ الإنصاف في توزيع عائدات الثروة وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة دون تمييز.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تتحدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية، كما سبق وأشرنا إليها، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لابد من التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية، ولهذا فإن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، وهذه الأخيرة تقيس التغير الذي يطرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير في جانب ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب المتبقية[4].

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. كما اعتمدت اللجنة إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية أسمتها مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة. حيث أن مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة هي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط ومؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة عن الأوضاع الراهنة، ومؤشرات الاستجابة هي التي توضح فعالية التدابير المتخذة والتي تم العمل بها من قبل الدولة بصدد التنمية[5]، ويوضح الملحق رقم (1) المؤشرات الأساسية لقياس التنمية المستدامة.

وعادة نقوم بقياس التنمية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

☜ تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.

- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في نفس الاتجاه.
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف وهل تسيير عليه التنمية بشكل سريع أم بطيء أم مناسب.
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء أكانت دولا أم أقاليم بشكل يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف.
- الاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أم عجزوا عن تحقيقه.
- اشتقاق مؤشرات ومعاملات التنمية من أهدافها يعني تعدد هذه المؤشرات وتغيرها واختلافها نتيجة تغير واختلاف الأهداف من فترة زمنية لأخرى لنفس المنطقة ومن منطقة لأخرى.

ثالثا: مصادر تمويل التنمية المستدامة

وتنقسم إلى مصادر محلية ومصادر أجنبية.

1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية المستدامة

مصادر التمويل المحلية هي مجموع الموارد التي يمكن توفيرها من المصادر الوطنية، والتي يتم توجيهها لتمويل الاستثمارات وتكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة في جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية[6].وتتمثل أهم الآليات الداخلية لتمويل سياسات التنمية المستدامة في:

1-1- المدخرات المحلية

الادخار قد يكون اختياريا أو إجباريا، ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يقوم الأفراد والهيئات والمؤسسات بادخاره طوعيا وبمحض إرادتهم. أما الادخار الإجباري هو ذلك الجزء من دخول الأفراد والذي يقتطع بطريقة إلزامية بغرض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق فرض بعض الضرائب على الدخل، كما تعتبر الاحتياطات التي تقتطعها الشركات من أرباحها من مصادر الادخار الإجبارية، يضاف إليها التأمين الإجباري[7].

وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة[8]. فطبقا لفكرة الفائض الاقتصادي التي بحثها "بول باران" أن الادخار الذي يمكن أن يتحقق في كثير من الدول النامية يفوق كثيرا الادخار المتحقق فعلا. فهناك موارد ادخارية مبددة في صورة استهلاك بذخي من أصحاب الدخول المرتفعة، وأخرى مكتنزة في شكل معادن كالذهب والتحف، وثالثة كامنة تتمثل في الموارد البشرية الفائضة والتي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وأيضا في قطاع الخدمات[9].

1-2- الجباية البيئية

من المتعارف عليه أن الدولة تستعمل الجباية كأداة للتحكم وتوجيه الاقتصاد، كما تعتبر موردا لخزينتها بالإضافة إلى ذلك تستعمل كوسيلة لمراقبة التلوث. وأساس فرض الجباية هو المبدأ العالمي "الملوث الدافع" الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة **1972** وهو ينص على وجوب تحميل الملوث أعباء التأثيرات الخارجية التي تنتج عن نشاطه.

ولكي تكون سياسة الجباية البيئية ذات فعالية يجب توفر الشروط التالية[10]:

- أن تتسم الضريبة المفروضة بالمرونة فتختلف معدلاتها وفقا لنوع النفايات وحجمها والمنطقة الجغرافية التي يظهر فيها.
- أن يستخدم جزء كبير من إيرادات الجباية المفروضة على المؤسسة الملوثة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

1-3- رخص التلوث القابلة للتداول

ينجم مشكل الآثار الخارجية عن غياب تحديد حقوق استغلال واضحة تسمح باستخدام الموارد وكذلك تأجيرها أو بيعها للغير وهو ما يطلق عليه حسب الاقتصادي رونالد كوس مشكلة حقوق الملكية للموارد البيئية. وانطلاقا من هذه الفكرة تصور الاقتصادي جن دلس رخص التلوث القابلة للتداول وتعتبر هذه الرخص إحدى الوسائل الاقتصادية لمواجهة التلوث، حيث تصدر الدولة سندات بمستويات معينة تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة والمنطقة المعرضة له[11].

ومن أشهر أسواق رخص التلويث هو سوق انبعاثات أكسيد الكبريت الذي تديره وكالة حماية البيئة وتشارك فيه كل المؤسسات المنتجة للكهرباء في الولايات المتحدة، ومع نجاح هذا النموذج تم اعتماده في العديد من الدول كالصين وكوريا في مجال ثاني أكسيد الكبريت وفي أوروبا يتم اعتماده لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى المسببة لها من قطاع الصناعي ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي لتنفيذ بروتوكول كيوتو[12].

1-4- مصادر أخرى للتمويل: تتمثل هذه المصادر فيما يلي[13]:

- **الإعانات الحكومية:** تمثل الإعانات شكلا من أشكال الحوافز المشجعة، وقد تمنح الإعانات للاستثمارات في مجال إنتاج الآلات و المواد المخفضة للتلوث أي المشروعات المنتجة للآلات صديقة البيئة مثل منح إعانة لشركة تعمل بالطاقة الشمسية بدلا من تلك التي تعمل بالوقود أو الفحم كما يمكن أن تمنح إعانة للبحث و التطوير في مجال حماية البيئة.
- **أدوات السياسة التجارية:** يمكن استخدام الإعفاءات الضريبية الجمركية كأداة لتشجيع المنشأة على استخدام آلات وأدوات صديقة للبيئة واختيار مشروعات استثمارية غير مضرة بها.

- **إنشاء البنوك الخضراء**:يمكن أن يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في حماية البيئة بفضل دوره كوسيط في الاقتصاد، وأفضل نموذج للبنوك التي تعمل في مجال تمويل المشاريع البيئية البنك الألماني الذي بلغ رأسماله **600** مليون أورو مع بداية **2005** كما وصل عدد خبراءه **120** خبير.

2–المصادر الخارجية لتمويل التنمية المستدامة

يمكن تعريف التمويل الأجنبي للتنمية من الناحية النظرية على أنه تحويل رأس المال النقدي أو العيني، الذي يقدمه القطاع العام أو الخاص في الدولة المانحة، نتيجة لطلب يتقدم به القطاع العام أو الخاص في الدولة صاحبة العجز بهدف القيام بمشاريع اقتصادية تفوق القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني[14]. ومن هذا يتبين أن مصادر التمويل الأجنبية هي أشكال انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر، تتمثل آليات التمويل الخارجية في:

2–1– المساعدات الدولية:حيث تقدم الدول الأجنبية إلى الدولة النامية منحا أو إعانات سواء أكانت نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. وقدرت ندوة "ريو ديجانيرو" النفقات العامة المتوقعة لأجندة **21** في البلدان النامية بمعدل سنوي يتجاوز **6100** مليار بين **1993** و **2000** حيث تقدم المنظمات الدولية المبلغ في شكل هبات أو قروض تفضيلية من قبل الدول المتقدمة، وعليه فعلى هذه الدول أن تلتزم بالهدف الذي اتفق عليه في الأمم المتحدة وهو تقديم نسبة **0.7**كل سنة من الناتج الوطني الإجمالي للدول في صورة مساعدات تنموية رسمية[15].

2–2– البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة للبيئة وتمثلت سياسة البنك الدولي في البداية اتجاه المشكلات البيئية في تقديم النصيحة، وفي سنة **1989** أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته وعملياته حيث أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في أعماله. ويقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية على حماية بيئتها عن طريق:

- تقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب
- مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات
- المساعدة في حماية البيئة العالمية من خلال المساهمة في:الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونريال، صندوق البيئة العالمي، صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لأغراض التنمية

2–3– الاستثمارات الأجنبية: وهي تحركات الأموال النقدية أو العينية والحقوق المعنوية، من بلد إلى آخر، لإقامة مشروع اقتصادي أو المساهمة في رأس مال مشروع قائم، بهدف تحقيق ربح يفوق ما يتوقع الحصول عليه من البلد المصدر لها. ففي هذه الوسيلة من وسائل التمويل الأجنبي تقوم الدولة الأجنبية من جانبها بالاستثمار في الدولة النامية سواء كان استثمارا مباشرا عن طريق إقامة المشروعات وتملكها كليا أو جزئيا، أو استثمارا غير مباشر عن طريق شراء أسهم في المشروعات القائمة.

2-4- صندوق البيئة العالمي: تم اعتماد صندوق البيئة العالمي رسميا عام 1994 في أعقاب مرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات وكانت تدار مشاريع الصندوق في البداية بواسطة ثلاث وكلات منفذة في البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ويتولى تنفيذها مجموعة من الشركاء العامين و الخواص بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية[16].

2-5- مبادلة الدين بالطبيعة: من المعروف أن مشكلة المديونية وأعبائها المتمثلة في الفوائد تستنزف الكثير من موارد الدول النامية وتجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ البرامج التنموية وهذا ما أكده تقرير"بورتلند" أن الدول النامية تعاني مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة فعبء الديون يؤدي بالكثير من الدول إلى استغلال أراضيها ومواردها بشكل مفرط بالإضافة إلى خدمة الدين التي تقلص وبشكل خطير من حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة[17].

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية هذه الآلية في تمويل حماية البيئة إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفا إذا ما قورن بحجم الديون التي تثقل كاهل الدول النامية. بالإضافة إلى ما سبق تم اقتراح بعض الآليات الأخرى لتمويل حماية البيئة نذكر منها[18]:

- ضريبة توبين:اقترح جيمس توبين فكرة فرض ضريبة على الصفقات الدولية ذات المدى القصير يمكن اقتطاعها بالعملة الصعبة وتستخدم إيراداتها في تمويل حماية البيئة، ولكن المشكلفي هذا الاقتراح هو صعوبة تطبيقه على الصعيد الدولي حيث تفترض هذه الآلية تنسيقا دوليا لا يمكن تحقيقه.
- وخلافا للاقتراح السابق فضل مفاوضو برتوكول كيوتو من أجل تقليل انبعاثات الغازات إنشاء سوق عالمية لتداول الانبعاثات ويتم فيه إصدار حقوق دولية يمكن تبادلها بين الدول حيث تستطيع الدولة الحائزة على هذا الحق بيعه إذا استطاعت تقليل الانبعاثات إلى دولة أخرى أكثر إصدار للانبعاثات، وبالتالي فإنه تم خلق نوع من التجارة وهي تجارة الغازات-تجارة الكربون-.

رابعا: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، حيث ومنذ الاستقلال سعت جاهدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مع الاهتمام بالفرد ووضع أولويات مع المحافظة على البيئة لتحقيق قفزة نوعية في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل أبرز آليات تحقيقها في الجزائر تبرز لنا من خلال الوسائل التنظيمية والمؤسساتية دور الجماعات المحلية، الوسائل الاقتصادية والقوانين ومراسيم التأثير البيئي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

1– الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

إن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الأدوات التالية[19]: سياسة منح الإعانات الحكومة، سياسة المنع والتقنين، السياسة النقدية والتجارية، السياسة الجبائية لخفض التلوث، مبدأ الملوث الدافع، السياسة الجبائية التحفيزية، السياسة الجبائية التعويضية.

2– دور الوسائل التنظيمية والجماعات المحلية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

وقصد تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، فقد عملت الدولة على تطوير القطاع المؤسساتي للبيئة من أجل تجنب النتائج السلبية عن طابع عدم الاستقرار وتحديث الأدوات التنظيمية، يتماشى ومتطلبات التنمية.

3–التأثير البيئي قانون لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

ولعل أهم خطوة لتحقيق آليات التنمية المستدامة هو إتباع الجزائر لقوانين حماية البيئة من خلال التطرق إلى دراسة التأثير البيئي الذي يعتبر مهما جدا خاصة عند دراسة الجدوى البيئية والتي تدرس معها الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، لتكون بهذا الجزائر قد أدت إلى مراعاة جميع جوانب التنمية المستدامة.

يقصد بالتأثير البيئي : "الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة ،وكذلك على صحة الإنسان وراحته"، حيث ظهر هذا المفهوم في الاتفاقيات والندوات العالمية بداية من ملتقى فرصوفيا ببولونيا سبتمبر **1987**، ثم اتفاقية إيسو حول دراسة التأثير البيئي في فلندا من **25** فيفري إلى **01** مارس **1991**[20]، أما بالنسبة للدولة الجزائرية فمفهوم دراسة التأثير البيئي ظهر من خلال جملة من القوانين أعدتها الدولة في المجال وفقا لعدة مراحل تاريخية.

الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تأكيدا للمعلومات الواردة في الجانب النظري ورغبة في الاطلاع على مساهمة التمويل المحلي والأجنبي في التنمية، فإننا سنحاول اختبار هذا الدور من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد.

1. **متغيرات النموذج**

سيتم إثبات فرضيات البحث من خلال استخدام أكثر من نموذج رياضي، نربط في كل مرة بين متغير تابع يعبر عن أحد مؤشرات التنمية بأربعة متغيرات مستقلة تتمثل في:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ونرمز له بـ "FDI"،
- القروض الخارجية غير المسددة، ونرمز لها بـ "ED"،

- المساعدات الرسمية للتنمية، ونرمز لها بـ "ODA".
- الاستثمار المحلي: ونرمز له "INV"،

حيث أن المتغيرات معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدنا على قاعدة بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية للحصول على السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016.

أما المتغيرات التابعة فتتمثل في بعض المؤشرات التي نعتقد أنها تعكس درجة التنمية الاقتصادية المحققة، وهي:

– معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد: والذي يعكس متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال سنة، وهو من أكثر المقاييس شمولا لأنه يعطي صورة عن حالة الاقتصاد من انكماش ورواج، ونرمز له "GDPC". يحسب هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي (محسوب وفقا لطريقة تعادل القوة الشرائية ومقيم بالدولار الأمريكي) على عدد السكان.

– هيكل الإنتاج: ممثلا بنسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ"IND"، ويمثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

– الفجوة الادخارية: وتقيس نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحققة، ونرمز لها بـ"SG"، وتحسب بالفرق بين إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– فجوة التجارة الخارجية: وتعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وتحسب بالفرق بين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز لها بـ "FTG".

– معدل التضخم: ويمثل معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك "CPI"، معبر عنه بنسب مئوية، ونرمز له بـ"INF"، وقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

كما أوضحنا سابقا سيتم في كل مرة تقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لتحديد أثر المتغيرات المفسرة على كل متغير تابع، كما سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ويوضح الجدول رقم (1) عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (1): عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الوسيط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
FDI	37	0.690285	0.651336	2.023757	0.243194-	0.675653
ED	37	35.35404	37.49115	83.51918	2.549907	24.93472
ODA	37	0.359601	0.306872	0.908747	0.054522	0.220433
INV	37	33.95780	31.84133	50.70906	22.44697	7.112258
GDPC	37	0.744859	1.307090	5.861446	4.231830-	2.462431
IND	37	49.67275	49.71060	60.46465	36.13135	5.600311
SG	37	4.301656	2.442221	26.89136	14.26853-	10.23933
FTG	37	4.788140	3.144065	26.89136	14.26853-	9.954394
INF	37	9.063595	5.857000	31.70000	0.300000	8.373127

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

2– الصيغة الرياضية للنموذج: وتعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 FDI_i + \beta_2 ED_i + \beta_3 ODA_i + \beta_4 INV_i + \mu_i$$

حيث: Y: المتغير التابع والذي يتم استبداله في كل مرة بأحد مؤشرات التنمية.

μ_i: حدالخطأالذييجبإضافتهللنموذجلينوبعنباقيالعواملالتيتؤثرعلىالنموذجولمتدرجلأسبابمعينة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معلمات النموذج، وi: يعبر عدد المشاهدات

ثانيا: اختبار سكون السلاسل الزمنية

للتحقق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (AugmentedDicky–Fuller Test). يتمثل فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة، ويتمثل الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها ساكنة. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم(2): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغيرات	قيمةADF المحسوبة	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	القرار
FDI	0.716553	3.040391	غير مستقرة
ED	3.587527	3.587527	مستقرة
ODA	0.892693	2.948404	غير مستقرة
INV	0.466029	2.945842	غير مستقرة
GDPC	4.214443	3.587527	مستقرة
IND	1.312502	2.945842	غير مستقرة
SG	5.944004	2.954021	مستقرة
FTG	1.747028	2.945842	غير مستقرة
INF	2.304803	2.954021	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول رفض فرضية العدم للمتغيرات الموضحة في الجدول بلون مغاير، أي أنها مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة I(0)، أما بالنسبة لبقية المتغيرات فسيتم قبول فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى لأن القيم المطلقة المحتسبة للاختبارأقل من القيم الجدولية، مما يستوجب دراسة استقراريتها عند الفرق الأول، ويوضح الجدول رقم (3) النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(3): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغيرات	قيمةADF	القيمة الحرجة عند مستوى	القرار
FDI	3.966223	3.040391	مستقرة
ODA	10.28253	2.948404	مستقرة
INV	5.682393	2.948404	مستقرة
IND	5.931377	2.948404	مستقرة
FTG	5.242842	2.951125	مستقرة
INF	5.925884	2.948404	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

ثالثا: تقدير وتقييم النماذج

من خلال تقدير نماذج الانحدار تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم(4): نتائج تقدير النماذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى

	المتغير التابع	β_0	β_1	β_2	β_3	β_4	R^2	$\overline{R}^2$	F	DW
النموذج الأول	*GDP*	*0.37*	*-0.31*	-0.01	-0.58	0.15	0.07	-0.06	0.54	*1.06*
		(1.84)	(-0.35)	(-0.72)	(-0.21)	(1.09)				
النموذج الثاني	*IND*	-1.21	-0.35	0.03	-4.73	-0.54	0.37	0.28	4.03	*1.69*
		(-1.21)	(-0.30)	(1.05)	(-1.26)	(-3.01)				
النموذج الثالث	SG	6.77	1.20	-0.05	-10.43	-0.25	0.04	-0.10	0.31	*0.42*
		(1.92)	(0.29)	(-0.65)	(-0.79)	(-0.40)				
النموذج الرابع	*FTG*	-0.96	-0.61	0.03	-2.51	-1.44	0.53	0.46	7.68	*1.58*
		(-0.59)	(-0.32)	(0.74)	(-0.41)	(-4.94)				
النموذج الخامس	*INF*	-0.42	-0.67	0.02	3.14	0.45	0.10	-0.03	0.74	*1.78*
		(-0.26)	(-0.36)	(0.40)	(0.52)	(1.56)				

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى مخرجات برنامج "Eviews"

- القيم الموضوعة بين قوسين تمثل t المحسوبة

تظهر نتائج تقدير كل نموذج ما يلي:

النموذج الأول: معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

توضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الأجنبية والمساعدات الرسمية للتنمية تأخذ إشارة سالبة، وهو ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية.ومن خلال الاختبار الإحصائي لمعلمات النموذج يمكن القول أنه حسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن β_0 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما بقية المعلمات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية، ومعامل التحديد المعدل سالب.

وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الثاني: هيكل الإنتاج

توضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار المحلي، تأخذ إشارة سالبة وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي، أما بالنسبة للقروض الأجنبية فتأخذ المعلمة الخاصة بها إشارة موجبة، وهي نتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنهوحسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن β_4 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما المعلمات β_0 ، β_1 ، β_2 و β_3 ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولم تسمح إعادة تقدير النموذج بحذف أحد هذه المتغيرات في كل مرة والمفاضلة بين النماذج المتحصل عليها بالوصول إلى نموذج مقبول وتبين أن المتغير التفسيري INV وحده يؤثر عكسيا في نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي بنسبة 40%.

وعليه يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة هيكل الإنتاج والتمويل الأجنبي للتنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الثالث: الفجوة الادخارية

توضح نتائج التقدير أن معلمات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها الثلاثة إشارتها موجبة وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي، فمن أهم دوافع لجوء الدول النامية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو سد الفجوة الادخارية لذلك فوفقا للنظرية الاقتصادية ترتبط الفجوة الادخارية عكسيا بالتدفقات الدولية لرأس المال، أما بالنسبة للاستثمار المحلي فتأخذ المعلمة الخاصة به إشارة سالبة، وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنه وحسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعلمات ليس

لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية وأن معامل التحديد المعدل سالب.

وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفجوة الادخارية والمتغيرات المفسرة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الرابع: فجوة التجارة الخارجية

توضح نتائج التقدير أن معلمات المتغيرات المستقلة إشارتها سالبة وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا، فمن المفروض أن يساهم رأس المال الأجنبي في تقليص الفجوة الخارجية. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج وحسب اختبار إحصائية ستيودنت أن β_4 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما المعلمات β_0 ، β_1 ، β_2 و β_3 ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولم تسمح إعادة تقدير النموذج بحذف أحد هذه المتغيرات في كل مرة والمفاضلة بين النماذج المتحصل عليها بالوصول إلى نموذج مقبول وتبين أن المتغير التفسيري INV هو الوحيد الذي يفسر التغيرات في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 53%، وعليه يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة التجارة الخارجية والتمويل الأجنبي للتنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الخامس: معدل التضخم

توضح نتائج التقدير أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ إشارة سالبة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، أما معلمات كل من القروض الأجنبية، المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار المحلي فتأخذ إشارة سالبة، وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا بالنسبة للقروض الأجنبية والمساعدات الرسمية للتنمية فلها آثارا تضخمية على البلدان المتلقية، وغير مقبولة اقتصاديا بالنسبة للاستثمار المحلي. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذجوحسب اختبار إحصائية ستيودنت أن كل المعلمات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية وأن معامل التحديد المعدل سالب، وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومتغيرات الدراسة في الجزائر.

رابعا: التحقق من جودة النماذج

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج القياسية، وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(5): اختبار جودة نماذج الانحدار

	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي			اختبار تجانس البواقي			اختبار التوزيع الطبيعي		
	F	Prob	لا يوجد ارتباط ذاتي	F	prob	ثبات التباين	JB	Prob	*يتبع التوزيع الطبيعي*
النموذج الأول	0.124	0.95	√	0.114	0.74	√	0.164	0.92	√
النموذج الثاني	0.265	0.77	√	0.015	0.90	√	1.966	0.37	√
النموذج الثالث	50.33	0.00	×	11.41	0.00	×	0.501	0.77	√
النموذج الرابع	0.517	0.60	√	0.260	0.61	√	0.894	0.64	√
النموذج الخامس	0.019	0.98	√	0.004	0.95	√	5.224	0.07	√

المصدر: من إعدادالباحثتين استنادا إلى مخرجات برنامج "Eviews"

من خلال فحص صلاحية نماذج الانحدار، والتي بينت نتائجها، الموضحة في الجدول رقم (5)،أن البواقي في النماذج المقدرة تتصف بثبات التباين ما عدا النموذج الثالث، وبناء على نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي والتي أشارت فيه نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي النماذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي. كما توضح أن بواقي نماذج الدراسة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، باستثناء النموذج الثالث حيث تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey أن احتمالية احصائية F أقل من 5% وهو ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والذي يؤثر وجوده على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها.

خامسا: تحليل وتفسير النتائج واختبار صحة الفرضيات

أكدت الدراسة من خلال تحليل نماذج الانحدار، واختبارات الدلالة، أنه:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصادر التمويل الأجنبي للتنمية بأشكالها الثلاثة وبين المؤشرات التي استخدمت لقياس مستوى التنمية في الجزائر"،

فتدفقات القروض الخارجية والمساعدات الرسمية وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تسهم في تفسير التغيرات في مؤشرات التنمية، وعليه فإن هذه التدفقات لم تساهم فعلا في دفع عجلة التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى تواضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، حيث وصلت إلى اثنان بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أحسن الأحوال، وهي نسبة ضئيلة جدا لا يمكن أن يكون لها تأثير فعال على التنمية للبلد، كما أنها تقتصر في معظمها على قطاع النفط، كما أن هذه القيمة الهزيلة، لها ما يبررها، إذ لا يمكن أن ننتظر بتفاؤل قدوم مثل هذا الاستثمار، ومناخ الاستثمار لا يبعث على الارتياح إطلاقا، فالجزائر تصنف في المراتب الأخيرة لمؤشر التنافسية العالمي. وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات الرسمية للتنمية التي لم تتلقى منها الجزائر طيلة فترة الدراسة أكثر من 0.9%من الناتج المحلي. أما تدفقات القروض الخارجية فقد كانت عبئا ثقيلا على الجزائر أدخلها في دوامة المديونية وما خلفته من مشاكل اقتصادية واجتماعية. كما نلاحظ أن حجم الفجوة

الادخارية بالجزائر سجلت قيما موجبة ابتداء من 1999 مما يعني أن إجمالي الادخار المحلي أكبر من إجمالي الاستثمار.

"كما تبين أنه حتى رأس المال المحلي لم يساهم في تفسير التغيرات في معظم مؤشرات التنمية"،

هذه النتيجة تؤكد النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة حول الجزائر(ناصري نفيسة، 2013-2014)، والتي ترى بأنه خلافا لما هو مألوف في الدول النامية عامة حيث أن المشاريع التنموية بها تبحث عن تمويل خارجي لضعف التمويل الداخلي، فإن الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها، حيث أن التنويع في الإنتاج والصادرات لا يتطور بوتيرة تطور قطاع المحروقات الذي عرف تطورًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك على صعيد الإيرادات من العملة الصعبة التي يوفرها، كما على صعيد تطوير الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات. وتتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام الفرص التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن، فما أتت به الوفرة المالية النفطية ستذهب به الندرة المالية النفطية إذا لم يتم الإسراع في تجميع كافة الطاقات المالية وغير المالية الكبيرة منها والصغيرة، ومن ثم العمل على تعبئتها وبالتالي إعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

تتطلب كل عملية تنموية مجموعةمن العوامل من أهمها الموارد المالية، وهذه الموارد يلزم أن يكون جلها آتية من المجتمع حتى تكون التنمية أصيلة وذات فعالية. وبالرغم من أن تمويل خطط ومشاريع التنمية لا يعتمد فقط على الموارد الوطنية بل يتعين الاستعانة بالموارد الخارجية، إلا أنه يجب التأكيد على أن العبء الأكبر من متطلبات تمويل التنمية يقع على المصادر الوطنية. ويرجع التركيز على التمويل المحلي للتنمية ليس فقط إلى المشاكل التي قد تصاحب الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجية بل أن معظم أعباء التنمية الاقتصادية تتحملها الموارد المحلية الحقيقية في المدة الطويلة. وقد تلجأ الدول إلى المصادر الأجنبية لتمويل مشاريعها التنموية، وبينما يمكن للاستثمار الخاص المباشر أن يلعب دورا في تمويل الأنشطة الإنتاجية حيث تتوافر فرص للأرباح المرتفعة، فإن تمويل إقامة الهياكل الأساسية يتطلب أشكالا أخرى من تدفق رأس المال تتخذ في العادة شكل قروض طويلة أو متوسطة الأجل. كما قد تتخذ في بعض الأحوال شكل مساعدات أو معونات سواء متعددة الأطراف أم ثنائية.

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

– إن برنامج التنمية لا بد أن ينطلق من مبادئ المجتمع وقيمه، ويعبئ طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية، ويتبنى سياسات اقتصادية جادة وجريئة، تعتمد الواقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي، والإمكانات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي.

– إن دور الدولة في ظل التوجه نحو التحرر الاقتصادي يتغير، لكنه يجب أن يزداد فاعلية لكي تستطيع أن تحقق التوازن بين رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والأهداف التنموية بصورة شاملة، حيث يمكن أن يتولد عن غياب القواعد والنظم الفعالة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية زيادة في حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات العالمية، كما تؤدي احتمالات عدم توفر الخدمة للقطاعات الأكثر احتياجا أو انتقال المراكز الاحتكارية من الدولة إلى الشركات المستثمرة وغياب ضوابط لجودة الخدمة أو السعر. وهو ما يمكن أن يقود لظواهر عدم الاستقرار الاقتصادي، كما تؤدي إلى مزاحمة الشركات المحلية في منافسات غير عادلة. ويتوجب على أية حكومة في ظل الانتقال إلى اقتصاد مفتوح القيام بزيادة الكفاءة الإنتاجية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق، إشاعة المساواة من خلال التخطيط، واستخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة.

– بغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لابد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، والتي تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة والتي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية. ويجب بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع البيئة التنافسية. مع التأكيد على ضرورة تعزيز برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات الإنتاجية وتوفير ما يكفي من التمويل لها، وذلك بناء على طلب الجهات المستفيدة.

– إن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا يمنع من إحاطته بقيود قانونية تضمن سلامة الدولة وأمنها ومنع سيطرة الأجانب على مقدرات الاقتصاد الوطني ومنافستهم لرأس المال الوطني. فالفوائد التي تعود على الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الأجنبية ليست هي الاعتبار الوحيد الذي تجب مراعاته في هذا الصدد. وإنما ينبغي للدولة إجراء الموازنة بين استقطاب رأس المال الأجنبي، وبين المحافظة على المصالح الوطنية. لذلك فإن من حق الدولة أن تضع شروطا لقبول الاستثمار الأجنبي على إقليمها بحيث لا يُسمح له إلا إذا كان منسجما مع أهدافها الوطنية. وتعد تلك الشروط في الواقع انعكاسا لحق الدولة في رقابة ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على إقليمها.

– توجيه تدفق رؤوس الأموال إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي، وتنظيم تدفقه من خلال الضرائب وأسعار الصرف والسياسة الصناعية وغيرها من القواعد والقوانين. وضرورة استخدام المزايا والحوافز الضريبية لتوجيه الشركات الاستثمارية نحو الأقاليم الأقل تقدما والتي هي في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية، بما يكفل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتخفيف الضغط السكاني عن المدن الكبرى وإنشاء مراكز جذب جديدة للعمالة.

الهوامش والمراجع:

[1]- القاضي عبد الحميد محمد، (1979): **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، مصر، ص ص. 83-84.

[2]- بكري كامل، (1986): **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعةوالنشر: بيروت، لبنان، ص ص. 63-67.

[3]- المقدسي سمير، (2006): **في الفكر التنموي المعاصر وواقع التنمية في الوطن العربي**، الطبعة 1، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص ص. 61-62.

[4]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، (2007): **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،دار صفاء: عمان، الأردن، ص ص .251-252.

[5]- الرفاعي سحر قدوري، (2006):**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية، ص. 26.

[6]- عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، (2006): **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتيجيات**، دار الكندي للنشر والتوزيع: إربد، الأردن، ص. .56

[7]- داودي الطيب، (2008): **الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص ص. 58-59.

[8]- القريشي مدحت، (2007): **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة 1، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص. 190.

[9]- قريصة صبحي تادرس، (2005): **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص. .109

[10]- مفتاح الصالح، بن سمينة دلال، فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية، الملتقى الوطني حول :اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 6-7 جوان،2006، ص.5.

[11]-رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص..45

[12]- بن ثابت علال، بديرينة مراد، **متى تصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة**، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 6-7 جوان، ص.10.

[13]- رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره،ص..46

[14]- عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 66.

[15]-رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص..47

[16]- المرجع نفسه،ص.49.

[17]- محمد عبد العزيز عجمية،محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص..326

[18]- رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره ، ص..50

[19]- بالي حمزة، موساوي عمر، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص ص. 9 -.11

[20]- محمد زرقون، رواني بوحفص، **دور دراسة الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري والمحافظة على البيئة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 07/06 جوان 2006، ص. 2.

الملحق رقم (1): قائمة مختارة لمؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار أجندة القرن 21

SOCIAL Dimension البعد الاجتماعي					
R	**S**	**DF**	**Indicator**	**Sub-thème**	**Thème**
	X		نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر Percent of population living below poverty line	**الفقر** **Poverty**	**العدالة** **Equity**
	X		دليل جيني لعدم تساوي الدخل Gini Index of Income Inequality		
		X	معدل البطالة Unemployment Rate		
	X		نسبة متوسط أجر المرأة إلى متوسط أجر الرجل Ratio of Average Female Wage to male Wage	**تكافؤ النوع** **GenderEquality**	
	X		حالة التغذية بالنسبة إلى الأطفال NutritionalStatus of Children	**حالة التغذية** **NutritionalStatus**	**الصحة** **Health**
	X		معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات Mortality rate Under 5 years old	**الوفيات** **Mortality**	
	X		العمر المتوقع عند الميلاد Life ExpectancyBirth		
	X		نسبة السكان الذين يحصلون على وسائل مناسبة للصرف الصحي Percent of Population with adequate sewage disposal	**الصرف الصحي** **Sanitation**	
	X		نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة Percent of Population with Safe Drink Water	**مياه الشرب** **Drinking Water**	
X			نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية الأولية Percent of Population with Access to Primary health Care Facilities	**الرعاية الصحية** **Healthcare Delivery**	
X			التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال Immunization Against Infections Child hood Diseases		
X			معدل استخدام وسائل الحمل Contraceptive Prevalence Rate		
		X	عدد الأطفال الذين يصلون إلى الفصل الخامس للتعليم الابتدائي Children Reaching Grads 5 of Primary Education	**مستوى التعليم** **Education level**	**التعليم** **Education**
		X	مستوى انجاز الكبار للتعليم الثانوي Adult Secondary Education Achievement level		
		X	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لكبار السن AdultLiteracy rate	**الإلمام بالقراءة والكتابة** **Literacy**	
	X		مساحة السكن لكل شخص Floor Area per Rate	**الظروف المعيشية** **Living Conditions**	**الإسكان** **Housing**
X			عدد الجرائم المسجلة لكل 100000 من السكان Number of Recorded Crimes per 100.000Population	**الجريمة** **Crime**	**الأمن** **Security**

		x	معدل نمو السكان Population Growth Rate	تغير السكان Population Change	السكان Population
X			نسة السكان في المناطق الحضرية والمستوطنات العشوائية Population of Urban Formal and Information Settlements		
البعد الاقتصادي Social Dimension					
		x	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita	الإنجاز الاقتصادي Economic Performance	الهيكل الاقتصادي Economicstructure
		x	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي Investment Share in GDP		
	X		الميزان التجاري للسلع والخدمات Balance of Trade in Good Service	التجارة Trade	
	X		نسبة الديون للناتج المحلي الصافي Debt to GNP Ratio	الحالة المالية Financial Status	
	X		كثافة استخدام المواد Intensity of Material Use	استهلاك المواد MaterialConsumption	أنماط الإنتاج والاستهلاك Consumptionand production Patterns
		X	معدل استهلاك الطاقة للفرد سنويا AnnualEnergyConsumption per Capita	استخدام الطاقة Energy Use	
	X		نسبة مساهمة موارد الطاقة المتجددة في الاستهلاك Share of Consumption of renewable Energy Resources		
	X		كثافة استخدام الطاقة Intensity of Energy Use		
		X	معدل توليد النفايات الصناعية والمنزلية الصلبة Generation of Industrial and Municipal Solis Wate	إدارة وتدوير المخلفات WasteGeneration and Management	
		X	معدل توليد النفايات الخطرة Generation of HazardousWaste		
		X	إدارة النفايات الإشعاعية Generation of Radioactive Waste		
X			معدل إعادة استخدام تدوير النفايات WasteRecycling and Reuse		
	X		متوسط المسافة المقطوعة للشخص حسب أنماط النقل المختلفة Distance Traveled per Capita by Mode of Transport	النقل Transportation	
x			الاستراتجية القومية للتنمية المستدامة National SustainableDevelopmentStrategy	تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة Strategic Implementation of SD	الإطار المؤسسي Interntional
	X		تنفيذ الاتفاقيات الدولية Implementation of Reified Global Agreements	التعاون الدولي International Cooperation	
	X		عدد المستخدمين للانترنت لكل ألف من السكان Number of Internal Subscribers per 1000 Inhabitants	الحصول على المعلومات Information Access	القدرة المؤسسية IntentionalCaplets
X			عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل 100 شخص Main Telephone lines per 1000 Inhabitants	Communication Infrastructure	
X			الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Expenditure on research and development as a percent of GDP	العلوم والتكنولوجيا Science and Technology	
		X	الخسارة الاقتصادية والبشرية نتيجة الكوارث الطبيعية Economic and Human loss Due to Natural Disasters	DisasterPreparedness and Response	

DF:مؤشرات الدفع Driving force Indicators وتقيس الضغوط أو العوامل المسببة للمشكلة.

S: مؤشرات الحالة State Indicators وتقيس التغير الحادث في المشكلة محل الدراسة.

R: مؤشرات الاستجابةResponseIndicators وتقيس جهود الإصحاح التي يقوم بها المجتمع لإدارة البيئة

المصدر: محمد سمير مصطفى، (2006)، **استراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد الأول)، الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت، لبنان، ص ص. 468-471.

جامعة آكلي محند أولحاج
البويرة ـ الجزائر
Akli Mohand Oulhadj University-Bouira - ALGERIE

مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات

Development and prospection journal for researches and studies

مجلة علمية محكمة متخصصة

scientific journal specialist

تصدر عن جامعة آكلي محند أولحاج ـ البويرة (UAMOB) .

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.

Journal Published by the Laboratory of the Développements Policies and the Prospective Studies.

العـدد: الرابع number : 04

جوان 2018 June 2018

السـنة الثالثة 03third Year

الرئيس الشرفي: أ. د.بن علي شريف نور الدين — **Honorary president:** Pr.Ben Ali Cherif Nour el din

المشرف العام د.فرج شعبان. — **General supervisor** : Dr.FEREDJ Chaabane

مسؤول النشر : د. سمير يحياوي. — **Publishing director** : Dr. Samir Yahiawi

رئيس التحرير : د. محمد سفير. — **Editor** : Dr.Mohamed Safire

أعضاء هيئة التحرير : — **Editorial team members** :

أ.د أحمد جميل — Pr. Ahmed Djamil

د. شعبان فرج — Dr.FEREDJ Chaabane

د. ميلود وعيل — Dr.OUAIL Miloud

د. عثمان علام — Dr.ALLAM Othmane

د. علي زيان محند واعمر — Dr. Mohand Ouamar Ali Zayen

أمانة التحرير: — **Editorial secretariate** :

د. محمد مداحي. — Dr. Mohamed Meddahi

د.محمد هاني. — Dr. Mohamed Hani

الإيداع القانوني جوان 2018 Dépôt Légal : June 2018

ر.د.م.د: 2507 – 7511 ISSN :

موقع الجامعة على الانترنيت : www.univ-bouira.dz

البريد الالكتروني للمجلة: revue.devpro@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

Terms of publication in the magazine

The Journal of Dévelopments and Prospects for Research and Studies, deals with previously unpublished research and scientific studies in the fields of economics, management sciences and commercial sciences, in accordance with the following publishing rules:

Language of publication:

The magazine publishes research in Arabic, French and English.

Conditions of publication: The submitted research shall satisfy the following conditions:

- The article shall take into account the scientific originality, accuracy, scientific methodology, and the absence of scientific and grammatical errors, and be accompanied by a pledge and a written declaration not to be published in other places.
- Not to be published elsewhere except with the approval of the magazine.
- Rules for submission of paper submitted for publication:
- The research should be accompanied by a summary not exceeding half a page in the language in which the article was written and another summary in a language other than the one in which the article was written.
- The scientific material is written according to Microsoft word, Traditional Arabic is 16, Arabic, and French or English is in 14 new times, with arial scale of 10 for tables.
- The number of pages of the article does not exceed 22 pages and not less than 15 pages including margins and references, and references and references are at the end of the research.
- With the following margins 2 cm on all four sides A4.
- Attach the research biography of the author, and it accepts the most researchers in one article only.

Arbitration:

- All papers and scientific research submitted for publication shall be subject to arbitration and shall be finalized after making all the amendments recommended by the arbitrators.
- The author / authors alone are responsible for the contents of their published papers and research, and the ideas contained therein express their views and the journal is not responsible for them.

E-mail:

The interventions are sent to the following email address revue.devpro@yahoo.com.

Sommaire de Revue

N°	L'article	Auteur	page
01	LA libiration des telecommunication et marche des technologies de l'information et de la communication : etude comparative entre l'algerie, la tunisie et le maroc .	Dr. Zouaneb Ghericia. Dr. Hadj Ahmed Mohammed. Université de Mascara	01
02	L'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance économique dans les pays en voie du développement – cas de l'Algérie.	Dr. Yacine Nadia Université de khemis Miliana	13
03	L'industrie laitière territorialisée en Algérie : entre émergence et logiques de structuration. Cas des laiteries et fromageries du bassin laitier du Sébaou au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou.	Dr. KABENE Ahmed Dr. DOUMANE Saïd. Dr. CHENANE Arezki. Université de Tizi-Ouzou	25

LA LIBERALISATION DES TELECOMMUNICATIONS ET MARCHE DES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION : ETUDE COMPARATIVE ENTRE L'ALGERIE, LA TUNISIE ET LE MAROC.

Elaboré Par :

Dr. Zouaneb Ghericia[*].

Dr. Hadj Ahmed Mohammed[**].

Résumé :

Les pays du Petit Maghreb ont suivi des processus de libéralisation des télécommunications depuis la fin des années 1990. La séparation entre les services de postes et les services des télécommunications, l'ouverture de l'opérateur historique et la création des organismes de régulation des télécommunications étant les changements communs de l'échantillon des pays étudiés. Par conséquent, la téléphonie mobile a connu une forte évolution et l'élargissement de l'utilisation de l'internet.

D'après cette étude comparative des trois pays : Tunisie, Algérie et Maroc, on a remarqué un dynamisme des marchés dans les trois pays de l'étude. Cependant, l'Algérie est retardée par rapport aux autres pays de l'étude notamment dans le segment de l'Internet. Ce retard est dû au manque de l'indépendance et la transparence de l'autorité de régulation.

Mots clés : Libéralisation des télécommunications, Télécommunications aux pays du Petit Maghreb, Comparaison entre les marchés des TIC des pays du Petit Maghreb.

Abstract :

The countries of little Maghreb have followed process of liberalization of telecom since the end of 1990's. The separation between post services and telecom services, opening of historic operator and regulation organism creation, are the study countries similar changes. In consequent there was an increase of mobile telephony and internet use expanding.

According to our comparative study to the countries of Tunisia, Morocco and Algeria, we have noticed market dynamism in the three countries of study. However, Algeria is very late compared to the other study countries particularly in internet segment. This delay is due to the missing of independence and transparence of regulation authority.

Key words: Telecom liberalization, telecom in the little Maghreb countries, comparison between ITC markets in little Maghreb.

[*] Maitre de conférences en sciences économiques – Université de Mascara ghericia_zouaneb@yahoo.fr

[**] Maitre de conférences en sciences économiques – Université de Mascara – mohamedhadjahmed29@gmail.com

Introduction :

Le développement dans les technologies de l'information et de la communication **(TIC)**, a produit des changements profonds dans tous les domaines. Les TIC[1] selon le programme des nations unis pour le développement **(PNUD)** « sont des outils de maniements de l'information, c'est-à-dire un ensemble varié de produits, d'applications et de services qui sont utilisés pour produire, stocker, traiter, distribuer et échanger l'information»[2].

Ce secteur occupe aujourd'hui une importance dans la croissance économique, les études de la banque mondiale sur 120 pays montrent que chaque augmentation de 10 points de pourcentage dans la pénétration des services de large bande correspond à une augmentation de la croissance de 1.3 point de pourcentage (Quiang, 2009)[3]. Ce qui a incité tous les pays à intégrer les TIC dans les politiques de développement économique, et cela ne peut être que par des changements institutionnels du secteur des télécommunications. Ces changements se représentent notamment, par des mouvements de libéralisations et d'ouverture au secteur privé.

Plusieurs études ont essayé d'analyser la situation des télécommunications aux pays du Petit Maghreb ; en tant que membres de continent d'Afrique ou des pays arabes (Mezouaghi, 2005), (Mezouaghi, 2007), (UIT, 2007) ; (UIT, 2014). La contribution de cette recherche, concerne l'analyse des processus de libéralisation et leurs répercussions sur les TIC par une comparaison des pays du Petit Maghreb : l'Algérie, La Tunisie et le Maroc.

Donc on va répondre à la problématique :

La libéralisation des télécommunications a-t-elle produit des changements des structures des marchés des technologies de l'information et de la communication de la même manière dans les pays du Petit Maghreb?

Les questions partielles :

- Comment ces pays ont effectué les changements du secteur des télécommunications ?
- Quelles sont leurs répercussions sur les marchés des TIC ?

Pour répondre à la problématique de cet article les hypothèses suivantes sont à proposer:

- **Les pays du petit Maghreb ont entré dans les processus de libéralisation des télécommunications dans la même période.**
- **Ces processus de libéralisation de télécommunications dans ces mêmes pays se ressemblent.**
- **Les répercussions des réformes des télécommunications sur le secteur des TIC sont identiques.**

Cette étude a pour objectifs :

D'analyser la qualité des changements institutionnels du secteur des télécommunications dans les pays du Petit Maghreb et leur impact sur le niveau du secteur des TIC qui est en changement continu vue son importance dans le développement économique des pays.

Cette recherche est une étude comparative et analytique des changements institutionnels des télécommunications et leurs répercussions dans les marchés des TIC, dans les pays du Petit Maghreb.

L'importance du sujet :

Les études sur les répercussions de la libéralisation des télécommunications au petit Maghreb sont très rares. La présente étude montre premièrement, les points forts et les points faibles de ces processus de libéralisations, et deuxièmement, leurs résultats récents dans les marchés des TIC dans ces pays à ces dernières années.

On va répondre à ces questions par les points suivants :

Présenter les modèles des changements des télécommunications dans le monde,

Puis passer aux changements institutionnels des télécommunications dans les pays de l'Algérie, La Tunisie et le Maroc et leurs retombées sur la structure du marché des TIC.

Enfin analyser les dynamiques de marché des TIC par la spécificité de chaque pays.

1- **Les expériences des pays dans les changements institutionnels des télécommunications :**

Depuis la fin des années 80 et notamment le début des années 90, la révolution technologique a changé toutes les économies. Ces changements sont liés aux exigences de marché, au caractère changeant des TIC, à la nouveauté et la rapidité.

Les changements institutionnels des télécommunications sont manifestés par les libéralisations et le démantèlement des monopoles. Ils sont apparus aux Etats Unis et élargie ensuite en Europe et au Japon. La section suivante expose ces expériences brièvement.

1-1-Les Etats Unis :

Aux Etats Unis la libéralisation du secteur des télécommunications a répondu aux caractéristiques du marché et les innovations techniques qui ont favorisé la concurrence dans le secteur. Le processus de libéralisation se manifeste par la remise en cause du monopole sur les équipements en 1956 et l'introduction de la concurrence qui débute en 1960. C'est sous l'administration de Reagan en 1982 que la libéralisation des télécommunications s'est élargie aux Etats Unis. Les opérateurs privés ont imposé la libéralisation du secteur, et la régulation est assurée par le marché non pas, par les autorités publiques.

1-2-Le cas du Royaume Uni et l'Europe :

Le mouvement des libéralisations des télécommunications a fait ses débuts au royaume uni par une décision des pouvoirs publics. C'est depuis le début des années 1980 qu'il est établi en grande Bretagne en 1981 le *British télécommunication act procéda* à la séparation entre British télécom et le Post office qui restèrent des entreprises publiques. En 1984, le gouvernement britannique a privatisé le British Télécom mais par la vente de 50,2% du capital par l'Etat qui demeurait le principal actionnaire. La concurrence dans le réseau fixe était lente sous le régime de duopole jusqu'en 1991 où les pouvoirs publics ont ouvert largement le marché des télécommunications à de nouveaux opérateurs par des mesures incitatives. Le contrôle du secteur est assuré par un « office of télécommunication ».

Les autres pays européens ont suivi le même chemin de libéralisation. Dés 1983, la commission des communautés européennes a entamé un vaste programme d'action en matière de télécommunication puis la libéralisation des marchés d'équipement et de services La libéralisation est initiée en 1987 par la publication de la télécommunication green paper. Le principe de l'ouverture à la concurrence de la téléphonie vocale a été arrêté en 1993, pour des dates allant de 1998 à 2005, Doyle (2000).

1-3-Le cas de Japon :

La libéralisation des télécommunications au japon était établie après les expériences des Etats Unis et le royaume uni. Elle résulta pour parti de la pression des Etats Unis pour ouvrir le marché japonais, mais elle fut également l'aboutissement d'une évolution de la société japonaise et de ces industries d'équipement. C'est aux débuts des années 1980 que le processus de libéralisation est commencé au Japon. Le processus a produit la division du marché japonais entre la NTT[4] disposant du monopole du réseau et des services intérieurs et KDD[5] responsable de l'international. Par la suite la structure de marché a considérablement évolué.

Les changements des télécommunications présentent des similitudes entre les pays, concernant les libéralisations et des différentiations, dans l'exercice des politiques et des réformes. Brousseau et all, (2009) les regroupent en trois grandes variantes institutionnelles :

Le modèle de marché régulé nord américain, par la présence d'un opérateur privé qui a le monopole de l'interurbain, mais où il subsiste d'autres opérateurs de réseaux interconnectés en monopole local, la régulation est assuré par des institutions administratives.

Le modèle hiérarchique et étatique au Japon et en Europe

Et le troisième modèle dominé par la concession à une firme étrangère caractérise les pays latino américain.

2-Les changements du secteur des télécommunications dans les pays du Petit Maghreb :

Les pays du Petit Maghreb ont suivi les pas des pays de l'Europe dans les changements institutionnels du secteur des télécommunications. Ils sont caractérisés par la libéralisation du secteur, la séparation des postes et télécommunications et l'ouverture de l'opérateur historique des télécommunications au secteur privé. Ainsi que l'instauration des organes de régulation des télécommunications. Ces réformes sont commencé presque dans la même période, Entre la fin des années 1990 et le début des années 2000. On présente ces réformes en étudiant les mesures des changements institutionnels, puis les organes de régulation et l'ouverture du marché des télécommunications en Tunisie, Algérie et Maroc.

2-1- les mesures des changements institutionnels des télécommunications :

Les pays de Petit Maghreb ont lancé les changements institutionnels des télécommunications, depuis la fin des années 1990 et le début des années 2000, répondant aux engagements internationaux et aux exigences de l'évolution rapide des marchés des télécommunications.

Le Maroc a commencé dans les réformes bien avant les deux pays : la Tunisie et l'Algérie, et même les réformes étaient efficaces dans le marché des télécommunications.

La réforme engagée par la Loi 24-96 visait principalement, les objectifs suivants: UIT,(2001, 10)

- «doter le secteur des télécommunications d'un cadre réglementaire efficace et transparent favorisant une concurrence loyale, au bénéfice des utilisateurs des réseaux et services des télécommunications;
- poursuivre le développement de ces réseaux et services en favorisant les initiatives, tendant à les adapter à l'évolution des technologies et au progrès scientifique;
- fournir un service public sur l'ensemble du territoire du pays et à toutes les couches de la population et ce, dans le cadre du plan de développement économique et social;
- offrir à l'économie nationale les moyens de communication basés sur des technologies en constante évolution, de façon à accroître son ouverture et son intégration dans l'économie mondiale;
- dynamiser le secteur de la poste par l'introduction de la concurrence dans le courrier accéléré international;
- favoriser la création d'emplois directement ou indirectement liés au secteur».

La Tunisie a lancé un plan de libéralisation des télécommunications depuis la fin des années 1990 et ce par la signature en 1997 d'une convention avec l'OMC sur la libéralisation du secteur des télécommunications, pour éliminer le

monopole de l'Etat sur les télécommunications qui est devenu une entrave au développement de la téléphonie fixe et mobile.

La convention prévoit une feuille de route qui inclut notamment l'attribution d'une seconde licence mobile, d'une licence pour un opérateur de transmission de données, d'une licence pour un opérateur fixe et l'ouverture du capital de l'opérateur historique.

Mais le processus de libéralisation est commencé en 2002 en Tunisie après la loi de n°2001-1 du 15 janvier 2001 promulguant le code des télécommunications. Ce processus est renforcé par des mesures juridiques et réglementaires et des institutions de régulation, Ajlane(2016,02).

L'ouverture du secteur des télécommunications crée d'un côté, un nouveau contexte pour l'opérateur historique, et nécessite de l'autre la définition de règles d'actions pour les opérateurs qui visent à s'installer sur le marché tunisien. Afin d'organiser le secteur dans ce nouveau cadre, un code des télécommunications a été promulgué en 2001. « Cette organisation comprend: Ajlane, (2016,02)

- l'installation et l'exploitation des réseaux de télécommunications ;
- la fourniture des services de base des télécommunications ;
- la fourniture des services de télécommunications ;
- la fourniture des services de la télédiffusion ;
- la gestion des ressources rares des télécommunications. » (Article 1, Code des télécommunications 2001).

L'Algérie comme les autres pays de l'étude, s'est engagée effectivement dés le début des années 2000, dans les réformes avec la libéralisation du secteur et l'instauration d'une agence de régulation des télécommunications.

La mise en place d'un nouveau cadre institutionnel du secteur des télécommunications relève des défaillances de l'ancien régime institutionnel. Le monopole public est devenu inefficace et la dégradation de la qualité des prestations de l'opérateur public qui était jugé médiocre par les consommateurs en plus des exigences des accords commerciaux internationaux avec l'Europe et l'OMC, Mezouaghi (2005, 05).

L'Algérie s'était engagée à revoir le cadre législatif de sorte à séparer l'exploitation, la régulation et la politique sectorielle. En clair, cela voulait dire que le ministère de tutelle, l'Autorité de régulation (ARPT) et l'opérateur historique (Algérie Télécom) devaient jouer chacun son rôle indépendamment l'un de l'autre. Le calendrier de réforme, formalisé sur la base des dispositions réglementaires de la Loi 2000-03, comprend deux grands volets. Le premier consiste dans la libéralisation du marché par l'octroi de licences sur les segments du fixe et du mobile à partir de 2001. Le deuxième volet concerne la privatisation partielle de l'opérateur historique et de ses filiales dès le début de l'année 2006, Guasmi,Virto (2009,58).

2-2-La régulation des télécommunications :

La libéralisation des télécommunications ne peut être réalisée sans l'instauration des organes de régulation. Le Maroc et l'Algérie ont crée une autorité de régulation autonome et qui est seule responsable de la régulation du marché des télécommunications. La Tunisie a séparé les missions de régulation du marché des télécommunications entre un organe de régulation et d'autres organismes issus du ministère des technologies de l'information.

La Loi 24-96 se traduit par une réorganisation profonde du secteur des télécommunications au Maroc car elle prévoit UIT (2001,11):

Pour ce faire, une restructuration fondamentale du secteur a été mise en œuvre. Elle a consisté essentiellement en une scission de l'Office national des postes et des télécommunications (ONPT) en deux entités distinctes, l'Itissalat Al-Maghrib S.A. (Maroc Telecom) et Barid Al-Maghrib, (Postes Maroc) et la création d'une agence de réglementation autonome, l'Agence nationale de réglementation des télécommunications (ANRT). De par cette législation, il incombe à présent à l'ANRT d'exécuter les politiques en matières de télécommunications, de contrôler l'application des lois et des règlements par tous les acteurs du secteur des télécommunications et d'arbitrer les conflits en la matière.

La loi de 2000 a fixé des mesures incitatives pour le développement des télécommunications en Algérie par : ARPT (2000)

- La séparation des activités de la poste et des télécommunications;
- La constitution d'une société de droit Privé **Algérie Télécom** pour l'exploitation du service public des télécommunications préalablement géré par le ministère;
- La création d'une autorité de régulation des postes et des télécommunications indépendante (ARPT) en 2000;
- L'ouverture du marché des télécommunications à la concurrence selon trois régimes de services : le régime des licences, le régime des autorisations et le régime simples déclarations.

Cette loi a été modifiée et complété au cours de temps, par différents instruments réglementaires ayant pour objet, le traitement des différentes questions découlant de l'exploitation courante.

Le code des télécommunications 2001, en Tunisie a réglementé l'ouverture du marché des télécommunications au secteur privé. Les autres innovations majeures de cette loi de 2001 sont la création d'une autorité de régulation en charge des télécommunications (l'Instance Nationale des Télécommunications INT) et de l'Agence Nationale des Fréquences (ANF) en charge de la gestion du spectre des fréquences Kamoun, (2016,07).

Les missions sont séparées entre le ministère des TIC et l'INT : Ajlane,2016.id

Le ministère des Technologies de l'information et de communication est chargée de : la politique des télécommunications, l'octroi des licences, la libéralisation et l'ouverture du marché.

L'INT quant à elle est chargée de contrôle du respect des obligations réglementaires et juridiques des opérateurs, régulation d'interconnexion et d'accès….

2-3-L'ouverture du marché des télécommunications :

Ces mesures de libéralisation sont traduites par des changements dans les marchés des télécommunications notamment sur le segment de mobile et l'Internet. Mais, les pays du Petit Maghreb ont poursuivi le sentier de réformes, pour adapter les institutions des télécommunications aux marchés.

La certification électronique, l'introduction de la troisième génération mobile en 2013 et la quatrième génération en 2014, sont des changements importants qui ont renforcé le développement des télécommunications en Algérie. Les décrets, circulaires, etc. sont mis en place continuellement, afin de traiter de ces divers détails. En raisonnant en termes économiques, la loi n° 03-2000 est considérée comme étant un cadre qui sous-tend l'activité du secteur des télécommunications.

Ces réformes ont contribué dans le développement du segment de la téléphonie mobile par la présence des opérateurs privés de la téléphonie mobile en plus de l'opérateur historique Algérie télécom et sa pénétration et l'élargissement du réseau d'Internet. D'autres projets sont à réaliser.

En Tunisie le processus de libéralisation est traduit dans le marché par :

- L'octroi d'une deuxième licence GSM mobile en mai 2002 à OrascomTelecom Tunisie/TunisianaSA ou Ooredoo Tunisie SA depuis avril 2014,
- L'octroi d'une autre licence à Orange Tunisie qui est le deuxième opérateur de mobile et de fixe en Tunisie, et le troisième opérateur ooredoo avec 40% de la clientèle.

Ainsi la Tunisie a laissé l'entrée de la troisième génération mobile, depuis 2009 pour tous les opérateurs, et la quatrième génération depuis 2016, Ajlane (2016).

Tableau N°01 : la libéralisation des télécommunications dans les pays du Petit Maghreb

Pays	Date de libéralisation	Organismes de régulation	L'ouverture du capital de l'opérateur historique
Algérie	2000	ARPT	Prévue
Tunisie	2001	Instance de régulation	2006
Maroc	1997	ANRT	2000

Source : élaboré par les auteurs à partir des rapports des organismes de régulations de pays de l'Algérie, la Tunisie et le Maroc

La réforme étant lancée, le paysage des télécommunications au Maroc s'est vite transformé et les effets se sont très rapidement fait sentir à travers le pays.

Au niveau institutionnel, cette réforme s'est traduite à ce jour par: UIT (2001, 11)

- la création en 1997 de l'Agence nationale de réglementation des télécommunications en tant qu'organe de réglementation et de régulation du secteur;
- la création d'Itissalat Al-Maghrib (Maroc Telecom), en tant que société anonyme à capital public;
- l'ouverture à la concurrence de certains secteurs des télécommunications: mobiles en 1999, GMPCS (Global *Mobile* Personal Communication System) en novembre 1999 et VSAT (very small aperture) en 2000;
- la libéralisation entière des services à valeur ajoutée (ouverture du marché aux fournisseurs d'accès et de services Internet);
- l'ouverture du capital de Maroc Telecom à des entreprises étrangères depuis décembre 2000.

La séparation entre le secteur des postes et télécommunication est une mesure qui a contribué au développement des télécommunications dans les trois pays. Ainsi le Maroc a procédé à l'ouverture du capital de l'opérateur historique aux partenaires étrangers depuis 2000. Cette mesure est prise en Tunisie depuis 2006 mais la privatisation de l'opérateur historique en Algérie est toujours prévue sans application.

Les changements du secteur de télécommunication sont comme cité ci-dessus dans la même période pour les pays du Petit Maghreb, mais le Maroc a procédé aux changements institutionnels du secteur avant les autres pays, depuis 1997. Ces changements se traduisent par la création des organismes de régulation : l'autorité de régulation des postes et télécommunications en Algérie, La création de l'instance nationale de régulation en Tunisie, et l'autorité nationale de régulation des télécommunications au Maroc.

3-Les dynamiques du marché des TIC dans les pays du Petit Maghreb :

La libéralisation des télécommunications a sans doute contribué dans le développement du secteur, la pénétration du mobile était l'effet pertinent dans tous les pays, les effets sur les autres segments, différent pour plusieurs raisons. On va les citer dans cet énoncé par pays.

Commençant par le réseau fixe, ce dernier connait un recul dans les trois pays ces dernières années dû à la concurrence du réseau mobile qui donne à ces abonnées des services diversifiés avec les moindres coûts en -notant que les données sur la pénétration du réseau fixe en Algérie et la Tunisie sont mesurés par ménage tandis que les données de Maroc sont mesuré par habitants-.

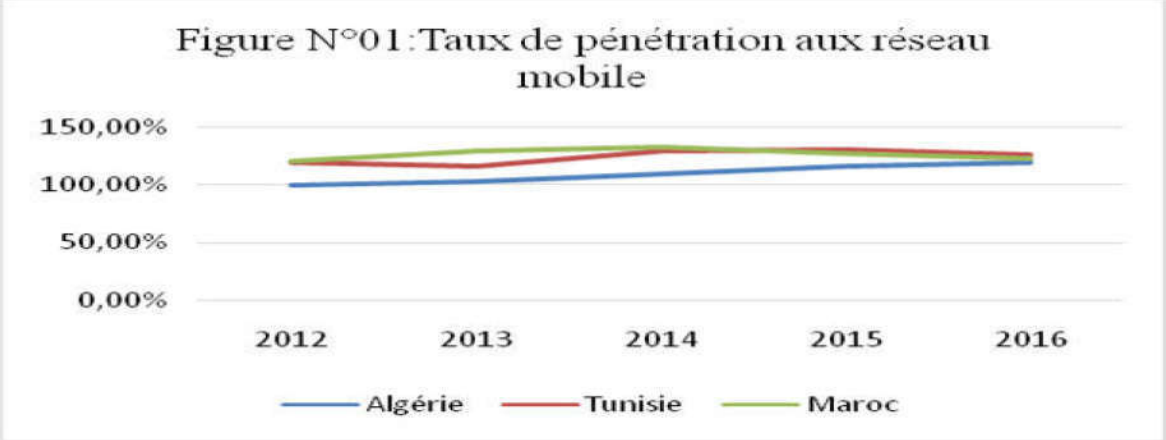
Tableau n°02 : pénétration des réseaux fixes

Pays	2012	2013	2014	2015	2016
Algérie*	41.57	41.23%	40.04%	41.65%	38.26%
Tunisie*	42.3%	38.3%	34.7%	33.6%	33.9%
Maroc**	10.8%	8.9%	7.5%	6.57%	6.12%

Source :[6]ARPT, Rapport d'activité de l'autorité de régulation de l'Algérie, 2016, ANRT, Rapport d'activité 2015, Maroc, (Amraoui, 2017), INT, Rapport d'activité de la Tunisie, 2017

*par ménage,**Par habitant

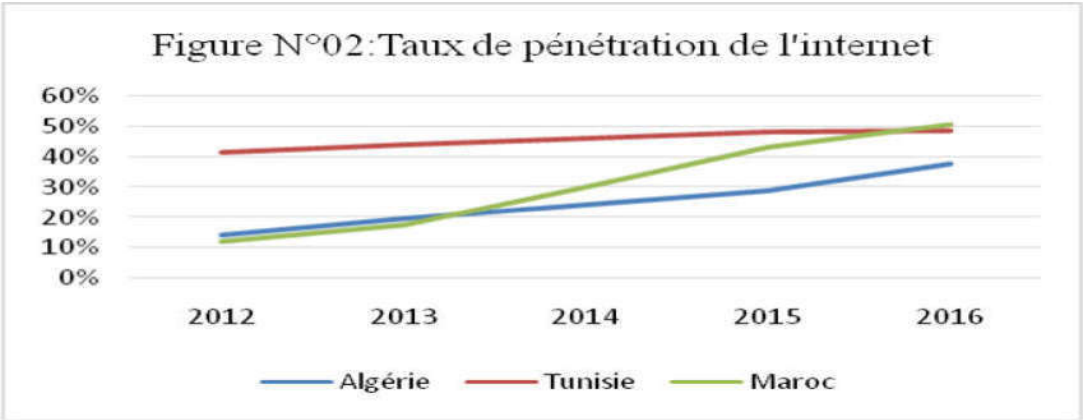
Par ailleurs les services mobile connaissent dans les trois pays, une progression notable qui a atteint plus de 100% la dernière année, et ce depuis la libéralisation du secteur établie. Mais l'Algérie reste retardée dans ce domaine par rapport aux Maroc et la Tunisie, car ces deux derniers ont entré tôt dans l'utilisation des données mobile.



Source : Rapport d'activité des organismes de régulation en 2016

La tendance de la téléphonie mobile est en baisse les dernières années en Tunisie et au Maroc, cette baisse est due de la saturation des marchés mobile, et l'identification des propriétaires des cartes Sim aux Maroc. L'Algérie reste en évolution lié à l'introduction de la troisième génération et la quatrième génération mobile.

La situation des pays de l'étude par rapport à l'internet est différente. On remarque l'avancée du Maroc par un taux de pénétration élevé 50.4% en 2016 qui a atteint selon les données du site de l'internet world statistiques 58% en 2017[7]. Les baisses des tarifs et la diversification des services Internet offerts en plus de l'entrée dans la troisième génération et la quatrième génération depuis 2008, le lancement depuis 2012 d'offres Double Play ADSL qui ont permis de relancer le marché du Fixe et de l'Internet, Amraoui, (2017) - c'est-à-dire bien avant les deux pays-, ont- contribué dans l'élargissement de l'utilisation de l'Internet.



Source : élaboré par les auteurs à partir des données des rapports d'activité des organismes de régulation

Bien que la Tunisie soit mieux classée dans l'indice mondial des télécommunications[8] elle n'a pas atteint le taux enregistré par Le Maroc. Le pays a intégré la troisième génération en 2009, mais en raison des conflits politiques il n'a pas intégré la quatrième génération qu'en 2016. Cela ne veut pas dire que la situation est faible, les données mobile occupent une part importante dans le marché tunisien de l'Internet et elle reste mieux dotée par un taux de 48.52%.

L'Algérie a vu une évolution positive par un taux de pénétration de 42% de l'internet et en 2017, UIT (2017) mais reste mal classée par rapport aux deux pays. Ce retard est dû au monopole de l'Algérie télécom aux services de l'internet et les contraintes réglementaires et financiers devant les ISP (les fournisseurs privés de l'internet), ces derniers existent mais ne fonctionnent pas. En outre la connectivité des entreprises est très faible seulement 15% des entreprises sont connectées à l'Internet[9]. L'entrée dans la troisième génération en 2014 et l'élargissement de quatrième génération mobile aux opérateurs de mobile permettent aujourd'hui de rafraichir le marché de l'Internet, ARPT (2016). Cela a diminué les tarifs et donné plus de diversification au marché de l'Internet.

Conclusion

Les TIC ont connu une transformation remarquable après les changements institutionnels du secteur des télécommunications aux pays du Petit Maghreb. La séparation entre les postes et les télécommunications, l'instauration des organismes de régulation de télécommunications et l'ouverture du marché des télécommunications à la concurrence ont contribué dans l'élargissement de l'utilisation de mobile en réalisant des taux de pénétration de plus de 100% et une hausse du nombre des utilisateurs de l'Internet notamment après l'instauration de la troisième et la quatrième génération mobile.

Cependant on a remarqué des différences entre les trois pays. L'avancée de la Tunisie dans le marché des télécommunications est pertinente notamment en Internet comme le montre l'indice international des télécommunications. Cet avancement est dû selon les analyses de l'ouverture totale du marché des télécommunications au secteur privé, ce qui a garanti une concurrence loyale et la diversification des services avec les moindres coûts.

Comme le Maroc a atteint un taux de pénétration de plus de 58% en 2017 devançant La Tunisie 50% et l'Algérie 42.95%, il n'est pas plus loin de la Tunisie dans le classement mondial des télécommunications. C'est grâce à l'entrée précoce dans le processus des changements institutionnels et l'instauration de la 3G et 4G depuis 2006, l'ouverture du capital de l'opérateur historique depuis 2001 et la diversification des offres de mobile et Internet.

Malgré la réalisation des progrès ces dernières années dans le segment mobile et l'Internet, l'Algérie reste retardée par rapport aux deux autres pays de l'étude

puisque ces changements ne sont pas très efficaces car l'autorité de régulation n'a pas toute la liberté et la transparence dans l'exécution de ses missions devant les ISP. Ses décisions sont limitées pour laisser le monopole à l'opérateur historique, qui dans cette phase ne peut pas répondre aux exigences énormes du marché de l'internet demandant des services diversifiés et en rapide évolution.

Le test des hypothèses :

Les résultats de cette étude, montrent que nos deux premières hypothèses sont vrais tandis que la troisième hypothèse est fausse, ce qui se présente comme suit :

- Les pays du petit Maghreb ont entré dans les processus de libéralisation des télécommunications entre la fin des années 1990 et le début des années 2000.
- Ils ont commencé la libéralisation du secteur au capital privé et la création des organes de régulation des télécommunications. Néanmoins, Le Maroc devance les deux pays par la privatisation totale de l'opérateur historique.
- Leurs répercussions sur le secteur des TIC n'ont pas été similaires. Il existe des changements dans les marchés des TIC des pays étudiés. Mais l'Algérie reste retardée par rapport aux autres pays de l'étude. Cela est du au rythme lent des réformes du secteur.

La grande importance des TIC aujourd'hui exige, aux pays du Petit Maghreb, la poursuite des changements du secteur des télécommunications pour atteindre les objectifs visés par les réglementations. Or il y a une différence entre ce qui est prévue et ce qui est dans la réalité. Et cela ne peut être réalisé qu'à travers le renforcement de l'indépendance des autorités de régulation et la transparence pour éviter les pratiques anticoncurrentielles. Ainsi il faut les compléter par des changements dans d'autres secteurs tels que la formation, l'industrie, le commerce et l'administration publique.

Références bibliographiques :

[1] L'acronyme TIC est l'abréviation des Technologies de l'information et de la communication
[2] Cité par Adouka et Zouaneb, 2017, les TIC et l'emploi en Algérie: étude empirique, revue de développement économique, Université d'El Oued, N°03 p347.
[3] Cité par Kamoun et all, 2010, *Vers une politique et une réglementation des TIC fondée sur des données probante*s, Revue de Performance du Secteur Des TIC Tunisie 2009/2010, *Volume 2, Document d'orientation n. 12.*
[4] NTT ,le réseau domestique de l'opérateur semi-public
[5] KDD,L'opérateur de téléphone ***japonais*** Kokusai Denshin Denwa
[6] ARPT, 2016, observatoire des télécommunications en Algérie, mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs, consulté le 2/12/2017.Arnt, rapport d'activité, 2015, INT, 2017, rapport d'activité.
[7] http://www.internetworldstats.com et Union internationale des télécommunication, 2017
[8] La Tunisie est classée 99e, suivi du Maroc, 100e et l'Algérie 102e.
[9] http://www.divona.dz/internet-entreprise-en-algerie/ consulté le 19/12/2017

L'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance économique dans les pays en voie du développement - cas de l'Algérie.

Elaboré par :

Dr. Yacine Nadia*

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'analyser l'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie, durant la période 1980 à 2014, en utilisant la fonction Cobb Douglas et en appliquant l'approche ARDL .

Les résultats de nos estimations économétriques ont révélé que la politique d'ouverture commerciale menée par l'Algérie, qui est représentée par le degré de l'ouverture commerciale a un impact positif sur la croissance économique en l'Algérie à court terme, tandis que cet impact devient négatif sur le long terme. L'Algérie doit considérer la politique d'ouverture commerciale comme un plan à long terme du pays qui doit s'inscrire dans le cadre d'une stratégie globale de développement pour renforcer la croissance économique.

Mots clés : politique d'ouverture commerciale, degré de l'ouverture commerciale, croissance économique, ARDL, Algérie.

Abstract:

The objective of this study is to analyze the impact of the policy of trade openness on economic growth in Algeria, during the period 1980 to 2014, using the Cobb Douglas function and applying the ARDL approach. The results of our econometric estimates have shown that Algeria's policy of trade openness, represented by the degree of trade openness, has a positive impact on economic growth in Algeria in the short term while this impact becomes negative in the long term. Algeria should consider trade openness policy as a long-term plan and should be part of a global development strategy in order to enhance economic growth.

Keywords: trade openness policy, degree of trade openness, economic growth, ARDL, Algeria.

Introduction:

Comme beaucoup d'autres pays en développement, l'Algérie adoptait dés son indépendance des politiques économiques protectionnistes ; caractérisées

* Docteur en analyse économique et développement durable, Université de khemis Miliana – Algérie, Email : nadiaeco15@yahoo.fr.

par une stratégie de substitution aux importations, Ainsi, les secteurs économiques et socio-économiques algériens ont été, pour leur majorité, légalement ralentis par le monopole public. Cependant, suite au choc pétrolier de 1986, et suite aussi aux périodes d'instabilité sociopolitique au début des années 90, le pays sombre dans une crise socioéconomique intense. C'est à ce moment là qu'il se rapproche du Fonds Monétaire International pour conclure un premier accord d'ajustement structurel, accord en vertu auquel le pays engage des réformes structurelles importantes qui lui permettent le passage à l'économie du marché. La composante principale de ces réformes était un programme de libéralisation commerciale. Autrement dit, l'état engage un processus de « démonopolisation du commerce extérieur », Ceci s'accomplit par une levée de toutes les barrières non tarifaires (suppression des listes de produits prohibés à l'importation et des autorisations préalables) et la simplification du tarif douanier, en ramenant les taux des droits douaniers à des niveaux fixés nettement plus bas. A partir de 1994, le secteur du commerce extérieur est totalement libéralisé et s'accomplit dans le respect des réglementations et des procédures bancaires et douanières.

Dans le contexte actuel de la mondialisation, les conséquences macro-économiques de l'ouverture commerciale dans les pays en développement ont fait l'objet d'un vaste débat. Celui-ci s'est principalement concentré sur les effets de l'ouverture commerciale sur la croissance économique de moyen et long terme, le message dominant soulignant les effets positifs de l'ouverture commerciale bien que le débat ne soit pas clos, surtout après l'apparition de L'article de Rodrik et Rodriguez (1999) qui remet en cause la robustesse de quatre études empiriques de référence sur le sujet (Dollar (1992), Ben David (1993), Sachs et Warner (1995), Edwards (1998)), Par conséquent les prises de position sur la question du lien entre ouverture et croissance deviennent plus nuancées.

Devant cette divergence entres les chercheurs sur l'existence d'une relation positive entre la politique d'ouverture commerciale et la croissance économique, et comme l'Algérie s'est engagée plus d'une décennie dans l'ouverture de son commerce extérieur, il est naturel de s'interroger sur l'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie en posant la question suivante : **Quel est l'impact de la politique d'ouverture commerciale menée par l'Algérie durant la période 1980-2014 sur la croissance économique à court et à long terme ?**

Pour y répondre nous proposons de vérifier l'hypothèse suivante : la politique d'ouverture commerciale menée par l'Algérie durant la période 1980-2014 influence positivement la croissance économique en Algérie à court et à long terme.

Afin de répondre à notre problématique et tester également la précédente hypothèse, notre article sera organisé comme suit : La première partie présentera

une revue de la littérature théorique et empirique, Ensuite, on traitera la méthodologie économétrique, en spécifiant la fonction, et les variables utilisées. enfin, La dernière partie sera consacrée à la présentation et l'analyse des résultats.

I- Une revue de littérature sur la relation entre l'ouverture commerciale et la croissance économique

1- Les approches théoriques de la relation entre l'ouverture commerciale et croissance économique

Plusieurs études théoriques majeurs sont effectuées afin d'analyser la relation entre ouverture commerciale est croissance économique: Crossman et Helpman(1991)[1] démontrent que l'ouverture permet d'augmenter les importations domestiques de biens et services qui incluent des nouvelles technologies .Grâce à l'apprentissage par la pratique et le transfert de technologies, le pays connaît un progrès technologique, sa production devient plus efficiente et sa productivité augmente. On s'attend alors que les économies plus ouvertes croissent à un rythme plus rapide que celles plus protectionnistes. Cependant, les auteurs rajoutent que ces gains dépendent de plusieurs facteurs, dont la situation initiale. Cette dernière détermine la nature de la spécialisation du pays dans le long terme et donc son taux de croissance. L'ouverture d'une petite économie peut la conduire à se spécialiser dans un secteur de faible croissance, contribuant plutôt à laisser le pays dans le sous-développement. Dans ce cas, le pays devrait adopter des politiques protectionnistes durant les premières étapes de son développement, pour ensuite opter pour des politiques d'ouverture appropriées.

Pour Batra (1992) et Leamer (1995)[2], la libéralisation des échanges réduit les tarifs, et par conséquent, diminue le prix relatif des biens domestiques manufacturés. Ces biens deviennent moins attirants que les biens étrangers, et l'économie domestique peut alors subir une perte. Néanmoins, même si ces travaux encouragent des politiques protectionnistes sous certaines conditions, aucun n'encourage la protection comme stratégie de développement à long terme. La protection est considerée comme une stratégie de court terme afin de préparer adéquatement l'économie à l'ouverture des ses marchés. D'autres travaux, comme ceux de Grossman et Helpman (1991), Romer (1990) et Rivera-Batiz et Romer (1991), portent leur attention sur les implications à long terme de l'intervention gouvernementale dans le commerce. Ils considèrent l'innovation comme source de croissance et encouragent donc des politiques d'ouverture. Dans leurs modèles, les gains du libre-échange proviennent principalement des effets d'échelle véhiculés à travers la recherche et développement. L'innovation générée contribue à augmenter le stock de connaissance et le transfert de technologie. De plus, le commerce international permet d'éviter aux pays de la R&D redondante qui pourrait détourner des ressources d'activités plus productives[3].

2- Quelques études empiriques sur la relation entre l'ouverture commerciale et la croissance économique :

L'étude économétrique du lien entre ouverture et croissance a connu une grande vague dans les années 1990, Pour dollar (1992)[4] et Edwards (1998)[5], les échanges commerciaux expliquent significativement le taux de croissance réel du PIB par tête. Dans la même optique, pour Lutz (2001)[6], il n'est pas prouvé que les restrictions commerciales soient favorables à la croissance des PVD. Selon BERG et KRUEGER)[7], il n'y a pas de pays ayant réussi sans avoir commercé de manière importante Sur les vingt dernières années. Chang et al. (2009) constate que la libéralisation du commerce conduit à une croissance plus rapide en moyenne. Avec les termes d'interaction inclus, la relation se maintient, sauf dans les pays où il existe de fortes distorsions dans les zones complémentaires, comme décrit précédemment. En outre, la poursuite des réformes politiques après la libéralisation aide un pays à tirer pleinement parti de sa décision de libéralisation.

En général, les études précédentes montrent que de nombreux auteurs ont étudié la relation entre le commerce et la croissance, de sorte que la croissance économique étrangère a prouvé que cette relation est positive et significative. Cependant, cette idée ne fait pas l'unanimité Certains chercheurs estiment aussi que dans certaines conditions, la libéralisation du commerce peut ne pas stimuler la croissance. C'est le cas, par exemple, lorsqu'il existe au niveau des institutions ou sur les marchés des imperfections qui entraînent une sous-utilisation des ressources humaines ou en capital, ou une spécialisation dans les industries extractives ou dans des secteurs qui ne bénéficient pas des rendements d'échelle croissants (Grossman et Helpman (1991), Matsuyama (1992), Sachs et Warner (1995, 1999), Rodriguez et Rodrik(1999)). Dans des économies excessivement régulées, la libéralisation peut aussi ne pas stimuler la croissance car, la mobilité des facteurs de production sera restreinte (Bolaky et Freund, 2004). Krueger (1998), Baldwin (2003), Winters (2004), Chang, Kaltani et Loayza (2005) estiment de leur côté que la libéralisation commerciale seule ne suffit pas pour stimuler fortement la croissance. Elle doit être accompagnée par d'autres politiques telles que la promotion de l'investissement dans le capital physique et humain, l'amélioration de la qualité des institutions, la lutte contre la corruption, le maintien d'un taux de change stable, etc.[8]

Autres études parviennent aussi à justifier le protectionnisme pour certaines industries ; citons hallak et levinsohn (2004)[9]. L'opinion selon laquelle la croissance n'est pas forcément liée aux échanges commerciaux, ni à une spécialisation dans des produits industriels, a aussi ses partisans (ocampo et taylor 1998[10], rodriguez et rodrik 1999[11], harrison et hanson 1999[12]. le fait que les échanges (industriels ou non) n'apparaissent pas toujours liés à la croissance peut éventuellement s'expliquer par la nécessité, précédemment évoquée, de mener d'autres politiques conjointement à la libéralisation.

D'autres études qui sont dans le même sens justifient que l'ouverture commerciale n'est pas favorable pour les pays en voie du développement (Winocur (2000)[13], Stiglitz (2004)[14]).

II- Méthodologie :

1- Présentation du modèle et définition des variables :

Le modèle choisi afin d'examiner l'impact de la politique d'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie est inspiré de l'étude qui est faite par **Jin (2004)**[15], il se base sur la fonction de production générale où l'hypothèse des rendements constants à l'échelle est introduite.

Le modèle peut être exprimé de la manière suivante : $Y = F(K, L, OPEN)$…….. (1)

Après la transformation logarithmique de la fonction de production, le modèle est spécifié comme suit:

$$LGDP_t = \alpha + b_1 LK_t + b_2 LL_t + b_3 LOPEN_t + \varepsilon_t$$

Où : **L** : logarithme, GDP_t : produit intérieur brut , K_t : formation brut du capital fixe , L_t : population active , $OPEN_t$: degré de l'ouverture commerciale.

Les variables de notre modèle peuvent être décrites comme suit :

- La variable endogène ou expliquée :

- le produit intérieur brut (GDP) : représente la valeur ajoutée totale des biens et des services produits sur un territoire national. Il est utilisé comme mesure de la croissance économique.

- Les variables exogènes ou explicatives :

- Le capital physique (K): il est l'ensemble du capital que possèdent les entreprises d'un pays et qui leur sert à produire des biens ou des services, le capital physique est approximé ici par la valeur de la formation brute du capital fixe. La formation brute de capital fixe comme proxy du stock de capital fixe.
- La population active (L): la quantité de travail fournie dans une économie est proportionnelle à sa population active. Cette dernière est supposée influer positivement sur la production avec un effet de seuil selon la théorie microéconomique des rendements marginaux décroissant.
- le degré de l'ouverture commerciale (OPEN): appelé aussi le ratio du l'ensemble des exportations des biens et des services et des importations des biens et des services au PIB. Nous avons fait recours à la mesure la plus utilisé dans la littérature comme proxy de la politique de l'ouverture commerciale.

2-Sources de variables :

Les données de notre étude couvrent la période 1980-2014, soit 35 ans ; elles proviennent des bases de données suivantes :

- Base de données de la banque mondiale pour les variables (K, GDP, M, X), toutes les variables sont en dollars au prix courant.
- et l'office national des statistiques algériennes (ONS) pour la variable (L).

3-Techniques d'estimation :

Afin d'examiner la relation entre la politique d'ouverture commerciale et la croissance économique, on fait appel à l'approche ARDL. Cette procédure présente plusieurs avantages : tout d'abord, la méthodologie de test ARDL est applicable indépendamment, du savoir si les variables explicatives sont stationnaires ou intégrés d'ordre (1), Ainsi, elle dépasse le problème de l'ordre d'intégration associée au test de Johansen (1995). Deuxièmement, elle a de bonnes propriétés des petits échantillons par rapport à d'autres techniques. Troisièmement, la méthode ARDL corrige le problème de la corrélation sérielle et d'endogénéité, par une augmentation appropriée de l'ordre des variables explicatives.

Le modèle ARDL utilisé dans notre analyse est exprimé comme suit :

$$D(LGDP_t) = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p1} \beta_i DLGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{p2} \sigma_i DLK_{t-1} + \sum_{i=0}^{p3} \omega_i DLL_{t-1} + \sum_{i=0}^{p4} \lambda_i DLOPEN_{t-1} + \pi_1 LGDP_{t-1} + \pi_2 LK_{t-1} + \pi_3 LL_{t-1} + \pi_4 LOPEN_{t-1} + \varepsilon_t$$

Où: α_0:constant ,D :signifie la différence première, $\beta_i, \sigma_i, \omega_i$ représentent la dynamique à court terme du modèle tandis que π_1, π_2, π_3 et π_4 représentent la relation du long terme et ε_t est le terme d'erreur du bruit blanc (une suite des variables aléatoires de même distribution et mutuellement indépendantes).P1 est le nombre de retards de la variable endogène (LGDP)tandis que p2,p3,p4 le nombre de retards des variables explicatives (LK,LL, LOPEN) .

III- Résultats empirique

1- test de racine unitaire :

La détermination du degré d'intégration des variables étudiées est la première étape dans l'étude empirique qui est si importante puisque les techniques d'estimation diffèrent selon la classification des variables. Plusieurs tests sont utilisés pour déterminer si les variables sont stationnaires où possèdent une racine unitaire comme ceux du Kwiatkowsky-Phillips-Schmidt-Shin(KPSS, 1992), et du Phillips-Perron(PP, 1998). Les tests pp et kpss ont été appliqués pour ce but (les deux tests sont plus puissants pour rejeter l'hypothèse nulle).

Tableau1 : résultats du test PP et KPSS

variables	PP			
	Test equation:	level	first-diff	Process
LGDP	intercept	0.326 (0.976)	-5.427*** (0.0001)	I(1)
	constant and trend	-1.025 (0.926)	-5.573*** (0.0004)	
LK	intercept	0.565 (0.986)	-4 .415*** (0.0014)	I(1)
	intercept and trend	-0.590 (0.973)	-4.856*** (0.0023)	
LL	intercept	-5.652 (0.0000)	-5.216*** (0.002)	I(1)
	intercept and trend	-1.481 (0.816)	-6.259*** (0.0001)	
LOPEN	intercept	-1.693 (0.425)	-4.186** (0.0025)	I(1)
	intercept and trend	-2.457 (0.345)	-4.171** (0.0124)	
	KPSS			
	Test equation	level	first-diff	process
LGDP	intercept	0.526	0.256**	I(1)
	intercept and trend	0.162	0.096**	
LK	intercept	0.422	0.367*	I(1)
	intercept and trend	0.169	0.103*	
LL	intercept	0.678	0.513**	I(1)
	intercept and trend	0.194	0.063**	
LOPEN	intercept	0.445	0.170*	I(1)
	intercept and trend	0.127	0.126*	

Source : fait par l'auteur en utilisant Eviews 9

Note : l'hypothèse de présence de racine unitaire est rejetée à : 10%***, 5%**, 1%*,

Pour le test PP, à la fois constants et constants et à la tendance, Les résultats obtenus montrent qu'on ne peut pas rejeter l'hypothèse nulle de présence de racine unitaire en niveau, mais elle est rejetée en première différence : cela veut dire que ces séries (LGDP, LL LOPEN) sont non stationnaires en niveau mais stationnaires en première différence, Par conséquent toutes les séries sont intégrées d'ordre 1 . De même, pour le test KPSS, toujours avec constante et constante et tendance, Les résultats montrent que toutes les séries (LGDP, LL, LK, LOPEN) sont non stationnaires en niveau, mais stationnaire en différence première, par conséquent toutes les séries sont intégrées d'ordre 1.

Les résultats des tests de racine unitaire montrent donc qu'aucune des séries n'est intégrée à un ordre supérieur à 1 et qu'elles sont toutes intégrées au même ordre I(1), par conséquent les conditions requises pour effectuer le test de cointégration en utilisant l'approche ARDL sont satisfaites.

2- Le test de cointégration ARDL

Une fois qu'il est établi que les variables sont I (1), l'étape suivante consiste à tester l'existence de toute relation de cointégration entre les variables indépendantes et la variable dépendante.

Le test de co-intégration dans le cadre des limites implique la comparaison des statistiques F avec les valeurs critiques. Le test de bornes pour le modèle (4, 2, 0, 4) est présenté dans le tableau 2.

Tableau 2: résultats de Bound Test de Cointégration

F- statistique	6.034471	
Valeurs Critiques		
Seuil de signification	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

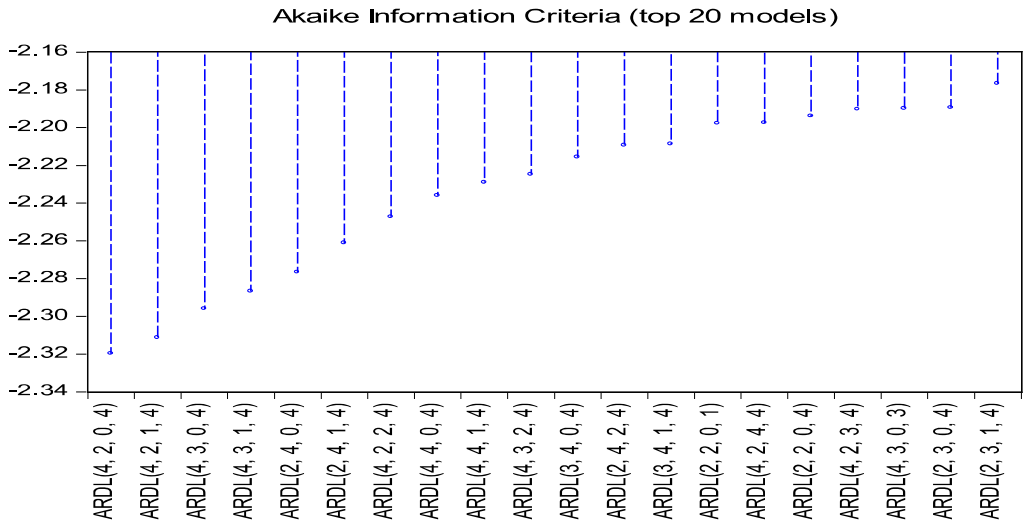
Source : Estimations faites par l'auteur sur Eviews 9

La statistique du test F- statistique (6.034471) est supérieure à la borne supérieure (3,49 et 4.35, 4.89 et 5.61 respectivement) pour les différents seuils de significativité, Par conséquent, on rejette l'hypothèse nulle(H0) d'absence de cointégration et on conclut l'existence d'une relation de long terme entre la politique d'ouverture commerciale et la croissance économique.

3- Les Résultats des dynamiques à long terme et à court terme :

Le modèle ARDL (4, 2, 0, 4) utilisé est sélectionné automatiquement par Eviews 9 (pour le choix du nombre des retards nous avons utilisé critère Akaike Information Criteria)

Figure 1 : le modèle ARDL optimal selon Akaike Information Criteria



Source : Estimations faites par l'auteur sur Eviews 9

Les résultats d'estimations des modèles du court terme et du long terme sont présentés dans le tableau ci-après

- **dynamique à long terme :**

Le tableau ci-dessous présente les coefficients du long terme estimés, qui représentent également les élasticités à long terme.

Tableau 3: les résultats de l'Estimation du long terme

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.792537	0.024908		0.0000
LL	0.282339	0.050160	31.819078	0.0000
LOPEN	-0.282308	0.121260	5.628807	0.0325
C	1.510807	0.952393	-2.328120	0.1311

Source : Estimation faite par l'auteur en utilisant eviews9

Les résultats à long terme montrent que toutes les variables sont statistiquement significatives, où le stock brut de capital fixe et la population active ont un impact positif sur la croissance économique, ce qui signifie que l'augmentation de 1% du capital fixe brut et de la population active augmentera le PIB de 0,79% et de 0,28% respectivement. Alors que l'ouverture commerciale a un impact négatif sur le PIB, cela signifie que l'augmentation de 1% du degré d'ouverture des échanges diminuera le PIB de 0,28%: En fait, la mesure du l'ouverture utilisée montre que sa hausse peut provenir de deux effets: l'effet «import» ou «export» Dans le cas de l'Algérie, caractérisée par une structure exportatrice relativement stable (96% des exportations sont des recettes pétrolières), l'effet «import» l'emporterait sur l'effet "exportation". De plus, les importations étant plus souvent constituées de biens de consommation, leur effet à long terme sur le PIB est négatif.

- **dynamique à Court terme :**

Tableau 4 : les résultats de l'Estimation du court terme et du modèle de correction d'erreur

Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	1.191685	0.299610	3.977454	0.0010
D(LGDP(-2))	0.236771	0.168008	1.409280	0.1768
D(LGDP(-3))	0.313684	0.145923	2.149645	0.0463
D(LK)	1.243680	0.188912	6.583372	0.0000
D(LK(-1))	-0.689047	0.221387	-3.112410	0.0063
D(LL)	0.421477	0.125644	3.354540	0.0038
D(lOPEN)	0.534913	0.170782	3.132144	0.0061
D(lOPEN (-1))	-0.248361	0.272027	-0.913003	0.3740
D(lOPEN (-2))	0.113278	0.207473	0.545988	0.5922
D(lOPEN (-3))	0.408857	0.185711	2.201577	0.0418
CointEq(-1)	-1.492802	0.333473	-4.476525	0.0003
Cointeq = LGDP - (0.7925*LK + 0.2823*LL -0.2823*LOPEN + 1.5108)				

Source : Estimation faite par l'auteur en utilisant eviews9

Les résultats montrent que le coefficient du correction d'erreur CointEq(-1)) est négatif et largement significatif, confirmant ainsi l'existence d'une relation du long terme entre les variables du modèle ; ce coefficient, qui

exprime à quelle vitesse l'équilibre est rétabli une fois que le modèle est hors équilibre, est estimé du (-1.49) pour notre modèle ARDL, ce qui indique une grande vitesse de réajustement à l'équilibre à long terme d'une perturbation à court terme du modèle.

Les résultats du court terme montrent que le taux de croissance du PIB dépend positivement de ses valeurs passées (l'année (t-1) et de l'année(t-3)), quant à la variable (LK)a un impact positif sur la croissance économique tandis que sa valeur passée(t-1) a un impact négatif sur la croissance économique par contre la variable (LL)a un impact positif sur la croissance économique, quant à la variable (LOPEN)a un impact positif sur la croissance économique.cet impact positif à court terme est dû à la structure du pays exportateur d'hydrocarbures (96%), du fait que l'économie Algérienne repose essentiellement sur les exportations pétrolières qui constituent la principale source de devises et représentent environ 60% des recettes budgétaires et qui alimente également le PIB Algérien, mais cet impact positif ne dure pas à log terme .

4- Test de robustesse :

Plusieurs tests de diagnostic ont été menés sur les résidus de la régression ARDL afin de valider le modèle : **Le test LM d'autocorrélation, Test d'hétéroscédasticité , Test de normalité de Jarque Bera et** les tests "CUSUM" et "CUSUM-squared.

le tableau ci-dessous présente les résultats des différents tests du diagnostic.

Tableau 5: résultats de test de diagnostic

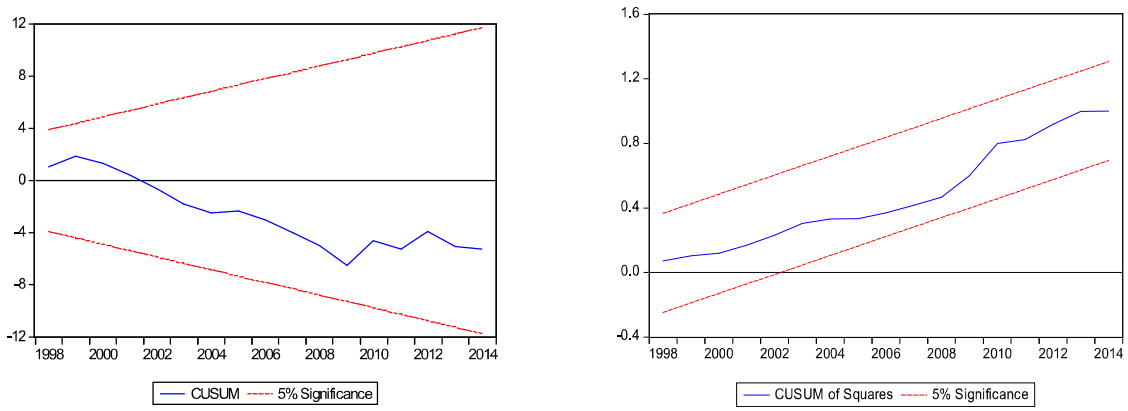
LM Test d'autocorrélation de Breusch-Godfrey Serial			
Hypothèse nulle : Absence d'autocorrélation			
F-statistique	0.358377	Prob F(2,15)	0.7046
Obs*R-au carré	1.413738	Prob Chi Square(2)	0.4932
Test d'hétéroscédasticité			
Hypothèse nulle : Absence d'hétéroscédasticité			
F-statistique	0.800151	Prob F(13,17)	0.6536
Obs*R-au carré	11.76780	Prob Chi Square(13)	0.5468
Scaledexplained SS	3.143551	Prob Chi Square(13)	0.9974
Test de normalité de JarqueBera			
Hypothèse nulle : Normalité			
Jarque-Bera	1.615675	Prob	0.445821

Source : élaboré par l'auteur en utilisant eviews9

Les résultats du tableau ci-dessus montrent que les résidus présentent toutes les propriétés recherchées : Le test LM d'autocorrélation des résidus confirment l'absence d'autocorrélation. Le testd'hétéroscédasticité confirme l'absence d'hétéroscédasticité des résidus alors que le test de Jarque-Bera montre que ces derniers suivent une distribution normale.

Afin de vérifier la stabilité des paramètres de notre modèle ARDL estimé à long terme. Nous nous appuyons sur les tests "CUSUM" et "CUSUM-squared" pour tester la constance des paramètres du long terme. Les techniques du CUSUM fondée sur la somme cumulée des résidus récursif et CUSUMQ fondée sur la somme cumulée du carré des résidus récursifs sont appliquées .La figure 2 montre, alors, la stabilité des coefficients durant la période d'estimation.

Figure 2: Tests de stabilité CUSUM et CISUMQ



Source : élaboré par l'auteur en utilisant eviews9

Les résultats montrent que le graphe des statistiques du CUSUM et CUSUMQ demeurent à l'intérieur de l'intervalle des valeurs critiques au seuil de 5 %, ce qui implique que les coefficients du modèle sont stables.

D'après Les différents tests économétriques effectués nous concluons que notre modèle est bien spécifié, stable ainsi la robustesse économétrique du notre modèle est satisfaisante.

Conclusion :

L'objectif de cette étude est d'examiner l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique à court et à long terme en Algérie durant la période 1980-2014, en utilisant une fonction de production Cobb-Douglas et en employant l'approche ARDL .

Les résultats empiriques montrent que le stock brut du capital fixe ainsi la population active ont un impact positif sur la croissance économique à court et à long terme, tandis que le degré d'ouverture commerciale a un impact positif sur la croissance économique en Algérie à court terme et un impact négatif sur le long terme ; cela peut être expliquer du fait que l'Algérie, caractérisée par la structure des exportations relativement stable (97% des exportations sont de la rente pétrolière), par conséquent la libéralisation du commerce extérieur maintient l'Algérie dans un rôle de consommateur, où une part importante des ressources disponibles ne sert pas à la stimulation des investissements productifs, mais plutôt à favoriser la multiplication du nombre des importateurs et, par conséquent, l'importation massive des produits très divers à long terme.

Enfin, nous concluons que, pour assurer une meilleure intégration de l'Algérie dans l'économie mondiale et tirer parti d'un vecteur potentiel de croissance, la politique d'ouverture commerciale doit être partie d'un plan à long terme du pays afin de stimuler la croissance économique.

Références:

[1] Grossman et Helpman, trade , knowledge spillovers and growth, European Economic Review, vol. 35 , 1991, pp5 17-526.

[2] Leamer, E. And J. Levinsohn, International Trade Theory: The Evidence', in G. Grossman and K. Rogoff: Handbook of International Economics, Vol. 3. Amsterdam: Elsevier Science,1995

[3]Simon Yannick FoudaEkobena, Commerce Intra-Régional Et Croissance Economique : Quels Enjeux Pour La Sécurité Alimentaire Dans L'espace Cemac ?, La Conférence Annuelle Du Projet D'analyse Du Commerce Mondial le 18 Au 20 , Dakar, Sénégal, 2014 , P6.

[4]Dollar, D., Outward-Oriented Developing Economies Really Grow More Rapidly Evidence From 95 Ldcs, Economic Development And Cultural Change, Vol .40.No.3, 1992, Pp. 523-544.

[5]Edwards S., Openness, productivity and growth: What do we really know?, the Economic Journal, vol. 108,no.447, 1998, pp. 383-398.

[6]LUTZ M., Globalization, convergence and the case for openness in developing countries : what do we learn from open economy growth theory and empirics ?, CSGR Working Paper, no.72, 2001,.p1.

[7]BERG A. et A. KRUEGER, ²Trade, growth and poverty : a selective survey², IMF working paper, 2003, p6.

[8] Akilou Amadou, Libéralisation Commerciale Et Croissance Economique Dans Les Pays De L'union Economique Et Monétaire Ouest Africaine, Journées scientifiques , 7 et 8 septembre sous le thème de « Institutions, développement économique et transition »,université dauphine, paris, 2006., p4.

[9] Hallak J. C. Et J. Levinsohn, Fooling ourselves : evaluating the globalization and growth debate, NBER Working Paper, n° 10244, 2004, p1-26.

[10] OCAMPO J.A. et L. TAYLOR, , Trade liberalization in developing economies : Modest benefits but problems with productivity growth, macro prices, and income distribution, *Economic Journal*, vol. 108, no 450 , 1998, pp. 1523-1546.

[11] RODRIGUEZ F. et D. RODRIK, Trade policy and Economic Growth: a Skeptic's guide to the Cross- National evidence, NBER Working Papers no.7081, 1999, pp1-82.

[12] HARRISON A. et G. HANSON, Who gains from trade reform ? Some remaining puzzles,. Journal of Development Economics, vol.59, no.1, 1999, pp 125-154.

[13] WINOCUR, P., La zone de libre-échange des Amériques: De nouvelles relations interaméricaines?, Cahier de recherche, no 7, Montréal, 2000, pp1-37.

[14]STIGLITZ, lE. «La grande désillusion», Collection Fayard, Paris, 2004 p.324.

[15]Jin, C. Jang, « On the Relationship between Openness and Growth in China: Evidence from Provincial Time Series Data », The World Economy Volume 27, Issue 10, November 2004, p.1571-1582.

L'industrie laitière territorialisée en Algérie : entre émergence et logiques de structuration. Cas des laiteries et fromageries du bassin laitier du Sébaou au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou.

Élaboré Par :

Dr. **KABENE Ahmed**[*] .

Dr. **DOUMANE Saïd**[**] .

Dr. **CHENANE Arezki**[***].

Résumé

Le processus de libéralisation économique entamée à la fin des années 1980 en Algérie a permis l'émergence de l'initiative privée. Cette transition au modèle entrepreneurial a été accompagnée d'un redéploiement et d'une restructuration du secteur de l'industrie laitière. Dans cet article, nous avons exploré de manière détaillée la territorialité de cette dynamique entrepreneuriale de filière en nous interrogeant sur les conditions de son émergence et sur les logiques territoriales de sa structuration en retenant le cas du bassin du Sébaou dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Notre interrogation principale à laquelle nous avons apporté des éléments de réponse est de savoir dans quelle mesureles dynamiques entrepreneuriales peuvent contribuer à la structuration territoriale du bassin laitier du Sébaou. Notre étude ambitionne de traiter de la revue de littérature concernant l'intention, le processus et la dynamiqueentrepreneuriale (Section1) pour ensuite vérifier le contexte dans lequel a évolué l'industrie laitière en Algérie (Section 2). L'analyse de la dynamique entrepreneuriale de filière au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou a fait l'objet de présentation où nous discutons les résultats obtenus via une enquête auprès des industries laitières au niveau du territoire étudié par la mobilisation de deux instruments de recherche à savoir un guide d'entretien semi- directif et l'analyse des fiches descriptives des industries laitières évoluant au sein du bassin laitier étudié(section 3).

L'enquête a révélé, une trajectoire territoriale au sein du bassin de Sébaou, qui est le fait des laiteries et fromageries en exercice. Cette territorialité, en affirmation plaide en faveur d'une structuration de l'aval de la filière laitière. Le lien entre la dynamique entrepreneuriale et le territoire est matérialisé via la valorisation des fromages à pâte molle dans une logique territoriale en pleine émergence.

[*] **KABENE Ahmed** (Doctorant, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. kabene.ahmed@gmail.com)

[**] **DOUMANE Saïd** (Professeur, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. doumane@hotmail.fr)

[***] **CHENANE Arezki** (Maitre de Conférences A, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. chenanearezki@gmail.com)

Abstract

The process of economic liberalization that began in the late 1980s in Algeria led to the emergence of private initiative. This transition to the entrepreneurial model has been accompanied by a redeployment and restructuring of the dairy industry. In this article, we explored in detail the territoriality of this entrepreneurial dynamic sector by questioning the conditions of its emergence and the territorial logic of its structure by retaining the case of Sebaou basin in the wilaya of Tizi Ouzou . Our main question to which we have given some answers is to know to what extent entrepreneurial dynamics can contribute to the territorial structuring of the Sébaou dairy basin. Our study aims to deal with the literature review on intention, process and entrepreneurial dynamics (Section 1) and then to verify the context in which the dairy industry in Algeria evolved (Section 2). The value chain analysis of business dynamics in the wilaya of Tizi Ouzou was the subject of presentation where we discuss the results obtained through a survey of dairy industries in the study area by mobilizing two instruments research, namely a semi-directive maintenance guide and the analysis of descriptive sheets of the dairy industries operating within the studied dairy basin (section 3).

The survey revealed a territorial trajectory within the Sébaou basin, which is the result of dairies and cheese factories. This territoriality, in assertion pleads in favor of structuring the downstream of the dairy sector. The link between the entrepreneurial dynamic and the territory is materialized through the valorization of soft cheeses in a territorial logic in full emergence.

Introduction

La création des entreprises dans le domaine de la transformation laitière constitue un antidote au chômage, notamment dans les espaces ruraux. Il permet la valorisation de plusieurs circuits en amont et en aval de cette activité. En Algérie, plusieurs objectifs sont assignés à l'industrie laitière : valorisation de la production laitière locale, réduction de la facture des importations, création de l'emploi…bien que ces objectifs ne sont pas encore intégralement atteints, mais il faut reconnaître que le tissu de cette industrie est mieux structuré après le passage à l'économie de marché et la mise en œuvre des politiques agricoles encourageant l'initiative entrepreneuriale.

Cet article traite de l'émergence de la dynamique entrepreneuriale en aval de la filière lait dans une optique territoriale en retenant le cas du bassin laitier du Sébaou dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Nous allons analyser les liens entre les industries laitières et leur territoire de localsiation et ce en prenant en compte certaines fromageries installées dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Il s'agit surtout de voir la trajectoire territoriale des différentes industries laitières et comment elles ont contribué à la structuration du territoire de la vallée du Sébaou.

1. Territoire et dynamique entrepreneuriale : quelle conciliation ?

La petite entreprise est au cœur des réflexions sur le développement territorial de par ses atouts. La petitesse de sa taille, la centralisation de sa gestion et son système d'information peu complexe et peu organisé (M. Kheladi 2012) sont autant de leviers que les propriétaires de ce type d'entreprises peuvent mobiliser afin de rester flexibles et de s'adapter aux changements. Au-delà de ces aspects techniques, la petitesse permet aux entreprises d'entretenir un lien plus solide au territoire. En effet, plusieurs ancrages se présentent à elles : « *une immersion dans le territoire local bien sûr, mais aussi un accrochage à des groupes ou réseaux d'entreprises développant leur activité dans des espaces plus vastes ou bien encore une inscription dans un marché professionnel du travail.* » (S. Michun, 2007).

De ce fait, le facteur territorial est de plus en plus intégré danslesthéories économiques pour associer les dynamiques entrepreneuriales (A. Fayolle, 2012)et les dynamiques territoriales (K. Colletis-Wahl,2008). En effet, le territoire n'est plus un simple réceptacle d'entreprises cherchant une allocation optimale de ressources mais une composante essentielle de leur développement. Nous passons d'une logique d'allocation des ressources à celle de leur création (N. Fandi 2014). En contrepartie, les entrepreneurs doivent concevoir la viabilité des territoires comme étant un bien commun (M. Berbar, 2018). Dans cette optique, des alliances stratégiques interentreprises et entre les entreprises et l'acteur public s'élaborent pour une configuration territoriale attractive (A. Chenane, 2016).

Dans le domaine agroalimentaire, les écrits sur l'entrepreneuriat et le territoire se caractérisent par un foisonnement des idées. Celles-ci s'inscrivent essentiellement dans le cadre des travaux sur les « *Systèmes agroalimentaires localisés-SYAL* » (J. Muchnik, 2011) qui sont une conciliation des approches par les Systèmes productifs localisés- SPL (C.Courlet, 1996) avec les approches en termes de filière agroalimentaire (JC. Montigaud, 1992).

L'entrepreneuriat de filière est à la confluence de plusieurs logiques. D'abord, nous avons la logique des caractéristiques du produitmis en vente ; celles-ci ne se réduisent pas au seul respect d'un certain nombre de normes techniques mais il y a d'autres attributs liés à un savoir-faire spécifique (A. Sassu, 2001)et/ou à une consommation territorialisée (I. Vaileanu Paun, 2011).Ainsi, la donne territoriale imbriquée dans le processus de production s'avère déterminante dans l'émergence de l'intention entrepreneuriale mais aussi dans le processus d' « *ancrage territorial* » des PME agroalimentaires(J.Frayssignes, 2001), d'où la nécessité de mise en œuvre de la certification d'origine comme « *une stratégie d'acteurs* »(A. Benkahla, 2005).

Par ailleurs, l'entrepreneuriat de filière se structure autour d'une logique collective et systémique. Afin d'appréhender cette logique, il est nécessaire de se référer à trois catégorie de travaux dont leur conciliation semble très féconde.

La première catégorie de travaux porte sur la chaîne de valeur élargie. En effet,R. Kaplinsky (2000) dépasse le niveau intra-entreprise en appliquant le raisonnement de M. Porter sur plusieurs acteurs qui n'appartiennent pas forcément à une seule entité, firme ou entreprise. De ce fait, la chaîne de valeur de Porter fut transposée dans des contextes plus vastes.Ces écrits s'intéressent à la problématique de la répartition de la valeur ajoutée entre les acteurs intervenant au sein de la chaîne (É. Chantrel et al, 2009). La deuxième catégorie de travaux appréhende l'entrepreneuriat d'un point de vue interactionniste. Il s'agit essentiellement d'analyser les modes de gouvernance entre les acteurs d'une filière dans une optique néo-institutionnaliste pour dépasser l'unique coordination par le marché(O. Williamson, 1975). Enfin, la troisième catégorie correspond à l'ensemble des travaux qui inscrivent l'entrepreneuriat dans une perspective « *évolutionniste* » (T. Lévy-Tadjine, 2015)qui « *met l'accent sur le rôle des réseaux sociaux, notamment pour analyser la constitution des équipes entrepreneuriales ou l'entrepreneuriat des minorités… »*. Les théoriciens évolutionnistes de l'organisation (Nelson et Winter, 1982) considèrent l'entité entrepreneuriale comme « *un système d'apprentissage* » (É. Brousseau, 1999).

La troisième logique structurant l'entrepreneuriat de filière est liée à l'entrepreneur. Dans ce cas, l'analyse se focalise sur la personne de l'entrepreneur. Schumpeter est le théoricien qui rend les lettres de noblesse à la personne de l'entrepreneur en le qualifiant de « *personnalité hors du commun* » (P. De Woot, 2005) et en lui attribuant trois caractéristiques qui lui sont spécifiques à savoir : « *la vision* » d'une opportunité « *identifiée ou construite* » (JM. Degeorge, 2013), un goût du « *risque* » et un « *pouvoir de conviction* ». D'autres approches sont d'ordre psychologique comme l'approche par les traits de l'entrepreneur (J. P. Bréchet, 2009) ou encore l'approche cognitive de l'entrepreneuriat (Z. Aouni, 2007). Ces approches ont pour objectif de mieux « *connaître l'entrepreneur et comprendre ses actes* » (T. Verstraete, 1999).

Enfin, nous avons la logique territoriale de l'entrepreneuriat. Dans cette optique, l'entrepreneur est vu comme un acteur au même titre que les autres agents ; il est appelé à contribuer dans le processus de structuration du territoire à travers ses deux piliers : la coordination des acteurs et la valorisation des ressources (L. Hadjou, 2009).

2. L'industrie laitière en Algérie : de l'Etat entrepreneur à l'émergence de l'initiative entrepreneuriale privée

La problématique del'industrie laitière en Algérie est intimement liée aux choix publics effectués par la tutelle de l'agriculture depuis l'indépendance du pays. Les objectifs d'autosuffisance laitièreétaient la mission principale assignée à cette industrie. Son évolution peut être scindée en deux phases. La première correspond à l'ère planifiée où le secteur privé était archaïque comparativement au secteur de l'Etat. Fonctionnant avec trois coopératives installées dans les grandes villes du pays (Alger, Oran, Constantine) ce n'est qu'aux années 1970

que la filière a été industrialisée avec la construction de six usines comme le montre le tableau suivant :

Tableau N° 1 : La composition de l'industrie laitière durant la décennie 70-80

Usine	Lieu et nature des produits
Complexe de Birkhadem	Production de fromage frais, de yaourt et de lait UHT
Laiterie de Constantine	Production de lait, de fromage frais et des yaourts
Complexe d'Oran	Production de lait, de fromage frais et des yaourts
Laiterie-fromagerie Draâ-Ben-Khedda	Production de lait et de pâtes molles type camembert.
Complexe laitier Annaba	Production de lait et de pâtes molles type camembert.
Complexe laitier de Tlemcen	Production de lait, de fromage frais et des yaourts

Source : **Nos recoupementsbasés sur les données deC.Oussedik (1987).**

L'industrie laitière pendant cette période était concentrée géographiquement dans les grandes wilayas du pays et se limitait à la production de quelques produits laitiers d'une qualité de bas de gamme. A ce titre, aucun ancrage territorial de ces industries n'était possible dans une époque où la coordination socialiste de l'économie ignorait les spécificités territoriales et la répartition des activités économiques n'obéissaient pas à des logiqueséconomiques.

La deuxième phase correspond au processus de libéralisation économique du pays entamé à la fin des années 1980. Le secteur des industries laitières était concerné par les « *projets de redéploiement et de restructuration des filières ainsi que les opérations de privatisation* » (A. Bencharif, 2001). Ces mécanismes de marché ont donné naissance au Groupe Industriel de Production Laitière (GIPLAIT) avec une filialisation des laiteries. Cette entreprise publique avait le monopole sur la production du lait pasteurisé qu'elle assure en grande partie à partir des importations de poudre de *lait* et de MGLA (W. Chaoui, 2016). A côté de ce groupe public filialisé d'une capacité de production s'élevant à près de 1.5 Milliard de litres de lait, il y a eu l'émergence d'une dynamique entrepreneuriale privée se spécialisant essentiellement dans la fabrication des produits laitiers. Le tableau suivant montre l'évolution du nombre d'industries laitières durant la période 1988-2014 :

Tableau N°2 : Evolution du potentiel de transformation laitière

Années	1988	2000	2008	2014	2015	2016
Nombre de laiteries	11	40	139	165	167	173

Source : MADR

L'évolution du nombre de laiteries et fromageries était remarquable notamment à partir des années 2000 depuis la mise en œuvre du Plan National de Développement Agricole et Rural (PNDAR) visant trois objectifs : la réalisation de l'autosuffisance laitière au niveau national, la structuration des filières lait au niveau local et la revitalisation des territoires ruraux et périurbains. A cet effet, une pléthore de subventions et de primes ont été conçues en mettant en œuvre le Fonds National de Régulation et du Développement Agricole (FNRDA) qui est établi par l'article 94 de la Loi N° 99-11 du 23 Décembre 1999.

En ce qui concerne le cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou, nous remarquons que la dynamique entrepreneuriale en aval de la filière lait s'est structurée autour de la production fromagère à pâte molle. Le nombre de fromageries et laiteries dans cette wilaya est passé de 10 en 2010 à 23 en 2017 (DSA, 2017). En partie, cette dynamique ne serait pas possible sans les performances du cheptel bovin laitier de la wilaya ; la quantité collectée du lait est passée de 50 Millions de litres en 2010 à 93 en 2017.Cette spécialisation est considérée à notre sens comme un atout pour le territoire de la wilaya. Cependant, la coordiantion des acteurs est à peine « territorialisée » , elle se concentre sur la résolution des problèmes rencontrés en amont de la filière. Globalement, dans cette wilaya, la production fromagère est dominée par la fabrication des camamberts. Celle-ci,est le fait essentiellement de deux logiques entrepreneuriales. Premièrement, il existe des entreprises qui le produisent en parellèle avec le lait pasteurisé. Deuxièmement, nous avons des entités qui produisent uniquement du camembert. Elles sont le plus souvent d'une petite dimension.D'un point de vue spatial, les industries laitières de la wilaya se concentrent essentiellement dans le bas du Sébaou (Draâ-Ben-Khedda, Tizi-Ouzou) qui leur offre une proximité géographique vis-à-vis des bassins de production laitière en amont mais aussi des surfaces de distribution en aval.

3. Matériels et méthodes

Encadré méthodologique

Objectifs : Caractériser les logiques territoriales d'émergence de l'industrie laitière dans le bassin laitier du Sébaou

Outils : Une partie de l'enquête est obtenue à l'aide d'un guide d'entretien semi-directif distribué auprès de 10 laiteries et fromageries.Par contre, l'autrepartie estobtenue grâce à « *l'objectivation* »(J. Girin, 1986)de certaines fiches descriptivessous forme de dépliants ou publiées sur leurs sites internet. La combinaison de ces deux méthodes, nous permet d'ébaucher des réponses pertinentes à notre problématique.

Profil des enquêtés : Chefs d'entreprises, managers, gérants

Nature des données : quantitative et qualitative

Méthodologie de l'échantillonnage : Nous avons décidé de mettre point à notre enquête quand *la saturation de l'information* par répétitivité a été atteinte.

Période de l'enquête : Octobre- décembre 2017

4. Principaux résultats de l'enquête

1. Emergence d'une industrie laitière : quelques leviers de développement entrepreneurial et territorial

Dans ce point, nous passons en revue certains indicateurs (lieu de localisation, mécanismes de financement, capacité de collecte, contribution à la création d'emploi et choix du produit par les entrepreneurs) mesurant le degré d'émergence de l'industrie laitière dans le territoire étudié ainsi que son apport au développement territorial.

1.1. Lieux de localisation et années de création des industries laitières enquêtées

Les lieux de localisation et années de création des entreprises enquêtées sont résumés dans le tableau suivant :

Tableau N° 3 : Lieu de localisation et années de création des entreprises enquêtées

L'unité	Siège social	Année de création
FAFI	Aghribs	2010
Sidi-Mansour	Souk El Had	2004
Tazmalt	Village Tazmalt, commune de Tizi-Ouzou	2014
Mekla-Lait	Souamâa	2016
Essendou	Draâ Ben Khedda	1992
STLD	Drâ Ben Kheddaà partir de 2017	2004
Pâturages d'Algérie	Tizi-Ouzou (Zone d'activité)	1998
Le Friand	Tizi-Ouzou (Tala âalam)	2014
Laitia	Draâ Ben Khedda	2008
Tifra-Lait	Tigzirt	2004

Source : Nos recoupements basés sur les données de l'enquête

Le tableau ci-dessus retrace les marques des entreprises enquêtées, leur lieu de localisation et leur année de création. La plupart de ces laiteries sont agglomérées dans les deux communes de DBK et Tizi-Ouzou. Cela leur permet de profiter de la proximité des espaces de distribution (grossistes et grandes surface de distribution) mais aussi de la population urbaine. En outre, les grandes fromageries (Pâturages d'Algérie, Essendou, Tifra-Lait, STLD) sont localisées dans la zone industrielle de DBK, par contre chez les autres entrepreneurs, il s'agit d'une partie du domicile qui est consacrée à la production des fromages (locaux, caves…)

Enfin, pour ce qui est des marques des fromageries, nous y remarquons un fort ancrage territorial de celles-ci, puisque dans leur majorité, elles portent le nom du territoire d'accueil comme c'est le cas de Tazmalt, de Mekla-Lait, Tifra-Lait, de Sid-Mansour et de FAFI. Cela leur permet de créer un lien de proximité solide avec le consommateur local. En effet, dans l'esprit de celui-ci, la marque doit-être porteuse « *d'imaginaire et articuler des niveaux de contenu, de narration et d'expression* » (Heilbrunn, 2007, p.14 ; cité dans Alaux et al, 2015).

1.2. Les mécanismes de financement des industries laitières enquêtées

Les principaux mécanismes de financement que les entrepreneurs ont mobilisé pour la création de leurs entreprises sont représentés dans le tableau ci-dessous :

Tableau N°4 : Les mécanismes de financement des industries laitières enquêtées

L'unité de production	Mécanismes de financement
FAFI	Autofinancement
Sidi-Mansour	Apport personnel (2Millions de DA), Financement Bancaire (4Millions de DA)
Tazmalt	ANSEJ (9 Millions de DA)
Mekla-Lait	30 % apport personnel, 70 % financement bancaire
Essendou	10 % apport personnel, 90 % financement bancaire
Fromagerie Lalami	Dispositif ANSEJ
STLD	Autofinancement au départ, puis financement bancaire lors de l'extension.
Pâturages d'Algérie	Apport personnel et financement bancaire
Le Friand	Dispositif ANSEJ
Laitia	Financement bancaire
Tifra-Lait	20 % apport personnel, 80 % financement bancaire

Source : Données de l'enquête

Notre enquête a fait état de l'existence de 4 mécanismes de financement. Premièrement, nous avons des entrepreneurs qui ont recours à l'autofinancement pour créer leurs entreprises, c'est le cas de la fromagerie « STLD » et de « FAFI ». Le propriétaire de cette dernière déclare à la presse mais aussi à nous quand on l'a entretenu « *je suis un petit entrepreneur qui démarre, je ne dégage pas assez de bénéfices pour elles* [les banques]. *Et pourtant, j'ai un contrat d'engagement avec Cevital, le premier groupe privé algérien, qui s'est engagé à acheter tous mes produits et à m'aider dans mon développement. Mais ça ne suffit pas à avoir leur confiance* » (Algérie-Focus, 2014). Dans ce cas, le recours à l'autofinancement n'est pas un choix mais une nécessité faite comme unique moyen.

Le deuxième moyen de financement, est entièrement bancaire. Le troisième mécanisme de financement est mixte où l'apport personnel de l'entrepreneur varie entre 10 % à 30 %. Enfin, le quatrième mécanisme de financement renvoie au recours aux dispositifs d'aide à la création et à l'extension des entreprises comme l'ANSEJ(2017), qui, a accordé un financement à 10 laiteries dans la wilaya de Tizi-Ouzou.

1.3. Capacité de collecte de lait des industries laitières enquêtées

La comparaison des capacités de collecte entre les entreprises enquêtées donne un paysage très contrasté comme le montre le tableau suivant :

Tableau N° 5 : Capacités de collecte de lait au sein des industries laitières enquêtées

L'entreprise	Capacité de collecte (en litres)				
	2013	2014	2015	2016	2017
FAFI	180.000	180.000	180.000	180.000	180.000
TAZMALT			180.000	360.000	720.000
FAFI					
SIDI MANSOUR	360.000	360.000	360.000	360.000	360.000
MEKLA-LAIT	-	-	-	-	1.635.860
PATURAGE D'ALGERIE					
Le Friand	-	-	4.559.664	5.851.568	5.416.515
STLD	9.965.261	12.845.049	18.174.220	18.179.033	17.747.897
TIFRA-LAIT	14.850.548	14.915.675	14.492.095	15.313.880	-

Source : Données de l'enquête

Les écarts des niveaux de collecte entre les entreprises enquêtées sont très significatifs. En effet, la quantité de lait collectée par l'entreprise STLD est 100 fois plus grande que celle collectée par la fromagerie FAFI. Suivant le tableau, nous pouvons dégager trois niveaux de collecte. D'abord, nous avons une capacité se situant entre 100.000 à 1.000.000 de litres de lait par an, il s'agit des micro-fromageries qui ont rythme de croissance peu élevé. Puis, nous avons des laiteries dont la capacité de collecte se situe dans l'intervalle suivant :] 1.000.000- 10.000.000 litres de lait/ an [. Le rythme de croissance des capacités de collecte peut atteindre 1 Million par an. Ce type de laiterie a une gamme de produits plus variée que la première catégorie. Enfin, nous avons des entreprises dont la capacité de collecte se situe dans l'intervalle suivant :] 10.000.000 litres de lait/ an, 20.000.000 litres/an [. Ces laiteries ont un réseau de collecte très dense d'un point de vue territorial et possèdent des centres de collecte dans les communes hautement productives de la wilaya.

1.3. Contribution à la création d'emploi des industries laitières enquêtées

En matière de création d'emplois, nous n'avons pas eu accès à l'information dans toutes les laiteries. Ainsi les chiffres fournis étaient comme le montre le tableau ci-dessous :

Tableau N°6 : Contribution à la création d'emplois des industries laitières enquêtées

	Année	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Sidi-Mansour	Employés	6	6	6	6	6	6
	Collecteurs	1	1	1	1	1	1
	Distributeurs	6	6	6	6	6	6
FAFI	Employés	1	2	4	3	3	3
	Collecteurs	1	2	1	1	1	1
	Distributeurs	-	-	-	-	-	-
Tazmalt	Employés	-	-	4	4	7	12
	Collecteurs	-	-	1	2	4	5
	Distributeurs	-	-	3	6	10	15
Le Friand	Ouvriers	-	-	26	30	34	34
	Collecteurs	-	-	-	-	-	-
	Distributeurs	-	-	17	15	13	13
STLD	Employés	75	75	90	90	100	100
	Collecteurs	17	17	18	18	18	18
	Distributeurs	60	75	75	80	80	80
Tifra-Lait	Employés	231	242	256	260	263	264
	Collecteurs	26	24	24	24	24	24
	Distributeurs	83	66	81	89	106	-

Source : Données de l'enquête

Le tableau ci-dessus, montre la contribution des laiteries à la création des emplois. Trois types d'emplois sont à distinguer. D'abord, nous avons les collecteurs utilisant un matériel de transport et de collecte appartenant à l'entreprise ou constituant leur propriété. Ils sont l'intermédiaire entre l'éleveur et la laiterie. Nous remarquons que presque chez toutes les laiteries, le nombre de collecteurs est quasiment stable durant ces 5 dernières années. Le deuxième type d'emplois créé par les laiteries correspond aux employés de l'entreprise, il s'agit principalement des ouvriers mobilisés dans le processus de production. Le nombre d'employés a augmenté presque dans toutes les laiteries enquêtées ces 5 dernières années. Enfin, le dernier type d'emplois renvoie réseau de distribution travaillant au profit de l'entreprise. Au même titre que les collecteurs, les distributeurs peuvent mobiliser le matériel de l'entreprise ou bien leur propre matériel. Grâce à de nouvelles parts de marché, le nombre de distributeurs n'a pas cessé d'augmenter dans presque toutes les industries laitières enquêtées.

1.4. Choix du produit au sein des industries laitières enquêtées

Les gammes de produits commercialisés par les laiteries enquêtées sont représentées sur le tableau ci-dessous :

Tableau N°7: Gammes de produits commercialisées par les entreprises enquêtées

L'entreprise	Nature du produit commercialisé
Le Friand	Camembert
STLD	Lait de vache pasteurisé, Lait 0 % de matière grasse, Camembert.
TAZMALT	Camembert
FAFI	Fromage à pâte dure
SIDI MANSOUR	Camembert
MEKLA-LAIT	Camembert, Lait de vache, Petit lait
LAITIA	Lait UHT
PATURAGE D'ALGERIE	Lait en sachet pasteurisé, petit lait, lait caillé, fromage en portions, fromage à pâte dure, Camembert, Yaourt.
ESSENDOU	Camembert.
TIFRA-LAIT	Lait en sachet, Lait de vache, Fromage fondu, Fromage dur, Camembert
Lalami	Camembert

Source : Données de l'enquête

Nous remarquons que la majorité des entreprises enquêtées (9/11) commercialisent le camembert, quatre d'entre elles le fabriquent comme unique produit. Par contre, 5/11 parmi elles ont une gamme de produits plus large, comme c'est le cas essentiellement de Pâturage d'Algérie et de Tifra-Lait. En outre, 2/11 des entrepreneurs enquêtés se sont lancés dans des créneaux de niche à l'image de FAFI et de LAITIA.

Plusieurs raisons ont été évoquées par les entrepreneurs, quant aux choix de la gamme de produits commercialisés. Le tableau ci-dessus retrace les réponses fournies par les entrepreneurs :

Tableau N°8 : Attitudes des entrepreneurs par rapport aux gammes de produits commercialisées

Entreprise	Réponse
TAZMALT	« j'ai de l'expérience dans le domaine » ; « la rentabilité, on peut facilement avoir sa place sur le marché » ; « la disponibilité des équipements de production » ; « les habitudes alimentaires » ; « l'imitation ».
FAFI	« Formation » ; « étude de marché ».
SIDI MANSOUR	« Amour du métier ».
MEKLA-LAIT	« une forte demande », « la rentabilité ».
LAITIA	« Un créneau vierge ».
PATURAGE D'ALGERIE	« Nous sommes dans une logique de multitude de produits ».
LE FRIAND	« Une demande supérieure à l'offre sur le marché ».
STLD	« Le lait 0 % de matière grasse est très demandé sur le marché alors que l'offre est presque insignifiante ».
ESSENDOU	« Les habitudes alimentaires » ; « Diffusion du savoir-faire par l'ex-ONALAIT ».
TIFRA-LAIT	« suite logique du développement de l'entreprise » ; « Produits difficiles à produire mais faciles à commercialiser » ; « Marché non satisfait » ; « savoir faire acquis ».

Source : Données de l'enquête

L'analyse des attitudes des entrepreneurs enquêtés révèle l'existence d'opportunités intéressantes dans le secteur de transformation laitière. Elles

sont le fait d'une demande de plus en plus tenace et de l'acquisition des techniques de production fromagères permettant de répondre à cette demande. La différenciation explique aussi la spécialisation de certains entrepreneurs comme le cas du propriétaire de FAFI.

2. Etude des liens industries laitières- territoire : vers des logiques de structuration ?

Il faut déployer une multitude de causalités afin d'expliquer le lien existant entre une entreprise et son territoire.

2.1. Laiterie Tassili : le point de départ d'une voie de spécialisation territoriale dans la production fromagère à pâte molle

La laiterie Tassili de DBK est l'une des plus anciennes industries laitières en Algérie. Créée en 1974, cette laiterie est connue essentiellement pour les deux produits qu'elle commercialise. D'un côté, le lait en sachet pasteurisé au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou dont elle se positionne comme étant fournisseur principal sur le marché et le camembert Tassili au niveau national de l'autre côté.

Son expérience dans le domaine du camembert lui a permis d'avoir un ancrage territorial qu'elle mobilise comme un levier stratégique pour faire face à la rude concurrence. Le rayonnement de son expérience a eu aussi un effet d'entrainement territorial par la formation d'un personnel maîtrisant la recette de fabrication des fromages à pâte molle. D'ailleurs, il y a une partie de cette main d'œuvre qui est devenue par la suite des entrepreneurs dans le domaine laitier et d'autres qui ont été recrutés pour occuper des postes clés dans les autres laiteries de la wilaya, ou dans d'autres wilayas.

La proximité aux surfaces de distribution (commerçants de détails) de par son statut de distributeur principal du lait en sachet pasteurisé dans la wilaya de Tizi-Ouzou, lui a permis de renforcer son ancrage territorial.

En 2008, l'expérience de privatisation de la laiterie Tassili, ayant suscité des revers au milieu des syndicats et du collectif des travailleurs, lui a permis quand même une certaine revitalisation. En effet, depuis cette date, l'entreprise a commencé à adopter une stratégie marketing plus élaborée et bien étudiée territorialement, puisque dans les villes importantes de la wilaya, un ensemble de points de ventes dédiés uniquement aux produits fromagers portant la marque de Tassili, a été mise en place. En outre, grâce à la privatisation de cette laiterie, il y a eu une diversification de la gamme de produits commercialisés.

Au terme de ce point, nous pouvons gager que la laiterie DBK (ex-ONALAIT) a joué un rôle dans la construction d'une sorte de spécialisation territoriale de la wilaya de Tizi-Ouzou en général et du bassin de Sébaou en particulier, dans la production fromagère à pâte molle. La décision d'implantation de l'unité de Tassili dans la commune de DBK, a, certes, été le résultat d'une politique datant

de l'ère socialiste, mais cela a pu constituer, par la suite, un facteur territorial spécifique à la wilaya et notamment à la commune de DBK.

2.2. L'ouverture économique : émergence de plusieurs grandes marques renforçant la voie de spécialisation territoriale dans les fromages

L'émergence d'un modèle de développement économique par l'entrepreneuriat privé a permis l'apparition de plusieurs marques d'envergure nationale dans la production fromagère mais aussi laitière au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou. Nous passerons quelques unes en revue dans ce point.

La laiterie Essendou : l'exemple d'un entreprenariat familial réussi

Dans le domaine de transformation fromagère, l'organisation de l'activité sous forme d'un système familial permet une coordination interne du processus de production. Dans cette vision, l'entreprise est considérée comme un patrimoine familial. A cet effet, la solidarité et l'entraide dans les différentes tâches y sont remarquées. Cela est le cas de l'entreprise Essendou, créée en 1992 à Ait Ouanèche dans le cadre d'un entrepreneuriat familial.

A partir de 2002, l'entreprise lance son propre élevage bovin laitier et intègre le lait de vache dans le processus de production. Cela, évidement, est considéré comme un levier stratégique pour la maîtrise de la qualité du produit afin de rester concurrentiel sur le marché.

A partir de 2008, après la crise de la poudre du lait sur le marché international, l'entreprise décide de créer son propre réseau de collecte de lait au niveau local dans les localités suivantes : Fréha, Bouzguene, Azefoune, Tigzirt, Mekla, Makouda, Sidi Naamane, Baghlia, Michelet. Ainsi, sa fonction de collecte a été essentiellement territorialisée dans les communes constituant le bassin du Sébaou. Nous comprenons, à quel point, les enjeux internationaux contribuent dans la structuration des territoires. Dans ce cas, la production locale est attractive grâce à son prix concurrentiel subventionné par l'Etat. Mais aussi grâce à la prime de son intégration dans le processus de production par les laiteries.

En 2010, les dirigeants de cette entreprise décident de se délocaliser à la zone d'activité de DBK. Une telle décision s'inscrit dans le cadre de la recherche d'une proximité géographique de l'entreprise historique Tassili mais aussi dans la perspective d'être entouré d'un écosystème territorialisé constitué d'acteurs ayant l'expérience d'avoir travaillé avec la laiterie Tassili : APC, main d'œuvre locale, Subdivision agricole locale… mais aussi la cherche d'une proximité géographique à la ville de Tizi-Ouzou considérée comme un grand bassin de consommation.

Ces décisions stratégiques ont permis à la laiterie Essendou d'acquérir une dimension nationale au même titre que Tassili puisque son produit a acquis plusieurs marchés dans plusieurs wilayas du pays.

Cependant, en 2016, l'entreprise a décidé de mettre fin à la collecte du lait au niveau local et d'opter uniquement pour la poudre du lait en s'approvisionnant sur le marché international. Cela s'explique par deux facteurs : d'abord, il y a une instabilité des flux des quantités de lait produites au niveau local lors de ces quatre dernières années et, en parallèle, les prix de la poudre du lait se sont, plus au moins, stabilisés. Ce retournement de situation, dans le cas de cette laiterie, démontre à quel point les éleveurs doivent-ils prendre en compte les préoccupations des entreprises en matière de régularité dans la qualité et la quantité du lait commercialisé aux laiteries mais aussi de la stabilité de son prix pour rester que leur bassin de production laitière reste toujours attractif.

Laiterie Tifra lait : l'exemple d'un entrepreneuriat en réseau territorialisé

L'entreprise de Tifra lait est l'une des plus anciennes laiteries en Algérie. Elle a été créée en 1987 dans le cadre d'un programme spécial de développement agricole. Au départ, sa vocation était la production de lait en sachet pasteurisé afin d'appuyer la distribution laitière de l'ex ONALIAT dans certaines communes de la wilaya de Tizi-Ouzou.

Avec l'ouverture économique du pays, la laiterie Tifra Lait s'est lancée dans la production fromagère à pâte molle comme activité principale. Cela s'explique en grande partie par des considérations marchandes, puisque la marge bénéficiaire des produits laitiers est nettement supérieure à celle du lait en sachet qui reste réglementée.

Bénéficiant d'un contexte politico-institutionnel incitatif notamment après la mise en œuvre du PNDAR et d'une position favorable sur le marché, Tifra-lait a pu réaliser des investissements par voie d'autofinancement, ce qui lui a permis, en 2004, d'acquérir le statut de SARL. D'autres investissements ont été effectués par les dirigeants de l'entreprise dans le sens de la maîtrise technologique. Ce qui lui valut, par la suite, la capacité de répondre aux normes internationales en se trouvant certifiée ISO 9001 et agréée aux normes HACCP.

D'un point de vue territorial, la normalisation d'un produit imprègne les acteurs territoriaux de l'intérêt de la démarche qualité, la compétitivité du territoire se trouve ainsi renforcée. En effet, la normalisation est synonyme d'accès à des marchés internationaux. En outre, une certaine notoriété territoriale est permise aux entreprises normalisant leur processus de production.

L'ensemble des efforts quantitatifs et qualitatifs entamés par Tifra lait lui ont permis, par la suite, de s'inscrire dans une logique d'extension territoriale plus élaborée sous forme d'entrepreneuriat en réseau territorialisé. En effet, l'entreprise a acquis la SARL MATINALE à Tizi-Ouzou pour la fonction de production du lait en sachet pasteurisé lui permettant de se positionner à proximité du plus grand bassin de consommation laitière de la wilaya. Elle a aussi acquis la SARL IFKI en 2010 à Sidi Bel Abbes spécialisée dans la fabrication de lait et de jus. Cela renforce sa présence sur le territoire national.

En plus de ce réseautage de type national, la fromagerie Tifra-lait s'est lancée en 2017 dans l'établissement d'un accord pour une coopération industrielle avec le consortium américain American International Agriculture Group (AIAG) pour la création d'une joint-venture dans le domaine de l'agro-business dont le coût est évalué à 250-300 Millions Dollars portant sur plusieurs produits agroalimentaires dont la production de 190 millions de litres de lait, 22 000 tonnes de céréales et 105. 000 tonnes d'aliments (APS, Janvier 2017).

La coordination par le réseautage territoriale des activités de Tifra lait permet à l'entreprise d'insuffler des dynamiques territoriales en matière d'emplois crées d'abord mais aussi en contribuant à la structuration territoriale de la filière lait en aval par les effets d'entrainement que la démarche en réseau permette.

Pâturage d'Algérie : un exemple de résilience entrepreneuriale

L'entreprise a été créée en 1998, sous le nom de « La Montagnarde » dans la commune de Ain El Hammam. En 2002, la famille créatrice de l'entreprise a fait preuve de résilience dans un moment difficile dans tout processus entrepreneurial. En effet, un incendie a ravagé l'usine de production sise à Ain El Hammam, mais le choc qu'a dû provoquer un tel évènement n'a pas poussé les créateurs de l'entreprise à l'abandon. Ceux-ci ont décidé de se relancer à nouveau, en s'installant dans la zone d'activité de Tizi-Ouzou. Dés lors, l'entreprise a pris le nom de « Pâturages d'Algérie ».

La décision de se localiser dans la zone d'activité de la commune de Tizi-Ouzou était judicieuse. Cela lui a permis d'acquérir une dimension plus importante en matière de capacité de production. Actuellement l'entreprise a une capacité de production s'élevant à 250.000 Litres/ jour et emploient près de 250 salariés. Cette entreprise est d'une dimension nationale puisque elle a pu arracher une part importante du marché national.

Elle figure parmi les trois fournisseurs du lait en sachet pasteurisé de la wilaya, à côté de Tassili et de Tifra Lait. Cela lui confère une bonne connaissance de son aval, par conséquence une meilleure proximité de celui-ci. Cependant, contrairement aux autres unités, l'entreprise Pâturages d'Algérie s'inscrit dans la logique de diversification de sa gamme de produits laitiers. Ce qui est considéré comme un levier stratégique. En effet, en détenant un savoir-faire dans la production de la pâte pressée (produit semi-fini), l'entreprise a constitué un fournisseur principal pour les autres fromageries de la wilaya. Cela, lui permet de créer un lien de proximité avec ses concurrents.

2.3. L'arrivée des deux laiteries Danone et Soummam : un levier d'attractivité territoriale pour le bassin laitier du Sébaou

Les laiteries Danone et Soummam sont deux géants de la production du Yaourt en Algérie. Ces deux entreprises sont sises à Bejaïa dans la vallée d'Akbou mais possèdent toutes les deux des centres de collecte dans la wilaya de Tizi-Ouzou.

La laiterie « Danone-Djurdjura-Algérie » : une approche glocale de la filière

Danone est une multinationale présente dans plus de 130 pays. À partir de 2001, elle décide d'investir en Algérie après une coopération avec le groupe « Djurdjura », qui avait déjà 18 ans d'expérience sous forme d'un entrepreneuriat familial. La coopération a donné naissance à « Danone-Djurdjura-Algérie ». En 2015, Danone achète la grande laiterie « Trèfle » sise à Blida. Le groupe, à travers ces opérations de fusions-acquisitions, veut concilier son expertise internationale avec la connaissance locale (Danone, 2017). A cet effet, nous pouvons dire que le groupe table sur l'ancrage territorial des entreprises acquises. En effet, les marques sont gardées ; celles-ci véhiculent le savoir-faire de l'entreprise. Conscient de ça, le groupe a lancé en 2017, un produit laitier sous la marque de Djurdjura. La stratégie adoptée par DDA lui a permis de se hisser au deuxième rang sur le marché national avec 30 % de parts de marché. Son réseau de collecte de lait s'étale sur 17 wilayas du pays.

En plus des considérations d'ordre territorial en aval de la filière, DDA tente de territorialiser aussi son action en prenant en compte les spécificités locales. Son dirigeant déclare à la presse : « Nous estimons qu'il faut renforcer notre collecte en adoptant une approche sociale, en fonction de la taille de chaque exploitation. Nous avons créé des domaines de développement des compétences pour permettre à l'éleveur de disposer des outils et des fonds nécessaires au développement de son activité. Plus en amont, nous travaillons en partenariat avec des céréaliers et des chercheurs sur la réduction des coûts imputés à l'alimentation du bétail, en remplaçant les additifs alimentaires importés par une avoine locale pluviale. Nous avons des projets pilotes très prometteurs dont les premiers résultats indiquent une réduction de coûts de 40% et une amélioration des revenus des fermiers de 70% » (Revue Binatna 2017).

L'innovation adaptée aux spécificités locales en matière constitue aussi le fer de lance de DDA. Cette innovation consiste à co-construire le futur de l'entreprise futur « avec et autour de la famille algérienne, la santé et l'alimentation. Nous nous intéressons à la sociologie de l'alimentation en Algérie et travaillons notre innovation en ce sens : comment améliorer nos produits de façon à apporter aux familles plus de plaisir associé à une notion d'équilibre alimentaire et de qualité. Nous sommes convaincus que par cette approche très centrée sur les familles et les pratiques locales, combinée à l'expérience de Danone dans le domaine de la recherche et du développement, la qualité et la construction de marques, les perspectives pour les années à venir sont très positives » (Revue Binatna, Op, cit).

Dans la wilaya de Tizi-Ouzou, l'entreprise DDA est présente avec trois centres de collecte sis dans les trois communes de Fréha, Timizart et Azazga avec des capacités de stockage s'élevant respectivement à : 12400 Litres, 3200 Litres et 6200 Litres. L'entreprise est d'un grand apport à la filière en matière de transfert de techniques d'élevage moderne aux éleveurs de la wilaya de Tizi-Ouzou. Mais

aussi en imposant graduellement aux éleveurs une démarche qualité en matière de conduite d'élevage.

La laiterie Soummam : un entrepreneuriat territorialement structurant

La laiterie Soummam a été créée au début des années 1990 dans le cadre d'un entrepreneuriat familial. Aujourd'hui, elle est l'une des plus grandes entreprises dans le domaine agroalimentaire en Algérie et première dans son domaine avec 43 % de parts de marché, en devançant son premier concurrent sur le marché, à savoir « Danone-Djurdjura-Algérie ». Actuellement, elle est un écosystème composé de près de 7800 travailleurs (entre emplois directs et indirects). Cette laiterie est connue essentiellement par la production du Yaourt mais elle n'a pas cessé d'élargir sa gamme de produits en atteignant 140 références réparties en 9 grandes familles.

De tels résultats sont permis par la territorialisation de son écosystème à travers tout le territoire national. En effet, sa logistique commerciale se constitue de 4 établissements régionaux de vente (Alger, Oran, Constantine, Annaba) et de deux dépôts centraux à Akbou, en cherchant ainsi à se localiser auprès des plus grands bassins de consommation du pays. En outre, cette logistique regroupe 80 distributeurs agréés et 450 distributeurs promoteurs de la gamme Soummam.

La territorialisation des liens avec son amont se fait par le biais des centres régionaux de collectes de lait installés essentiellement dans les plus grands bassins de production du pays. On en recense 42 jusqu'à Novembre 2017. L'entreprise contribue aussi à l'amélioration de la race de l'effectif bovin à l'échelle nationale en important 8000 vaches qu'elle a distribuée aux éleveurs.

Dans la wilaya de Tizi-Ouzou, la laiterie Soummam est fortement présente avec 5 centres de collectes de lait d'une capacité totale de 29.000 Litres/jour, localisés essentiellement dans les localités de Fréha, de Timizart et d'Azazga. Au même titre que l'entreprise DDA, la laiterie tente de mettre en place des partenariats durables avec ses éleveurs. A ce titre, elle participe fortement à la modernisation de la filière sur tout le territoire national :

- Avec la distribution de génisses de race améliorée aux éleveurs (plus de 7.500 de génisses ont octroyées) ;
- Avec la généralisation du matériel moderne en distribuant plus de 2000 chariots à traire, et 2000 cuves réfrigérantes) ;
- En généralisant le recours à certains intrants alimentaires comme l'ensilage, enrubannage et le lait d'allaitement) ;
- En encourageant la conduite hygiénique lors de la traite et la collecte du lait ;
- En payant chaque fin du mois les différentes primes à ses partenaires ;
- En encourageant l'acquisition des moyens de la collecte (plus de 160 camionnettes et cuves isothermes sont distribuées aux collecteurs partenaires de l'entreprise) ;

- En accompagnant les éleveurs dans des aspects liés à la santé des génisses et à la qualité du lait ;
- En assurant des formations et assistance technique au profit des éleveurs sur l'alimentation, la conduite hygiénique et alimentaire.

L'ancrage de la laiterie Soummam dans le territoire de la wilaya de Tizi-Ouzou dépasse une simple localisation économique. Puisque cette entreprise encourage toutes les dynamiques de types locales ayant pour but la structuration de la filière. En effet, elle est le sponsor principal de la fête du lait à Imaloussene.

2.4. Les petites fromageries : un atout pour la création de l'emploi et la diversification de l'offre

Les petites fromageries emploient entre 2 à 30 ouvriers (composés essentiellement de femmes). Elles se limitent généralement à la production d'un seul produit puisque, le plus souvent, elles sont nouvelles sur le marché. Celui-ci se compose essentiellement des espaces de distributions se situant à proximité de ces entreprises où les transactions se font à prix d'usine. Ce qui renforce la compétitivité de ces fromageries au sein de leur territoire de proximité. Les principales fromageries s'inscrivant dans cette logique sont :

Tableau N°9 :Liste des principales fromageries se spécialisant essentiellement dans le camembert

Mekla-Lait (Souamaa), Le Martinet (Iflessen), Univers Milk (Tala Atman), Tissitha (Tizi-Rached), Maâchera (Makouda), Sidi Mansour (Timizart), Tazmalt (Tizi-Ouzou), Royal Camembert (Ait Toudert), Le Semeur (Tala Atman), Fromagerie l'Olivier (DBK), Mini fromagerie Lalami (DBK), Fromagerie le Friand (Tizi-Ouzou).

Source : nos recoupements

Les micro-fromageries : entre flexibilité par l'innovation et forte présence de l'élément féminin et familial

A côté des logiques entrepreneuriales citées précédemment, d'autres entrepreneurs ont choisi de s'enliser dans un créneau de niche afin de résister à la rude concurrence. Dans ce qui suit nous traitons le cas de deux micro-unités de productions fromagères, « Saint amour » et » et « FAFI » (S. Salah-Mansour, 2013).

L'unité « Saint Amour » : l'appropriation d'un savoir-faire spécifique et innovation fulgurante

L'unité « Saint Amour » est le fruit d'un entrepreneuriat familial. Il s'git d'un couple qui s'est initié à la production des fromages à partir de l'année 2000. L'élément déclencheur de l'acte entrepreneurial était l'appropriation des recettes décrites dans un livre que le mari avait acheté en France lors du Salon de l'Agriculture de Paris ayant pour intitulé « Comment faire son fromage à la

maison ». En utilisant des moyens rudimentaires comme la couscoussière à la place du bac à égouttage et leur cuisine comme fromagerie.

L'année 2007, était un tournant dans l'histoire de la fromagerie. En effet, l'association ASMED (Association Migrations Solidarités et Echanges pour le Développement) a aidé, dans une démarche solidaire à s'équiper des facteurs de production nécessaires à la production du fromage.

La petite dimension de l'unité « Saint Amour » offre une flexibilité productive à ses deux propriétaires, puisque le couple passe d'une variété de fromage à une autre en fonction des besoins exprimés sur le marché et les opportunités qui y existent. Cela ne serait pas possible sans le savoir-faire qu'ils ont acquis grâce aux formations qu'ils ont dû suivre. Actuellement, ils ont la maîtrise de près de 35 recettes. Au-delà des recettes acquises, ce couple se lance aussi dans l'innovation fulgurante en concevant de nouveau produits en fonction des ressources locales. Le tableau suivant retrace les principaux produits fromagers que l'unité « Saint Amour » fabrique :

Tableau N°10: Variété de fromages fabriqués par l'unité « Saint Amour »

Savoir-faire approprié	Tomme de chèvre et de vache ; camembert ; saint Marcellin ; Reblochon ; Chèvrechon ; Labané ; Double crème ; Fromage fondu ; Fromage frais ; Fromage affiné au foin.
Savoir-faire innovant	Fromages aux épices ; Fromages aux olives ; Fromages aux herbes des forêts environnantes (menthes sauvages ; sauge ; romarin ; persil ; ciboulette ; basilic ; ail…), Fromage au gland, Fromage au fruit secs ; mi-chèvre mi-vache ….

Source : Nos recoupements basés sur les données de Salah-Mansour (2013)

En effet, non seulement ils ont la capacité de s'adapter en fonction des besoins du marché, mais ils ont pu forger des recettes sur la base d'inputs spécifiques au territoire local. On parle alors dans ce cas de la territorialisation du processus de production.

La production du lait est intégrée dans le processus de production au sein de cette unité. Cela permet de maîtriser la qualité du lait produite. Nous remarquons que même la femme s'implique dans la traite des vaches, ce qui renforce la flexibilité de l'unité « Saint-Amour ».

Enfin, la commercialisation et la distribution des fromages se fait par commande par le propriétaire de l'unité « Saint-Amour » avec son propre véhicule dans les villages environnants mais aussi dans les grandes communes de la wilaya telles qu'Azazga et Tizi-Ouzou et auprès de deux à trois hôtels à Alger. Cependant, la commercialisation de ces produits reste difficile car certaines variétés restent relativement peu connues des consommateurs algériens.

L'unité « FAFI » : apport de l'entrepreneuriat de diaspora

L'unité « FAFI » de production de gruyère, a été créée en 2010 par un entrepreneur-artisan issu de la diaspora algérienne en suisse. Revenant au pays, cet entrepreneur avait pour but de développer la culture fromagère en Algérie en mobilisant le savoir-faire suisse.

L'unité « FAFI » avait le mérite d'introduire le savoir-faire suisse en Algérie, puisqu'elle y est la première à produire des variétés de fromage, qui sont habituellement, le fait exclusif de l'importation, il s'agit alors d'un créneau de niche pour son propriétaire. Cependant, cela n'a pas été sans contraintes. En effet, l'entrepreneur-artisan a été obligé de revoir sa méthode de travail artisanale, qui consistait à utiliser des pierres dans l'étape du pressage dans le processus de production, pour mobiliser un engin qui lui coûtait toutes ses économies.

La commercialisation des produits se fait auprès des grandes surfaces de distribution comme ARDIS, UNO au niveau d'Alger, de Bouira et d'Ain Defla et du centre commercial « Prix Bas » d'Azazga. Ces circuits de distributions ne seraient pas fidélisés sans la proximité relationnelle de l'entrepreneur avec les responsables de ces surfaces de distributions. Les produits « FAFI » sont aussi appréciés et demandés par certains ambassadeurs européens comme ceux de la Suisse et de la France.

Conclusion

Au terme de cet article, il est possible d'avancer que l'industrie laitière dans la wilaya de Tizi-Ouzou bénéficie d'un contexte favorable lui permettant de mieux structurer l'amont et l'aval de la filière lait. Sachant qu'une voie de spécialisation dans la production des fromages à pâte molle s'est dessinée et ce grâce aux trajectoires spécifiques de chacune des entreprises enquêtées. Ce produit est peut être considérée comme une ressource territoriale qui nécessite tout de même une coordination territorialisée des acteurs. Actuellement, les dispositifs de coordination en place se focalisent, d'un côté, sur la résolution des problèmes rencontrés par les éleveurs bovins et sur la problématique du lait pasteurisé de l'autre côté comme si la production fromagère est une question de second rang. L'étude a montré, en outre, que le bassin du Sébaou occupe une place importante dans les stratégies des laiteries et fromageries de par les atouts dont il recèle. Ce bassin laitier est au cœur d'un triptyque stratégique pour le développement de l'activité : éleveurs-distributeurs-acteurs institutionnels. Au bout du compte, les résultats de l'enquête menée confirment qu'effectivement, l'émergence d'une industrie laitière au sein du bassin du Sébaou contribue à sa structuration. A ce titre, il n'est pas exclu, qu'eu égard aux évolutions que connaisse le secteur laitier, au sein du territoire étudié, d'affirmer que sa structuration sera confrontée à des contraintes d'ordre institutionnelles en raison de la non prise en charge des spécificités territoriales que recèle le bassin laitier.

Bibliographie :

- ✓ Alaux, C., Serval, S., & Zeller, C. (2015). Le marketing territorial des Petits et Moyens Territoires: identité, image et relations. *Gestion et management public*, *4*(4), 61-78.
- ✓ Aouni, Z., &Surlemont, B. (2007). Le processus d'acquisition des compétences entrepreneuriales: une approche cognitive au service de l'enseignement. *Actes du 5ème Congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat*.
- ✓ Bencharif, A. (2001). Stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie: état des lieux et problématiques. *Options Méditerranéennes Série B Etudes et Recherches*, *32*, 25-45.
- ✓ Benkahla, A., Boutonnet, J. P., & Fort, F. (2005). Enjeux de la certification d'origine et stratégies d'acteurs; le cas de l'AOC Pélardon. *Économies et sociétés*, *27*, 817-894.
- ✓ BERBAR, M., & SOUIDI, R. A. (2018). Viabilité territoriale et valorisation de l'artisanat traditionnel algérien: Une approche par les biens communs. *Revue El-Wahat*, *10*(2), 928-945.
- ✓ Bréchet, J. P., Schieb-Bienfait, N., &Desreumaux, A. (2009). Les figures de l'entrepreneur dans une théorie de l'action fondée sur le projet. *Revue de l'Entrepreneuriat*, *8*(1), 37-53.
- ✓ Brousseau, É. (1999). Néo-institutionnalisme et Evolutionnisme: quelles convergences?. *Economies et sociétés*, *33*, 189-215.
- ✓ Chabrol, D., & Muchnik, J. (2011). Consumer skills contribute to maintaining and diffusing heritage food products. *Anthropology of food*, (8).
- ✓ Chantrel, É., & Lecocq, P. E. (2009). Les marges dans la filière agro-alimentaire en France. *Economie & prévision*, (3), 141-149.
- ✓ Chaoui, W. « RECHERCHE DE SOURCES LOCALES D'APPROVISIONNEMENT POUR REDUIRE LA DEPENDANCE SUR LA POUDRE DE LAIT ET LES MATIERES GRASSES IMPORTEES : CAS DE LA LAITERIE EDOUGH – ANNABA » (Dissertation)
- ✓ Chenane, A. (2016) Réflexion sur les alliances stratégiques intercommunales et les reconfigurations territoriales dans l'optique du développement durable en Algérie (Doctoral dissertation)
- ✓ Colletis-Wahl, K. (2008). Micro-institutions et proximités: quelles lectures des dynamiques territoriales?. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine*, (2), 251-264.
- ✓ Courlet, C. (1996). *Les nouvelles logiques du développement*. Editions L'Harmattan.
- ✓ De Woot, P. (2005). L'entrepreneur. *Reflets et perspectives de la vie économique*, *44*(1), 93 105.
- ✓ Degeorge, J. M. (2013). *Le déclenchement du processus de création ou de reprise d'entreprise: le cas des ingénieurs français* (Doctoral dissertation, Atelier national de reproduction des thèses).
- ✓ Fandi, N. (2014). *Flexibilté de l'emploi, employabilité et développement des compétences* (Doctoral dissertation).
- ✓ Fayolle. (2012). *Dynamique entrepreneuriale. Le comportement de l'entrepreneur*. De Boeck Université.
- ✓ Girin, J. (1986). L'objectivation des données subjectives. Eléments pour une théorie du dispositif dans la recherche interactive. *Qualité des informations scientifiques en gestion, Méthodologies fondamentales en gestion*, 170-186.
- ✓ Frayssignes, J. (2001). L'ancrage territorial d'une filière fromagère d'AOC. L'exemple du système Roquefort. *Économie rurale*, *264*(1), 89-103.
- ✓ Kaplinsky, R. (2000). Globalisation and unequalisation:Whatcanbelearnedfrom value chainanalysis?. *Journal of developmentstudies*, *37*(2), 117-146.

- ✓ Kheladi, M. (2012). Le développement local. OPU.
- ✓ Lamara, H. (2009). Les deux piliers de la construction territoriale: coordination des acteurs et ressources territoriales. *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie*.
- ✓ Lévy-Tadjine, T. (2015). *Howard Aldrich-Une approche évolutionniste et sociale de l'entrepreneuriat*. Éditions EMS.
- ✓ Michun, S. (2007). Petites entreprises et territoire, un lien surestimé?. *Formation emploi. Revue française de sciences sociales*, (97), 37-49.
- ✓ Montigaud, J. C. (1992). L'analyse des filières agroalimentaires: méthodes et premiers résultats. *Economies et sociétés*, *21*, 59-83.
- ✓ Nelson, R. R., & Sidney, G. (1982). Winter. 1982. *An evolutionary theory of economic change*, 929-964.
- ✓ OUSSEDIK,C. 1987. L'industrie laitière en Algérie.
- ✓ Salah-Mansour. S, (2013). Les *produits* de *terroir* levier du développement local dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries artisanales de « Saint Amour » et de « Fromagerie Artisanale Fatma Ibersien » (*FAFI*)
- ✓ Sassu, A. (2001). *Savoir-faire et productions locales dans les Pays de la Mediterranée*. Isprom.
- ✓ Vaileanu Paun, I. (2011). *Le luxe: une valeur éminemment territorialisée*. HAL.
- ✓ Verstraete, T. (1999). *Entrepreneuriat: connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes*. Editions L'Harmattan.
- ✓ Williamson, O. E. (1975). Markets and hierarchies. *New York*, *2630*.

Sitographie :

- ✓ **www.danone.fr**
- ✓ **www.laiteriesoumamm.dz**
- ✓ **www.essendou.dz**